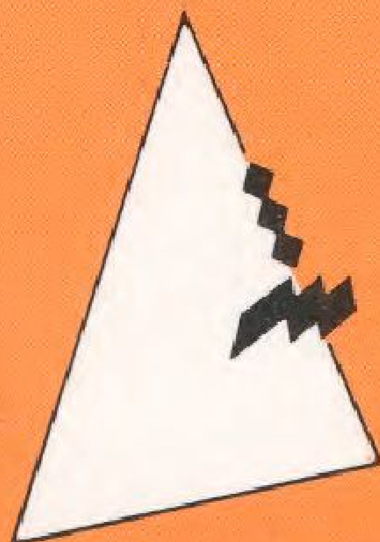
أ. د. عبدالمالك خلف التميمي

الكويت والخليج العربي المعاصر

أبحاث تاريخية

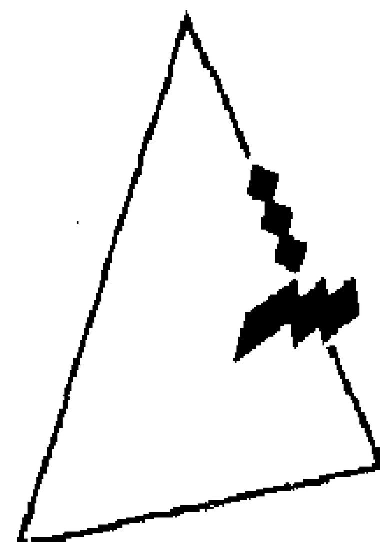


مؤسسة الشراع العربي

أ. د. عبدالمالك خلف التميمي

الكويت والخليج العربي المعاصر

أبحاث تاريخية



مؤسسة الشراع العربي

الكتاب: الكويت والخليج العربي المعاصر، أبحاث تاريخية.
المؤلف: أ. د. عبد المالك خلف التميمي.
الطبعة: الأولـى ـ أكتوبر ١٩٩٢م.

الناشر: مؤسسة الشراع العربي
العنوان: ص. ب: ١٠٠٥ حولي ـ الرمز البريدي 32011 الكويت
برقيا: الشراع ـ تلفون: ٢٤٣٤٨٨٧ ـ فاكس: ٢٤٣٤٨٨٩

بســــم الله الرحمن الرحيــــم

إهــــداء

إلى الشهداء والأسـرى والصامدين مـن أبناء الكويت ، وإلى أبناء الخليـج والجـزيرة ، الـذين احتضنـوا شعب الكويت وقضيتـه ، وإلـى العـرب الشرفـاء الـذين وقفـوا مـع الكـويت فـي محنتهـا (أهــدى هــذا الكتــاب)

المؤلف

المؤلـــف :

أ. د. عبدالمالك خلف التميمي .

* دكتوراه ١٩٧٨ من بريطانيا، جامعة درهم.
* أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بقسم التاريخ بجامعة الكويت.
* شغل منصب رئيس قسم التاريخ ٨٠/ ١٩٨١م و١٩٨٩ ـ ١٩٩٢م.
* مساعد العميد للشئون الأكاديمية والإدارية ١٩٨٦ ـ ١٩٨٨.
* عضو هيئة تحرير المجلة العربية للعلوم الإنسانية ١٩٨٠ ـ ١٩٨٢م.
* عضو مجلس إدارة مجلة عالم الفكر ـ وزارة الإعلام ـ الكويت ١٩٨٧ ـ ١٩٩٢م.
* شارك في عدة مؤتمرات عربية ودولية.
* نشر عشرات المقالات في الصحف والمجلات المحلية.

من إنتاجه العلمي :

أولاً : ٢٠ بحثاً منشوراً منها :

١) الخليج العربي ـ دراسة في التاريخ الاجتماعي والاقتصادي.
٢) الآثار السياسية للهجرة الأجنبية (الآسيوية) في منطقة الخليج العربي.
٣) ملامح الوضع الاقتصادي في المغرب العربي قبيل الاستعمار الغربي.
٤) العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية.
٥) يهود الهند وهجرتهم إلىٰ فلسطين.
٦) التعليم الجامعي والتنمية في منطقة الخليج العربي.
٧) الساقية الحمراء ووادي الذهب (الصحراء الغربية ـ دراسة تاريخية).

ثانياً: الكتــب:

١) التبشير في منطقة الخليج العربي، الكويت ١٩٨٢م.
٢) الاستيطان الأجنبي في الـوطن العربي، المجلس الوطني للثقافة، الكويت نوفمبر ١٩٨٣م.
٣) الخليج العربي والمغرب العربي، قبرص ١٩٨٦م.

مقدمة :

هذه الأبحاث التي يضمها هذا الكتاب منشورة في مجلات ودوريات علمية في عدد من الأقطار العربية، وطابع هذه الأبحاث تاريخية علمية وثقافية، وهي في متناول الباحثين والمتخصصين في ميدان التاريخ الحديث والمعاصر، بيد أنها ليست متوفرة كالكتاب في يد المتخصصين الآخرين والمثقفين بصورة عامة، هذا من ناحية ومن ناحية أخرىٰ فإن موضوعات عدد من هذه الأبحاث تعالج قضايا نعيشها وتؤثر في واقعنا ومستقبل منطقتنا. من هنا جاءت أهمية جمع هذه الأبحاث وإصدارها في كتاب في هذا الوقت بالذات.

لقد كان عدوان النظام العراقي علىٰ الكويت في ٢ أغسطس ١٩٩٠م، وما صاحبه من عمليات نهب وتدمير وتشريد في الكويت حافزاً علىٰ الإسراع في إصدار هذا الكتاب، ففي الكتاب ثلاثة أبحاث عن العدوان العراقي علىٰ الكويت وآثاره. تغطي أسباب الإحتلال والتغير في المفاهيم، ومسألة الحدود والحق التاريخي، ثم الناس في الكويت تحت الاحتلال كيف كانوا يعيشون وكيف كانوا يتدبرون أمرهم في ظل هذا الاحتلال وبدون سلطة حقيقية.

ولن ندخل في مناقشة المصطلحات المتعلقة بهذه الكارثة، هل هي أزمة أم غزو، أم احتلال أم عدوان، إنها كل ذلك، المهم الاستفادة من الدرس للحاضر والمستقبل وهذه فائدة دراسة الأحداث التاريخية، وبخاصة أحداث التاريخ الحديث والمعاصر. فأبحاث الكتاب تجمع بين

الدراسات الأكاديمية وبين دراسات تناولت حرارة الحدث بكل آلامها وأحزانها لكنها كذلك لم تخرج عن حدود الدراسات الأكاديمية ذات الطابع العلمي والثقافي.

تتناول موضوعات الكتاب قضايا عديدة تقع تحت عناوين رئيسية يمكن إجمالها فيما يلي:

١) واقع وآثار الاحتلال العراقي للكويت. وعدد هذه الأبحاث عشرة أبحاث تغطي هذه الموضوعات، وتحلل أسبابها وظروف حدوثها وآثارها.

٢) العلاقات الإقليمية والدولية في منطقة الخليج.

٣) دراسة حالة في تاريخ المؤسسات الاقتصادية في منطقة الخليج العربي.

٤) الثقافة والمثقفين في منطقة الخليج العربي.

المؤلـــف

الكويت ١٧/٤/١٩٩٢م

البحث الأول
الاحتلال العراقي للكويت
أغسطس ١٩٩٠ ـ فبراير ١٩٩١م
(الأسباب والتغير في المفاهيم)

مقدمـــة :

هذه محاولة لدراسة قضيتين جوهريتين تتعلقان بالاحتلال العراقي للكـويت، الأولىٰ أسبـاب الاحتلال والثانية في المفاهيم التي أحدثها الاحتلال وبالتحديد المفاهيم القومية.

والأسباب التي نطرحها هنا هي من وجهة نظرنا وليست الأسباب والمبررات التي يطرحها النظام العراقي ثم نقوم نحن بالرد عليها وتفنيدها فهذه كانت مادة لدراسة أخرىٰ شارك الباحث في معالجتها في هذا الكتاب.

والأسباب الحقيقية للاحتلال عديدة سنركز علىٰ أهمها وتشمل طبيعة النظام الديكتاتوري في العراق، الأوضاع الاقتصادية في العراق بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية. العقلية المتخلفة والحسابات الخاطئة، ودور الإعلام العراقي قبل الغزو، ثم بناء القوة العسكرية الكبيرة في العراق كنتيجة للحرب العراقية الإيرانية. وأخيراً ضعف منطقة الخليج العربي.

أما ما يتعلق بالتغير في المفاهيم القومية، فإن ما حدث يعتبر كارثة حقيقية علىٰ مستوىٰ الفكر، فقد حدثت مفارقات كشفت حقيقة تخلف الفكر العربي، وتطرح وبإلحاح عملية تجديد لذلك الفكر، فمن هذه المفارقات والمواقف: أن النظام العراقي باسم المبادىء القومية يطعن فكرة الوحدة والعروبة بعملية غزوه وتدميره للكويت. وأن أحزاباً عربية ومثقفين عرب من قوميين وإسلاميين وقفوا يؤيدون الاحتلال العراقي للكويت وتدميرها أي أنهم وقفوا ضد الفكر والمبادىء التي نادوا بها وتربوا عليها

عشرات السنين. فما هي الدوافع وراء تلك المواقف، هذا ما تحاول هذه الورقة أن تعالجه أيضاً.

من المهم بعد ذلك أن تطرح الورقة في الخاتمة بعض الاستنتاجات مبنية على القضايا التي عالجتها، وليس ذلك فحسب لكن أيضاً كيفية الاستفادة من الدرس الذي أصاب الأمة كلها في فكرها وقيمها وأعادها إلى الوراء عشرات السنين كنتيجة للاحتلال العراقي للكويت فهو حدث فريد من نوعه في التاريخ العربي الحديث وله آثاره وتداعياته الخطيرة في منطقة الخليج خاصة والوطن العربي عامة. هذه الورقة هي رؤية الباحث لهاتين القضيتين أسباب الاحتلال والتغير في المفاهيم القومية لذلك لم يعمد إلى حشد العديد من المصادر إلا ما تتطلبه بعض المواقف.

أسباب الاحتلال العراقي للكويت:

السؤال الذي احتار في الإجابة عليه الكثيرون ولا يزالون هو: ما هي الأسباب الحقيقية للإحتلال العراقي للكويت غير الأسباب التي يتذرع بها النظام العراقي والتي كتب عنها الكثير؟ والإجابة علىٰ هذا السؤال ليست سهلة، وتحتاج إلىٰ تفكير لا يركز علىٰ سبب دون آخر من جهة، ولا يقطع بالأسباب التي ترد بل توضع بعضها في إطار الاحتمالات من جهة أخرىٰ.

لقد شغل هذا السؤال كاتب هذه الأسطر كثيراً، وهو هنا يطرح اجتهاده وتفسيره لتلك الأسباب التي كانت وراء عدوان النظام العراقي علىٰ الكويت*.

أولاً: أوضاع العراق الاقتصادية:

لقد خاض العراق حرباً شرسة مع إيران استمرت ثماني سنوات خسر خلالها نصف مليون إنسان، ومليارات الدولارات، وأصبح أسير الديون الخارجية لعشرات السنين دون أن يكسب شيئاً*[1]، وبعد انتهاء هذه الحرب اضطر إلىٰ تسريح جزء من جيشه دون أن يجد أولئك المسرحون عملاً، إضافة إلىٰ أن اقتصاد البلاد مدمر بسبب الخسائر الاقتصادية الكبيرة للحرب من جهة والتركيز علىٰ التسليح وبناء الجيش من جهة أخرىٰ. وتحول العراق البلد الغني الذي رأىٰ الثروة النسبية في السبعينات بعد ارتفاع أسعار النفط إلىٰ شعب فقير وجائع كان يكفي والحالة هذه أن يجد

---

*(١) Samir al-khalil, REPUBLIC of FEAR – Saddam's iraq, Britain, 1989, p. 259-260.

هذا الجيش وهذا الشعب قيادة تثير فيه الحقد الطبقي وبخاصة بعد تصفية وتشريد المثقفين والشرفاء لتوجهه إلىٰ العدوان علىٰ بلد كالكويت لتحقيق أحلام رئيس النظام في المجد الشخصي الذي يبحث عنه في مثل هذه المغامرات، وليغري جيشه وشعبه بالثروة الكبيرة وكل كماليات التقدم الموجودة في الكويت، إن شعباً مدمراً ومسحوقاً بعد تجويعه وتجهيله وتغييبه إعلامياً يمكن أن يقاد إلىٰ مثل تلك الكارثة التي دمرت الكويت والعراق معاً.

وإذا أردنا أن نقف أكثر عند هذه المسألة ربما كانت سياسة النظام العراقي ترتكز علىٰ تجهيل وتجويع الشعب العراقي لكي تسهل قيادته، ونجح إعلامه في تغييب الناس، وغسل أدمغة الكثيرين داخل العراق وخارجه، وأقنع جيشه وغالبية شعبه بأن مشاكلهم الاقتصادية خارجية، وهي نتيجة حرب إيران ضد العراق! وتدمير الكويت ودول الخليج الأخرىٰ لإقتصاد العراق! والحصار الاقتصادي العالمي للعراق والذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية! من خلال هذه السياسة وما تطرحه يومياً عبر وسائل الإعلام، ومن خلال التوجيهات الحزبية والمخابرات تمكن من إثارة الحقد الطبقي لدىٰ أغلبية جيشه وشعبه ضد الكويت ومنطقة الخليج العربي، ولذلك ساد الاعتقاد لديهم بأنه احتلال الكويت سيحل المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها العراق. هذا داخل العراق، أما خارجه فإن الإعلام العراقي نجح في إثارة الحقد الطبقي لدىٰ بعض الفئات والحكومات وتولدت لديها قناعة بأن النظام العراقي سيستخدم ثروة الكويت لتحقيق غرضين تحرير فلسطين وتوزيعها علىٰ فقراء العرب. وكانت الكارثة، وانكشف زيف تلك الشعارات، فكيف يتحقق ذلك والعدوان العراقي قد دمر ثروة الكويت، وشرد الوافدين من الكويت،

وحرمهم من قوت يومهم؟ . وعندما يدرك العراقيون بأن فقرهم وتدمير إقتصادهم سببه مغامرات نظام حكمهم فإنهم سيقولون كلمتهم.

ثانياً: الطبيعة الديكتاتورية العدوانية للنظام العراقي ورئيسه:

إن غياب الديمقراطية في العراق أدىٰ إلىٰ وجود نظام ديكتاتوري فردي قام بعمليات إبادة للخصوم، وأصحاب الرأي الآخر، ووصل ذلك النظام درجة لا يمكنه العيش والبقاء في السلطة بدون مغامرات عدوانية بين الحين والآخر داخلياً وخارجياً لإشغال الناس عن همومها من جهة، وبناء المجد الشخصي لرئيس النظام من جهة أخرىٰ[٢].

إن النظام العراقي قد مارس العنف والبطش ونهب ما تبقىٰ من ثروة العراق بأيدي قادته والمستفيدين من وجود ذلك النظام واستمراره خلال أكثر من عقدين من الزمان، فأراد أن يتوسع في ممارسة هذه السياسة خارج حدوده لتحقيق أحلامه بإقامة إمبراطورية أعتقد بأنه يستطيع إقامتها بالقوة والعنف فكانت مغامرته باحتلال الكويت.

والذين يملكون قدراً من الوعي التاريخي يعرفون حقيقة بديهية وهي أن النظام الديكتاتوري الذي يبني سلطته علىٰ العنف وقتل شعبه لا يمكن أن يقوم بعمل لصالح ذلك الشعب أو غيره.

أما كيف انجرف البعض قبل غزو العراق للكويت وبعد ذلك لتأييد هذا النظام الديكتاتوري فإن تفسير ذلك يدخل في الاحتمالات التالية:

أولاً: حالة الإحباط والتردي في الوضع العربي، ونجاح الإعلام العراقي

(٢) لقد بدأ بتصفية المعارضين من الشخصيات الوطنية والأحزاب في العراق، ثم انتقل إلىٰ تصفية الخصوم داخل حزب البعث الحاكم، بعد ذلك تفرغ للحرب مع الجيران مع إيران ثم مع الكويت.

في إبراز رئيس النظام العراقي علىٰ أنه الرمز الذي سينقذ الأمة مما تعانيه.

ثانياً: قيام الثورة الإيرانية وتوجهاتها في بداية الثورة، ثم الحرب العراقية الإيرانية وأخطارها دفع الكثيرين إلىٰ تأييد ذلك النظام ودعمه مادياً ومعنوياً.

ثالثاً: أما الذين صفقوا لهذا النظام بعد احتلاله للكويت داخل العراق وخارجه فإنهم ارتكبوا خطأً كبيراً قد يكون الحقد الطبقي أحد الدوافع الحقيقية، كذلك من لهم موقف ضد الولايات المتحدة الأمريكية اتخذوا موقفاً مع النظام العراقي، وقد يكون التضليل الإعلامي سبباً، لكن الآن بعد أن انكشف زيف إدعاءات النظام العراقي، علىٰ العقلاء أن يفكروا جيداً في موقفهم ويعيدوا النظر في فكرهم وأوضاعهم وقناعاتهم.

إن استمرار هؤلاء في موقفهم بتأييد الديكتاتورية في العراق يؤكد حقيقة مفادها بأن أولئك قد تربوا تربية فردية ديكتاتورية وهم أعداء الديمقراطية. فلو كان العراق يعيش حياة ديمقراطية لتم كبح جماح التطرف والعنف والمغامرات المدمرة للمبادىء والنهضة والحياة لدىٰ ذلك النظام الذي يحكم العراق ويكتم أنفاسه ويزهق أرواح أبنائه، ويعطل تطوره وبنائه. إن نظاماً كهذا يعمل علىٰ توسيع نهجه وديكتاتوريته ليحقق أحلامه في إقامة إمبراطورية أعتقد بأن القوة العسكرية وحدها كفيلة بتحقيقها وإقامتها وأن تلك القوة العسكرية تتطلب قوة إقتصادية، ولما كان إقتصاده مدمراً فإن السيطرة والسطو علىٰ الكويت يوفر له ثروة طبيعية كبيرة هي النفط ليستخدمها في تحقيق تلك الأحلام، المشكلة المعضلة إن مثل هذه الأنظمة

الديكتاتورية لم تتعظ وتستفيد من دروس وتجارب التاريخ. فالديكتاتوريات التي سبقت هذا النظام أو واكبته لم تحقق إلا الخراب والتدمير والتأخر والتخلف لشعوبها ولا تعجب من ذلك النظام العراقي فهو ديكتاتوري النهج، لكن تعجب من بعض المثقفين والساسة الذين صفقوا له وأيدوا ديكتاتوريته ودمويته، بحجة معاداتهم للامبريالية العالمية، إنه صراع الأيديولوجية مع الواقع.

ثالثاً: العقلية المتخلفة والحسابات الخاطئة:

إن تخلف عقلية النظام العراقي جعلته يقوم بعملية الغزو والاحتلال كما كان الغزاة وقطاع الطرق يقومون بها في عصور سالفة قبل المدنية والحضارة والنهضة الحديثة والمعاصرة. والغريب في سلوك هذا النظام هو أنه قام بأعمال هي خارج نطاق التاريخ المعاصر ولا تمت إلىٰ الوعي التاريخي بصلة. ولو حدثت مثل هذه المغامرات والحروب قبل عدة قرون عندما كان الغزو والاحتلال نهجاً عند القبائل والشعوب المتخلفة فقد يجد البعض تفسيراً لمثل تلك المغامرات، ولكنها تحدث في نهاية القرن العشرين، وبهذه الممارسة المتخلفة فإن أصحابها يعيشون عقلية متخلفة لا شك فيها.

ومما يدل علىٰ الحسابات الخاطئة للنظام العراقي فإنه تصور بمجرد دخول جيشه إلىٰ الكويت سيخرج الكويتيون إلىٰ الشوارع مهللين مرحبين بجنده، وقد فهم ذلك النظام مطالب المعارضة الكويتية وتحركها من أجل الحياة الديمقراطية وعودة مجلس الأمة والعمل بالدستور رفضاً للنظام السياسي، هذا الفهم من واقع ممارسة ذلك النظام في العراق، وتعامله مع الرأي الآخر لأنه لم يفهم يوماً الديمقراطية ويجربها لذلك كان من الصعب عليه أن يدرك بأن المعارضة في الكويت تريد المشاركة السياسية، ولا تريد إلغاء النظام السياسي، فكانت صدمته كبيرة عندما لم يجد من

الكويتيين من يؤيده في جريمة الاحتلال، وكانت ردة فعله عنيفة[٣].

وفي إطار الحسابات الخاطئة لذلك النظام فإنه لم يدرك أهمية التقدم التكنولوجي المعاصر والذي ساهم إلىٰ حد بعيد في حسم الحرب، وتحرير الكويت. ولم يستوعب الفارق الحضاري والعلمي بين الدول المتقدمة وبين دول العالم الثالث التي من ضمنها العراق. يضاف إلىٰ ذلك فإن التفكير السياسي لذلك النظام ورئيسه كان ولا يزال متخلفاً ولا أدل علىٰ ذلك من سوء تقدير الأوضاع السياسية والعسكرية علىٰ المستوىٰ الإقليمي والدولي، فسياسة الوفاق الدولي القائمة لا تسمح بمغامرة تفككها وتعطل مسيرتها في لحظة تاريخية هامة لم يحلم الغرب ولا الشرق بالوصول إليها بعد حرب باردة طويلة أعقبت الحرب العالمية الثانية.

ولنأخذ الحسابات المتعلقة بقيام الحرب لتحرير الكويت وتدمير قوة العراق العسكرية، فقد راهن النظام العراقي علىٰ استحالة قيام الحرب وعدم اشتراك كل هذه الدول فيها، وأنه قادر علىٰ شق صفها وتشطيرها، وفي تقديره إن وقعت الحرب فهناك حتمية لانتصاره فيها ذلك ما أوحىٰ له به إعلامه والمؤيدون له. هناك مثل آخر علىٰ خطأ التقدير لدىٰ ذلك النظام فقد أقدم علىٰ التسليم بكل مطالب إيران، وأقر بإتفاقية ١٩٧٥ تلك المطالب التي كان يرفضها ودخل حرباً مدمرة مع إيران لمدة ثماني سنوات ثم يركع ويقدم كل ما تريده إيران إعتقاداً منه أنها ستقف إلىٰ صفه وتفتح له الحدود لفك الحصار الاقتصادي عنه، ولمساعدته ضد التحالف الدولي الذي يوشك علىٰ دخول حرب لتحطيم قوته العسكرية

---

(٣) عندما لم يجد النظام العراقي أي تأييد من الكوتيين لمغامرته بلاحتلال بلادهم قرر الانتقام فعين علي حسن مجيد السفاح المشهور بذبح الأكراد مسئولاً عن الكويت وبدأ الاعتقال والتعذيب والقتل والنهب المنظم منذ بداية الشهر الثاني للغزو العراقي.

وتحرير الكويت[٤]، هذه أمثلة فقط علىٰ سوء التقدير والحسابات الخاطئة للنظام العراقي بعد احتلاله الكويت. عند تأمل تلك التصرفات والتي دفع ثمنها غالياً ويدفع وسيدفع الثمن، نخرج بنتيجة واحدة هي أن ذلك النظام وقع ضحية غرور رئيسه ومغامراته، ووقع أسير إعلامه الذي لجأ إلىٰ الإثارة وعدم الواقعية والتضليل والخداع الذي انكشف بعد الاحتلال وأثناء حرب الخليج الثانية، وأكثر من ذلك بعد تحرير الكويت.

رابعاً: الإعلام العراقي وموقف الكويت قبل الغزو:

لا نبالغ إذا قلنا بأن الجهود في العراق بذلت خلال الثمانينات في إتجاهين أساسيين هما: بناء القوة العسكرية، والنشاط الإعلامي، وحظىٰ الإعلام العراقي الرسمي بسخاء لا حدود له في الصرف عليه من أجل توجيه الرأي العام العراقي والعربي نحو تأييد سياسات النظام العراقي من جهة، وتغييب وعي الناس عن ممارساته اللاإنسانية من جهة ثانية.

وتعزز وضع الإعلام العراقي وتأثيره في منطقة الخليج العربي، وفي الكويت بصورة خاصة أثناء الحرب العراقية الإيرانية، واتخذت الكويت حكومة وشعباً موقفاً مؤيداً للعراق في حربه مع إيران لاعتبارات عدة في حينها أولها كونه بلد عربي تقتضي الأخوة العربية وميثاق الجامعة العربية مساعدته، وثانيها، خوفاً من النهج الذي اختطته الثورة الإيرانية في بدايتها من فكرة تصدير الثورة، وإسقاط النظم التقليدية في المنطقة الخ..

وجند الإعلام الكويتي نفسه بكل قوة لصالح العراق في هذه الحرب.

---

(٤) لقد تصرفت السياسة الإيرانية بذكاء تجاه الاحتلال العراقي للكويت وحرب الخليج الثانية، فقد كان موقفها محايداً، ولم يتمكن النظام العراقي من التأثير عليها أو جرها لاتخاذ موقف لصالحه، كما لم تتورط إيران في الحرب، وبذلك مهدت لعلاقات جيدة مع دول الخليج العربية.

كما لم يخلو مؤتمر إعلامي أو ندوة إعلامية في بغداد من وجود العشرات من الأدباء والمثقفين الكويتيين المشاركين في ذلك النشاط. بالإضافة إلىٰ الدعم المادي من الكويت.

هذا الموقف الذي وقفته الكويت مع العراق كان مبعثه دعم الإشقاء، والخوف من المتغيرات التي أحدثتها الثورة الإيرانية والحرب العراقية الإيرانية، وهو الموقف الذي جعل النظام العراقي يشعر أكثر من أي وقت بأن ساعة التهام الكويت وضمها قد قربت علىٰ عكس ما كان يتصوره الكويتيون(٥).

ولا بد من الاعتراف بأن الإعلام يلعب دوراً مهماً في عصرنا في التأثير علىٰ الناس، وإن الإعلام العراقي أدرك ذلك منذ منتصف السبعينات، وبلغ ذروته خلال الحرب العراقية الإيرانية، واستطاع أيضاً أن يؤثر علىٰ الإعلام خارج حدوده، وجاء ذلك التأثير عن طريق الإمكانيات التي يملكها من جهة، وللموقف الرسمي والشعبي المساند له في حربه مع إيران من جهة أخرىٰ.

خامساً: موقف المؤيدين للنظام العراقي:

إن التعبئة الإعلامية التي مارسها النظام العراقي قبل احتلاله الكويت قد حققت بعض النجاح في كسب تأييد بعض القوىٰ والأنظمة العربية خارج العراق، وبخاصة عندما أعلن بأنه سيحرق نصف إسرائيل بصاروخ الكيماوي المزدوج، فاعتقدت تلك القوىٰ وقياداتها بأن فجراً عربياً جديداً سيأتي بعد طول فترة الهزيمة والمعاناة التي وقعت عام ١٩٦٧،

---

(٥) إن المؤشرات منذ انتهاء الحرب العراقية الإيرانية كانت تثير الكثير من الشكوك حول نوايا النظام العراقي العدوانية تجاه جيرانه وبخاصة في الخليج العربي فكان ينبغي أن توضع في الحسبان أسوأ الاحتمالات.

وبعدها غياب عبدالناصر الرمز القومي عن الساحة العربية، وبعضها كانت دوافعه ليست مخلصة لمبدأ أو قضية، بيد أن تلك القوىٰ لم تدرك بأن ما كان يعج به الإعلام العراقي هدف إلىٰ كسب الرأي العام في الداخل والخارج لمعارك يخطط لها ذلك النظام بعيداً عن القضية الفلسطينية. وعندما وقع العدوان العراقي علىٰ الكويت في الثاني من أغسطس ١٩٩٠، أعتقدت تلك القوىٰ وقياداتها بأن هذا الحدث علىٰ طريق تحقيق الأهداف الكبرىٰ، ومن أجل تحرير فلسطين ودللت بذلك علىٰ قصور خطير في الوعي السياسي والتاريخي، وعلىٰ أزمة حقيقية يعانيها الفكر العربي وبالأخص فكر تلك القيادات إذ أنها لم تسأل نفسها كيف يمكن لنظام ديكتاتوري فردي قتل شعبه ودمر اقتصاد بلده، وحطم حقوق الإنسان في العراق من أن يحقق عملاً لصاح القضية العربية، ومن ثم يلعب دوراً إيجابياً في تحرير فلسطين؟! ثم كيف يكون احتلال النظام العراقي للكويت وتدميرها ونهب خيراتها وتحطيم المؤسسات فيها، وتشريد شعبها والعرب والمقيمين جميعاً من علىٰ أرضها كيف يكون ذلك عملاً لصالح القضية الفلسطينية؟![٦].

الأزمة أن تلك القوىٰ قد فهمت بأن استعراض العضلات والنفخ الإعلامي لإظهار القوة، والقوة العسكرية وحدها هي طريق تحقيق الأحلام والأهداف، ولم تستوعب أمراً في غاية الأهمية وهو أن القوة الحقيقية هي في بناء الإنسان، وقوة الاقتصاد، وقوة المؤسسات، وقوة المشاركة الشعبية في إتخاذ القرار والتنمية الشاملة في المجتمع وحرية الرأي وهذه جميعاً غير متوفرة في العراق، فكان ينبغي أن يفهم أولئك بأن القوة

---

(٦) لماذا لم تسأل القيادات الفلسطينية والعقلاء فيهم سؤالاً محدداً: ماذا قدم النظام العراقي للقضية الفلسطينية خلال أكثر من عقدين من الزمان وبخاصة في السبعينات عندما كان بلداً غنياً؟. ثم لماذا لم يفتح العراق المجال للعمالة الفلسطينية للعمل في العراق؟.

العسكرية والإعلام القوي وحدهما لا يحققان انتصاراً، ولا يخدمان الشعوب، وإنما يحققان مصالح آنية للنظام ورئيسه سرعان ما تتكشف الحقيقة، وينهار ذلك النظام.

ويبدو أيضاً أن الأمر لا يخلو من محاولة توريط النظام العراقي فيما ذهب إليه من بعض تلك القوىٰ والقيادات لتحقيق مآرب لها أو لقوىٰ تقف ورائها فعمدت إلىٰ الاندفاع في تأييد وتشجيع النظام العراقي لتنفيذ مخططه، ومن ثم دخول حرب غير متكافئة واضح منذ البداية أنه منتحر فيها لا محالة.

سادساً: بناء القوة العسكرية في العراق:

لعل من أسباب الاحتلال العراقي للكويت هو شعور النظام العراقي بأن لديه قوة عسكرية قادرة علىٰ التوسع، وضم أراضي مجاورة للعراق لا بل إقامة دولة كبرىٰ علىٰ غرار الامبراطوريات التي كانت تقوم في السابق مثل الامبراطورية العثمانية، أو دولة محمد علي التي انطلقت من مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر أو غيرها من الامبراطوريات.

لقد بنىٰ العراق جيشاً قوياً قياساً علىٰ جيوش البلاد العربية ودول منطقة الشرق الأوسط بصورة عامة، ولما كان الغرب، وأصدقاء الغرب كانوا يخافون من أن تصبح إيران قوة إقليمية كبرى بعد الثورة فيها ـ تؤثر علىٰ ميزان القوىٰ والمصالح في المنطقة، وتكون بؤرة لتشجيع القوىٰ الأصولية في المنطقة فإن ذلك قد أدىٰ إلىٰ دعم العراق في المراحل الأخيرة للحرب العراقية الإيرانية فمكنه ذلك الدعم من بناء قوة عسكرية كبيرة أصبحت مشكلة داخل العراق وخارج حدوده[٧].

---

(٧) لقد اعترفت الدول الغربية والشرقية بأنها قدمت دعماً عسكرياً ومعلومات هامة للعراق في =

وأصبح النظام العراقي نفسه يخشىٰ ذلك الجيش، فقرر توجيه جيشه إلىٰ خارج الحدود لتحقيق عدة أهداف: إبعاده عن التفكير بالمشكلات الداخلية، تحقيق حلم النظام في إقامة دولة كبرىٰ في المنطقة، وضع اليد علىٰ ثروة طائلة كالتي تتمتع بها الكويت الخ. . وكان السؤال أين سيتجه هذا الجيش؟ هناك أربعة جهات وحدود للعراق شرقاً إيران، وقد خاض معها حرباً لمدة ثماني سنوات، ولم يحقق شيئاً من تلك الحرب، وشمالاً تركيا ولديه معها مشكلتي مياه الفرات والأكراد لكنه لا يستطيع الدخول معها في مواجهة لقوتها وتحالفها مع الغرب، غرباً سوريا ومن الصعب الدخول معها في حرب رغم التوتر في العلاقات بين البلدين لقوتها من جهة، ولوجود تيار في العراق مؤيد لها إضافة إلىٰ عمقها الاستراتيجي علىٰ البحر المتوسط وقربها من إسرائيل. غرباً أيضاً إسرائيل لا يستطيع كذلك مواجهتها فعلياً لقوتها واعتمادها علىٰ الغرب والدخول معها في حرب معناه سقوط نظامه. عندها استقر الرأي علىٰ التوجه جنوباً لاحتلال الكويت، البلد الغني بالثروة النفطية والموقع الهام، وليس لدىٰ الكويت قوة عسكرية تستطيع بها مواجهة العراق ورد عدوانه، وبذلك يتحقق هدف التوسع، وهدف إشغال جيشه بالعمليات خارج الحدود، وإغرائه بنهب الثروة، وكل ما تقع عليه أعينهم في الكويت.

وفي الوقت الذي يأسف الإنسان العربي لتوجيه قوة عربية كالجيش العراقي لتدمير بلد عربي كالكويت، ومن ثم تدمير الجيش العراقي في حرب مدمرة دفع بها نظام الحكم في العراق، فإن حقيقة قد تكشفت بعد تحرير الكويت وهي أن القوة العسكرية وحدها تدمير للنهضة والحضارة

= المراحل الأخيرة للحرب العراقية الإيرانية وبكل تأكيد فإن موقفاً كهذا مبني علىٰ إستراتيجية هدفها خدمة مصالح تلك الدول في المنطقة.

وبخاصة إذا كانت على رأسها قيادة مغامرة وقصيرة النظر. ذلك يعني أن مفهوم القوة مرة أخرى ليس بناء القوة العسكرية وحدها ولكنه ببناء الإنسان واحترام عقله وإنسانيته، وبالحرية والمشاركة الديمقراطية في إتخاذ القـرار، وهذا هو الدرس أمامنا والوقت لا يزال أمامنا لوعي الدرس والاستفادة منه.

سابعاً: ضعف وتفكك منطقة الخليج:

فيما يتعلق بأوضاعنا في منطقة الخليج العربي فإن نقاط الضعف في أوضاعنا كثيرة استغلها النظام العراقي في عملية احتلاله للكويت. فمنطقة الخليج تعيش مشكلات أساسية منها على سبيل المثال:

أ) تحول شعار التنمية الشاملة إلى نمو نمطي استهلاكي ترفي.
ب) عدم تمكن دول الخليج من حل مشكلتها السكانية على مستوى القطر الواحد.
جـ) عدم القدرة على بناء قوة عسكرية بتكنولوجيا متقدمة رغم فواتير شراء الأسلحة الضخمة التي نسمع ونقرأ عنها بين الحين والآخر.
د) عدم قدرة دول الخليج العربية على تطوير مجلس التعاون الخليج لتطبيق قانونه الأساسي وتحقيق الاتحاد بين دوله.
هـ) عدم توفر المشاركة الشعبية في المنطقة والتي تعتبر الأساس في بناء المجتمعات المتقدمة.

هذه بعض المشكلات الهامة التي كانت ولا تزال تعيشها منطقة الخليج العربي، والتي شكلت مع غيرها من المشكلات نقاط ضعف سهلت عملية الاختراق باحتلال الكويت. وما لم تواجه وتعالج تلك المشكلات بعقلية علمية جديدة تعتمد على المتخصصين والمثقفين وعلى توفر جو الحرية في إطار فكر إستراتيجي فإن الأخطار باقية.

هذه بصورة عامة أهم الأسباب التي دفعت بالنظام العراقي لاحتلال الكويت[٨].

الاحتلال العراقي للكويت والمفاهيم القومية:

إن آثار الاحتلال العراقي للكويت لم تقف عند حد التأثير المادي بتدمير البنية الأساسية في الكويت، ونهب الخيرات، وقتل الناس وتشريدهم، لكنه أيضاً أحدث تأثيراً علىٰ الفكر والثقافة في منطقة الخليج بصورة خاصة، وفي الوطن العربي بصورة عامة.

لقد تعلم وتشرب العرب في فترة ما بين الحربين العالميتين مباىء وأفكار قومية تتنادىٰ بالاستقلال والوحدة العربية وكافحوا من أجلها، وتطلعوا إلىٰ أن إستقلال أقطارهم سيحقق لهم الوحدة، وبعد الحرب العالمية الثانية حدثت نكبة فلسطين، وأقيمت دولة إسرائيل وثم بدأت أقطار عربية أخرىٰ تحصل علىٰ إستقلالها تباعاً إستكمالاً لإستقلال بعض الدول العربية الذي تحقق قبل الحرب العالمية الثانية، عندها شعر العرب بأن أحد أهدافهم الرئيسية قد تحقق وهو الاستقلال، وذلك يعني بأنهم قد بدأوا فعلاً بناء الذات والنماذج الوطنية بأيدي وطنية علىٰ طريق تحقيق حلم الأجيال وهو الوحدة، وعودة فلسطين إلىٰ أهلها.

وتدريجياً يصبح الاستقلال خطراً علىٰ الوحدة العربية حيث ترسخت القطرية وبنيت الحدود، وأثيرت المشكلات حولها، وتعمقت النزاعات بين الأقطار العربية المستقلة، وأصبح كل نظام عربي يقيم مؤسساته السياسية

(٨) الأسباب التي قمنا بتحليلها، والتي نعتقد بأنها أهم أسباب الاحتلال العراقي للكويت ليست كل الأسباب المتعلقة بهذا الحدث، وقد يرىٰ غيرنا أسباباً أخرىٰ مباشرة وغير مباشرة. ولكننا لن نختلف في أن ما حدث مغامرة اشتركت فيها أطراف عديدة ساعدت عليها أو شاركت في ارتكابها أو فسحت المجال لحدوثها.

والاقتصادية والعسكرية لا ليتكامل مع الآخرين بل لينافس الآخرين من أشقائه، وبدأ القمع وتصفية الحسابات، وأقيمت السجون أكثر مما كانت في العهد الاستعماري، وزاد السكان، وزادت المشكلات الاقتصادية، وزاد القمع، وزادت العزلة بين تلك الأقطار العربية رغم وجود منظمات عربية مهمتها التعاون والتنسيق بين تلك الأقطار مثل الجامعة العربية.

ومرت الأمة العربية بأزمات ونكبات بعضها من صنع أنظمتها السياسية ومنها ما حدث من قبل النظام العراقي عندما أقدم علىٰ احتلال الكويت وإصراره علىٰ ضمها بالقوة مما أدىٰ إلىٰ الحرب دخل العالم كله تقريباً فيها من أجل تحرير الكويت وتكسير قوته العسكرية. وكانت الآثار الفكرية أو آثار ذلك الحدث علىٰ الفكر العربي عميقة ومحزنة.

تأثير الاحتلال علىٰ فكرة العروبة والقومية:

العروبة والقومية هما إحساس العرب بأنهم أمة تجمعها مقومات أساسية تتحدث لغة واحدة، ولها تاريخ عريق مشترك، وآمال وأهداف مشتركة كما لها مصلحة مشتركة، ورقعة جغرافية متصلة في موقع إستراتيجي هام من العالم. وبعد التطور الفكري والثقافي والحضاري للعرب في تاريخهم المعاصر شعروا بأن الحوار الديمقراطي هو الطريق إلىٰ تقاربهم والحفاظ علىٰ هويتهم العربية ووجودهم العربي أمام التحديات التي تواجههم ومنها الخطر الصهيوني. وتدريجياً أصبح مفهوم العروبة نابع من ثقافة قومية عربية وليس كما كان في السابق أو ليس كما يفهمه العنصريون بأنه يعود إلىٰ العرق وإلىٰ الدم فحسب.

هذه المفاهيم تعرضت عبر تاريخ هذه الأمة إلىٰ هزات، وإلىٰ محاولات التشويه والتخريب كما حدث في أغسطس عام ١٩٩٠ عندما أقدم النظام

العراقي علىٰ احتلال الكويت، فقد قام العراقيون بنهب وقتل وتشريد العرب الكويتيين، ودمر ما بنوه خلال نصف قرن من نهضة وتطور. فما هو مفهوم العروبة بعد ذلك؟

لقد كانت المفاجأة بالعودة إلىٰ المشروع القبلي العشائري القديم في الغزو والتدمير، وأخذ الغنائم، والذي اعتقدنا بأنه انتهىٰ منذ فترة طويلة بعد التطور الهائل الذي شهدته البشرية في القرون الأخيرة، وأيضاً شهده العرب أنفسهم، والجريمة التي ارتكبها النظام العراقي جعلت البعض يشكك في مفهوم العروبة والقومية، ولا يدرك بأنه لن يستطيع التخلي عن ثقافته مهما كان الحدث مؤلماً. وأن إصلاح ما خربه النظام العراقي في هذا المجال لن يكون سهلاً ويحتاج إلىٰ توجهات جديدة لا يحلها الزمن وحده.

لقد بذل المثقفون الوطنيون في هذه الأمة جهوداً كبيرة وحثيثة من أجل تعميق الانتماء العربي في هذه المنطقة خلال العقود الماضية. وفي غفلة من الزمن يقدم النظام العراقي علىٰ جريمة احتلال الكويت فيبدد كل تلك الجهود، ويعيد الأمة إلىٰ نقطة البداية بدلاً من أن يعزز مسيرتها، ويعمق مفهومها. وهكذا نحن العرب دائماً نبدأ من الصفر، وأصبح ذلك منهجاً في حياتنا نبني ليأتي من بيننا فيهدم ما بنيناه، ونعود إلىٰ نقطة البداية بدون إضافة أو محافظة علىٰ الإيجابي في فكرنا ومنجزات شعوبنا.

لقد اتفق كتاب الفكر القومي من عرب وغيرهم علىٰ أن النزعة القومية إحدىٰ وقائع الحياة لأنها عنصر من عناصر المركب الثقافي لكل شعب، وهي أقوىٰ عامل بين شبكة المصالح والعواطف والأفكار القائمة التي توثق عرىٰ الروابط بين الناس داخل جماعات قائمة علىٰ وحدة الأرض والإقليم[٩] لكن النظام العراقي طعن ولوث ذلك المفهوم وأساء له في وقت أحوج ما نكون فيه إلىٰ الترابط والتقارب والتعاون.

---

(٩) كرين برينتون، ترجمة شوقي جلال، تشكيل العقل الحديث، سلسلة عالم المعرفة المجلس

تأثير الاحتلال علىٰ فكره الوحدة العربية:

قال المؤرخ البريطاني المشهور أرنولد توينبي في كتابه (تاريخ البشرية) «يبدو من استقصاء تاريخ الدول السومرية والهيلينية والصينية والإيطالية أن العالم اليوم لا يمكن أن يوحد إلا تطوعاً» وأنه لن يقبل علىٰ هذا التطور إلا شبه مكره علىٰ ذلك، ولذلك يبدو من الممكن أن مثل هذه الخطوة ستتأخر إلىٰ أن توقع البشرية نفسها في كوارث ترغمها في النهاية علىٰ قبول الوحدة السياسية»[10].

فهل قرأ النظام العراقي هذا الكلام واستفاد من التاريخ، إنه بكل تأكيد لم يستوعب التاريخ ولا الفكر التاريخي، فمن النص السابق لهذا المؤرخ العالمي يتضح بأن الوحدة في عالم اليوم لا يمكن أن تتم بالقوة، ولكن النظام العراقي أصر علىٰ العودة إلىٰ أسلوب القبائل البدائية في تعاملها مع بعضها فلجأ إلىٰ القوة المدمرة كوسيلة لتحقيق هدفه، كانت نتيجتها تدمير العراق والكويت وتخريب فكر الأمة الذي تربت عليه.

إن الدول التي حققت في التاريخ الحديث وحدات بين أكثر من دولة قامت علىٰ أسس، وأهداف محددة، فقاعدة الوحدة ينبغي أن تكون نموذجاً يتسم بالوحدة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ونموذجاً ديمقراطياً تتوفر فيها كل الضمانات القانونية وحقوق الإنسان، هذا النموذج إذا توافر يجذب الآخرين نحوه، ويجعلهم يتجهون للإتحاد معه، وليس العكس الاتجاه نحو الآخرين لفرض الاندماج بالقوة المسلحة.

= الوطني للثقافة والآداب، الكويت، أكتوبر ١٩٨٤، ص٣٢٧، ٣٢٨.

(١٠) أرنولد توينبي، ترجمة نقولا زيادة، تاريخ البشرية، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت ١٩٨٨، الجزء الثاني، ص٢٦٦.

إن العرب حينما تطلعوا إلىٰ الوحدة تطلعوا إلىٰ القوة والبناء والتنمية الشاملة والحياة الديمقراطية والأمن والتقدم، وأن النظام العراقي قد دمر العراق سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وفكرياً وحكمه حكماً ديكتاتورياً فردياً، وبذلك هو نظام مدمر لإمكانات الأمة وطاقاتها، ومحطم لفكرها وطموحاتها.

لا بد بعد هذه التجارب المؤلمة التي أصابت الأمة وآخرها الاحتلال العراقي للكويت من إعادة النظر في المفاهيم التي تربت عليها الأمة ومنها مفهوم الوحدة العربية، حيث لم تعد الأسس الرومانسية هي القاعدة لتوحيد الأمة، بل لا بد من أن يكون علىٰ رأسها عامل المصلحة المشتركة، للعرب، كما يجب أن يدخل الدين الإسلامي كمكون أساسي للأمة العربية ضمن المشروع الوحدوي العربي. وهذه الأسس والمفاهيم والشعارات لا قيمة لها ولا مضمون، ما لم تنشأ وتعيش في جو من الديمقراطية القائمة علىٰ الحرية والمشاركة الشعبية، وحقوق الإنسان، واحترام القانون.

الخاتمـــة :

بعـد هذه الـوقفـة في التأمل والتحليل لأسباب الاحتلال العراقي للكويت، وتأثير ذلك الاحتلال علىٰ المفاهيم القومية نتوصل إلىٰ بعض الاستنتاجات :

أولاً : تتركز أسباب الاحتلال العراقي للكويت حول نهج النظام العراقي المغـامـر، والأسباب الاقتصادية التي يعيشها العراق بعد الحرب العراقية الإيرانية، وقوته العسكرية التي بناها ذلك النظام أثناء تلك الحرب، ونشاط إعلامه، والضعف الذي تعانيه دول منطقة الخليج العربية.

ثانياً : إن عملية الاحتلال العراقي للكويت قد أحدثت تخريباً للمفاهيم القومية، وطعنت الفكر العربي في الصميم، وأحدثت شرخاً خطيراً في صفوف العرب.

ثالثاً : بعد تأمل ما حدث من تداعيات خطيرة لا بد من تجديد للفكر العربي السائد، مستفيدين من الدرس بدون أن نتخلىٰ عن ثقافتنا العربية وعمقنا العربي. فاحتلال الكويت لم يقف تأثيره الفكري علىٰ الكويت بل قد طعن الفكر العربي، وتجديد هذا الفكر يتطلب حواراً ديمقراطياً يتسم بالوعي التاريخي والنقد الصارم الهادف.

رابعاً : إن المـبررات والأسبـاب التي طرحها النظام العراقي لاحتلاله الكويت ثبت عدم قبولها في هذا العصر، وأنها لا تستند إلىٰ أساس يقبله العقل والقانون والواقع الذي تحقق بعد إستقلال الدول العربية.

خامساً: إن الأزمة الناتجة عن الاحتلال العراقي للكويت قد كشفت عن نقاط هامة وخطيرة في واقعنا الخليجي لا بد من مواجهتها، والتي أشرنا إلىٰ بعضها، في متن هذه الورقة.

سادساً: إن الوقت قد حان لأن يمارس الجميع نقداً ذاتياً موضوعياً لمسيرتهم السابقة علىٰ مستوىٰ القيادة والقاعدة، للفكر والممارسة إذا أردنا أن نستفيد من الدرس، وهذا النقد لا ينبغي أن يصل إلىٰ حد الإحباط والهدم، وإنما نقد صريح وموضوعي للسلبيات والتوجه بعقلانية وعلمية ترقىٰ إلىٰ مستوىٰ الأحداث والتحديات في الواقع والمستقبل.

هذه بعض الاستنتاجات التي استخلصت من هذه الورقة التي تناولت جوانب محددة، ولم تتحدث عن الحدث وآثاره وتداعياته.

البحث الثاني
العدوان العراقي على الكويت
أغسطس ١٩٩٠ ـ فبراير ١٩٩١م
(مسألة الحدود والحق التاريخي)

مقدمــــة :

يقع هذا الحدث في التاريخ المعاصر جداً، ولذلك فإن جانباً من وثائقه لم تظهر إلا بعد عدة سنوات، وحتماً ستضيف إلىٰ التحليل والمعلومات الكثير. تركز هذ الدراسة علىٰ قضية الحدود بين الكويت والعراق، وادعاء الحق التاريخي.

أما مصادر الدراسة فتنقسم إلىٰ ما يلي:

أولاً: معايشة الباحث للاحتلال، ومشاهداته لمدة أربعة أشهر كاملة منذ بدايته حتىٰ أواخر نوفمبر ١٩٩٠.

ثانياً: الكتب والدوريات التي عالجت الخلفية التاريخية للموضوعات التي تناولتها الدراسة عربية وأجنبية.

ثالثاً: بعض الوثائق التي حصل عليها الباحث من مصادر مختلفة، وفيها معلومات غنية ستكون أساساً لدراسة أخرىٰ في المستقبل.

رابعاً: وسائل الإعلام العربية والأجنبية من صحافة وتلفاز وإذاعة ووكالات أنباء.

ونرجو أن تضيف إلىٰ جهود الآخرين جهداً في فهم وتفسير ما جرىٰ. لقد كانت الكويت محط أنظار قوىٰ عديدة في التاريخ الحديث والمعاصر، ولعل أهمية موقع الكويت وثروتها النفطية وراء تلك الأطماع والتي قد لا يكون الاحتلال العراقي آخرها. فالكويت تقع علىٰ رأس الخليج العربي

وفي مثلث هام، وتتمتع بسواحل وموانئ جيدة، وثروة بترولية كبيرة، ولذلك أهمية إستراتيجية جعلتها مجال تنافس، وهدفاً للأطماع على المستوى الإقليمي والدولي.

يقول، أرنولد ويلسون حول أهمية موقع الكويت: «أن مميزات موقع الكويت الاستراتيجي والتجاري وقربها من منطقة ما بين النهرين، واتصالها الحميم مع المملكة العربية السعودية حيث توفر المنطقة ممراً سهلاً - كل هذه المميزات تجعل موقع الكويت ذو أهمية خاصة»[1].

ربما أضاف النظام العراقي إلى تلك الأهمية بأن الكويت نقطة إنطلاق للعراق نحو التوسع في منطقة الخليج وقد لا يكون الهدف الوقوف عند حدودها لأهمية موقعها وثروتها الطبيعية.

إن القضيتين اللتين نعالجهما في هذه الدراسة، وهما: الحدود بين العراق والكويت وادعاء الحق التاريخي من أهم القضايا المتعلقة بالاحتلال العراقي وتحتاجان إلى التركيز عليهما.

---

(١) Wilson T. Arnold, The Persian Gulf, G.B., 1959, P.249.

مسألة الحدود بين العراق والكويت:

لقد كانت الحدود في السابق بين الدول العربية وبينها وبين دول الجوار حدوداً علىٰ البشر، وهي غير ثابتة وغير مرسمة علىٰ الأرض، وحتىٰ بداية القرن التاسع عشر لم تكن الدول العربية تعرف الحدود بالمعنىٰ السياسي حدوداً علىٰ الأرض. وقبل ذلك كانت الدولة العربية الإسلامية واحدة فيها مقاطعات وولايات وليس فيها كيانات سياسية مستقلة مستمرة لذلك فالحدود هي حدود تلك الدولة.

أما بعد ظهور القوميات في أوربا وسقوط عصر الامبراطوريات وقيام الدولة المستقلة فقد أصبحت الحدود علىٰ الأرض، وبدأت مسألة الحدود تصبح قضية مهمة بين العرب ودول الجوار في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. ثم بدأت تصبح مشكلة لها أهميتها في مطامع القوىٰ المحلية والإقليمية والأجنبية منذ بداية القرن العشرين. وكان لا بد من تحديد حدود الدول العربية حسماً للنزاع بينها من جهة، وتحقيقاً لمصالح القوىٰ التي تتنافس عليها من جهة أخرىٰ، وقد حسمت بتحديد للحدود ارتضتها الأطراف المختلفة إلا أنها في كثير من الحالات لم ترسم بصورة نهائية، وعندما ظهر النفط في بعض الدول العربية زادت هذه المسألة تعقيداً وأثيرت المشكلات حولها بين الدول الحدودية سواء كانت عربية أو غير عربية. وبعد الحرب العالمية الأولىٰ رأت الدول العربية والدول الأجنبية الأخرىٰ علىٰ المستوىٰ الإقليمي أو الدولي التي لها مصالح في هذه المنطقة بأن تحديد الحدود كان ضرورة وحلاً لكثير من المشكلات السياسية والسكانية والاقتصادية، ومن الطبيعي أن تنشأ مشكلات تتعلق بهذه المسألة لكن الأمر الذي اتفق عليه الجميع بعد الحرب العالمية الأولىٰ

وظهور عصبة الأمم والقانون الدولي وتعزز ذلك بعد الحرب الثانية وقيام الأمم المتحدة وحصول عدد كبير من الدول علىٰ استقلالها ومنها الدول العربية سقوط عصر الفتح والتوسع الاستعماري وسقوط الامبراطوريات التي تقوم علىٰ حساب الآخرين وانتهىٰ عصر الغزو القبلي، ودخل العالم عصر القانون الدولي والسيادة الوطنية والقومية، لكننا فوجئنا بالنظام العراقي عند احتلاله الكويت في أغسطس ١٩٩٠ يعود بالبشرية إلىٰ الوراء، ويطعن كل ذلك التطور التاريخي والإنساني.

إن مشكلة الحدود بين العراق والكويت شأنها شأن مشكلات الحدود بين الأقطار العربية، وقد استقرت، وتم الاتفاق بشأنها عام ١٩٦٣م، ولكن لم يتم ترسيمها بصورة نهائية.. إن مشكلة الحدود بين العراق والكويت قد مرت بعدة مراحل منذ عام ١٩١٣ عندما كانت السلطة العثمانية قائمة قبل سقوطها في الحرب العالمية الأولىٰ وكذلك في عام ١٩٢٢ في إتفاقية العقير، ثم بعد إستقلال العراق عام ١٩٣٢، وعام ١٩٥١ وعام ١٩٦٣م.

وكانت المشكلة ولا تزال مسألة حدود وخلاف حول ترسيمها، لكن الاحتلال العراقي للكويت في أغسطس ١٩٩٠ قد نسف ذلك التاريخ وحوله إلىٰ مطالبة العراق بالكويت كما كان ينادي بها حاكم العراق السابق في عام ١٩٦١، مدعياً بأن للعراق حقاً تاريخياً بالكويت.

لقد بدأت مسألة الحدود بين العراق والكويت عام ١٩١٢، برسائل متبادلة بين السلطة العثمانية والحكومة البريطانية(٢). وتم تحديدها في عام

---

(٢) مذكرة الحكومة البريطانية إلىٰ الحكومة التركية في يوليو ١٩١٢ حول وصف الحدود العراقية الكويتية. انظر:

Forign Office (F.O.) 31369, Nov. 1941, No. 4, London.

١٩١٣ ، وقبل الدخول في تطور قضية الحدود بين البلدين منذ ذلك التاريخ لا بد من توضيح بعض المسائل المتعلقة بالمطالب العراقية . فيقول النظام العراقي ضمن حججه بأن الاستعمار البريطاني هو الذي وضع حدود الكويت وهو بذلك يتجاهل أو يجهل حقيقة تاريخية أن الاستعمار البريطاني والفرنسي هما اللذان وضعا حدود العراق في إتفاقية سايكس ـ بيكو عام ١٩١٦ لتقسيم البلاد العربية ، وبعد ذلك أقرت عصبة الأمم ذلك الواقع واعتمدته فيما بعد هيئة الأمم المتحدة ، وبقيت بعض المشاكل الحدودية بين الدول العربية ، وبينها وبين دول الجوار الغير عربية تركت معلقة كان علىٰ تلك الدول أن تبادر إلىٰ حلها بعد الاستقلال سلمياً إما بالتراضي والتعاون بين أنظمة تلك الدول ، أو بالتقاضي أمام المنظمات الدولية ومنها محكمة العدل الدولية .

إن مشكلة الحدود بين العراق والكويت قد بدأت عام ١٩١٣ كما ذكرنا ، وفي هذا العام وافق الشيخ مبارك الصباح علىٰ منح امتياز التنقيب عن النفط في الكويت لشركة النفط البريطانية الفارسية المحدودة ، وفعلاً زارت بعثة من البحرية البريطانية الكويت لتفحص تسرب الغاز في منطقة برقان في نوفمبر ١٩١٣[٣] .

وكان للعامل الاقتصادي دوراً في هذه المسألة رغم أن العراق من البلدان الغنية في النفط والزراعة وقد اكتشف النفط فيه منذ أمد بعيد وهو أول بلد عربي يظهر فيه النفط قبل الحرب العالمية الأولىٰ[٤] .

لقد نصت الإتفاقية البريطانية العثمانية عام ١٩١٣ علىٰ حدود الكويت

---

(٣) A.H.T. chisholm, The First, Kuwait Oil concession, Frank Lass, London, 1975, p.23.

(٤) جواد العطار، تاريخ البترول في الشرق الأوسط ١٩٠١ ، ١٩٧٢ ، بيروت ، ص٢٠ ، ٢١ .

الشمالية والجنوبية فذكرت المادة الخامسة من تلك الإتفاقية: «يمارس شيخ الكويت الاستقلال الذاتي داخل الأراضي التي تشكل حدودهما نصف دائرة مركزها مدينة الكويت، يقع خور الزبير في أقصىٰ شمالها، كذلك جزر وربه وبوبيان ومسجان وفيلكا وعوهه وكبر وقارورة وأم المرادم مضافاً إليها الجزر والمياه المجاورة كلها داخلة ضمن هذه المنطقة»(٥).

أما مؤتمر العقير الذي عقد عام ١٩٢٢، فقد أقر الحدود مع العراق كالتالي: «يبدأ خط الحدود بين الكويت والعراق من منتصف المدخل الغربي لخور عبدالله في شمال جزيرة بوبيان متجهاً نحو الغرب حيث يقع طريق أم قصر ـ الكويت ماراً في جنوب أم قصر ويحافظ علىٰ نفس الاتجاه حتىٰ يلتقي بطريق الزبير ـ الكويت جنوب صفوان بحوالي ٣ أميال..»(٦).

لقد قام الباحث بمراجعة بعض الخرائط من مصادر مختلفة وفي أوقات مختلفة خلال نصف قرن تقريباً منذ بدء تخطيط الحدود العراقية الكويتية في عام ١٩١٢ اتضح منها بأن هناك حدوداً للكويت ولا تقع ضمن الحدود

---

(٥) وليد الأعظمي، **الكويت في الوثائق البريطانية ١٧٥٢ ـ ١٩٦٠**، لندن ـ قبرص، ١٩٩١ ص١٢١، ١٣٢.

انظر أيضاً. يوسف السميط، **الحدود السياسية لدولة الكويت**، ص١٣ ـ ١٤، الكويت.

(٦) محمود بهجت سنان، الكويت زهرة الخليج العربي، ١٩٥٥، ص١٠٢ ـ ١٠٣،

انظر أيضاً: جي. بي. كيلي، ترجمة خيري حماد، **الحدود الشرقية لشبه الجزيرة العربية** ـ بيروت ١٩٧١، ٢٨، ١٧٦.

انظر أيضاً: د. أحمد مصطفىٰ أبو حاكمة، **تاريخ الكويت الحديث**، الكويت ١٩٨٤ ص٣٥٧ ص٣٥٩.

انظر أيضاً: فاسيليف، **تاريخ العربية السعودية**، دار التقدم موسكو، ١٩٨٦ ص٣٠١، ٣٠٦، ٣٠٧.

العراقية (انظر الخرائط المرفقة بهذه الدراسة)[٧].

وتمضي الوقائع التاريخية في العشرينات من هذا القرن، وما بعد ذلك لتؤكد كيان الكويت، وعدم تبعيتها الفعلية للدولة العثمانية. «ففي عام ١٩٢٨ اجتمع المتنافسون على النفط في المنطقة في أوستند لتحديد الأراضي التي كانت خاضعة للدولة العثمانية، وبدا أن المؤتمر سيفشل بسبب عدم الاتفاق على خارطة وحدود للدولة العثمانية المنهارة، ولكن غولبنكيان قد أنقذ الموقف، فطلب خارطة كبيرة للشرق الأوسط ووضعها على الطاولة، وتناول قلماً أحمراً سميكاً ورسم خطاً عليها وقال: (هذه هي الامبراطورية العثمانية كما عرفتها عام ١٩١٤، وأنا أعرف الناس بها لأنني ولدت وعشت فيها وخدمتها) ووقعت الإتفاقية التي تحمل اسم إتفاقية الخط الأحمر، وقد سر الأمريكيون عندما وجدوا بأن الكويت خارج نطاق الخط الأحمر، وهي المكان الذي كانوا يعتزمون البحث عن النفط فيه»[٨].

وذلك يعني بأن الأتراك لم يكونوا يمارسون أي سيادة فعلية على الكويت، ثم جاءت بعد ذلك بفترة قصيرة الرسائل المتبادلة بين رئيس وزراء العراق وأمير الكويت في عام ١٩٣٢ بشأن الحدود والعلاقات بين البلدين لتؤكد بأن تعامل العراق مع الكويت كان تعاملاً بين كيانين سياسيين وأن المسألة لا تتعدى مشكلات حدودية، واستندت كل المشاورات والرسائل المتبادلة حول الحدود بين البلدين إلى الأسس التي وضعت عام ١٩١٣ وعام ١٩٢٢ وعام ١٩٣٢. حيث جاء وصف الحدود العراقية الكويتية في الرسائل المتبادلة بين الحكومة البريطانية والحكومة العراقية في الأعوام ١٩٤٠،

(٧) مدون في أسفل كل خريطة المصدر الذي أخذت منه، ومثبت عليها تاريخها والخرائط مرفقة بهذه الدراسة.

(٨) محمد عدنان مراد، صراع القوى في المحيط الهندي والخليج العربي، جذوره التاريخية وأبعاده، دمشق، بيروت، ١٩٨٤، ص٣٨٥.

١٩٤٢، و١٩٥١ لتؤكد ما ورد في الرسائل السابقة بين الطرفين[٩].

وفي عام ١٩٥٤ تجدد الحديث عن مشكلة الحدود بين البلدين وكذلك عامي ١٩٥٥ و١٩٥٦، وبخاصة حول الحدود وإسالة مياه شط العرب إلى الكويت[١٠]. ولم تحسم قضية ترسيم الحدود حتى ذلك التاريخ.

وفي عام ١٩٦١ عندما أعلنت الكويت إستقلالها ظهر فجأة حاكم العراق عبدالكريم قاسم ليطالب بالكويت على أنها تابعة للعراق أيام العثمانيين. وانتهت مطالبته بثورة قضت عليه لتضع العلاقات بعد ذلك بين البلدين في مسارها الصحيح، فبعد انتهاء نظام قاسم بثورة ١٩٦٣ اعترف العراق في ٤/١٠/١٩٦٣ باستقلال الكويت، وأكد احترامه لوضع الحدود العراقية الكويتية، وفي نفس الشهر أبرمت الدولتان إتفاقية مالية تقضي بأن تقدم الكويت للعراق قرضاً بمبلغ ٣٠ مليون دينار كويتي بغير فوائد، ويسدد خلال ٢٥ سنة، وانتهت بذلك أزمة الحدود لعام ١٩٦١[١١]، وبقي فقط ترسيمها.

وقد أثيرت قضية ترسيم الحدود بين العراق والكويت من الطرف الكويتي عدة مرات في السبعينات والثمانينات، ولكن النظام العراقي كان يماطل ويطلب التأجيل المستمر، وبخاصة أثناء الحرب العراقية الإيرانية وبعدها.

---

(٩) F.O. 371/31359, Oct. 1940, 9, gan. 1942, Dec. 1951, London.

انظر أيضاً: وليد الأعظمي، الكويت في الوثائق البريطانية، المصدر السابق ص١٣٣ - ١٣٤.

(١٠) F.O. 371/31359, File No. 109546, March 1954.

F.O. 371/31359, File No. 120598, Nov. 1255.

F.O. 371/31359, File No. 120598, jan. 1956.

(١١) د. عبدالله الأشعل، قضية الحدود في الخليج العربي، مركز الدراسات الاستراتيجية في الأهرام، القاهرة ١٩٧٨، ص٢٩.

وبعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية اتضح أن النظام العراقي كان يبيت أمراً، لكن لم يخطر ببال أحد أنه سيقوم بعملية غزو كاملة للكويت ويدمر مؤسساتها وينهب خيراتها ويقتل ويشرد شعبها والمقيمين علىٰ أرضها في ٢ أغسطس ١٩٩٠، مدعياً بأن الكويت جزءاً من العراق، وتحرك العالم يطالب العراق بالانسحاب من الكويت، واحترام إستقلالها، ولم يستجيب، وبعد أن استنفذت كل الوسائل السلمية في سبيل ذلك قرر المجتمع الدولي الحرب لتحرير الكويت وتم التحرير في ٢٦ فبراير ١٩٩١م.

إن الحقيقة التاريخية التي لم يفهمها ويستوعبها النظام العراقي هي أن تكوين تاريخ الشعوب قد مر عبر مراحل عديدة، وفي ظل متغيرات تاريخية سياسية واجتماعية واقتصادية وديمغرافية كان عنصر الهجرة السكانية، عاملاً مهماً في تكوين الشعوب وجغرافيتها السياسية، وتغيرت معالم الحدود ومكانها منذ أن كانت حدوداً علىٰ البشر في زمن السيطرة القبلية، إلىٰ الحدود علىٰ الأرض في زمن سيطرة النظام الدولي والقانون الدولي في عهد نهضة الشعوب وفرض حقوقها القومية، وصحوتها بعد صراع طويل علىٰ حدود جديدة للدول عندما تم تكوينها وتحديدها علىٰ أساس وطني وقومي أقرها القانون الدولي في التاريخ الحديث والمعاصر وبالتحديد منذ نهاية الحرب العالمية الأولىٰ كما ذكرنا.

ومهما كانت الآثار السلبية لتحديد تلك الحدود والكيانات فإنها قد حسمت النزاع والحروب وقلصتها إلىٰ حد كبير، وأصبح القانون الدولي ضماناً لحماية تلك الحدود، ورفض استخدام القوة لتغييرها، وبموجب ذلك تم الاعتراف باستقلال الدول العربية تباعاً منذ بداية الثلاثينات من هذا القرن وأصبح أي اعتداء علىٰ تلك الحدود تحد للقانون الدولي، وأي

خلاف أو تغيير للحدود بين دولتين أو أكثر ينبغي أن تتم تسويته سلمياً، وإن استخدام القوة في هذا الأمر ممنوع ولن يسمح به دولياً.

لقد كتب في مسألة الحدود بين العراق والكويت الكثير منذ الاجتياح العراقي للكويت، والسؤال الهام ماذا نستخلص من تلك الكتابات؟ لقد عرضت مشكلة الحدود منذ قبيل الحرب العالمية الأولىٰ حتىٰ الآن كما فعلنا في هذه الدراسة، لكن ماذا بعد ذلك العرض للوقائع والوثائق؟

أولاً: أن الأنظمة الديكتاتورية الفردية التي تملك القوة لا تتورع بأن تضرب كل المواثيق والاتفاقيات عرض الحائط وتقلب الحقائق وتزيف التاريخ، والنظام العراقي مثل صارخ علىٰ هذا النوع من الأنظمة. ذلك يعني أننا لا يجب أن نكتفي بتكرار الوقائع والوثائق التي تثبت سيادة الكويت واستقلالها، وإنما ينبغي أن نعي بأن سقوط هذا النظام هو بداية النهاية لهذه المشكلة وغيرها.

ثانياً: أن ترسيم الحدود بين الكويت والعراق مطلب شعبي لا يعطله أو يلغيه أي تلكأ أو تبرير من جانب النظام العراقي أو أي طرف، وعلينا أن نعمل المستحيل للانتهاء من هذه القضية.

ثالثاً: أن التركيز علىٰ مسألة ترسيم الحدود لا يتعارض مع طموحات شعب المنطقة والعرب في الوحدة، لأن الوحدة كما نفهمها إرادة شعب، لذلك لا بد في المقابل من العمل الجاد لتطوير صيغة مجلس التعاون الخليجي إلىٰ صيغة إتحاد كونفدرالي أو فيدرالي لتصبح قوة إقتصادية وسياسية وبشرية قادرة علىٰ حماية شعبها والتنمية في دولها.

رابعاً: حسم الخلافات الحدودية بين دول مجلس التعاون وحلها كي لا تكون مبرراً للفرقة ولإثارة مشكلات مماثلة من النظام العراقي أو غيره.

خامساً: أن القوة التي تحمي الحدود والتنمية هو شعب المنطقة، حيث يجب أن يكون له دور أكثر في المشاركة السياسية كما ينبغي أن يعطي الأمن مفهوماً شاملاً، ويتم التركيز علىٰ بناء المواطن وبناء الذات بناء حقيقياً، وليس فقط التفكير في الجانب العسكري والتكنولوجي.

سادساً: أن مشكلة الحدود بين الدول العربية جزءاً من مشكلة التخلف التي نعيشها، فالدول المتقدمة قد توصلت إلىٰ حل لمشاكلها الحدودية بالطرق السلمية. أما الأنظمة المتخلفة والديكتاتورية مثل النظام العراقي فيفكر بعقلية مضىٰ عليها عدة قرون.

لقد انتقل النظام العراقي بعلاقاته مع الكويت من خلاف حول الحدود إلىٰ مطالبة بالكويت مدعياً بأن للعراق حقاً تاريخياً في الكويت، فما هي مبررات ذلك الادعاء، وما هو الرد العلمي عليها؟

إدعاء الحق التاريخ بالكويت:

طرح النظام العراقي مبررات مطالبته بالكويت في كتاب ألفه د. مصطفىٰ النجار ود. محمد عبدالمطلب البكاء بعنوان «**الكويت عراقية**» صدر في بغداد عام ١٩٩٠م بعد الغزو العراقي للكويت بشهرين.

وفي هذه الدراسة تفنيد لذلك الادعاء ومبرراته. في مقدمة الكتاب يتحدث عن العلاقة القديمة بين مدينة البصرة العراقية وكاظمة الكويتية، ويقول: «ما الاكتشافات الأثرية التي اكتشفت مؤخراً والتي تعود إلىٰ حضارة وادي الرافدين إلا من جملة الأدلة الحضارية والتاريخية التي تعزز حقيقة لا تقبل النقاش من التحام أرض كاظمة بأرض البصرة.. إن أرض الكويت جزء من أرض العراق خضعت حسب الحفريات الآثارية

والطبوغرافية إلىٰ المؤثرات ذاتها في العراق كما أن البيئة والمناخ والتكوين البشري إضافة إلىٰ عوامل الحياة اليومية تؤكد كلها عراقية الكويت. . » .

أولاً: لم يذكر الكتاب أية حفريات آثارية ومن مكتشفيها وأين اكتشفت ومتىٰ؟ فليس من الدراسة العلمية أن تذكر شيئاً دون دليل ودون وثائق.

ثانياً: أن المؤثرات التي يذكرها من مناخ وبيئة وتكوين بشري تنطبق علىٰ شبه الجزيرة العربية كلها كما تنطبق إذا ما قامت دراسة مقارنة علىٰ سكان (الهلال الخصيب) العراق والشام ثم ماذا عن الاتصال الجيولوجي والطبوغرافي بين المناطق الحدودية العراقية والإيرانية من جهة وبين المناطق العراقية والتركية من جهة أخرىٰ؟! وإذا كانت هناك حضارة لوادي الرافدين في التاريخ القديم فقد كانت هناك حضارة لفيلكه والبحرين، في التاريخ القديم، وأن الاتصال الحضاري كان أمراً طبيعياً بين حضارة وأخرىٰ وبخاصة إذا كانت متقاربة، ولم يكن ذلك الاتصال مقتصراً علىٰ الكويت والعراق ولكن أيضاً حضارة وادي الرافدين مع منطقة الخليج ومع الهند ثم حضارة العراق مع فارس من جهة ومع الشام من جهة أخرىٰ.

وفي الفصل الأول من الكتاب يقول: «وكاظمة كما البصرة عدها المؤرخون العرب علىٰ أنها من أرض الجزيرة العربية» أنه لأمر غريب الإيحاء بالتبعية وليس في تلك الأقوال التاريخية ما يشير إلىٰ تبعية الكويت للعراق فعندما يقول الحسن الهمداني في القرن الرابع الهجري أفضل البلاد

---

(١٢) تقرير عن الحفريات الأثرية في جزيرة فيلكا، وزارة التربية والتعليم في الكويت، الكويت، بدون تاريخ. ص١٧.

انظر أيضاً: د. سليمان البدر، **العلاقات الحضارية في الوطن العربي خلال الألف الثاني قبل الميلاد**، الكويت ١٩٨٣، ص٩٠ - ٩١.

المعمورة. . هي الجزيرة. . فجنوبها اليمن وشمالها الشام وغربيها شرم الشيخ وفسطاط مصر وشرقيها عمان والبحرين وكاظمة والبصرة. .» فما هو الدليل هنا على تبعية الكويت للعراق؟!

ويكرر في نفس الفصل «بأن الكويت بلدة صغيرة تقع ضمن موقعة كاظمة التاريخية الشهيرة المتصلة ببادية البصرة، وقد ذكرت الكثير من المصادر التاريخية كاظمة وأشارت إليها» وأيضاً ليس هنا ما يشير إلى تبعية الكويت للبصرة، وأن الأرض العربية كلها متصلة جغرافياً[١٣] ويقول كذلك: «إن بلاد، ما بين النهرين والشام (الهلال الخصيب) تشكل العمق الأرضي الشمالي لمنطقة الخليج العربي، وأن الجزيرة العربية تشكل العمق الأرض الغربي لها، ولم يكتف الملك جون الأكدي بإنجاز هذه المهمة الكبيرة وبتحويل التجارة الدولية المحمولة على مراكب دلمون وماجان وملوخا لترسو في ميناء أكاد بل أنه أوصى خلفاءه وأكد عليهم أن يتبعوا هذه السياسة» أين الدليل التاريخي من خلال قراءة هذا الكلام الذي يثبت تبعية الكويت للعراق تاريخياً؟!

وتحت عنوان «التاريخ الجغرافي لوحدة الأرض» يقول الكتاب: «وقد أشارت النصوص الأكدية إلى وجود علاقات ثقافية وتجارية ضخمة بين الأكديين وباقي أجزاء منطقة الخليج العربي حيث ورد كثيراً إسم (ميلوخا) وهو اسم الساحل الشرقي من منطقة الخليج العربي حتى وادي الهند، ومن المعروف تاريخياً أن صلة بلاد ما بين النهرين ومنطقة الخليج العربي كانت قد سبقت تكوين الخليج العربي نفسه. .».

وعندما نتوقف قليلاً لنحلل هذا القول نستنتج ما يلي:

---

(١٣) انظر: عبدالعزيز الرشيد، تاريخ الكويت، الكويت ١٩٧٨م، ص١٩٨ ـ ١٨٩.

أولاً: بأن العلاقات الثقافية قد تمت بين شعوب وحضارات ومناطق عديدة وتلك العلاقات الحضارية ليست دليلاً علىٰ تبعية أي منها للآخر.

ثانياً: إذا كانت المؤثرات الحضارية الأكدية امتدت إلىٰ ساحل الخليج العربي الشرقي حتىٰ بلاد السند فهل يعني ذلك أن مطالب العراق ستمتد إلىٰ تلك المنطقة كلها ولماذا لم يطالب بها إذاً؟!

ثم لقد كانت هناك علاقة ثقافية بين بلاد ما بين النهرين وفارس والهند في التاريخ القديم فهل يحق لأي منها المطالبة بأراضي الآخرين استناداً إلىٰ ذلك القول؟

ويقع الكتاب في التناقض عندما يقول: «لقد شهدت المنطقة تاريخاً مشرفاً لوادي الرافدين الحضاري.. وسرعان ما ظهرت مدن أصبحت مراكز مثل أور، وأريد والوركاء ولكش ونينا ونفر والتي مهدت بدورها لظهور السلالات الحاكمة التي لعبت دوراً مهماً في تاريخ بلاد الرافدين التي ضمت مدينة الكويت..».

لقد قال الكتاب في البداية تسمية الكويت حديثة وغير موجودة في التاريخ القديم وأن الإسم الشائع لها قديماً كاظمة والقرين فكيف يقول هنا في ص٢٤ بأن المدن التي ظهرت في التاريخ القديم من ضمنها الكويت، وقلنا إذا كان هناك تفاعل حضاري فهذا لا ينطبق علىٰ الكويت وحدها وإنما يمتد ليشمل مناطق شاسعة قبل أن تكون الحدود علىٰ الأرض عندما كانت الحدود علىٰ البشر. ويمضي الكتاب في القول: «يمكن تتبع الطريق الذي سلكه إنسان الجزيرة العربية فقد سارت جماعات منه عبر الحافات الشمالية للربع الخالي مروراً بواحة الأحساء مخترقة المنطقة الشرقية لشبه الجزيرة العربية حتىٰ وصلت الخليج العربي، وهناك طريق آخر يتجه

إلىٰ داخل جنوب العراق ماراً علىٰ امتداد وادي الباطن عند تخوم مدينة الكويت الغربية. . ولما بدأت المنطقة تتحول إلىٰ خليج يمتلىء بالماء اضطر السكان القاطنون علىٰ امتداد شط العرب إلىٰ التراجع غرباً وشمالاً إلىٰ أرض أكثر ارتفاعاً. . وقد عثر علىٰ الأرض التي نشأت عليها الكويت حديثاً أدوات إنسان العصر الميزوليثي في ثلال وحوض (برقان) وعلىٰ الأغلب قرب برك القطران. . وبالمقابل فإن بقايا ثقافة العبيد وخاصة فخارياتها معروفة في المواقع الشرقية من شبه الجزيرة العربية أي إلىٰ الجنوب من مدينة البصرة» أي باحث منصف يقرأ هذا الكلام لا يستدل منه أي شيء علىٰ أن هناك تبعية تاريخية بين الكويت والعراق، وإنما ما كان من مؤثرات حضارية تشمل المنطقة كلها وربما تمتد إلىٰ الشرق الأدنىٰ كله.
ثم عندما أشار إلىٰ المواقع الشرقية من شبه الجزيرة العربية هل هذا يعني أن مطامع النظام العراقي لا تقف عند حدود الكويت وتمتد إلىٰ كل شرق الجزيرة العربية؟! وقد ذكر أيضاً ص٢٦ ما يلي: «وإلىٰ عهد قريب كان أقدم ذكر لدلمون في وثيقة كتبت بالمسمارية علىٰ رقيم طيني من عهد الملك السومري أورنانشه، أول ملوك سلالة لاجاش الأول (جنوب العراق) ويعود النص إلىٰ حوالي منتصف الألف الثالث قبل الميلاد، ويرد في النص خبر نقل الأخشاب من دلمون إلىٰ بلاد الرافدين، هل هذا يعني أنه بسبب تجارة الأخشاب بين بلاد الرافدين ودلمون يحق للعراق أن يطالب في البحرين من منطلق الحق التاريخي؟!

ويمضي الكتاب في ذكر المبررات الضعيفة والتي يحاول من خلالها التأكيد عليها إثبات إدعاء النظام العراقي بالحق التاريخي بالكويت فهو يقول ص٢٨: «بأن الأواني الفخارية المكتشفة في جزيرة فيلكا تشبه الأواني الفخارية المكتشفة في بلاد ما بين النهرين، ويضيف ص٢٩ بأن الآثار المكتشفة في فيلكا تثبت أن الزي كان يلبسه سكان الكويت شبيهاً بالزي

الذي كان يلبسه سكان بلاد الرافدين في القديم» كيف تكون مثل هذه الأمور أدلة علىٰ تبعية بلد لآخر؟ إن تشابه الأواني الفخارية بين بلد وآخر له دلالة علىٰ التفاعل الحضاري بين تلك البلدان، ثم إن تشابه الزي لا يعني بأي حال تبعية بلد لآخر فهل تشابه زي الموريتانيين مع زي اليمنيين يعني تبعية موريتانيا لليمن، وهل تشابه لبس البدلة الغربية اليوم بين العراق وبريطانيا يعني أن بريطانيا بعد ألف عام لها حق المطالبة بالعراق؟!

ويسوق واقعة أخرىٰ: «بأن والي البصرة عندما طلب الفرزدق أيام الدولة الإسلامية وجده في بيت في كاظمة» وتعجب لمثل هذه الأدلة لمن لا أدلة مقنعة له، فأرض الإسلام واحدة أثناء الدولة العربية الإسلامية، وإن طلب شخص وجد في مدينة إسلامية لا يعني بأي حال من الأحوال بأن تلك المدينة تابعة للأخرىٰ فبأي مقياس وأي دليل وأي منطق يستدل من ذلك علىٰ مطالبة تاريخية للعراق في الكويت ليس ذلك فحسب ولكن أيضاً يقول ص٣٢: «ومن جملة ما يؤكد تبعية الأرض التي أطلق عليها الكويت إلىٰ البصرة أن المؤرخ الأديب عثمان بن سند البصري انتسب إلىٰ البصرة لقباً علىٰ الرغم من أن ولادته كانت في جزيرة فيلكه».

إذا كانت الأسماء دليلاً علىٰ تبعية دول لدول أخرىٰ فإن هناك أسماء في المغرب لعائلة العراقي وهناك أسماء لعائلات مغربية في مصر، وهناك اسم المصري لعائلات فلسطينية وهكذا، فالهجرة كانت دائماً في البلاد العربية، وانتقال شخص أو قبيلة وإطلاق اسم عليه أمر عادي كان يحدث، وهناك الآلاف الذين انتسبوا لقبائل وأخذوا أسمائها، أو هاجروا وأخذوا أسماء الموطن الجديد، فليس مع ذلك دليل بل هو دليل صارخ علىٰ ضعف الادعاء نفسه وهشاشته. يقول الكتاب ص٣٧: «فإن أرض الكويت هي جزء من أرض العراق.. كما في منطقة الأحواز بأنها تكونت من ترسيب ما تحمله الأنهار من ترسبات خلال آلاف السنين من تكوينها».

إذا كانت الأحواز ينطبق عليها ما ينطبق على الكويت جغرافياً في تكوين تربتها تاريخياً كما يذكر فلماذا تخلى العراق عن المطالبة بها وتركها لإيران بعد أن سلم بها جاء في إتفاقية الجزائر ١٩٧٥م؟!

ومن الأمور التي يرى مؤلفا الكتاب بأنها تؤكد مطالبة العراق بالكويت قولهما: «كان أهل الكويت يعتمدون في الحصول على المياه العذبة من شط العرب . . وأصبح نقل الماء من شط العرب إلى الكويت مهنة مارسها الكثير من الكويتيين) وبنوا السفن الصغيرة والمتوسطة من أجلها».

أولاً: لقد كان نقل المياه العذبة من شط العرب في فترة معينة ولم يكن ذلك طوال تاريخ شعب الكويت فقد بدأ عام ١٩٠٩، واستمر حتى بداية الخمسينات من القرن العشرين[١٤].

ثانياً: هل أن نقل المياه العذبة بالسفن من بلد مجاور إلى آخر يعني تبعية أحدهما للآخر؟! ويستمر الكتاب في التركيز على موضوع مياه شط العرب، ويصور مدى أهميته للكويت وكيف أن بريطانيا سعت لمنع تزويد الكويت بمياه شط العرب لكي تبعد العراق عن الكويت ص٤٢ و٤٣ من الكتاب.

إن في هذا إيحاء بأن شعب الكويت لن يعيش إلا بمياه شط العرب وهو يشير إلى أن الحكومة العراقية في عام ١٩٣٢ قد فرضت ضريبة على المراكب الكويتية التي تنقل المياه من شط العرب، ألا يدل ذلك على عدم التبعية وأن الدولتين كانتا تتعاملان ككيانين مستقلين، فإذا كان العراق حريص على شعب الكويت وإن المياه قضية حياة أو

(١٤) انظر: عبدالله الحاتم، **من هنا بدأت الكويت**، دمشق، بدون تاريخ، ص١٥٠.
انظر حول هذا الموضوع:
R/15/5/160, Kuwait's Water Suply 1932-42. See also: R/15/1/511, 13 Nov. 1912.

موت، لماذا تقرر فرض الضريبة علىٰ نقل المياه من العراق إلىٰ الكويت؟!

ثالثاً: يركز الكتاب علىٰ أن التركيز علىٰ البحث عن المياه الجوفية في الكويت كان يهدف عدم الاعتماد علىٰ مياه شط العرب وبذلك إبعاد الكويت عن العراق. إن البحث عن المياه الجوفية والاستفادة من مياه الأمطار كمصادر للمياه العذبة في الكويت كان منذ وجود هذا الشعب علىٰ هذه الأرض، ولم يبدأ كما يذكر الكتاب بعد ١٩٣١.

وفيما يلي فقرة من كتاب مؤرخوا النظام العراقي الذين يتحدثون فيه عن ادعاء تبعية الكويت للعراق فيها محاولة لتزييف التاريخ وتأويل الوقائع وهي في حقيقتها لا تدل علىٰ أي نوع من التبعية وأن مثل هذه الوقائع طبيعية بين بلدين متجاورين، فيذكر الكتاب ص٧٣ ما يلي: «وتحدثنا وثائق شركة الهند الشرقية البريطانية عن مظاهر تبعية الكويت للبصرة حينما قرر متسلم البصرة أغا خان أن يحكم البصرة حكماً مستقلاً عن بغداد، وقد أيده في فكرته الشيخ ثويني بن عبدالله أمير المنتفك وانضم إليه، إلا أن قوات باشا بغداد أجبرت الانفصاليين علىٰ الالتجاء إلىٰ الكويت، وعندئذ دارت مراسلات مطولة بين بغداد والكويت لتسليم اللاجئين ١٧٧٦ ـ ١٨١٤. (وإن باشا بغداد قال) إن علاقة قديمة ربطت وما تزال تربط أهل الكويت بأهل البصرة».

لنقف نتفحص هذه الفقرة فأين الدليل التاريخي فيها الذي يؤكد ما ذهب إليه كاتبا الكتاب عن تبعية الكويت للعراق، ونرىٰ أن الذي ذكراه هنا يؤكد العكس فالتجاء ما أسماهم بالانفصاليين إلىٰ الكويت والمراسلات بين بغداد والكويت بشأنهم يدل علىٰ أن التعامل بين كيانين وليس كياناً واحداً، ثم قولهما بأن هناك علاقة قديمة تربط وما تزال تربط أهل الكويت بأهل البصرة الذي ذكرها باشا بغداد ليس فيها أي شيء يدل علىٰ التبعية

فمثل هذه العلاقات موجودة بين القبائل العربية في أكثر من بلد عربي، وأمر طبيعي بين الدول العربية المتجاورة والتي لا تبعد حدودهما إلا بضع كيلومترات لقد كانت هناك علاقات تجارية برية وبحرية وكان هناك اتصال وتواصل بين سكان البلاد العربية في المشرق العربي كما كان ذلك بين سكان منطقة المغرب العربي.

ويعود التكرار ص٧٤ لما سبق أن ذكره الكتاب في صفحة سابقة: «بأن حكام الكويت كانوا يدفعون الجزية للدولة العثمانية» وأن هذا النص نقلاً عن كتاب لوريمر ـ دليل الخليج. المأساة هي افتراض مؤلفا الكتاب الغباء في القارىء وضعف وعيه التاريخي.

أولاً: إن كل البلاد العربية التي كانت تخضع للعثمانيين بصورة إسمية أو فعلية كانت تدفع الجزية للدولة العثمانية.

ثانياً: إن لوريمر قال كانت تدفع للدولة العثمانية وليس للعراق، وهذا لا يختلف عن دفع الجزية من قبل أي بلد عربي لتلك الدولة.

ثالثاً: فإن دفع الجزية في فترة معينة لا يعني تبعية أي بلد لآخر من جهة، وليس من حق أحد أن يرث البلد الذي كان يدفع الجزية لهذه الدولة أو تلك.

رابعاً: إن ولايات العراق وقد كانت تابعة تبعية فعلية للدولة العثمانية كانت تدفع الجزية لتلك الدولة فهل يمكن أن تطالب تركيا بوراثة الدولة العثمانية وولاياتها في العراق علماً بأن الكويت لم تكن كما تثبت الوثائق تابعة تبعية فعلية لأي جهة العراق أو غيره في عصر الامبراطورية العثمانية.

خامساً: نستنتج بأن دفع الجزية في فترة معينة يثبت إستقلال الكويت

وليس تبعيتها لأنها لو كانت تابعة لولاية البصرة كما يدعي العراق لما طالبت الدولة العثمانية بأن تدفع الكويت الجزية ولكانت الجزية التي تدفعها ولاية البصرة تشمل الكويت!! إن أخطر أزمة يعيشها مثل هؤلاء الكتبة للتاريخ هو تغيير الوقائع وتفسيرها حسب هوىٰ وسياسات الحكام.

وفي ص٨٢ يذكر الكتاب المذكور ما يلي: «علىٰ الرغم من إتفاقية ١٨٩٩ بين بريطانيا وشيخ الكويت لم تلغ السيادة العثمانية علىٰ الكويت - حيث أن بريطانيا ما كانت لتشجع فكرة إنفصال الكويت تماماً عن الدولة العثمانية إلا أنه مما لا ريب فيه إن الإتفاقية قد سدت الطريق أمام الدولة العثمانية وبالتالي ألمانيا في الخليج العربي..».

وتفنيداً لهذا نقول إن السيادة العثمانية علىٰ الكويت من الناحية الفعلية لم تكن موجودة، وتؤكد ذلك نفس المصادر التي حشدها مؤلفا الكتاب ومنها كتاب لوريمر «دليل الخليج فيذكر ما يلي» بعد ١٩٠١ اتفقت الحكومة البريطانية والباب العالي علىٰ احترام الوضع القائم في الكويت والإبقاء عليه كما هو..»[١٥] وأيضاً أن النص الذي ذكره كتاب النظام العراقي يؤكد حقيقة وهي أن الكويت كانت قادرة في نهاية القرن التاسع عشر علىٰ توقيع إتفاقيات مع القوىٰ الخارجية في الوقت الذي لم يستطع العراق أو أي من ولاياته العثمانية آنذاك علىٰ القيام بعمل مماثل نتيجة للتبعية الفعلية للدولة العثمانية التي كان يعيشها العراق حتىٰ سقوط الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولىٰ[١٦].

---

(١٥) لوريمر، **دليل الخليج**، القسم التاريخي، الجزء الأول - قطر - ص٥٧٣.
انظر أيضاً:

B.J.Slot, The Origins of kuwait, E.J.Bril, Leiden, New York, 1991, P.10.

(١٦) مجموعة من المؤلفين، **الكويت وجوداً وحدوداً**، إصدار مؤيبة الكويت للتقدم العلمي، =

ورغم أن مراسلات الحكومة العراقية مع شيخ الكويت عام ١٩٣٢م تؤكد حدود الكويت التي تم تحديدها بموجب إتفاقيتي ١٩١٣، ١٩٢٢ يحاول الكتاب أن يزيف التاريخ ويلوي عنق الحقائق ليوحي بعكس ذلك فقد اعترف مؤلفا الكتاب في ص١٠٢ بأن تلك المراسلات طالبت بتحديد الحدود وتأكيد ما سبق الاتفاق عليه بشأنها بين الكويت والعراق إلا أنهما يثيران بأن هذا الاتفاق لم يأخذ صفه الدستورية، وأن هذا التمديد يجعل جزيرتي وربه وبوبيان داخل حدود الكويت ويجعل أرض الكويت متداخلة مع أرض العراق!

أولاً: إن تلك المراسلات والإتفاقات صدرت عن حكومة عراقية هي التي وقعت على إستقلال العراق ودخوله عصبة الأمم، ثم مرة يرى مؤلفا الكتاب أن بعض الحكومات العراقية السابقة محقة في مطالبتها بالكويت ومرة لا يعترف بها أو بغيرها على أنها كانت خاضعة للسيطرة الاستعمارية. أما مسألة الصفة الدستورية فليس للعراق دستور دائم حتى اليوم، ومجلس الأمة العراقي في الثلاثينات كان مجلس الحكومة ولم يأتي عن انتخابات حرة كما تؤكد ذلك أدبيات النظام العراقي الحالي نفسه وذلك يعني أن رأيه لا يختلف عن رأي الحكومة العراقية، فالحجة التي لم يجد مؤلفاً الكتاب غيرها واهية وغير منطقية. وإن مجرد قولهما بأن ذلك التحديد وإدخال جزيرتي وربه وبوبيان داخل حدود الكويت يجعل أرض الكويت متداخلة مع أرض العراق هو اعتراف بأن للكويت حدوداً مع العراق، وأن هناك أرضاً للكويت وأرضاً للعراق.

إلى هنا نكتفي بتفنيد ما جاء في كتاب «الكويت عراقية» الذي أصدره

= القاهرة، ١٩٩١، ص٦٩.

النظام العراقي بعد احتلاله الكويت في أغسطس ١٩٩٠م وما تبقىٰ من صفحات الكتاب ليست لها أهمية، وتستعرض عملية الاحتلال (الضم بالقوة) ومبرراتها من وجهة نظر النظام العراقي، وقد كتب عنها الكثير. والمأساة التي يعيشها علم التاريخ العربي أن مؤرخي الأنظمة يعمدون إلىٰ تزييف التاريخ وتجيير وقائعه وأحداثه لأغراض الأنظمة السياسية، ولا يقولون الحقيقة التاريخية، وبسبب الإرهاب وغياب الديمقراطية يلوذ المؤرخون الحقيقيون بالصمت أو اللجوء إلىٰ الكتابة الرمزية أو يقومون بتغييب الحقائق رغماً عنهم!

الآن بعد أن قال مؤرخوا النظام العراقي رأيهم من خلال هذا الكتاب وتفنيدنا لتلك الآراء نستمر في مناقشة هذه المسألة إدعاء (الحق التاريخي) الذي يدعي النظام العراقي من خلاله بتبعية الكويت للعراق. يقول د. عبدالله الأشعل: «أما عن مدىٰ سلامة دعوىٰ العراق من الناحيتين التاريخية والقانونية فإنه يلزم الصحة لهذه الدعوىٰ توفر ثلاثة أركان هي: أن الكويت كانت جزءاً إدارياً من البصرة، وأن يثبت أن العراق ورث السيادة التركية الإقليمية علىٰ الكويت، وإن دعوىٰ العراق استمرت علىٰ الكويت.. دون أي معارضة، ويرىٰ الرأي الراجع أنه من الثابت تاريخياً أن تركيا لم تمارس علىٰ الكويت (سيادة) بالمعنىٰ القانوني للمصطلح.. ومنذ ١٨٩٦ فرض شيخ الكويت رسوماً جمركية بمبلغ ٥٪ علىٰ السلع العثمانية من العراق[١٧]».

أما بالنسبة للحجج القانونية للإدعاء بوراثة العراق لوادي الرافدين والكويت فتجدر الإشارة إلىٰ أن العراق لم يكن دولة لها أهلية الوراثة حين تنازلت تركيا عن ممتلكاتها في معاهدتي سيفر ولوزان، كما أن الكويت لم

---

(١٧) د. عبدالله الأشعل، قضية الحدود في الخليج العربي، مركز الدراسات السياسية =

تكن خاضعة لسيادة تركيا، ومن ناحية ثالثة فإن تركيا حين تنازلت عن ملكية تلك الأقاليم أصبحت سيادتها عليها غير قابلة للوراثة، ومن ناحية رابعة فإنه بعد تصفية الامبراطورية العثمانية أصبح العراق خاضعاً لنظام الانتداب (البريطاني) بينما ظلت الكويت إقليماً منفصلاً تحت الحماية البريطانية(١٨).

ثم إن المراسلات بين الحكومة العراقية وشيخ الكويت في الثلاثينات والخمسينات والستينات تدل علىٰ اعتراف بكيانين منفصلين، والذي توج باعتراف العراق الرسمي باستقلال الكويت، وتبادل التمثيل الدبلوماسي عام ١٩٦٣م، واعترافه لوضع الحدود العراقية الكويتية(١٩) تلك الحدود التي أقرتها إتفاقية العقير ١٩٢٢، والخطابات المتبادلة بين رئيس وزراء العراق وشيخ الكويت عام ١٩٣٢، والتي أشرنا إليها في معرض ردنا وتفنيدنا لما ذكره مؤلفا كتاب النظام العراقي «الكويت عراقية». إن إدعاء الحق التاريخي لبلد في بلد آخر لا يجوز في عصرنا لأن التسليم بذلك تغيير في خريطة العالم كله، وتأكيد لما تدعيه الحركة الصهيونية في فلسطين التي يدعي النظام العراقي بأنه يسعىٰ لتحريرها وعودتها إلىٰ شعبها العربي.

هل يجوز لليهود الادعاء بأنهم كانوا في فلسطين في التاريخ القديم، ولذلك لهم الحق في السيطرة عليها اليوم، وهل يجوز لهم تحقيق حلمهم في إقامة إسرائيل الكبرىٰ من النيل إلىٰ الفرات من منطلق الحق التاريخي؟!

وهل يجوز لليهود أن يطالبوا بالعراق لأن السبي البابلي نقل اليهود إلىٰ العراق في القرن السادس قبل الميلاد (٥٨٦ ـ ٥٣٩ق.م)، وفي بابل

= والاستراتيجية، الأهرام القاهرة، ١٩٧٨، ص٣١-٣٢.

(١٨) المصدر نفسه ص٣٢.

(١٩) المصدر نفسه ص٢٩.

مارس اليهود شعائرهم الدينية، وتكونت ديانتهم اليهودية[٢٠]. وتكلموا اللغة الآرامية، وأصبحت لهم ثقافتهم وكيانهم وحضارتهم واستمر تواجدهم في العراق، عدة قرون بعد ذلك حتىٰ التاريخ الحديث.

لقد حاولت منظمات صهيونية أوربية توطين اليهود في العراق عدة مرات في بداية القرن العشرين، واقترح خمسين ألفاً من اليهود في المرحلة الأولىٰ، ولكن السلطان عبدالحميد رفض المشروع وفشل بعد أن تركز نشاط الحركة الصهيونية علىٰ فلسطين منذ بداية القرن العشرين[٢١].

إن ادعاء إسرائيل بالحق التاريخي لا يبرر امتلاكها للأراضي، وهذا الادعاء غير مقبول في القانون الدولي، والعبرانيون الذين عاشوا بفلسطين لفترة اندمجوا وذابوا مع بقية شعوب العالم وحملوا هوية هذه الشعوب[٢٢]. فكيف يحق لهم اليوم أن يخرجوا ليطالبوا بأرض الغير أرض العرب ثم إن إسرائيل قامت، وفرضت كدولة وكيان بالقوة بعد الحرب العالمية الثانية عندما كان العرب ضعفاء، وتحت السيطرة الاستعمارية، ثم إن هذا الفرض حدث بعد قيام الكيانات، وتثبيت القانون الدولي، واعتراف الدول به. إن التناقض الكبير الذي وقع به النظام العراقي هو أنه ينكر علىٰ إسرائيل مطالبتها بالحق التاريخي بفلسطين في الوقت الذي يطالب هو بحق تاريخي في الكويت علىٰ أن الكويت كانت تابعة للعراق الذي كان ثلاث ولايات تابعة للدولة العثمانية، وإذا وافقه أحد علىٰ ذلك الادعاء فهذا يعني أنه سيطالب بمناطق عربية أخرىٰ كانت كذلك تابعة للدولة العثمانية، وأن لإسرائيل الحق فيما تطالب به! كما أن لإسرائيل إستناداً

(٢٠) د. أحمد سوسه، العرب واليهود في التاريخ، بغداد، ١٩٧٢، ص١٥٨.

(٢١) المصدر نفسه ص٣٥٩.

(٢٢) مناقشات ندوة «الرؤية الفلسطينية للحل السلمي في الشرق الأوسط، مركز الدراسات والأبحاث الفلسطينية، واشنطن، جريدة جبوت الكويت، ٢٣ نوفمبر ١٩٩١م.

لذلك المنطق الحق في المطالبة بالعراق! إن مطالب تركيا بشرق الجزيرة العربية والخليج لم تقف عند حدود الكويت في العقود الثلاث الأخيرة من القرن التاسع عشر، فقد امتدت إلىٰ البحرين والأحساء وقطر وساحل عمان[٢٣] فهل هذا يعني أن من حق العراق المطالبة بهذه المنطقة كلها كما أشار كتاب مؤرخو النظام العراقي الذي فندنا إدعاءاته؟!

إن الذي يتحدث عن حق تاريخي عليه أن يعيش العصر، ويدرك أن ما يدعيه يجب أن يكون ضمن النسق التاريخي لا خارجه، وإن الذي يدعي التمسك به من سيادة اسمية لم تكن سيادة فعلية، ولم تكن مشروعة لأنه هو نفسه لا يعترف بها اليوم. كما ينبغي أن يدرك المستجدات الجغرافية والسياسية والقانونية إقليمياً ودولياً، والتي حدثت بعد سقوط الامبراطورية العثمانية في الحرب العالمية الأولىٰ إضافة إلىٰ أن تلك التبعية التاريخية التي يدعيها لم تكن حقيقة واقعة في الجغرافيا السياسية[٢٤] وإن ادعاء العثمانيين المؤقت بالتبعية الإسمية علىٰ الكويت لم تكن تتجاوز الثلاثين سنة الأخيرة من القرن التاسع عشر. هذا بالإضافة إلىٰ أن العراق ليس مخولاً للمطالبة نيابة عن الدولة العثمانية، وإلا سمح لتركيا المطالبة بالعراق! كما نضيف ألا تعتبر تلك المطالبة العراقية متعارضة مع المبادىء والأهداف القومية التي يدعي النظام العراقي التمسك بها؟!

أليس في إدعاء النظام العراقي بالحق التاريخي في الكويت تناقض أشد عندما يقول بأنه بحاجة إلىٰ منفذ بحري علىٰ الخليج، وكان يسعىٰ للسيطرة علىٰ جزيرتي وربة وبوبيان، ثم يطالب بالكويت كلها؟! وكيف يعترف

---

(٢٣) جون. ب. كيلي، الجزء الثاني، ترجمة أحمد أمين عبدالله، بريطانيا والخليج ١٧٩٥ - ١٨٧٠، سلطنة عمان ١٩٧٩، ص٦٤٢ - ٦٥٢.

(٢٤) د. عبدالله العثيمين، العلاقات بين الدولة السعودية الأولىٰ والكويت، الرياض، الطبعة الثانية، ١٩٩٠، ص٨٠، ص١٦٧.

نفس النظام بالكويت دولة مستقلة، ويتبادل معها التمثيل الدبلوماسي ثم يدعي تبعيتها له؟ وأيضاً كيف سيتم إتحاد العرب في المستقبل إذا ساد مبدأ الضم بالقوة الذي انتهجه النظام العراقي، وإلغاء دور الشعوب لا بل سحق الشعوب من أجل تحقيق ذلك الغرض لاعتبارات ومبررات إقتصادية وسياسية يعيشها ذلك النظام في هذه المرحلة التاريخية نتيجة مغامراته وحروبه المتلاحقة؟!

إذا كان النظام العراقي ومؤرخوه يستخدمون التاريخ لمصلحته السياسية فإن في التاريخ من الوقائع التي ترد على كل محاولات التزييف وتحتاج إلى تحرك المؤرخين المنصفين المتخصصين في التاريخ الحديث للبحث العلمي بهدف الوصول إلى الحقيقة التاريخية ووقف محاولات تفسير التاريخ حسب أهواء الأنظمة السياسية أو الانتقاء من الأحداث التاريخية، ما ينسجم مع أهداف هذه الأنظمة بدون قول الحقيقة التاريخية كاملة وبحيادية وموضوعية. إننا بحاجة إلى عدد من المؤرخين الموضوعين الذين يتفرغون للبحث التاريخي لا لكي يعيدوا كتابة التاريخ العربي، ولكن لإعادة قراءة التاريخ بعلمية وموضوعية بعيداً عن التأثير بنزعات ومطامع الأنظمة السياسية القائمة.

الخاتمة:

في نهاية هذه الدراسة لا بد من الوصول إلىٰ بعض النتائج المستفادة من هذا الدرس الذي حدث إثر إقدام النظام العراقي علىٰ احتلال الكويت في ٢ أغسطس ١٩٩٠م.

أولاً: إن الأزمة بين العراق والكويت تاريخياً لم تكن لتتعدىٰ مسألة خلاف حول الحدود، وإن الوقائع التاريخية ووثائقها تثبت ذلك.

ثانياً: إن العراق قد اعترف بالكويت دولة مستقلة وبحدودها في عام ١٩٦٣ وليس من حق النظام العراقي نسف ذلك الاعتراف لمجرد الخلاف السياسي أو لأطماع جديدة لأسباب إقتصادية أو سياسية.

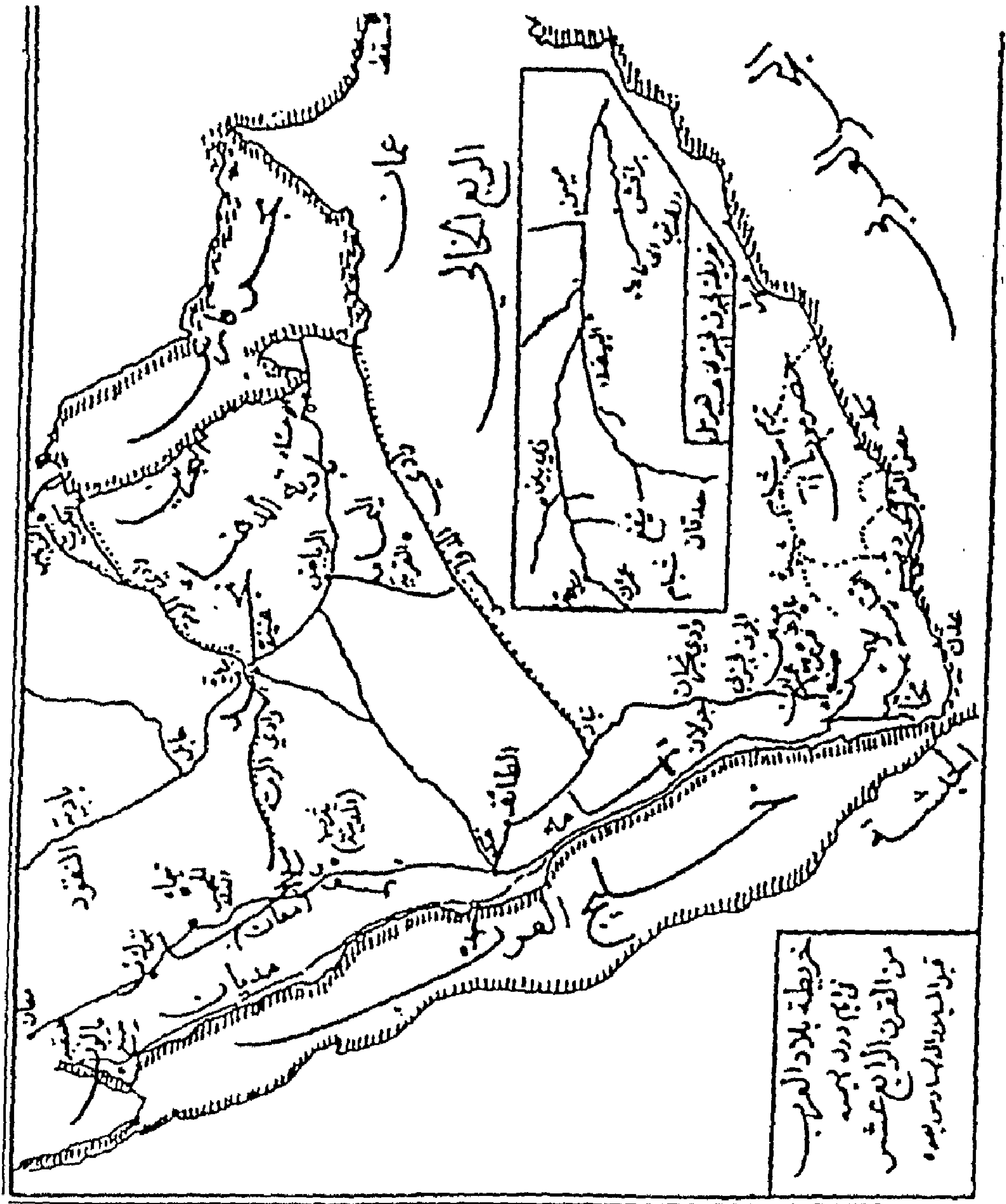
ثالثاً: إن مسألة الحدود بين الكويت والعراق مسألة تتعلق بالقانون الدولي بعد أن أصبحت للدول حدوداً واعترف بها القانون الدولي.

رابعاً: إن ادعاء النظام العراقي بالحق التاريخي في الكويت لا يستند إلىٰ أساس تاريخي إضافة إلىٰ أن هذه المسألة (الحق التاريخي) لا وجود لها في القانون الدولي ولا الأعراف في العلاقات الدولية والإقليمية فحدود الدول قد تم تحديدها في المنطقة منذ الحرب العالمية الأولىٰ وبعدها وتم الاعتراف بها ومنها حدود العراق وليس من حق أحد أن يدعي حق الفتح أو الضم بالقوة أو تبعية دولة أو جزء منها له. فلم تكن هناك حدوداً بين الدول العربية في السابق مثبتة علىٰ الأرض وإنما كانت علىٰ البشر، وبعد تثبيتها واعتراف المنظمات الدولية بها انتهىٰ الأمر وأصبحت واقعاً.

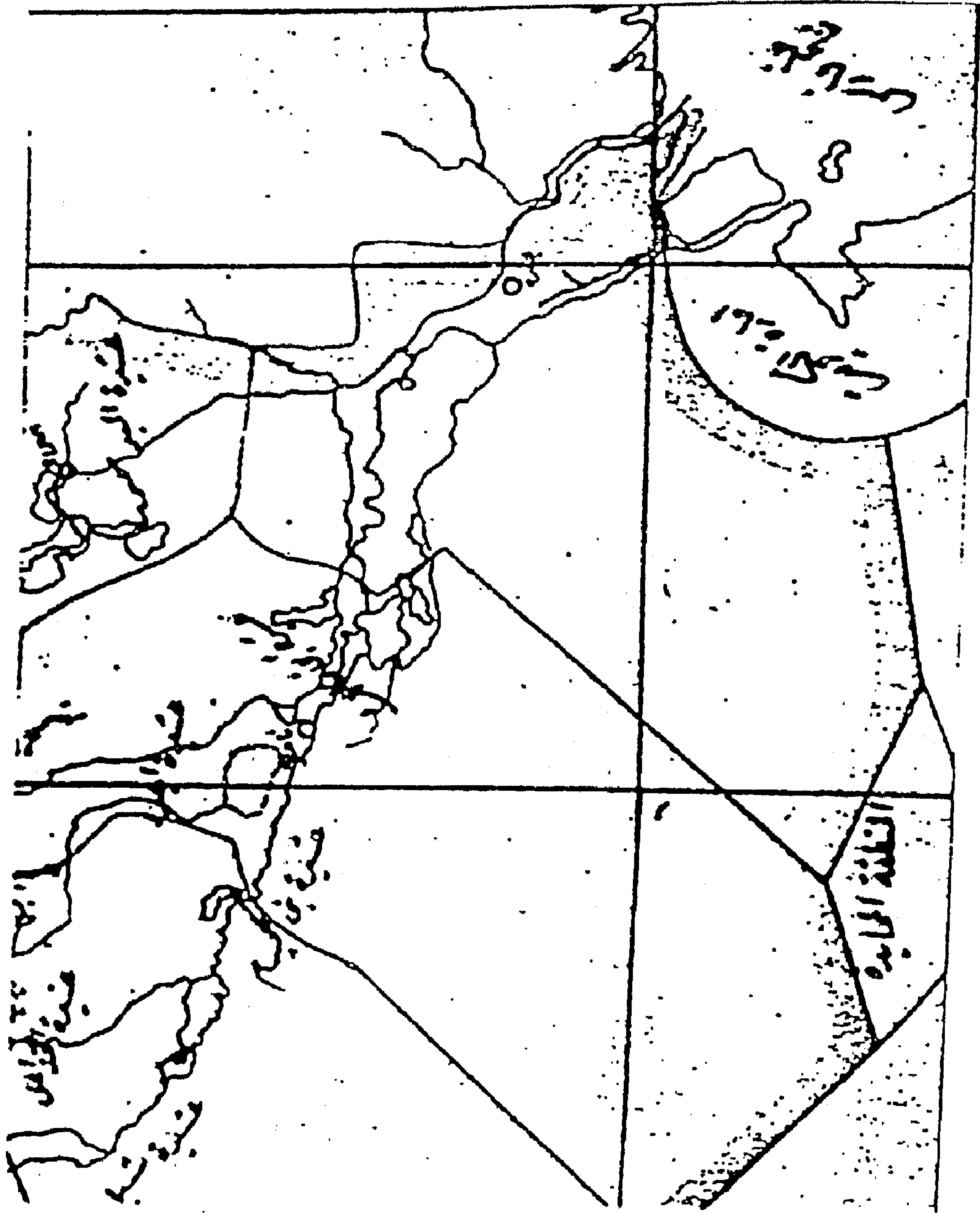
خامساً: اتضح من هذه الدراسة بأن المبررات التي يطرحها النظام العراقي في إدعائه بالحق التاريخي ضعيفة وليس لها سند تاريخي حقيقي أبرزها بأن الكويت كانت تابعة للدولة العثمانية وقد، تم تفنيد هذا المبرر في دراستنا هذه ملخصة أن الكويت لم تكن تابعة تبعية فعلية للدولة العثمانية ثم إن العراق ليس وريث الدولة العثمانية إضافة إلىٰ أن هذا الواقع قد زال وإلا لكان من حق تركيا أن تدعي بالحق التاريخي في تبعية العراق لها.

سادساً: ندعو إلىٰ ظهور جيل من المؤرخين العرب الموضوعيين الذين يبحثون عن الحقيقة التاريخية، ولا يكونون أداة في يد الأنظمة السياسية.

وثائق
البحـــث



الكويت في خريطة بلاد العرب، نقلت عن كتاب (الخرائط التاريخية)، تأليف أحمد صالح مصر - ١٩١٢م.

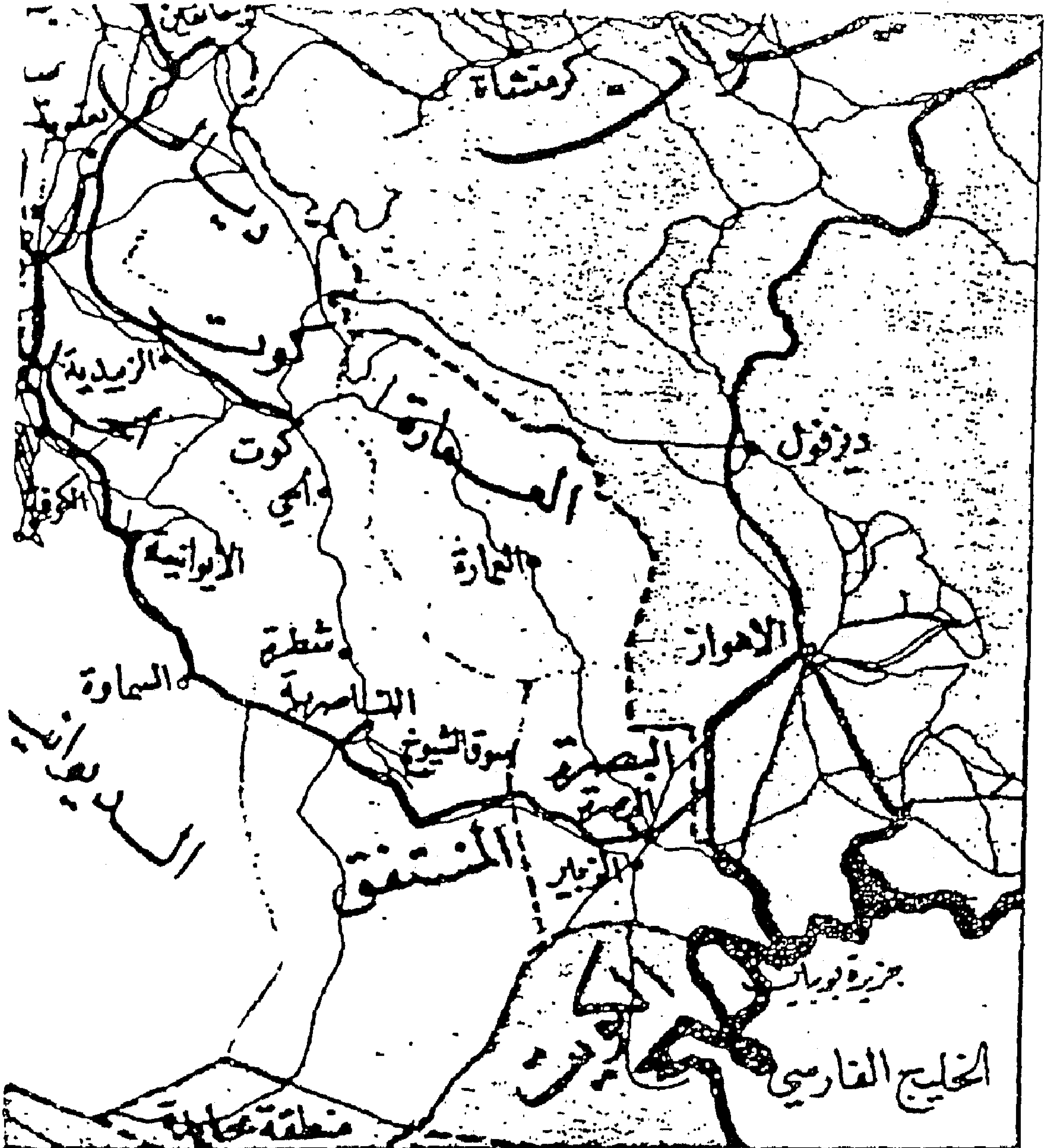


الكويت في خريطة لواء البصرة، نقلت عن كتاب (أطلس العراق) ترسيم المهندس عبدالجبار، بغداد؟

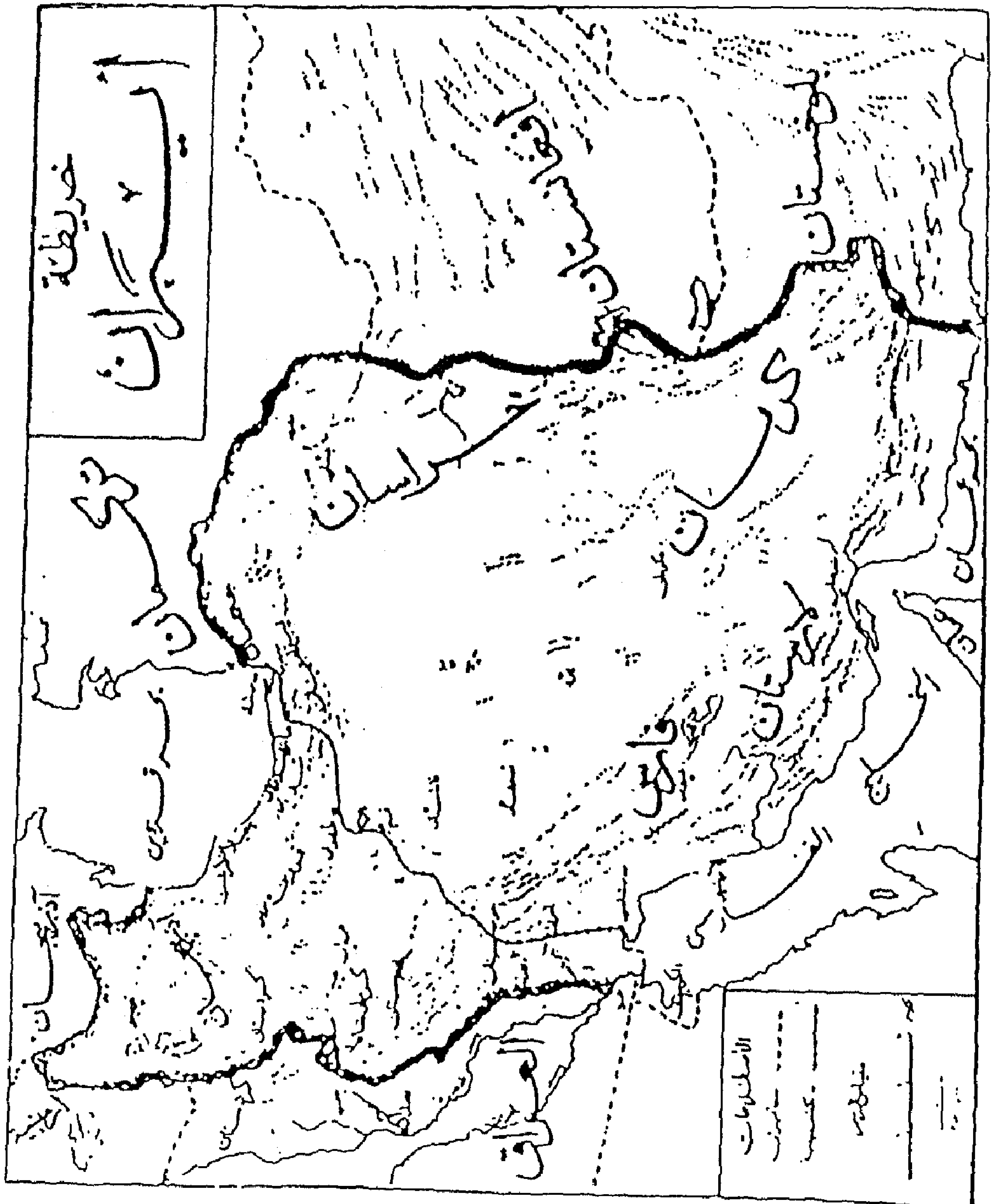
الكويت في العراق، نقلت عن (نشرة الأسبوع الثالث للإعمار) من منشورات وزارة الإعمار العراقية، بغداد - ١٩٥٨م.



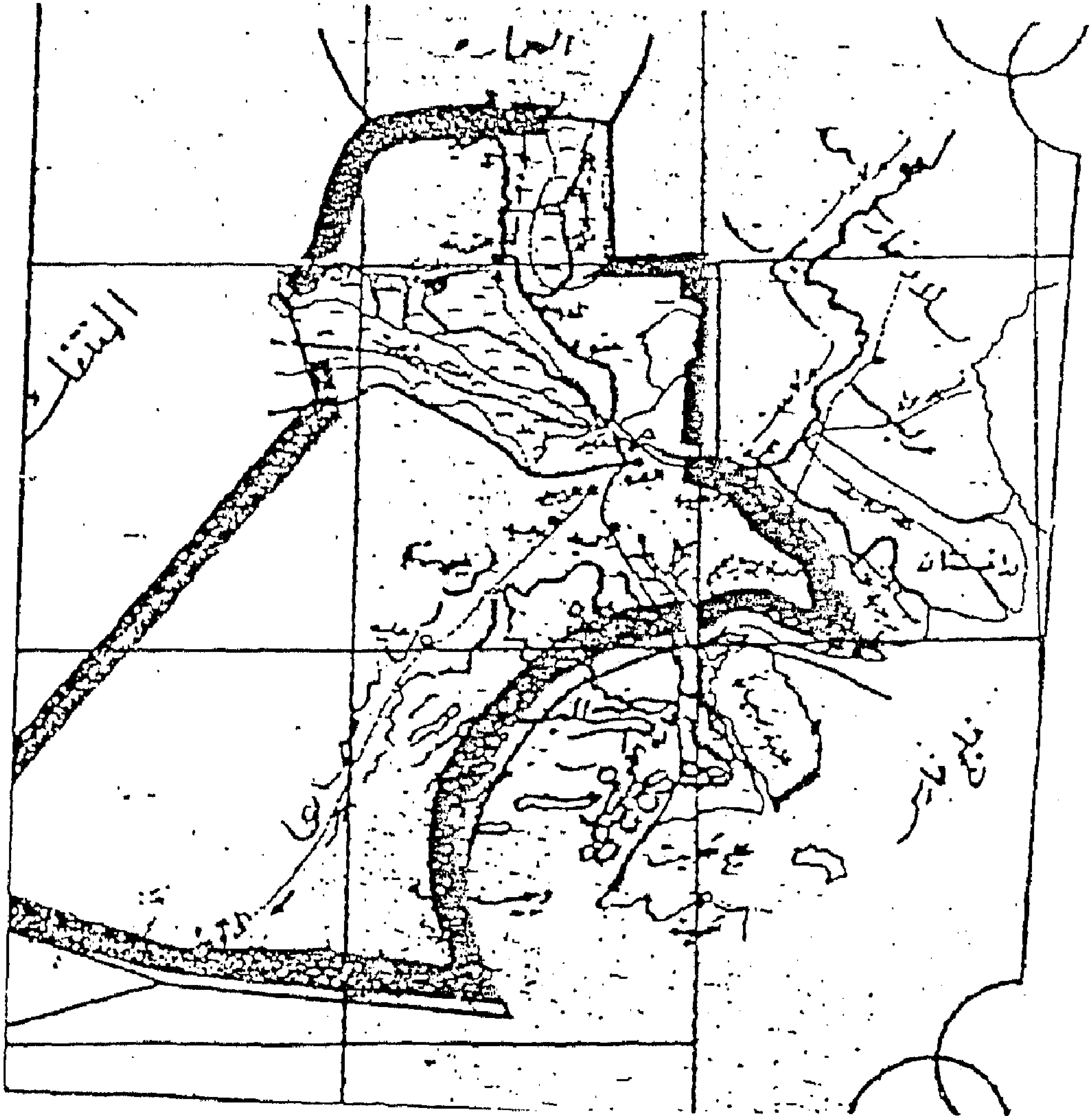
الكويت في خريطة الدول الغربية، نقلت عن المجلة الألمانية:
Daserwachen Arabiens برلين - ١٩٣٨م.



الكويت في خريطة العراق السياسية، نقلت عن كتاب (لغة المنجد) الطبعة الخامسة عشر، المكتبة الكاثوليكية، بيروت - ١٩٤٥م.



الكويت في خريطة إيران، نقلت عن (مجلة الثقافة)، العدد الخاص لإيران، القاهرة ١٩٣٩م.



الكويت في خريطة العراق، نقلت عن كتاب (أطلس العراق) ترسيم المهندس عبدالجبار، بغداد؟

البحث الثالث
«الناس في الكويت تحت الاحتلال العراقي»*
أغسطس ١٩٩٠ ـ فبراير ١٩٩١م

* عاش الباحث مدة أربعة أشهر تحت الاحتلال العراقي للكويت ٢ أغسطس ١٩٩٠م حتى أواخر نوفمبر ١٩٩٠م.

مقدمـــة :

هذه الورقة محاولة للتعرف علىٰ حياة الناس في الكويت تحت الاحتلال العراقي، وتتناول وتركز علىٰ بعض القضايا المتعلقة بهذا الموضوع. وتركز الورقة علىٰ الجمعيات التعاونية ودورها وعلىٰ دور المسجد، ثم العصيان المدني، والمقاومة الكويتية، وهجرة الناس من الكويت والوضع الصحي والتعليمي خلال الاحتلال، وأخيراً النهب والتدمير وأثره علىٰ الناس.

إعتمدنا في معلوماتنا ومصادرنا لكتابة هذه الورقة علىٰ المصادر التالية: أولاً: معايشة الباحث للأوضاع داخل الكويت في فترة الاحتلال، ثانياً: مقابلة بعض الصامدين والمتطوعين في الجمعيات التعاونية، ثالثاً: بعض الوثائق العراقية، التي حصل عليها الباحث، رابعاً: وسائل الإعلام المختلفة. ومن دراسة صمود الكويتيين أثناء فترة الاحتلال وقدرتهم علىٰ تسيير أمور حياتهم من خلال بعض المؤسسات والمجالات التي سنتناولها في هذه الورقة اتضح دور المجتمع المدني في هذا البلد، واتضح الوعي وكذلك الانتماء والقدرة علىٰ العيش والتعايش في ظل الظروف الصعبة التي عاشها هذا المجتمع ولم يشهد تاريخه كله مثيلاً لها.

هذه الوقائع التي نعالجها هي تسجيل لوقائع وأحداث عايشها كاتبها إضافة إلىٰ تلك التي سمع عنها وتأكد من وقوعها، يريدها تدويناً يساهم به في تاريخ تلك الفترة من حياة هذا الشعب بأمانة وموضوعية، وهي بكل تأكيد ليس كل ما حدث في هذا البلد في تلك الفترة، ولكن التركيز علىٰ حياة الناس في ظل الاحتلال موضوع في غاية الأهمية. فكيف كان الناس يعيشون، ويتصرفون، وكيفف كان الاحتلال يتعامل معهم؟

الناس والجمعيات التعاونية:

كان المواطن والمقيم يقضيان أغلب ساعات النهار للحصول علىٰ المواد الغذائية التي توفرها بصورة أساسية الجمعيات التعاونية. وكان تردد الناس علىٰ الجمعيات التعاونية يومياً بعد تقنين صرف المواد الغذائية وغيرها بما يكفي ليوم أو يومين، كما أن هناك مواداً تتوفر في يوم معين ولا تتوفر في يوم آخر. لقد كانت للجمعيات التعاونية مخازن خاصة بها تتزود منها بالمواد الغذائية والاستهلاكية، سواء كانت تلك المواد من مخزون تلك الجمعيات السابق أو من المواد التي تقوم بشرائها من التجار. وبمرور الوقت وبسبب عدم الاستيراد من جهة، ونهب الجيش العراقي للمخازن الحكومية والأهلية من جهة أخرىٰ فقد قامت إدارات الجمعيات التعاونية التي أصبح يشرف عليها بصورة أساسية متطوعين كويتيون بتزويد العائلات بكميات من المواد الغذائية وإيصالها مساء إلىٰ المنازل وتحتوي علىٰ السكر والرز والسمن والطحين وبعض المعلبات، المواد التي يمكن حفظها لمدة طويلة ولا تتعرض للتلف بسرعة، وهي المواد المتوفرة لدىٰ تلك الجمعيات، وقد ساعدت هجرة أعداد كبيرة من الكويتيين وغير الكويتيين من الكويت علىٰ

---

* صدر قانون إنشاء الجمعيات التعاونية في الكويت رقم ٢٠ بتاريخ ١٩٦٢/٨/٦، وتتالىٰ إنشائها في الفترة ما بين ١٩٦٢ - ١٩٨٥ حتىٰ وصل عددها إلىٰ ٣٧ جمعية تعاونية تغطي جميع مناطق الكويت. وتنص المادة ٢٣ من دستور الكويت علىٰ أن الدولة تشجع التعاون والادخار.
المصدر: مساعد عبدالرحمن الكوس، الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في الكويت، ١٩٨٧، الطبعة الثانية ص١٦، ٤٣، ٤٤.

** رغم أن إذاعة وتلفزيون العراق قد أذاعا قراراً لمجلس قيادة الثورة العراقي يقضي بإعدام من يقوم بتخزين المواد الغذائية إلا أن الناس في الكويت لم تكترث به رغم الخطر الذي قد يتعرضون له أثناء تفتيش منازلهم.

تخفيف الضغط على المواد الاستهلاكية في الجمعيات التعاونية. وأصبح لدى كل عائلة مخزوناً من المواد الغذائية يكفيها لمدة شهر أو شهرين أما الخضار والفاكهة فيتم شرائها من السوق والتي كانت ترد من الأردن والعراق.

وقد كنا نرى الضباط والجنود العراقيين يأخذون مواداً من الجمعيات التعاونية لا علاقة لها باستهلاكهم اليومي، وأكثر من حاجتهم مثلاً أخذ حفاظات الأطفال، وحليب النيدو المسحوق بكميات كبيرة، وأدوات منزلية كلها كانت ترسل إلى عائلاتهم في العراق(*). وكان الفقر وقلة مرتبات الضباط والجنود العراقيين أحد أسباب النهب والسرقة. انظر الوثيقة رقم (١) المرفقة.

لقد كانت الجمعيات التعاونية تزود الأعضاء المشتركين الذين لديهم أسهماً فيها بالمواد وتسجلها على حسابهم، كما تزود الآخرين من كويتيين ومقيمين بالمواد بيعاً بالسعر الأصلي المخفض والمدعوم، كان ذلك لمدة شهرين، ثم أصبحت الجمعيات بحاجة إلى الأموال للشراء من التجار الذين لم يعثر الجيش العراقي حتى ذلك الوقت على مخازن بعضهم، وتجدر الإشارة هنا إلى أن عدداً من المقيمين العراقيين في الكويت كانوا يقومون بعملية تجارة الشنطة مع بعض الفلسطينيين والأردنيين بين الكويت والبصرة. فيقومون بشراء المواد الغذائية بأسعار مخفضة من الجمعيات التعاونية والذهاب بها لبيعها في المناطق الجنوبية من العراق بمبالغ كبيرة

(*) كانت طريقة إرسال الضباط العراقيون للمواد والسلع التي يأخذونها من الكويت إلى عائلاتهم في العراق تتم عن طريق إعطاء بعض جنودهم إجازة لمدة ثلاث أو أربعة أيام ليقوموا بأخذها معهم إلى هناك. فقد كانت الإجازة بالنسبة للجندي هي المقابل الذي يحصل عليه نتيجة مشاركته في سرقة شيء ثمين لصالح الضباط والحزبيين والمخابرات، وكذلك مقابل نقل تلك الحاجيات إلى عائلاتهم في العراق.

مثلاً: كان سعر كيس الرز ٤٥ كيلو في سوق الجملة في الجمعية التعاونية بـ٣ دنانير عراقية بعد إلغاء الدينار الكويتي يباع في البصرة بـ٨٠ ديناراً عراقياً، وكان سعر حليب النيدو (٥ كيلو) في الجمعية بـ١,٧٥٠ دينار عراقي يباع بـ٣٥ ديناراً عراقياً، وكان الرز البسمتي والطحين أغلىٰ المواد الغذائية وأسعارها خيالية التي تنقل وتباع في جنوب العراق.

أما كيف يحصل أولئك علىٰ هذه المواد بكميات كبيرة فإنهم يقومون بالشراء من الجمعيات بحكم أنهم من سكان المنطقة التي توجد فيها الجمعية، وبعضهم يتمكن إما بمساعدة أحد يعرفه من الجيش العراقي أو أحد أقاربه علىٰ دخول جمعية أخرىٰ في غير المنطقة التي يسكن فيها، وهناك وسيلة أخرىٰ فقد حصل بعض هؤلاء علىٰ بطاقات تموين زملاء لهم وأقربائهم وبعض جيرانهم الذين غادروا الكويت وعن طريقها كانوا يحصلون علىٰ كميات كبيرة من المواد يذهبون بها إلىٰ البصرة لبيعها يومياً تقريباً. لقد أدت تلك الظواهر إلىٰ نقص شديد في المواد لدىٰ الجمعيات التعاونية بعد مرور ثلاثة أشهر علىٰ الغزو.

لقد كانت الجمعيات التعاونية في الأشهر الأربعة الأولىٰ للغزو محور النشاط اليومي للناس في الكويت، ومن المهم أن نذكر للتاريخ بأن الشباب الكويتي المتطوع في تلك الجمعيات خلال الاحتلال قد أثبت إخلاصاً وشجاعة وكفاءة متميزة في السيطرة علىٰ الجمعيات وإدارتها وتسيير أمورها، وبخاصة بعد أن خرج معظم أعضاء مجالس إدارتها من الكويت تباعاً منذ بداية الغزو.

وهناك من التفاصيل الدقيقة التي عاشها الناس في الكويت أثناء الاحتلال فيما يتعلق بعلاقتهم مع الجمعيات التعاونية في تلك الظروف الصعبة من الصعب الإلمام بها والكتابة عنها كلها.

لقد كان تواجد الضباط والجنود العراقيون والمخابرات العراقية مع المواطنين والمقيمين داخل السوق المركزي للجمعيات التعاونية يومياً كان يخلق جواً من التوتر والمشكلات ويخلق صعوبة في تسيير العمل داخل الجمعية. فقد تدخل الجيش العراقي والمخابرات العراقية عدة مرات في شئون الجمعيات التعاونية، ليأخذوا ما يريدون من مواد وبالكميات التي يريدونها دون التقيد بالتحديد والتقنين المفروض علىٰ الجميع، وكان ذلك يتم أحياناً بالتهديد فقد حدث أكثر من مرة، وفي أكثر من جمعية بأن قاموا بتهديد المسؤولين فيها لإخراج ما لدىٰ تلك الجمعيات من مخزون ووقعت بعض الحوادث المؤسفة في بعض الجمعيات[1]، وحتىٰ تستمر الجمعيات في أداء رسالتها في ظل تلك الظروف الصعبة تحمل القائمون عليها والمتطوعون الكثير من المعاناة والمضايقات وصبروا عليها. وتمكنت بعض الجمعيات مثل الجابرية والنزهة من الاتفاق مع قيادات الجيش العراقي في تلك المناطق بتزويدها بما تحتاج من مواد، بشرط عدم دخول العسكريين بأسلحتهم إلىٰ السوق المركزي، وتزاحمهم علىٰ المواد، واحتكاكهم بالناس، لكن ذلك لم يمنع المخابرات والضباط من دخول الجمعيات بمسدساتهم، وأخذ ما يريدون دون أن يتمكن أحد من منعهم.

ومن الأمور الهامة كذلك فإن تواجد الناس يومياً ولفترة زمنية طويلة في السوق المركزي التابع للجمعية التعاونية كان يوفر فرصة للقاء الزملاء والأقارب وتبادل الحديث والأخبار همساً خوفاً من المخابرات العراقية المنتشرة في مثل هذه الأماكن التي يوجد فيها تجمع للناس. وقد يتسائل البعض من أين كان الناس في الكويت تحت الاحتلال يحصلون علىٰ

---

(١) لقد حدث ذلك للمسؤولين والمتطوعين في جمعية السرَّة التعاونية وقد روىٰ للباحث أحد المتطوعين ذلك في أكتوبر ١٩٩٠م، وهو السيد خليل الشامي رئيس مجلس إدارة شركة الخليج للتأمين سابقاً.

الأموال في تلك الظروف حيث لا سلطة، ولا إدارة ولا بنوك وحصار إقتصادي وإسقاط للعملة الكويتية وسيطرة علىٰ الودائع والأموال في البنوك.

أولاً: لقد كان لدىٰ بعض المواطنين والمقيمين أموالاً سحبوها من البنوك في نهاية شهر يوليو كرواتب شهرية.

ثانياً: كان لدىٰ بعض الناس أموالاً سحبوها للسفر، ولم يمهلهم الغزو لكي يسافروا، ساعدتهم تلك الأموال في الأزمة.

ثالثاً: سمح بسحب مبلغ ٣٠٠ دينار كويتي كل أسبوعين قبل إلغاء الدينار الكويتي، قام أصحابها بصرفها بالدينار العراقي الذي كان سعر الدينار الكويتي بالسوق السوداء يرتفع وينخفض مع الأخبار حول الحرب والسلام، فبدأت قيمته بثلاث دنانير ونصف عراقية للدينار الكويتي، ثم ارتفع أواخر أكتوبر وخلال شهر نوفمبر إلىٰ تسعة دنانير عراقية.

رابعاً: اضطر بعض المواطنين والمقيمين إلىٰ بيع بعض سياراتهم ليتمكنوا من مواجهة الارتفاع في الأسعار، والندرة في النقود من جهة، وليتجنبوا السرقات التي كان يقوم بها الجيش العراقي والمتعاونين معه للسيارات وقطع غيارها من جهة أخرىٰ.

خامساً لقد ظهر نتيجة الأزمة والوعي والمستوىٰ الحضاري للشعب الكويتي نوع من التكافل الاجتماعي، فقام الذين لديهم مال ومواد غذائية بمساعدة الآخرين والمحتاجين من الأقارب والجيران والأصدقاء.

سادساً: كانت الجمعيات التعاونية في الأشهر الأولىٰ للغزو تقدم مواداً غذائية مجانية وتسجلها علىٰ حساب المشتركين فيها.

لا بد من الإشارة أيضاً إلىٰ أنه في شهر نوفمبر ١٩٩٠ بدأت تصل الأموال إلىٰ المواطنين وكانت تقدمها الجمعيات التعاونية في المناطق بأمر من الحكومة الكويتية في الخارج تنفيذاً لقرارات المؤتمر الشعبي الكويتي الذي عقد في جده، وقد اعترف بذلك السيد فهد المسعود رئيس إتحاد الجمعيات التعاونية في الكويت**[1].

هذه كانت المجالات التي سمحت للناس من الحصول علىٰ المال لمواجهة الأزمة وتوفير الاحتياجات الضرورية في ظل الاحتلال العراقي للكويت، ومكنتهم من الصمود.

العصيان المدني خلال الاحتلال:

العصيان المدني هو رفض أي نوع من أنواع التعاون من قبل الكويتين مع الاحتلال العراقي. إن هذا الرفض الشامل الذي أثار استغراب قادة الاحتلال. وبدأ العصيان المدني للكويتيين منذ بداية الاحتلال حتىٰ نهايته، ولم يضعف أو يحدث له اختراق بل بالعكس كان يقوىٰ ويتعزز بمرور الأيام.

لقد كان النظام العراقي يتوقع بعد احتلاله الكويت طوابير الكويتيين تتاسبق للتعاون معه، لكنه صدم وذهل ليس لعدم تقدم أحد من الكويتيين للتعاون معه أو الاستجابة لإجراءاته فحسب، ولكن أيضاً

(**) التكافل الاجتماعي ظهر أثناء الاحتلال عن طريق تكوين اللجان التطوعية الشعبية التي ليس لها أي صبغة سياسية ولم تكن تابعة لأية جماعة.

لا بد من توضيح هنا بأن مصادر توزيع الأموال في الكويت أثناء الأزمة هي: الجمعيات التعاونية، تبرع بعض التجار في الداخل، الحكومة الكويتية ثم بعض الفئات والجماعات التي كونت صناديق للمساعدة في المناطق السكنية.

(١) حديث لإذاعة الكويت بتاريخ ١٢ مايو ١٩٩١م.

لفشل جهوده وأساليبه بالإغراء أو بالضغط ليجد من بين الكويتيين من يتعاون لأن الكويتيين قد قرروا منذ اليوم الأول للاحتلال بأن ما جرىٰ هو احتلال لبلادهم، ومفهوم الاحتلال واحد أياً كان مصدره، وأن أي تعاون مع المحتل يعتبر خيانة وطنية. وهذه القضية الهامة العصيان المدني بحاجة عند تسجيلها تاريخياً - إلىٰ بعض الوثائق للتدليل عليها، لأنها ساهمت إلىٰ حد كبير في فشل أساليب الاحتلال الرامية إلىٰ محو الهوية وإذابتها. نذكر هنا بعض الأمثلة علىٰ ذلك العصيان المدني المهم الذي يجب أن يلقىٰ عليه الضوء، والذي يسجل وعياً وتصميماً من الكويتيين علىٰ حتمية زوال الاحتلال وعودة بلادهم، مهما كانت قوته وبطشه، وقدرة إعلامه علىٰ التأثير(*).

رفض العمل:

لقد شاهد الكويتيون بأعينهم عملية تخريب وتدمير مؤسساتهم ونهبها ولم يكن من المنطقي في ظل تلك الظروف وهيمنة الحياة العسكرية علىٰ البلاد واحتلال الجيش لجميع المؤسسات أن يكون هناك عمل يمكن أن يقوم به المواطنون والوافدون في حوالي ٩٥٪ من المؤسسات والدوائر، ثم الأخطار التي كان يتعرض لها كل من يعمل نتيجة تدخل العسكر والمخابرات وعمليات السرقة. أضف إلىٰ ذلك العمل السريع والدؤوب الذي قام به الاحتلال لتقزيم مؤسسات الكويت كدولة، وإلغاء أغلب المؤسسات وتوقف العمل في القطاع الخاص نتيجة عدم الأمن والدمار الذي أصاب الحياة في البلاد. فهل يمكن بعد ذلك لكويتي أن يذهب

(*) لقد رفض أغلب الكويتيون تغيير أرقام سياراتهم من أرقاماً كويتية إلىٰ عراقية، كما رفضوا بالإجماع تغيير الجنسية الكويتية ولم يسجل أن شخصاً واحداً قد غير جنسيته الكويتية إلىٰ عراقية.

إلىٰ عمله أو وظيفته. لقد قام بعض الكويتيين بأعمالهم في مجالات أساسية وافقت الحكومة الكويتية علىٰ قيامهم بها مثل مجال الصحة والنفط والماء والكهرباء لأنها تتعلق بحياة المواطنين في الداخل مباشرة. أما عدا ذلك فقد كانت مقاطعة شاملة، وحتىٰ في تلك المجالات التي سمح للمواطنين العمل فيها قاطع بعض الكويتيين العمل وحول بعض الأطباء الكويتيين منازلهم إلىٰ عيادات لمعالجة الناس من الجيران والأقارب والأصدقاء.

لقد طلب من الكويتيين الذهاب إلىٰ أعمالهم منذ الأسبوع الثاني للغزو، وكان ذلك إما عن طريق الاتصال المباشر تلفونياً أو عن طريق من تعاون مع الاحتلال من الوافدين سواء كان ذلك في جامعة الكويت أو غيرها، ورغم الأخطار التي كانت تتهددهم إلا أنهم رفضوا الذهاب إلىٰ العمل، واختفىٰ بعضهم، واضطر للخروج من البلاد غيرهم. ونذكر هنا أن أعضاء هيئة التدريس الكويتيون في جامعة الكويت قد اجتمعوا عدة اجتماعات وحضر كاتب هذه المذكرات بعضها في الأسبوع الأخير من أغسطس ١٩٩٠(*) لاتخاذ موقف رافض موحد في مقاطعة العمل وعدم الذهاب إلىٰ الجامعة في بداية سبتمبر بداية الفصل الدراسي الأول، وكان رأي الأغلبية الساحق رفض العمل والعصيان المدني والإيمان الراسخ بحتمية عودة البلاد، وهذا الموقف لم يشوهه أو يشوبه شيء عدا عدد قليل جداً من الكويتيين الذين طرحوا فكرة الذهاب للعمل خوفاً من بطش المحتل وبتحريض من بعض زملائهم الوافدين الذين قرروا الاستمرار في العمل، لكن الموقف المتذبذب والضعيف قد فشل لأن أولئك لم يزد عددهم علىٰ خمسة أفراد من بين الهيئة التدريسية في الجامعة كلها.

(*) عقد بعض أساتذة جامعة الكويت من الكويتيين عدة إجتماعات ليقرروا عدم التعاون مع المحتل بأي شكل من الأشكال، وكان أول اجتماع لهم في منزل الدكتور كاظم بهبهاني في الأسبوع الثالث للإحتلال.

وقد وقع هؤلاء في الفخ ذلك أن رواتبهم أصبحت بالدينار العراقي وسيعاملون معاملة نظرائهم في الجامعات العراقية ذلك يعني أن تلك الرواتب ستخفض لأقل من راتب عامل نظافة كان يعمل في جامعة الكويت قبل الاحتلال. ثم أن بدء المقاومة المسلحة والتصعيد في الاستعداد للحرب لم تسمح كل تلك التطورات للجامعة بأن تستأنف نشاطها فقرر الاحتلال إغلاق جامعة الكويت(*) وعودة من عينهم من المسؤولين في الجامعة إلىٰ العراق، بعدها تورط من أقدم علىٰ التوقيع علىٰ الدوام، وأصبح خائفاً من المقاومة الكويتية من جهة ومن المستقبل بعد عودة الأوضاع إلىٰ طبيعتها في الكويت.

العمل التطوعي:

لقد أصبح العمل التطوعي علامة بارزة وإيجابية في حياة الناس في الكويت في فترة الاحتلال، ومجالاً للعصيان المدني. فأولاً كان هدف الاحتلال تدمير المجتمع لإرغامه علىٰ قبول الاحتلال والتكيف معه فعمل المتطوعون في المجالات المختلفة لتوفير الضروريات للناس، والتخفيف من معاناتهم لتعزيز صمودهم، وثانياً كان العمل التطوعي مجالاً لعمل العديد من الشباب الكويتي الذي قاطع المحتل، ورفض العمل في أي مجال أو مؤسسة فانخرط الشباب يعملون بدون مقابل في الجمعيات

(*) ذكر أحد أساتذة الجامعة من العراقيين المقيمين في الكويت بأن مدير الجامعة المعين بعد الاحتلال سأل في بداية العام الدراسي في سبتمبر ١٩٩٠م كم عدد العراقيين في جامعة الكويت؟ فقيل له أقل من ٥٪ من طلبتها، والكويتيون قد ترك معظمهم الكويت ويقاطع الباقون الدراسة، فقال سأقترح إغلاق جامعة الكويت وإرسال طلبتها إلىٰ الجامعات العراقية! هذه المعلومة نقلها أحد أعضاء هيئة التدريس العراقيين العاملين في جامعة الكويت للباحث في حينها، وكان هذا الشخص قد أدان الغزو منذ بدايته، ولم يدخل العراق بعد خروجه من الكويت.

التعاونية والمخابز ونقل القمامة ومساعدة المحتاجين عن طريق اللجان الشعبية أو العمل الفردي. وغير ذلك من النشاطات التي يسرت كثيراً حياة الناس في فترة هي أصعب ما مر علىٰ الكويتيين في تاريخهم.

إن الذين تحملوا مسؤولية العمل التطوعي أثناء الاحتلال تحملوا الكثير من العبء النفسي والذهني والجسماني، لقد كانت الظروف صعبة جداً فقد كان الجيش العراقي ومخابرات النظام العراقي منتشرون في كل مكان، وبخاصة في أماكن تواجد الناس مثل الجمعيات التعاونية يراقبون كل همسة وكل كلمة وكل شخص، كما كان أفراد الجيش العراقي وضباطهم في حالة من القلق والتوتر والتشنج، وكثيراً ما كانوا يطلقون النار، وأحياناً لأتفقه الأسباب. في تلك الأوضاع عمل المتطوعون الكويتيون. ولنتصور مصير الشباب الكويتي المتطوع في الجمعيات التعاونية عندما يقومون خفية بنقل مواد غذائية إلىٰ السكان في المناطق السكنية في سياراتهم، وفي أوقات لا يلاحظهم أو يلاحقهم الجنود والمخابرات العراقية، وعندما، يتمكنوا من معرفة بعضهم إما أن تصادر المواد الغذائية وتنهب في الطريق، ويسمح لهؤلاء الشباب بالذهاب إلىٰ منازلهم، وإما يساقوا إلىٰ المخافر ويتعرضون للضرب والإهانة. ومع ذلك استمر المتطوعون في مهمتهم الصعبة. وقد شهدت بعض الجمعيات التعاونية وأسواقها المركزية حوادث إطلاق نار* واحتكاك بين المواطنين وأفراد الجيش أو بين أفراد الجيش والمتطوعين لكن إصرارهم علىٰ الاستمرار في العمل كان رائعاً وهم يعرفون الأخطار المتوقعة في أية لحظة.

(*) مقتل رئيس مجلس إدارة جمعية العارضية في ساحة الجمعية الشهيد/ مبارك النوت، والشهيد مبارك من العناصر الوطنية المتنورة، وهو صديق قديم للباحث منذ أن كانا يدرسان في الجامعة في القاهرة.

لنأخذ قضية نقل الأموال لتوزيعها علىٰ السكان. لقد كان نقل الأموال بكميات كبيرة عملية خطرة جداً تعرض صاحبها في بعض الأحيان للإعدام، ولكنها لم تتوقف، وكان الشباب المتطوع يفكر ساعات في كيفية إخفاء هذه الأموال، ومن ثم كيفية نقلها إلىٰ المحتاجين في المناطق السكنية، وكيفية إستلام الناس لها بدون أن يعرف أحد مصدرها، لأن بعض الناس كانوا يتحدثون بحسن نية عن أولئك الذين يقومون بتوزيعها فتكون النتيجة تعرض هؤلاء الشباب للخطر.

لقد تحلىٰ الشباب المتطوعون بوعي وروح مسئولة وأخلاق عالية، وتضحية بالجهد والوقت وحتىٰ الحياة التي كانت معرضة للموت، وتمتعوا بسعة صدر نادرة في التعامل مع الناس في ظروف غاية في التوتر والصعوبة.

الناس والمسجد فترة الاحتلال

كان للمسجد دوراً مهماً في حياة الناس في الكويت في فترة الاحتلال. وكان المجال الآخر الذي يلتقي فيه الناس للتشاور والتنسيق وتناقل الأخبار المحلية إضافة إلىٰ الجمعية التعاونية. وقد لعب المسجد دوراً ـ في تعزيز الصمود، ووفر مجالاً للقاء في أشهر الاحتلال الأولىٰ، ولكن المخابرات العراقية اكتشفت خطورة هذا المكان، وبخاصة بعد أن بدأت تنتشر في البلاد، وتعرف مناطقها ومؤسساتها وأيضاً بعد بدء المقاومة ورفض الناس التعاون مع المحتل.

وتغلغلت المخابرات العراقية داخل المسجد لمراقبة الكويتيين وتجمعهم واعتقال من يعرفون أنه تفوه بشيء يفهم منه رفضاً للاحتلال، وفي الأشهر الأولىٰ للاحتلال كان المسجد مصدراً للمعلومات عن المعتقلين والشهداء وعمليات المقاومة، ومنذ شهر أكتوبر ١٩٩٠ بدأت المخابرات العراقية تشدد مراقبتها علىٰ المساجد وتعتقل بعض الأئمة والمصلين، وفضل

الكثيرون البقاء في منازلهم، والبحث عن وسيلة أخرىٰ للاتصال والتحريض علىٰ العصيان إضافة إلىٰ التحرك الهادىء لتوفير المواد الغذائية والأموال وتشجيع الناس علىٰ الصمود، وغرس التفاؤل بقرب يوم التحرير وعودة الكويت.

لقد كانت عناصر المخابرات العراقية تدخل المساجد وقت الصلاة، وتتظاهر بالصلاة مع المصلين وتنتشر بينهم، وكان يلبس بعضهم الملابس الكويتية، وبعضهم بلباسهم المدني أو العسكري.

ويعتقد أن الكثير من المعلومات قد حصلت عليها المخابرات العراقية عن مقاومة الكويتيين وموقف الكويتيين من الاحتلال من المسجد والجمعية التعاونية لعدم إدراك بعض الكويتيين لأساليب المخابرات العراقية ودقة مراقبتها ليس في بداية الغزو وإنما بعد أن أحكمت سيطرتها وتغلغلت في كل مكان.

لم يكن المسجد خلال الاحتلال مكاناً للصلاة فحسب بل كان مركزاً للقاء والحوار والتنسيق، والقيام بمهمات، وتكوين اللجان لتقديم المساعدة للناس، لذلك كان من الأماكن التي يخشاها الاحتلال، ويراقبها ولم يستطيع الجنود العراقيون منع الصلاة ولكنهم خلقوا جواً من الرعب والخوف في المنطقة السكنية عن طريق الاعتقال والتفتيش والإعدام والسرقة الخ جعل الناس لا تتردد علىٰ المسجد إلا بأعداد قليلة وفي فروض معينة فقد تعرض بعض المصلين للمسائلة والاعتقال وهم في طريقهم إلىٰ المسجد بحجة مخالفتهم لحظر التجول المفروض ليلاً علىٰ الكويت*.

---

* مقابلة الباحث لعدد من المصلين أثناء الاحتلال في مناطق السرة والجابرية والروضة والفيحاء.

المقاومة الكويتية المسلحة:

لم يكن النظام العراقي ولا استخباراته يتوقعون أن تقوم مقاومة كويتية ضد الاحتلال، ليس لأن الجيش العراقي يحكم قبضته علىٰ الكويت فحسب، ولكن لقناعتهم بعدم قدرة الكويتيين علىٰ ذلك لأنهم شباب مترف ولا يمكنه بدء المقاومة المسلحة. وكانت المفاجأة أن هذا الشعب المترف تحول إلىٰ شعب مقاوم، وسارع الشباب الكويتي والفتيات أيضاً إلىٰ تكوين خلايا المقاومة، وقد ساعد علىٰ تكوينها وتأثيرها المباشر والسريع وجود العسكريين الكويتيين الذين يعرفون استخدام السلاح ويعرفون كيفية الحصول عليه وأيضاً تحملوا مسؤولية تدريب زملائهم من غير العسكريين. وظهرت المقاومة المسلحة مبكراً في الشهر الأول للاحتلال، حيث تكونت مجموعات في المناطق مثل «مجموعة المسيلة قوة الكويت» التي اشتهرت بمعركة القرين، ومجموعة ٢٥ فبراير ومجموعة الفهود وغيرها. كان السلاح الذي تستخدمه المقاومة في البداية الرشاشات وبنادق الصيد، المسدسات، القنابل اليدوية ثم تطور إلىٰ المواد الناسفة والمتفجرة. وكانت العمليات التي قامت بها المقاومة متنوعة استهدفت آليات المحتل وأفراده علىٰ الطرق السريعة وفي أماكن تجمعهم في مقر قياداتهم، والمخافر والمدارس[١]. وكانوا يحصلون علىٰ الأسلحة من ثلاث مصادر: المصدر الأول: مخازن الأسلحة للجيش والداخلية والحرس الوطني التي يعرف أماكنها العسكريون، المصدر الثاني: أسلحة كانت تصل المقاومة من الخارج وبالتحديد من المملكة العربية السعودية بتسهيل من الحكومة الكويتية في المنفىٰ. والمصدر الثالث: كانت أسلحة الجيش العراقي التي يتمكن أفراد المقاومة من الحصول عليها.

---

(١) تحقيق عن المقاومة في بيت «القرين» الوطن ٢ أغسطس ١٩٩١م، الكويت.

المصدر الرابع: أسلحة الصيد التي كانت لدىٰ بعضهم منذ قبل الاحتلال.

لقد استشهد عدد من أفراد المقاومة الكويتية ومن تعاون معها واعتقل وعذب آخرون[1] وقد تمكنت المقاومة الكويتية من تحقيق عدة أهداف من عملياتها خلال فترة الاحتلال حيث كانت علىٰ مرحلتين من منتصف أغسطس حتىٰ نهاية أكتوبر ١٩٩٠م، ثم توقفت نسبياً بسبب البطش وحرق المنازل والعنف الذي استخدمه الجيش العراقي ثم استؤنفت المقاومة عندما بدأت الحرب حتىٰ التحرير.

أهم الأهداف التي حققتها المقاومة الكويتية هي:

أولاً: أثبتت بأن الشعب الكويتي قد دافع عن وطنه، وقدم التضحيات والدماء في سبيل الوطن، وظهر انتمائه الحقيقي وقوته أثناء المحنة وبخاصة الإنسان العادي.

ثانياً: إن المقاومة كانت لها آثار معنوية قوية علىٰ الشعب الكويتي في الداخل والخارج في التصميم علىٰ مواجهة العدوان.

ثالثاً: تكبيد المحتل خسائر بشرية، وخلق الذعر والاضطراب في صفوف قواته ومراكز تجمعاته.

رابعاً: تعاطف الرأي العام العالمي وإعجابه بصمود ومقاومة الكويتيين.

صحيح أن البعض كان يتذمر من أعمال المقاومة لأنها كانت تؤدي إلىٰ ردود فعل عنيفة من قبل المحتل العراقي يتضرر منها الأبرياء من المواطنين

---

(١) اقرأ ما نشرته وسائل الإعلام الكويتية عن المقاومة الكويتية والشهداء والأسرىٰ بعد التحرير، وبخاصة في ذكرىٰ مرور عام علىٰ العدوان العراقي علىٰ الكويت.

في المناطق التي تتم فيها عمليات المقاومة، لكنها مع ذلك كانت تحظىٰ بتقدير واحترام واعتزاز الشعب الكويتي والخليجي والعربي لا بل والعالمي، لأنه ليس من المعقول بل من المستحيل أن يتم احتلال الكويت وتدميرها، وقتل الناس فيها، وتشريد شعبها ونهب خيراتهم بدون أن يواجه ذلك العدوان، فكانت مقاومتهم وتضحياتهم عظيمة قياساً علىٰ عدد السكان والظروف التي كانوا يعيشون فيها في مقابل قوة جيش المحتل الجرارة التي حشدها في الكويت، والأساليب التي اتبعها في قمع الكويتيين ومحاولة إخضاعهم.

بعد أيام قليلة من الاحتلال بدأنا نسمع عن عمليات للمقاومة تقوم بها في الليل علىٰ المخافر التي يتجمع فيها الجيش العراقي، وكنا نسمع ليلياً صوت الرصاص لعدة ساعات بعد غياب الشمس بالقرب من تلك المخافر التي تقع بجوار الجمعيات التعاونية. وكان الجنود العراقيون رغم قوتهم يشعرون بالهلع والخوف من تلك العمليات وواضح من طبيعة تلك العمليات المباغتة والسريعة، والتي كانت مؤثرة في بدايتها ستواجه مشكلات عديدة بعد فترة:

أولاً: ليس هناك تنسيق بين مجموعات المقاومة.

ثانياً: لم يتعود هذا الشباب علىٰ حرب العصابات التي تحتاج إلىٰ قدر كبير من الحذر والسرعة والتأثير في قوة العدو بأقل الخسائر.

ثالثاً: فإن الأسلحة التي كانت تستخدمها المقاومة متواضعة وذخيرتها محدودة، وهي الرشاشات والقنابل اليدوية وبنادق الصيد والمسدسات.

رابعاً: إن المخابرات العراقية بدأت تنتشر في كل مكان لمعرفة تحرك

المقاومة وأفرادها، كما أن التعليمات قد صدرت للتفتيش الدقيق عن الأسلحة ونقلها، واعتقال العسكريين. ثم بدأ الشعب يتحدث عن بطولات أفراد المقاومة، وأحياناً الأسرة لا تعرف أن كان أحد أفرادها في المقاومة أم لا فقط يعرف بعض أفرادها أن هناك ذخيرة وأسلحة بكميات محدودة تخزن في أماكن معينة وتنقل في أوقات معينة، كذلك لم تكن للمقاومة قيادة سياسية في الداخل ولم تكن جبهة واحدة، فلو توفرت القيادة السياسية لكان التخطيط والتأثير أكثر وكانت الخسائر أقل، كما أن قوتها تتضاعف وقدرتها علىٰ الاستمرار أفضل. من المؤسف حقاً أن تتقاعس التنظيمات والقوىٰ السياسية في الكويت عن دورها في الداخل أثناء الاحتلال فقد سبقتها عامة الناس إلىٰ الفعل سواء في العمل التطوعي والعصيان المدني أو في المقاومة. أما هي فقد سبقت غيرها في الخروج من الكويت ما عدا أفراد قلائل منها صمدوا، وكذلك بعض المستقلين الذين لعبوا دوراً في العصيان المدني والصمود في الداخل.

وكان للمرأة دوراً مشرفاً في المقاومة، واستشهد عدد منهن، وعذبن تعذيباً وحشياً* وقد تأكد بأن قسوة التعذيب ووحشيته ضد الرجال والنساء من المقاومة دليل علىٰ الدور المؤثر للعمليات البطولية التي قاموا بها ضد المحتل والخسائر الجسيمة التي استهدفت أفراده وقياداته.

لقد ضاق الاحتلال ذرعاً من عمليات المقاومة، ومن احتمالات تطورها، والدور الذي يمكن أن تلعبه عند قيام الحرب لذلك أصدرت السلطات العراقية عدة قرارات تتعلق بعضها بضرورة قتل الكويتيين أثناء بدء المعارك، وأخرىٰ الاستعداد لمواجهة المقاومة عندما تبدأ الحرب، انظر الوثيقين المرفقتين بهذه الدراسة رقم ٢ و٣.

(*) الشهيدتان: أسرار القبندي، ووفاء العامر أمثلة علىٰ البطولة النادرة. وكانت آثار التعذيب =

هجرة الناس من الكويت:

يتكون السكان في الكويت قبل الاحتلال من أربعة عناصر أساسية هي: الكويتيون، فئة البدون جنسية، الوافدون العرب ثم الأجانب، وجنسيات العرب والأجانب من مختلف بلدان العالم تصل إلىٰ أكثر من ١٣٠ جنسية.

أولاً: هجرة الكويتيين:

كان عدد من الكويتيين خارج الكويت عندما وقع الغزو العراقي في الثاني من أغسطس ١٩٩٠، فقد اعتاد هؤلاء قضاء إجازة الصيف وبخاصة خلال شهري يوليو وأغسطس خارج الكويت ويقدر عدد الذين كانوا في الخارج حوالي ١٠٪ من الكويتيين وكانت مشكلة العديد من أولئك السواح أنهم جزء من كل عائلة والجزء الآخر في الكويت، كما أن المبالغ المالية التي كانت بحوزتهم تكفي لفترة إجازتهم فقط وبعضهم كان علىٰ وشك العودة إلىٰ الكويت لانتهاء إجازته، ولهول المفاجأة، وانقطاع الاتصال، وصعوبة سحب الأموال المودعة في البنوك الكويتية ما عدا قلة كانت تملك أموالاً في الخارج فإن أولئك المسافرين قد بدأوا يعانون وسارعوا إلىٰ التوجه إلىٰ منطقة الخليج التي وفرت دولها لهم المساعدة إلىٰ أن تمكنت الحكومة الكويتية من سحب بعض أرصدتها للصرف علىٰ المواطنين منذ نهاية الشهر الثاني للغزو تقريباً.

أما الكويتيون في الداخل فقد سارع بعضهم إلىٰ الهرب بعائلاتهم منذ

= علىٰ جثث الضحايا، وهناك شهادة الأستاذ عزت جعفر الذي كان معتقلاً في بغداد يذكر فيها عن تعذيب الشهيدة أسرار القبندي بطريقة سادية. انظر المقابلة معه: جريدة «صوت الكويت»، الكويت، الاثنين ٦ يناير ١٩٩٢م.

الأسبوع الأول للغزو عن طريق الصحراء إلىٰ المملكة العربية السعودية، ثم بدأ خروج بعض التجار والمسؤولين، ثم بعض ضباط الجيش والشرطة خلال شهري أغسطس وسبتمبر، ومع نهاية شهر أكتوبر ١٩٩٠ أصبح أكثر من نصف الكويتيين في الخارج. بعدها قرر عدد من الكويتيين ومعظمهم من الطبقة المتوسطة والفقيرة عدم مغادرة الكويت تحت أي ظرف ما عدا من كان مهدداً بالاعتقال وملاحق من النظام العراقي والذي تمكن من الخروج بوسائل مختلفة سواء عن طريق الحدود السعودية أو عن طريق إيران، أيضاً خرج بعض المواطنين في تلك الفترة أي في أكتوبر ونوفمبر لسوء الأحوال الأمنية والمعيشية في الكويت والخوف من احتمالات الحرب التي بدأت تتصاعد وعلىٰ وشك الاندلاع.

لقد خرج عدد كبير من الكويتيين بعد الغزو من الكويت عن طريق المملكة العربية السعودية، وإيران واكتشف النظام العراقي بأن عدداً منهم قد خرج عن طريق إيران بوثائق إيرانية مزورة. فقد كانت تنظم عملية سفر هؤلاء بالبر إلىٰ البصرة، ومن ثم العبور بالسيارات عن طريق العبارات في شط العرب إلىٰ جنوب إيران بعدها يرحل أغلبهم إلىٰ الإمارات العربية المتحدة ولم تخلو عملية الخروج من الكويت من مغامرة قد تعرض العائلات للخطر في الطريق، وقد عانىٰ بعضهم الكثير أثناء خروجهم وبخاصة عن طريق الصحراء، ومن الأسئلة التي بحاجة إلىٰ إجابة واضحة، لماذا سمحت سلطات الاحتلال العراقي في الكويت للكويتيين بالهجرة والخروج من بلادهم؟ للإجابة عن هذا السؤال يمكن طرح الأسباب والمبررات والاحتمالات التالية:

أولاً: لقد كان الهدف تفريغ الكويت من الكويتيين، وتجريد أغلبهم من وثائقهم الدالة علىٰ هويتهم كشهادة الجنسية، وجواز السفر والبطاقة المدنية وغيرها.

ثانياً: بخروج الكويتيين يتأكد قلة عدد الكويتيين، وذلك يثبت من وجهة نظر الاحتلال مقولة النظام العراقي بأن الكويت لا تستحق أن تكون دولة وكياناً مستقلاً.

ثالثاً: إن قلة عدد الكويتيين في الداخل بعد هجرة أغلبهم يسهل علىٰ النظام العراقي عملية التحكم بالأوضاع الداخلية وبخاصة بعد العصيان المدني وبدء المقاومة المسلحة ضده.

رابعاً: إنه في حالة قيام الحرب يتمكن الجيش العراقي من التحصن بالمناطق السكنية التي هجرها الكويتيون.

خامساً: ربما كان النظام العراقي يعتقد بأن من يخرج من الكويت ليس موالياً له أو مؤيداً لاحتلاله، وبذلك يتخلص من الكويتيين الذين يشك بولائهم.

سادساً: إن مغادرة أعداداً كبيرة من الكويتيين لبلادهم تتيح الفرصة بصورة أكبر لعملية النهب للمنازل والممتلكات وعندما يترك المهاجرون منازلهم خالية يسهل علىٰ المخابرات العراقية وقيادات الاحتلال إستخدامها.

لقد كان الناس يتساءلون ويستغربون حينها سياسة النظام العراقي أثناء الاحتلال بالسماح للكويتيين بالخروج من الكويت، ولكن ذلك لم يحدث إلا بناء علىٰ قرار من أعلىٰ سلطة في العراق - وبناء علىٰ قناعات معينة، لا تخرج في تقديرنا عن الأسباب والاحتمالات التي طرحناها آنفاً. ولم يكن يتوقع النظام العراقي بأن الذين خرجوا من الكويت يمكن أن يكون لهم تأثير كبير علىٰ الأوضاع في بلادهم، فقد أصبحت السفارات الكويتية في الأقطار التي هاجروا إليها بيتهم، وقد تظافر تأييد وتعضيد

حكومات وشعوب الدول التي هاجروا إليها مع قدرة الكويتيين علىٰ التطوع في تجمعات ونشاطات من أجل تحرير بلادهم فتمكنوا من توصيل صوت الكـويتيين ومعاناتهم إلىٰ العالم، وكسب الرأي العام لصالح قضيتهم وبخاصة في الأقطار التي تواجدوا فيها أثناء الاحتلال.

وغـادر الكويت كذلك منذ بداية الغزو عدد كبير من فئة البدون جنسية، اتجهوا إلىٰ المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرىٰ وبقي عدد منهم في الكويت، كما غادر بعض هؤلاء إلىٰ العراق عندما نشبت الحرب وبخاصة أولئك الذين انخرطوا في الجيش الشعبي العراقي في الكويت أثناء فترة الاحتلال.

وموقف هذه الفئة من الناس كانت تتراوح بين أن الخروج من الكويت سيتيح لها حلاً لمشكلة الجنسية في ظل هذه الظروف لأن عدداً كبيراً من الكويتيين قد فقدوا وثائقهم الثبوتية من جنسية وجواز سفر وغيرهاا عندما تمت مصادرتها في الحدود الكويتية من قبل قوات الاحتلال العراقي. واعتقد هؤلاء بأن الجميع أصبحوا بدون جنسية وأن الحل سيشملهم في المستقبل دون أن يدركوا بأن سجلات الجنسية الكويتية والبطاقة المدنية قد تم إخفائها، وتهريب بعضها إلىٰ خارج الكويت.

وقرر عدد من فئة البدون جنسية البقاء في الكويت خوفاً من الضياع والمعاناة في الخارج كونهم لا يملكون هوية أو جنسية، وأن بقائهم في الكويت حسب اعتقادهم سيساعدهم علىٰ الحصول علىٰ الجنسية تقديراً لصمودهم بعد أن تعود الكويت.

كما اعتقد العديد من الكويتيين بأن الأزمة قد ساهمت في حل مشكلة البدون جنسية بمعنىٰ أن مصيرهم قد تحدد، فالكويتيون منهم سيعرفون، وغير الكويتيين قد وجدوا لهم مكاناً آخر غير الكويت، كما أن الأزمة قد

علمتنا درساً، وأن مشكلة البدون جنسية ستكون من الأولويات في أجندة الحكومة بعد تحرير الكويت لكن كل هذه التوقعات أثبتت الأيام عدم صحتها والمشكلة لا تزال قائمة، وليست كما يبدو من الأولويات رغم أن قضية التركيبة السكانية تشكل قضية الساعة في الكويت بعد التحرير.

إن مشكلة البدون جنسية معقدة ولها أبعاد إجتماعية وسياسية واقتصادية فمن الناحية الاجتماعية هناك عدد من هؤلاء أقرباء لبعض الكويتيين فتجد في العائلة الواحدة من يحمل الجنسية الكويتية بالتأسيس، وآخر بالتجنيس وثالث بدون جنسية ورابع يحمل جنسية عربية، وقد تكون الزوجة تحمل الجنسية الكويتية والزوج بدون جنسية والعكس، ثم هناك مشكلة تتعلق بالأبناء الذين يتبعون الأب وليس الأم، وأبناء حملة الجنسية بالتجنيس ممن تجاوزا سن الثامنة عشرة أثناء حصول آبائهم على الجنسية أصبحوا بدون جنسية. إن حسم هذه القضية يجب أن يكون بالقانون والاعتبارات الإنسانية، ومصلحة الكويت في الاستفادة من هذه الطاقة البشرية التي تربت على أرض الكويت ولا تعرف غيرها.

ثانياً: هجرة العرب من الكويت:

بدأت هجرة الوافدين العرب من الكويت منذ الأسبوع الثاني للغزو العراقي، وكان موقفهم مختلف من جنسية عربية إلى أخرى أغلبهم اتخذ نفس موقف حكومته أو قيادته، سواء بالوقوف مع قضية الكويت أو ضدها، وعارض بعضهم موقف حكومته أو قيادته.

كان الطريق الوحيد أمام هؤلاء في الخروج من الكويت هو الأردن عبر الأراضي العراقية. ونظراً لتوجه الأجانب من غير العرب كذلك إلى الأردن في طريق ذهابهم إلى بلدانهم فإن أزمة قد حدثت في الحدود الأردنية العراقية لتزاحم أعداد كبيرة من هؤلاء، وعدم القدرة على استيعابهم في

الحدود وفي وسائل النقل، كما أن بعضهم اضطر إلىٰ البقاء في الصحراء أسابيع نتج عنها نفاذ النقود والأكل معهم وأغلبهم مع عائلاتهم وأطفالهم وكانت مأساة إنسانية سببها جريمة النظام العراقي في احتلاله الكويت وتشريد مئات الآلاف من الكويتيين والمقيمين علىٰ أرضها. لقد كانت أكبر جالية في الكويت هي الجالية الفلسطينية والتي خدعت بموقف قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وهجرتها المكثفة حدثت عندما بدأت الحرب الجوية.

لقد فقد الوافدون العرب وهم يغادرون الكويت الكثير من أموالهم وممتلكاتهم، وسرقت سيارات بعضهم وأثاث منازلهم، كما تمت السيطرة علىٰ مدخراتهم في البنوك الكويتية شأنهم في ذلك شأن الكويتيين.

ثالثاً: هجرة الأجانب من الكويت:

بدأت هجرة الأجانب من غير العرب من الكويت مع هجرة العرب في الأسبوع الثاني للغزو وبخاصة العمالة من شبه القارة الهندية وشرق آسيا وهناك أسباباً عديدة لهذه الهجرة.

أولاً: الظروف الصعبة التي أحدثها الغزو والقلق والخوف من الحرب.

ثانياً: ملاحقة المخابرات العراقية لرعايا الدول الغربية واعتقالهم*.

ثالثاً: عدم وجود الوظائف بعد تحطيم المؤسسات وإلغاء التعامل بالدينار

* تجدر الإشارة إلىٰ أن الكويتيين قد قدموا مساعدات إلىٰ الغربيين الملاحقين من النظام العراقي أثناء اختفائهم في الكويت جاء ذلك باعترافهم بذلك بعد وصولهم إلىٰ بلدانهم، ونشر ذلك في وسائل الإعلام الغربية، وجاء ذلك كذلك في مقابلة الباحث للمهندس البريطاني Jeff De Lange والذي كان مختفياً في الكويت بعد الاحتلال وخرج سراً عن طريق البر إلىٰ المملكة العربية السعودية في شهر سبتمبر ١٩٩٠م، وهو يعمل في البحرين أثناء مقابلة الباحث له.

الكويتي، وفقدان الأجانب لمدخراتهم ووظائفهم.

وكانت الهجرة على دفعات ولفترة امتدت مدة أربعة أشهر تقريباً عانى هؤلاء الكثير داخل الكويت وأثناء هجرتهم براً.

لقد كان عدد من الغربيين مختفين داخل الكويت ويعانون الخوف، والنقص في السيولة والمأكل وكانت أغلب العائلات الكويتية الموجودة في الداخل غير قادرة حتى على دفع رواتب الخدم، كما كان الخدم في منازل الكويتيين الذين تركوا الكويت أو كانوا في الخارج قبل وقوع الغزو يعانون من عدم وجود أحد يصرف عليهم، ويوفر لهم ما يحتاجونه ما عدا قليل منهم. وأكبر معاناتهم وأخطرها كانت في الحدود الأردنية، وبخاصة عند حلول فصل الشتاء واشتداد البرد والمطر، وكان تحرك حكومات بعضهم لإنقاذهم وعودتهم إلى بلادهم بطيئاً، إلى جانب أن المساعدة الدولية لهم جاءت في الفترة المتأخرة من هجرتهم وليس منذ بدايتها.

إن هؤلاء المهاجرين من الكويت قد رأوا ما أصاب الكويت من خراب ودمار ونهب، ونقلوا بكل تأكيد ما شاهدوه إلى بلدانهم ومواطنيهم ذلك يعني أن أكثر من مائة جنسية التي كانت في الكويت قد نقلت وقائع الاحتلال إلى بلدانها وعززت بمرور الوقت بما يحمله المهاجرون الجدد الذين يتركون الكويت تباعاً، وساعد ذلك على ازدياد نقمة شعوب العالم على العدوان العراقي الذي أصاب الكويت.

الوضع الصحي في الكويت خلال الاحتلال:

لجأ النظام العراقي بعد احتلاله الكويت مباشرة إلى عملية نهب لم يشهد مثيلاً لها في التاريخ الحديث، حيث نقلت كل الأجهزة والمعدات والأثاث من المؤسسات الحكومية والخاصة بالشاحنات إلى العراق ومن

ضمنها أجهزة المستشفيات في الكويت. لقد كانت الحالة الصحية في الكويت قبل الغزو متقدمة والخدمة الصحية بلغت مستوىً جيداً، وتوفرت أحدث الأجهزة للمستشفيات والمراكز الصحية، وخلال أيام قليلة تنهب هذه الأجهزة وتترك المستشفيات فقط بعيادات خارجية محدودة الإمكانية، ولولا حاجة الجيش العراقي للعلاج في الكويت لما أبقىٰ النظام علىٰ أي شيء في هذه المستشفيات. وقد شهدت بنفسي في بداية شهر أكتوبر ١٩٩٠ المخابرات العراقية مع أفراد من الجيش والعمال العراقيين ينقلون أجهزة وأثاث مستوصف «السرة» بشاحنة كبيرة، لقد شاهدت نقل كل محتويات المستوصف بما فيها (البوسترات) الإرشادية التي تعلق علىٰ الجدران وسلال القمامة.

إن تدمير المؤسسات الصحية ونقل أجهزتها ومعظم أسرتها خلق مشكلة صحية كبيرة في البلاد، صحيح بأن عدداً كبيراً من المواطنين والمقيمين قد غادروا الكويت، وصحيح بأن حالة الخوف والقلق نتيجة لانتشار العسكر والمخابرات في المستشفيات قد جعلت تردد الناس قليلاً علىٰ المستشفيات إلا في الحالات الصعبة، ولكن أولئك الذين كانوا يعانون من أمراض مزمنة وأولئك الذين كانوا يتعرضون للمرض بمختلف أنواعه كانوا يعانون من نقص في العلاج ومن عدم وجود الأجهزة الضرورية لإنقاذ حياتهم وإسعافهم حتىٰ سيارات الإسعاف نقلت إلىٰ العراق.

إن عملية النهب لكل شيء في الكويت تدل علىٰ أمرين: الأول بأن النظام العراقي قد فقد الحس الإنساني والحضاري، وقرر تدمير شعب بأكمله وقتله، والثاني بأن عملية السرقة هذه كانت تؤكد بأن النظام العراقي نفسه يعرف أن عملية إخراجه من الكويت حتمية وقريبة.

اضطرت هذه الأوضاع خروج بعض المرضىٰ من المستشفيات إلىٰ

منازلهم، وبعضهم نقلهم ذووهم إلىٰ الخارج للعلاج، كما أن الأوضاع المتردية في البلد، والهجرة الجماعية من الكويت قد شملت أيضاً الممرضات والعاملين في المستشفيات والمستوصفات من الأطباء والفنيين. وجلب بعض الأطباء العراقيين إلىٰ المستشفيات كان بغرض علاج مرضىٰ الجيش العراقي والقيادات الحزبية والمخابرات في الكويت. إضافة إلىٰ ذلك فقد نقل الدواء ومصنع الأدوية الكويتي بكامله إلىٰ العراق. إن المأساة كانت قاسية بالنسبة للحالات الطارئة ولمرضىٰ السرطان والقلب، وعدم وجود أجهزة للعمليات الكبيرة والتي نهبت. لا ننسىٰ الظروف التي أوجدها الاحتلال والتي أدت إلىٰ سوء الحالة الصحية مثل النقص في بعض المواد الغذائية الأساسية، وتلوث المياه بسبب نقل مصنع الكلور من الكويت إلىٰ العراق وأخيراً التلوث النفطي وجريمته الكبرىٰ في هدر الطاقة العربية وتهديد حياة الإنسان العربي. ليس ذلك فحسب ولكن إقدام المخابرات العراقية علىٰ إعدام بعض الأطباء الكويتيين(*) لعدم تعاونهم مع الاحتلال واتهامهم بالتسبب في موت بعض الجرحىٰ والمرضىٰ من الجيش العراقي في الكويت قد خلق جواً إضافياً من القلق ومن التدهور في الحالة الصحية في البلاد.

ومن المهم أن نسجل بفخر ونحن نستعرض الوضع في الكويت أثناء الاحتلال العراقي تضحيات بعض الأطباء والصيادلة الكويتيين وبعض الممرضات منهم، وكذلك بعض الوافدين العرب، لقد تعرضوا إلىٰ الضغط والإرهاب والإهانة، وكانت حياتهم مهددة في أية لحظة، ومع ذلك استمروا في أداء رسالتهم الإنسانية، كما نذكر باعتزاز أولئك الأطباء والصيادلة الذين رفضوا العمل تحت الاحتلال وفتحوا منازلهم لتخزين الدواء والعلاج للأقرباء والأصدقاء والجيران.

(*) مثلاً: إعدام الدكتور هشام العبيدان.

ونظراً لسوء الحالة الصحية وترديها باستمرار، وعدم قدرة أحد علىٰ تحديد الفترة الزمنية التي سيستغرقها الاحتلال قام المواطنون بتخزين الدواء(**) كما كانوا يقومون بتخزين المواد الغذائية.

الوضع التعليمي في الكويت خلال الاحتلال:

بدأ الاحتلال العراقي منذ الأسبوع الأول للاحتلال باحتلال المدارس في المناطق السكنية وتحويلها إلىٰ ثكنات عسكرية بل سرقة محتوياتها ونقلها إلىٰ العراق، وكذلك جامعة الكويت. لقد كانت المدارس مقرات للجيش الشعبي والمخابرات، وكانت المخافر مقرات للجيش النظامي، وأصبح الطلبة في الكويت والذين كان عددهم ٤٥٠ ألف طالب وطالبة بدون تعليم عندما بدأ العام الدراسي ١٩٩١/٩٠، فالطلبة الكويتيون انقسموا بين محبوسين في منازلهم، وبين المشردين مع عائلاتهم أو أقربائهم أو بدونهم في الخارج موزعين علىٰ عدد كبير من الدول العربية والأجنبية أغلبهم في دول مجلس التعاون الخليجي.

لقد التحق بعض الطلبة المتواجدون في الخارج بالمدارس والجامعات لكن عدداً آخر منهم لم يلتحق لأسباب نفسية واجتماعية سببها الغزو وتشتيت الأهل بين الداخل والخارج، وبعض أولياء أمورهم أو أقربائهم تعرضوا للقتل والتعذيب، وآخرون مفقودون ومودعون في السجون. ومن المهم أن نذكر بعض الأمثلة علىٰ تدمير المؤسسات التعليمية في الكويت. منذ اليوم الأول للاحتلال تم احتلال جامعة الكويت في الشويخ لأنها

(**) قام بعض المواطنين ومنهم بعض الأطباء والصيادلة الكويتيين بشراء كميات من الأدوية والضمادات، وأقاموا في منازلهم صيدليات مصغرة تحسباً لانقطاع الدواء والعلاج قبل حلول فصل الشتاء أو بدء الحرب، وكانوا يشترون الأدوية من بعض الصيدليات التي كانت مستمرة في العمل وبخاصة في المناطق التالية حولي والنقرة والجابرية.

تقع علىٰ طريق الجهراء البصرة، وعلىٰ طريق دخول جيش الاحتلال إلىٰ مدينة الكـويت، فدخلتهـا الدبابات، وأصبحت مقر قيادة في بداية الاحتلال لأن الجامعة في الشويخ تقع بالقرب من مواقع، ومؤسسات مهمة في الكويت، بالقرب من ميناء الشويخ التجاري ومخازنه الضخمة وبالقرب من محطة تقطير المياه في الشويخ وبالقرب من المستشفيات، والمخازن ومعسكر جيوان وغيرها وعندما دخلت تلك القوات الجامعة في الشويخ كان الفصل الدراسي الصيفي في منتصفه تقريباً وكان هناك عدد من أعضاء هيئة التدريس من الوافدين في سكن الجامعة في الشويخ بعضهم مع عائلاتهم وأصبحوا محجوزين في شققهم لا يستطيع أحد منهم تركها حتىٰ للحصول علىٰ الأكل في الثلاثة أيام الأولىٰ للاحتلال، فقد تم نهب فرع الجمعية في الجامعة والذي يقع بالقرب من السكن من قبل الجيش العراقي. وعاشوا حالة من القلق والخوف وكانوا مهددين بالجوع حتىٰ سمح لهم بالخروج من المبنىٰ لجلب ما يحتاجون إليه من مأكل، لكن خروجهم في تلك الظروف، وفي تلك المنطقة كان يشكل خطراً عليهم وعلىٰ عائلاتهم نتيجة عمليات النهب للسيارات والأثاث واقتحام الشقق التي سافر أصحابها من أعضاء هيئة التدريس في إجازاتهم قبل الاحتلال. وحتىٰ كميات الأكل البسيطة التي حاول زملاء للمحتجزين في السكن في الشويخ إرسالها لهم كانت تتم السيطرة عليها ومصادرة نصفها علىٰ الأقل في البوابة من قبل المخابرات والجيش الشعبي(*).

لقد تم سرقة كل شيء في الجامعة، المكتبات، والمختبرات والأثاث ومقاعد الدراسة وأجهزة التكييف والسجاد وسيارات أعضاء هيئة التدريس، وتركوا الجامعة مبنىٰ فارغاً تماماً، كما أنهم قاموا بتخريب التمديدات التلفونية والكهربائية والديكور وتكسير الأبواب وغير ذلك،

(*) تجربة شخصية حدثت للباحث في هذا المجال.

هكذا وجدنا الجامعة بعد التحرير وقد شاهدنا الشاحنات وهي تنقل كل ذلك أثناء الاحتلال في شهري سبتمبر وأكتوبر ١٩٩٠م.

لقد تم تعيين مديراً عراقياً للجامعة وبعض العمداء جلبوا من بغداد ليتسلموا العمل في جامعة الكويت، وقد حاولوا إغراء بعض أعضاء هيئة التدريس والطلب منهم مباشرة العمل في بداية شهر سبتمبر ١٩٩٠، ولما وجدوا مقاطعة شاملة وعصياناً مدنياً ما عدا قلة استجابت لطلبهم، كما أن الطلبة الكويتيين أغلبهم في الخارج والموجودون في الداخل يشكلون خطراً على الاحتلال فيه لو بدأت الدراسة خاصة بعد بدء المقاومة المسلحة الكويتية، ثم أن هناك عدة حوادث تعرض لها مسؤولون عراقيون عينوا في الجامعة منها انفجار السيارة المفخخة التي قامت بها المقاومة الكويتية عند مدخل فندق هيلتون، ومقتل أحد العمداء الذين عينهم النظام العراقي في الجامعة بعد ذلك الحادث قرر الاحتلال إغلاق الجامعة، وطلبوا من أعضاء هيئة التدريس الوافدين الذين وقعوا على الدوام الاختيار بين التعيين في إحدى الجامعات العراقية أو إنهاء عملهم في الكويت. هذه حال أكبر مؤسسة تعليمية في الكويت أثناء الاحتلال والتي كانت تضم عشرين ألف طالب وطالبة وأكثر من ١٠٠٠ عضو هيئة تدريس قبل الاحتلال.

أما آثار العدوان العراقي على مجال التعليم فهي كثيرة وعميقة ولم تقف عند حدود السرقة والنهب لمحتويات المدارس والجامعة ولكن الآثار النفسية والفكرية التي خلفها العدوان في نفوس وعقول هذاالجيل وبخاصة أولئك الذين عاشوا في الكويت من الطلبة أثناء فترة الاحتلال وشاهدوا بأعينهم الدمار والنهب وتابعوا التدمير في مدارسهم وبلادهم يوماً بيوم وساعة بساعة.

إن احتلال الجيش العراقي للمدارس في الكويت كان يهدف أولاً إحكام السيطرة على المناطق السكنية، ومتابعة كل تحرك من الناس داخل المناطق. وثانياً لأن المدارس توفر مكاناً مناسباً لسكن الجند وضباطهم ويتوفر فيها الماء البارد والتكييف وتحويل الفصول الدراسية إلى غرف نوم، وقد وجدت بعض أسرة المستشفيات مستخدمة للنوم في بعض المدارس إضافة إلى الأثاث المسروق من المنازل، والذي نقل معظمه إلى العراق، أثناء الاحتلال وأثناء الحرب الجوية قبل التحرير لم يكن النظام العراقي يعبأ بضياع عام دراسي أو أكثر على الطلبة في الكويت لأن نظاماً كهذا معاد للحياة والنماء والتطور لا يهمه التعليم ومستقبل الأجيال.

أما بعض المدارس القليلة التي تركت لتباشر الدراسة وعددها قليل جداً في منطقة حولي وخيطان والفروانية فكانت لبعض الفلسطينيين والعراقيين، ولكنها لم تستمر طويلاً حيث قامت الحرب وانتهى كل شيء وعادت الكويت، وهزم النظام العراقي شر هزيمة، وعاد الطلبة الكويتيون إلى بلادهم وإلى مدارسهم ليشاهدوا دماراً ونهباً لكل شيء وكذلك الجامعة، وكان على المسؤولين أن يعيدوا الأوضاع إلى طبيعتها بأسرع وقت تحدياً للاحتلال وتصميماً على إعادة البناء، ولعب الطلبة دوراً مهماً في التطوع لتنظيف الجامعة بعد التحرير، وكانت العقبة أمامهم الكميات الهائلة من المتفجرات التي زرعها المحتل العراقي قبل انسحابه من الكويت، كما عثر في المدارس والجامعات على كميات كبيرة من الوثائق التي خلفها الجيش العراقي ومخابراته بعد انسحابه إثر هزيمته في الحرب[1].

---

(١) لدى كاتب هذه الدراسة كمية من الوثائق التي خلفها الجيش العراقي المحتل في الكويت، وستكون مادة لدراسة أخرى.

النهب المنظم والقدرة علىٰ التدمير:

يعجب البعض لما شاهدوه، أو سمعوا عنه من نهب وتدمير حدث للكويت في فترة الاحتلال العراقي ويتساءلون كيف حدث هذا، ولماذا حدث؟ وقد توصل هؤلاء إلىٰ أن هذا التدمير لو قام به الجيش العراقي في إسرائيل لانتهت من الوجود. كما أن أسئلة أخرىٰ أثيرت، إذا كان النظام العراقي يدعي بأن الكويت جزءاً من العراق، فلماذا يتم تدمير هذا الجزء؟! ثم إذا كان النظام العراقي يدعي حقوقاً في الكويت ومنها الثروة، فلماذا قام بنهبها وحرق النفط؟ بيد أن الحقيقة التي يجب أن نقف عندها هي الطبيعة العدوانية التي أفرزت ذلك النهب وذلك الدمار، ومرة أخرىٰ نقول أن هذه الورقة قد صممت لتصف ما حدث، وليس تحليل آثار ما حدث عندها نترك مثل هذه الأمور لمجال آخر ونواصل الكلام عن النهب والتدمير.

أولاً: النهب:

لقد كان قرار النظام العراقي بأن كل ما هو موجود في الكويت ملك للعراق، ولم يوضح ذلك القرار في البداية، هل كل ما هو موجود من موجودات عامة للحكومة الكويتية، أم أملاك الدولة والشعب؟ ثم هل كل ما هو موجود في الكويت يعود للحكومة العراقية أم مباح لها وللشعب العراقي؟ ولما لم يكن مثل هذا القرار واضحاً فإن حالة من الهيجان الرسمي والشعبي العراقي قد اتجهت إلىٰ الكويت، وبدأت عملية نهب شاملة للمؤسسات الحكومية والخاصة، وربما كان ذلك مقصوداً في البداية لإغراء وترغيب العراقيين وكسب تأييدهم وبخاصة الكثافة السكانية في الجنوب والتي تعاني من الفقر ولقربها من الكويت، وقدرتها السريعة علىٰ النزوح

إليها والمساعدة علىٰ تحطيمها كدولة. بعد أسبوعين قرر النظام العراقي اقتصار النهب علىٰ السلطة والجيش العراقي وأن يكون منظماً، وقد أصدر ما يسمىٰ بمجلس قيادة الثورة قراراً بذلك في الرابع عشر من أغسطس ١٩٩٠، وقام بإعدام أحد الضباط في الكويت مدعياً بأنه قام بعمليات سرقة وقيل أنه من الذين عارضوا إحتلال الكويت[1].

بعد ذلك القرار بدأت الشاحنات تصل الكويت من المؤسسات والوزارات العراقية لنقل كل محتويات المؤسسات الحكومية والخاصة في الكويت إلىٰ العراق، واستمرت هذه العملية مدة أكثر من ثلاثة أشهر، وتركوا الكويت بموانئها وجامعتها ووزاراتها خالية خاوية من أي شيء، كما قاموا بتدمير ما لم يستطيعون نقله.

وكانت السرقة تتم علىٰ يد خبراء ومستشارين واختصاصيين في المجالات المختلفة، وكذلك عن التدمير قام به علىٰ الأغلب مختصون وخبراء. فقد نقل أساتذة الجامعات في العراق من الحزبيين البعثيين وأنصارهم بمساعدة الجيش مختبرات وأثاث جامعة الكويت، ونقل محتويات الوزارات موظفون وفنيون من وزارات عراقية، كما نقل موجودات ومحتويات الموانىء والشركات مثل شركة الحديد وغيرها مختصون وخبراء، وهكذا. لأنه ليس من المعقول أن يقوم عسكري عادي أو شخص مدني عادي بفك مختبرات كلية العلوم والهندسة في جامعة الكويت ونقلها للعراق. وكذلك الأمر بالنسبة للموانىء وشركات النفط وحرق الآبار الخ..

ثانياً: التدمير:

إن الهدف الأساسي للنظام العراقي بعد احتلاله الكويت القضاء عليها

(١) انظر: جريدة «النداء» التي أصدرها الاحتلال العراقي في الكويت، العدد (٥) الأربعاء ١٥ =

كدولـة، وتحويلها إلىٰ مدينة مماثلة لأية مدينة عراقية. فالمدن العراقية وبخاصة في الجنوب مدن بائسة ليس فيها خدمات أساسية وشعبها لا هم له سوىٰ الركض يومياً وراء الأكل والمعاملات من طابور لآخر يبحث عن الخبز وعن الغاز وهموم التجنيد، وعن قطع الغيار، وعن الرز والطحين وعجلات السيارات الخ. . وهو بذلك غير منتج، ومشغول طوال النهار، ومنهك إقتصادياً ومعطل فكرياً، هكذا كان يريد الكويت لذلك لجأ النظام العراقي أولاً إلىٰ نهبها ثم إلىٰ تدمير ما تبقىٰ، ولو لم تقم الحرب ولم تمهله وقتاً أكثر لكان التدمير شاملاً للمباني والمنشآت.

عندما يتفحص المرء آثار الخراب والتدمير في كل مؤسسة حكومية وخاصة يجد بأن التدمير كان متعمداً في أكثر الحالات، وأنه لا يمكن أن يكون بدون أوامر خاصة وأن الكويت تخضع لحكم عسكري عراقي فترة الاحتلال.

لقد شاهدت تدميراً في الجامعة ووقفت لساعات أتأمل أسبابه، فلماذا يحطم الديكور في الغرف، ولماذا تخلع الأسلاك الكهربائية من داخل الحائط، ولماذا يتم تكسير الأبواب وأرفف الخزانات، ولماذا تكسر بالمطرقة مغاسل الحمامات؟ وهكذا.

إنه الحقد أولاً، ثم أنه مخطط اعتقد أصحابه أنه بتنفيذه يستطيعون محو الكويت كدولة وكيان، وتحويلها إلىٰ مدينة عراقية بائسة، ولكن ها هي الكويت تعود، وبأسرع مما كان متوقعاً لوضعها الطبيعي، وذلك الدليل علىٰ فشل ذلك النظام وعقليته المتخلفة.

= أغسطس ١٩٩٠م، الصفحة الأولىٰ.

وثائق
البحـــث

محضر مؤتمر السيد آمر اللواء مع آمري الوحدات وضباط الركن
المنعقد في مقرنا بالساعة ١٣٠٠ يوم ١٤ ك٢ ١٩٩١

الحضــــــــور

المقدم ق ج الركن	فارس عباس مال الله	رئيس الركن ـــــــر
الرائد ق ج الركن	عبدالله ابراهيم سعيد	مقدم اللـــــــــواء
الرائد ق ج	جاسم محمد احمد	آمر ف ١ ق خ
الرائد ق ج	كريم جبار دعيبدي	آمر ف ٢ ق خ
الرائد ق خ	قيس مهدي صالـــح	آمر ف ٣ ق خ
الرائد	كامل علي ابراهيـــم	آمر ف ٢ لسن ٦٠٦
النقيب ق ج	اياد حسن جبيـــــر	آمر س مقر وسع اللواء
النقيب ق ج	فارس عباس خضيـــــر	آمر س هـ م اللــواء
المقدم المهندس ق خ	غزوان مزاحم صالـــح	ر ٠ م ٠ ا ٠ م
الرائد ق خ	سلمان عوده سعيـــــد	ض ر ٢ ادارة
النقيب ق خ	احمد رشدي عليـــــة	آمر مفرزة تم اللواء
النقيب ق خ	عزيز فهد حســــــــن	ض ر م اللــواء
الرائد ت ب	عبدالكاظم عويد عليوي	طبابة اللــواء
النقيب ق خ	هاني وصفي حمــــــاد	امين سر اللواء تمر

المقدمـــــــــة

رحب السيد الآمر بالحضور وتمنى لهم الموفقية في اداء واجباتهم.

المناقشـــة

مناقشة التوجيهات والأوامر الصادرة من قبل الرفيق علي حسن المجيد والسيد قائد فرقة ١٠/ وتذليل الصعوبات التي تجابه الوحدات.

١. مناقشة توجيهات الرفيق علي حسن المجيد عضو القيادة القطريــة.

٢. من الصعب زرع الثقة في شعب الكويت لذا يجب اتخاذ تحوطات الأمان منذ بدء المعركة، يجب مراعاة أن يجب تطهير منطقة النيران ويرمي أن نعطي تعاون التخريب في حالة بدء اي اطلاقـــــــة.

(ا ــــــ)
سري وشخصي

FEB 24 '92 10:55 4075594

بسم الله الرحمن الرحيم

سري

الفيلق الثالث

لواء القوات الخاصة / ٦٨

العدد / ق ١ / ٥ / ٢٠١

التاريخ / رجب ١٤١١هـ

ك ٢ ١٩٩١م

الى / كافة القواطع والسرايا ( )

الموضوع / حوادث

كتاب قيادة عمليات الخليج ٥١ ١٥١ في ١٥ ك٢ ١٩٩١

المبلغ بكتاب قيادة فق ٣ ش / ١٥ / السري ١٣٨ في ٢٠ ك٢ ١٩٩١

والمبلغ الينا بكتاب لوائنا السري ١٦٦ في ٢١ ك٢ ١٩٩١

٣. ... الايام الاخيرة اصابة المراتب والضباط بعيارات نارية في نقاط السيطرة ونقاط ... من قبل ... بسبب عدم اتباعهم الا ... في تفتيش العجلات مما يستوجب الامر اعادة تذكير المقاتلين عن كيفية توزيع الواجبات على منتسبي نقطة التفتيش .

نرجو الاطلاع واتخاذ ما يلزم .

النقيب ق خ

ناظم حامد يحيى حماوي

ع / آ . ر ف ٣ لواء القوات الخاصة / ٦٨

٢٣ ك٢ ١٩٩١

(١ ـ ١)

سري

صنف الوثيقة (٦ ب ج)

سري وفوري	وقت الانشاء	ورود

جمادى الاخرة ١٤١١هـ
كانون الثاني ١٩٩١م

من / ف٣ لواء ق خ / ٦٨
الى / كافة السرايا (س ق خ)
و / آمرية قاطع جرف ج ش

رقم المنشي م/ق١/٥/ (٠) ام المعارك (٠) رسالة ق ج خ السري والفوري ١٣٩ في ١٥ك٢ (٠) الملحقه برسالة قيادة ق ش ١٠ السري والفوري ١١٢ في ١٥ك٢ (٠) والملحقة الينا برسالة لوائنا السري والفوري ٢٠٠ في ١٢ك٢ (٠) وردت معلومات تفيد بأن مخربين بحدود (٢٠٠٠) عميل ونابه معظمهم من الشرطة وبقيادة ضابط يقومون القيام بأعمال تخريبية ضد الجيش يوم ١٥ك٢ ١٩٩١ (٠) نرجو توخي الحيطة والحذر لمواجهة اي عمل معادي متوقع.

الرئيس ق خ
ف/ آمر ف٣ لواء القوات الخاصة / ٦٨
١٠ كانون الثاني ١٩٩١

سري وفوري

صنف الوثيقة (٢ ج)

رع عبد العباس

بسم الله الرحمن الرحيم

سري للغاية

قيادة عمليات الداخلية

الأمن

الرقم / أمن / ١ / ٢٠٣

التاريخ رجب

شباط

الى / قيادة فرقة المشاة / ١١ / ٣ (الأمن)

قيادة فرقة المشاة / ١٥ (الأمن)

قيادة قوات الفداء (الأمن)

قيادة قوات قادسية (الأمن)

قيادة قوات الجهراء (الأمن)

الموضوع / معلومات

كتاب مديرية أمن الكويت ٢٠ ك في

ذكر ما يلي :-

سوف تقوم المناصر التخريبية في محافظة الكويت بإطلاق النار من سلاح المنت... على القطعات العسكرية المتواجدة في محافظة الكويت عند قيام الهجوم البري البائس من قبل القوات المعتدية المتحالفة على عراقنا العظيم

نرجو اتخاذ ما يلزم

المقدم

وليد حسين محمد

ك/ قائد عمليات الداخلية

سري للغاية

سري وشخصي

ج . قتل أي شخص كويتي يتجول في المدينة في حالة بدء منع التجوال يوم ١٥ آب ١٩٦١ .
د . المشاهدة الليلية على الصمود في المدينة ومنع الأشخاص مهما كانت الأمور .
هـ . ممارسة نظام الحيطة بالشكل الطبيعي اذا حدث اي شيء للقصر .
و . الانتباه الى اي حركة في المدينة .
ز . . [illegible] والمواد ال[illegible] ساعة .
ح . يجب على الجميع ضبط النار .
ط . في حالة بدء المعركة يجب على الجميع دخول المواضع المخصصة .
ي . اذا بدأت المعركة يمنع التجوال ابتداء من الساعة ١٢٠٠ وحتى الساعة ٠٦٠٠ من اليوم التالي .
ك . اعمال الدوريات في حالة منع المدنيين من التجوال .
ل . تشكيل لجان منع المتسربين وتثبيت اماكنهم لممارسة اعمالهم عند بدء المعركة .
م . وضع علامة خاصة لحماية الاماكن وحملة الخطابات وتزويدهم بهويات خاصة .
النقاط الواردة في موقع [illegible] تابع الى من /١٧ .
٦ . على الجميع ارتداء الخوذ وكافة التجهيزات العسكرية .
ب . احتمال قيام المخربين بأعمال تخريبية ضد الطائرات لذا يجب تغيير مكان الطائرة .
جـ . اشغال اثارة المعركة ابتداءً .
د . اجراء الممارسات على العتاد بالارقام .
هـ . التهيؤ للقتال متى ما بدأ العدوان .
و . طمر خنادق النار وتهيئة المواضع البديلة الى اي [illegible] .
ز . تهيئة مجلات الى ضباط الارتباط .
ح . توزيع الخرائط والتحرك للرمي الليلي وتوجيهها على كافة البنادق .
ط . اعمال الاجهزة اللاسلكية .
ي . اعمال ارقام المواقع لكافة الوحدات .
ك . الاثارة والمسيرة
اولاً . تحقيق حماية الاهالي والاشخاص واخلاء النساء .
ثانياً . السيطرة على النقاط الاثارية .
ثالثاً . تهيئة جميع المواقع من غرفة المركبات والاحتياطات في العقد المهمة .

النقيب فني
هاني وهبي حماد
الآمر [illegible]
١٥ / ١ / ٦١

(١ ـ ٢)
سري وشخصي

بسم الله الرحمن الرحيم

سـري

مقـــر
رئاسة عمليات الخليج
الأســـس
الرقم/ م/١/١٠١/ ٣٢٨
التاريخ جمادي الثاني ١٤١١هـ
٢٢ [illegible] ١٩٩٠م

الى/ قيادة فرقة المشاة ١١/
قيادة فرقة المشاة ١٥/
قيادة قوات [illegible] •
قيادة قوات كاظمـــة
قيادة قوات [illegible] •
الموضوع/ معلومـــات

كتاب مديرية أمن محافظة الكويت السري ١٨٨٢ فـــي [illegible] ١٩٩٠ بتاريخ ٢١/١٢/١٩٩٠ استخبرنا بوجود سيارة نوع تويوتا [illegible] بدون ارقام [illegible] بانها ملغومة وعلى الفور تم توجيه خبير المتفجرات في مديريتنا الى محل الحادث [illegible] على السيارة [illegible] ملغومة وقد استخدم المخرب طريقة تفجير [illegible] (الريموت كونترول) في عملية تفخيخ السيارة [illegible] الطريقة من [illegible] [illegible] السيطرة على مثل هذا النوع من [illegible] [illegible] المخرب وعلى مسافة [illegible] مائة متر • [illegible] الموضوع [illegible] الجهود الاستثنائية للتوصل الى العناصر المخربة التي [illegible] هذه الاعمال والتعميم بمنع التقرب من السيارات التي [illegible] [illegible] •

نرجو الاطلاع وتنبيه المناطق المزدحمة (كراج السيارات ـ مقرات الاوربة والوحدات) لاتخاذ ما يلزم واعلامنـــا •

يرجى [illegible] للتوا [illegible]

العميـــد
[illegible] محمـــد
[illegible] عمليات الخليـــج
[illegible] ١٩٩٠

نسخة منه الى/
مديرية أمن الكويت/ [illegible] اعلاه نرجو الاطلاع •
[illegible] [illegible] ولون عجلة مجهولة الهوية والاخبار عنها فورا •
لاتخاذ ما يلزم واعلامنـــا هـ.

[illegible] في [illegible] الى [illegible] الثاني [illegible]
[illegible] توجيهاتنا السابقة [illegible] كهربائية [illegible]

[illegible] مستعجل [illegible] في [illegible] السلطات [illegible] الى اللواء الثاني [illegible]
مباشرة [illegible] توجيهاتنا السابقة بعدم [illegible] مواد كهربائية او [illegible]
قبل [illegible]

[illegible]
م/قائد عمليات الخليج

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]
قيادة عمليات الخليج
[illegible]
الرقم/س/ [illegible]
التاريخ / جمادى الثاني [illegible]
[illegible] كانون الاول [illegible]

الى / قيادة فرقة المشاة / [illegible]
قيادة فرقة المشاة / [illegible]
قيادة قوات [illegible]
قيادة قوات [illegible]
قيادة قوات [illegible]

الموضوع / معلومات

ادناه نص رسالة قيادة عمليات الخليج [illegible] والقوة [illegible]
[illegible] اتخاذ ما يلزم [illegible]

م/قائد عمليات الخليج

« بدل الزرق نائب ضابط »

يمنح نائب الضابط بدل الزرق بمعدل ٣٥٠ فلساً .

« راتب صنف الملكف »

يمنح المكلف وضابط الصف والجندي ذو الاختصاص او المهنة المكلف بأداء الخدمة الاحتياط ومخصصات الاختياط مخصصات صنف او مهارة اكبر الادنى التي تمنح لمن ماثله بالرتبة او الراتب من نفس الاختصاص او مهنته ...

« قطع مخصصات صنف سياقه »

تقطع مخصصات الصنف اليومية للعسكري سائق السيارة او الدراجة المكلف بسبب ولا تعاد له الا بعد صدور القرار بالاثبات ونزيا ، مخالفة او مراتبه او الاخراج منه وان زادت المدة التي تقطعت منه المخصصات خلالها على ستة اشهر فلا تعاد له الا بعد نجاحه في امتحان فاصل في مهنته . يستحق ما قطع عنه اذا صدر قرار براءته او الافراج عنه .

« الراتب التقاعدي »

يحسب الراتب التقاعدي للعسكري على اساس آخر راتب تقاضاه وعلى اساس الراتب الادنى او الراتب الرتبة الذي احيل بموجبه على التقاعد مضروبا بعدد اشهر خدمته التقاعدية مقسوما على ٦٠٠ .

« رواتب الضباط »

الرتبه	الراتب الشهري	مدة الترقيه	العلاوه السنويه
مهيب	٣٤٠	–	٦,٢٥٠
فريق اول	٣١٥	٤	٦,٢٥٠
فريق	٢٩٠	٤	٦,٢٥٠
لواء	٢٦٥	٤	٦,٢٥٠
عميد	٢٤٠	٤	٦,٢٥٠
عقيد	٢١٥	٤	٦,٢٥٠
مقدم	١٩٠	٤	٦,٢٥٠
رائد	١٦٥	٤	٦,٢٥٠
نقيب	١٤٥	٤ اما الضابط الجامعي ٣ سنوات	٤,٠٠٠
ملازم اول	١٢٥	٣	٤,٠٠٠
ملازم	١٠٥	٣	٤,٠٠٠

« مخصصات الانذار »

١- الدرجه ج بدون حركات

ف	د	
٢٠٠	١	الضابط ون.ض. مؤهل
٦٥٠		ن.ض.م ر.ع س.ج ن.ع
٤٥٠		ع اول وجندي
٣٠٠		عامل

٢- الدرجه ج ٣ حركات

ف	د	
٥٠٠	١	الضابط ون.ض. مؤهل
٧٥٠		ن.ض.م ر.ع س.ج ن.ع .
٥٠٠		ع اول وجندي .

٣- الدرجه آ .

ف	د	
٧٥٠		الضابط ون.ض. مؤهل
٤٥٠		ن.ض.م ر.ع س.ج ن.ع .
٣٠٠		ع اول وجندي .
٢٠٠		عامل

« رسم التأمين الصحي »

ف	د	
٠٠٠	١	يجمع من الضابط ونائب الضابط والمتطوع وجندي الاحتياط الراتب المتطوع .
٥٠٠	–	يجمع من المكلف او العامل الدائمي والجند والمنتسب .

تقسم على ستة اشهر تحوز من كل سنه .

« رسم الضريح »

ف	د	
٢٠٠		من الضباط وبقية المتطوعين والمكلفين

تقسم من شهر لشهر وتحوز من كل سنه

مخصصات بدل الزرق

ف	د	
٤٥٠		الزرق الدرجه الاولى
٢٥٠		» » الثانيه
٢٥٠		بدل تلميذ نواب الضباط .

« مخصصات منصب »

١- يمنح ن.ض. الحائز على شهادة الدراسة الابتدائية مخصصات منصب مقدارها ١٥ دينار بعد نجاحه في دورة تأهيلية عامه واشغاله منصب آمر فصيل او آمر فصيل او ضابط اعاشه او ضابط رواتب او آمر مفرزة شعاشيره .

٢- يمنح ن.ض. غير الحائز على شهادة الدراسة الابتدائية مخصصات منصب شهرية مقدارها ١٠ دنانير عند اشغاله منصب آمر فصيل او آمر رعيل بشاغره .

« مخصصات ر.ع. بدل الشهريه عند عدم ترقيته الى رتبة ن.ض. »

يمنح ر.ع. الذي عند عدم ترقيته الى رتبة ن.ض. بسبب عدم وجود شاغر في الملاك مخصصات شهريه مقدارها ثلاثة دنانير تزداد الى اربعة دنانير بعد مضي سنه على دفعه اياها والى خمسة بعد مضي سنه اخرى ويمنح بعدها دينار واحد سنويا لحين بلوغه سن التقاعد

« الاستمرار بالخدمة »

١- يمنح المتطوع الذي مخصصات استمرار بالخدمة مقدارها خمسة دنانير عند اكماله مدة عشرة سنوات في الجيش على ان تزداد الى سبعة دنانير عند قضائه ١٥ سنة

٢- يمنح المتطوع غير المشمول اعلاه مخصصات الاستمرارية بالخدمة الشهريه مقدارها اربعة دنانير عند قضائه مدة خمس سنوات اخرى في الجيش .

« مخصصات الملابس »

ف	د	
٠٠٠	٨	نواب الضباط
٥٠٠	٤	بقية المتطوعين

« مخصصات السكن »

يمنح نائب الضابط مخصصات سكن شهريه مقدارها ١٥٪ من راتبه على ان تقطع منه عند سكناه في دار حكومي مجانا واذا كان ساكن باجر فيدفع له ما يعادل هذا الاجر .

- رواتب الضباط في الجيش العراقي

البحث الرابع
بعض إشكاليات الثقافة والنخبة المثقفة
في مجتمع الخليج العربي المعاصر

مقدمـــة :

إن الهدف الأساسي لكتابة هذا البحث هو مناقشة حاضرنا الثقافي في هذه المنطقة ودور النخبة المثقفة، الذي سيصبح جزءاً من تاريخنا الثقافي القومي العربي. ويستند هذا البحث في معلوماته إلىٰ المعايشة اليومية لهذا الـواقع ونقده. وقبل كل شيء علينا أن نقرر بأنه ليست هناك ثقافة خليجية، بل ثقافة عربية في منطقة الخليج، ونخبة مثقفة خليجية. ولا ننكر دور هذه النخبة في مسيرة المنطقة، لكن ذلك الدور كما سيتضح من البحث لا يتناسب والتطور المادي في هذا المجتمع وقدرة ذلك التطور علىٰ احتـوائها والتأثير فيها سلباً، ولم يرق دورها إلىٰ مستوىٰ البناء الثقافي العضوي الحضاري المؤثر في الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي القائم إلا في حدود ضيقة وضعيفة.

إن ظروف تكوين النخبة المثقفة في منطقة الخليج ربما تختلف عن ظروف تكوين النخبة المثقفة في الأقطار العربية الأخرىٰ، لاختلاف طبيعة الأوضاع فيها قبل النفط وفي ظل الحقبة النفطية. وهذا البحث محاولة لإثارة بعض الإشكالات والتساؤلات المتعلقة بالنخبة المثقفة في منطقة الخليج العربي في تاريخها المعاصر، كما يحاول معرفة أسباب التأثر الثقافي فيها ويطرح بعض القضايا للحوار. ويثير البحث عدداً من الموضوعات حول تعريف الثقافة والمثقف والنخبة المثقفة، ثم النفط والثقافة، فالتعليم والنخبة المثقفة، والنخبة المثقفة والوعي السياسي، وتحليل استبيان ميداني حول الثقافة في المنطقة، وأخيراً أزمة الثقافة والمثقف في المنطقة. ثم يحاول

الوصول إلىٰ بعض الاستنتاجات الأساسية في الخاتمة حول النخبة والثقافة في المنطقة.

إن هناك جوانب عديدة يجب معالجتها في هذا الموضوع وتحت عنوان هذا البحث، منها ما يتعلق بالأدب والصحافة والمؤسسات الثقافية.. الخ، وهذه الموضوعات سوف نعمل علىٰ استكمال بحثها في المستقبل لكننا أردنا التركيز علىٰ بعض القضايا المتعلقة بهذه المسألة هنا.

أولاً: في التعريف

١ ـ الثقافة:

لا بد من أن نستقر على تعريف للثقافة والمثقف حتى نحدد مسيرة هذه الدراسة منهجياً، لكننا لن نغرق في طرح التعريفات العديدة للثقافة والمثقف لأننا نعتقد بأنه ليس هناك كتاب أو بحث عالج موضوع الثقافة دون أن يطرح تعريفاً أو تعريفات لكلمة ثقافة ومثقف، ابتداء من تايلور وغرامشي وغيرهما وانتهاء بالمثقفين العرب المعاصرين مثل محمود أمين العالم وطيب تيزيني وعبدالله العروي ومالك بن نبي وفؤاد زكريا وقسطنطين زريق وغيرهم، إضافة إلى تعريفات أخرى وردت في **لسان العرب** وفي كتب التراث العربي. بعض تلك التعريفات اكتفى بالمفهوم المعنوي للثقافة، والبعض الآخر أعطاها تعريفاً شمل الجوانب المادية والمعنوية، أي اقترب كثيراً من مفهوم الحضارة[1]. وفي دراستنا هذه سنختار تعريفاً

---

(١) لقد عرّف البعض الثقافة تعريفاً شاملاً للجوانب المادية والمعنوية، وينطبق مثل ذلك التعريف على الحضارة، انظر: وثائق إعلان مكسيكو بشأن الثقافة في: مؤتمر منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو، مكسيكو سيتي، تموز/ يوليو ـ أب/ أغسطس ١٩٨٢).
كما عرّفها غرامشي بنوعين: عضوية وتقليدية، وركّز بعض المفكرين المعنى الانثروبولوجي للثقافة، وركّز آخرون على المعنى الإنساني الرفيع، انظر: فؤاد زكريا، **خطاب إلى العقل العربي**، كتاب العربي: ١٧ (الكويت: مجلة العربي، ١٩٨٧)، ص١٤. كما رأى بعضهم بأنها الطرق النموذجية التي تحتذي بها الجماعة، انظر:

Daniel Bell, The Cultural Contradictions of Capitalism (London: Heinemann Educational Books, Ltd., 1976), p.12;

قسطنطين زريق، في: «ندوة **المستقبل العربي**: المثقف العربي ومهامه الراهنة،» شارك في =

من تلك التعريفات يخدم الهدف الذي حددناه للدراسة وينسجم مع منهجنا فيها: فيعرف طيب تيزيني الثقافة بأنها «**النشاط والانتاج الفكري والروحي الذي ينجزه أناس متميزون لكونهم نشيطين ومنتجين في هذا الحقل، إنهم المثقفون**»(٢). وبهذا التعريف تتحقق أغراض أساسية هي الشمولية، الجانب الفكري، التميز، الانتاج النشيط. ونعتقد أن مفهومنا للثقافة بهذا المعنىٰ هو المطلوب عند معالجة الوضع الثقافي في منطقة الخليج العربي ودور النخبة المثقفة فيه.

٢ ـ المثقف:

أما تعريف «المثقف» فكتب فيه الكثير من التعريفات أيضاً، وهي في الجوهر تلتقي حول نقطة أساسية بأنه الحاصل علىٰ الثقافة والمبدع في مجالها.

وسنختار كذلك تعريفاً للهدف نفسه الذي سبق أن اخترنا تعريف الثقافة له، والذي سيتضح من المعالجة الكلية في هذه الدراسة. فيقول هشام جعيط في تعريف المثقف أنه «**هو الذي يبدع ويخلق ويلعب دوراً في ربط الثقافة بالواقع الفكري أو السياسي**»(٣). وبهذا المفهوم يكون المثقف هو الذي يقوم بعمل ذهني نشيط وجيد ومستمر من أجل المجتمع،

= الندوة سليم الحص [وآخرون]: أدار الندوة خير الدين حسيب، المستقبل العربي، السنة ٦، العدد ٥١ (أيار/ مايو١٩٨٣)، ص١١١، وعبدالواسع قاسم، «العلاقة بين الأيديولوجية والسلطة والثقافة،» أدب وفن (القاهرة)، (أيار/ مايو ـ حزيران/ يونيو ١٩٨٩)، ص٢٥، نقلاً عن: محمود أمين العالم، مجلة النهج، العدد ١٧ (١٩٨٧).

(٢) طيب تيزيني، حول مشكلات الثورة والثقافة في العالم الثالث: الوطن العربي نموذجاً، ط٣ (دمشق: [د.ن.، د.ت]) ص٣٢٥.

(٣) انظر هشام جعيط، في: «ندوة المستقبل العربي: المثقف العربي ومهامه الراهنة،» ص١٢٢.

متجاوزاً الحرفية التخصصية إلىٰ قضايا الناس في واقعهم ومستقبلهم. المهم ليس الوقوف عند التعريف وحسب بقدر معرفة الدور الذي يجب أن يضطلع به المثقف في المجتمع وفي مجتمعنا علىٰ وجه الخصوص، في ظل ظروف مجتمعنا العربي كأقطار متخلفة ونامية ومجزأة جغرافياً وثقافياً، تكون المهمة الأساسية للمثقف العربي هي نقد الواقع بهدف تغييره إلىٰ الأفضل، وهذه المهمة تتطلب الإبداع والتوعية المستمرة والنضال الدؤوب لتكريس القيم والأهداف النبيلة للمجتمع والتنوير للتغيير[٤]. ذلك يعني أن علىٰ المثقف بصورة عامة مهام لا بد من أن يقوم بها، وإلا لا يستحق أن يكون مثقفاً، ونشدد علىٰ أن دور المثقف العربي يكون استثنائياً في هذه المرحلة التاريخية التي يعيشها وطننا العربي في ظل التجزئة والتخلف، لذا فهو مطالب بالنضال من أجل إشاعة حرية الفكر وتطبيق الديمقراطية، وإحداث التنمية الحقيقية، وتحقيق الوحدة وتحرير الأرض. هذه الأهداف لا يمكن تحقيقها إلا بأن يكون المثقف في طليعة المناضلين من أجلها وفي الميدان.

٣ ـ النخبة المثقفة:

سبق أن عرفنا المثقف، ومن مجموع المثقفين تتكون النخبة المثقفة، وهي جماعة حصلت علىٰ قدر من الثقافة تؤهلها لأن تكون متميزة مستقلة في رأيها قادرة علىٰ التفكير والإبداع هدفها المصلحة العامة.

---

(٤) نتفق مع القائلين أن تعريف «الثقافة» يجب أن يكون عاماً جامعاً مانعاً وكذلك تعريف «المثقف» ولكن ما هي المهام التي يجب أن يقوم بها المثقف؟ فلكل مجتمع ظروفه الموضوعية التي يحدّد أهدافاً ووسائل علىٰ المثقف أن يرتبط بها ليلعب دوراً ريادياً وأساسياً في بناء مجتمعه وتطويره إلىٰ الأفضل، انظر: «ندوة المستقبل العربي: صعوبة أن تكون مثقفاً عربياً،» شارك في الندوة حسن حنفي [وآخرون]: أدار الندوة غسان سلامة، **المستقبل العربي**، السنة ٤، =

اختلطت المفاهيم في عالم اليوم الذي يشهد تطورات مهمة، من ثورة في المعلومات، ووسائل إعلام رهيبة، وتعميم للتعليم. فقد كان تحديد معنىٰ النخبة ودورها واضحاً وسهلاً في السابق، لأن النمط الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع كان واضحاً ومحدداً تقليدياً، لكن الأوضاع اليوم تشهد تحوّلات وتغييرات شاملة، وأصبح علينا أن نبحث عن النخبة المثقفة في هذا الكم الكبير من المتعلمين وغير المتعلمين وهذا الانتاج الهائل من المعرفة والثقافة. مرة أخرىٰ نقول لن ننشغل بالتعريفات كثيراً لأن تحديد مفهوم هذه النخبة سيعرف من الانتاج والإبداع ومن طبيعة الدور الذي تلعبه في المجتمع.

يعتقد البعض، ومنهم برهان غليون، بأن التعليم هو الذي يخلق النخبة المثقفة[٥]. ونعتقد بأن للتعليم دوراً أساسياً في خلق النخبة المثقفة لكنه ليس العامل الوحيد، فهناك عوامل عديدة تفرضها طبيعة مرحلة النمو التاريخي التي يمر بها كل مجتمع من المجتمعات.

ثانياً: النفط والثقافة

«حينما تركت بريطانيا منطقة الخليج في الستينات وبداية السبعينات من هذا القرن كان بعض أجزائها بلا مدرسة ثانوية واحدة، ناهيك عن معاهد وكليات جامعية، لذلك كانت بلا كوادر بشرية مدربة للاضطلاع بأعباء الإدارة والخدمات والإنتاج. وبلدان الخليج التي حصلت علىٰ بعض

= العدد ٢٧ (أيار/ مايو ١٩٨١)؛ سعد الدين إبراهيم، **تجسير الفجوة بين صانعي القرارات والمفكرين العرب** (عمان: منتدىٰ الفكر العربي، ١٩٨٤)، ص١١: الطاهر لبيب، **سوسيولوجية الثقافة** (عمان: دار ابن رشد، ١٩٨٦)، ص٣٨ ـ ٣٩، وعمار بلحسن، **انتلجنسيا أم مثقفون في الجزائر؟!!** (بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٦)، ص١٧٣.

(٥) برهان غليون، **مجتمع النخبة** (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٦).

التطور قبل الاستقلال، مثل الكويت والبحرين، كان ذلك مرجعه إلىٰ اكتشاف واستغلال النفط في وقت مبكر، وساهم في هذا التطور أقطار عربية أخرىٰ»[٦].

يقول محمد عباس إبراهيم: «إن أهم ما يميز التراث الثقافي في منطقة الخليج وحدد أطره الرئيسية هو أنه محاط بموروثات الثقافة العربية والإسلامية من جهة، وموروثات الثقافة الهندية والفارسية والإفريقية من جهة أخرىٰ، فكان من الطبيعي خلال الفترة السابقة علىٰ النفط أن يتواءم النتاج الثقافي لأهل المنطقة مع مقوماتها المادية لصياغة ثقافتها المعاصرة»[٧].

والمتأمل في وضع النشاط الثقافي وتكوين المؤسسات الثقافية في منطقة الخليج قبل النفط يلاحظ أنها كانت شعبية، وقامت علىٰ جهد تطوعي شعبي، وهذا الطابع جعل منها وجوداً نوعياً مؤثراً في حياة مجتمع الخليج، امتد تأثيره إلىٰ العصر النفطي، ولذلك كانت النخبة المثقفة تشعر بالاستقلال والحرية النسبية في ظل الظروف التي كانت سائدة آنذاك. لكن مجتمع الخليج في العصر النفطي وبعد تكوين الإدارة الحكومية وتسلمها عائدات النفط الكبيرة، أصبحت هي الجهة الرئيسية في الإنفاق علىٰ مجالات الحياة المختلفة، منها المجال الثقافي، فإن تكوين المؤسسات الثقافية وتقنين نشاطها والتحكم فيه والصرف عليه أصبح بيد الحكومة. فقد زادت المؤسسات الثقافية، وزادت ميزانيات الصرف علىٰ النشاط

---

(٦) خير الدين حسيب [وآخرون]، **مستقبل الأمة العربية: التحديات. . والخيارات: التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص١٢٢.

(٧) محمد عباس إبراهيم، «الأبعاد الاجتماعية والثقافية للتنمية الحضرية في مجتمعات الخليج العربية،» **التعاون**، السنة ٤، العدد ١٤ (حزيران/ يونيو ١٩٨٩)، ص١٦.

الثقافي، وزاد عدد المثقفين، ولكن الانتاج النوعي والإبداع ظل محدوداً، لا بل تم تدجين أصحابه أو تسطيح المستوىٰ والمحتوىٰ.

ولعل أبرز المؤسسات الثقافية التي تكونت في الفترة السابقة علىٰ النفط هي النوادي الأدبية والثقافية والمكتبات الأهلية منذ منتصف العشرينات تقريباً في الكويت والبحرين، وكان للديوانية (المجلس الشعبي) دور في بلورة القضايا العامة، حيث كانت ملتقىٰ أهل الرأي لتداول شؤونهم العامة، ومنها انطلقت فكرة تأسيس تلك النوادي، وكذلك المدارس التي بدأت في التعليم الحديث، مثل المدرسة المباركية في الكويت عام ١٩١٤ ومدرسة الهداية في البحرين عام ١٩١٩.

إن دراسة الوضع الثقافي أو التاريخ الثقافي في منطقة الخليج يتطلب الأخذ بعين الاعتبار الفارق الزمني في التغيير الذي نتج من الثروة النفطية من إمارة إلىٰ أخرىٰ. فقد كانت الكويت والسعودية والبحرين أسبق من غيرها في المنطقة في التحديث بحوالي ربع قرن لظهور النفط فيها قبيل الحرب العالمية الثانية، بينما تأخر ظهوره في المناطق الأخرىٰ حتىٰ بداية السبعينات، وكان لذلك من دون شك تأثير في الوضع الثقافي في هذه المناطق. وحول التحديث وتأثير الوافدين في الثقافة والاتجاهات الثقافية في مجتمع الكويت تقول نورة الفلاح: «لا يوجد اختلاف في الثقافة بين المجموعات علىٰ مستوىٰ المجتمع الكويتي، وهذا يعود للعقيدة الواحدة التي ترسم طريقة الحياة، وحين حدث التغير في الجانب المادي من الثقافة كان أيضاً علىٰ مستوىٰ المجتمع. قدم الوافدون من الخارج ويشكل العرب أكثر نسبة منهم، وهؤلاء بالطبع لا يختلفون من ناحية الثقافة عن المحليين، إلا أن المجتمعات العربية التي قدموا منها كانت قد سبقت الكويت في التحديث فانتقلت بعض مظاهره إلىٰ المجتمع الكويتي. كانت طليعة

المثقفين الأكثر تبنياً للأيديولوجيات المختلفة، وكان الفكر السائد قبل نهاية الستينات هو الفكر القومي، وكانت الأفكار امتداداً لتلك التي تبنتها مجموعة التجار ومجموعة من المتعلمين في الثلاثينات حيث كان التركيز فيها علىٰ التخلص من سيطرة البريطانيين والمشاركة في السلطة ومنذ نهاية الستينات إلىٰ الآن أصبح الفكر الأكثر انتشاراً بين الأغلبية هو الفكر الديني. .»[٨] ويمكن القول إن توجه النشاط الثقافي في منطقة الخليج في الخمسينات والستينات كان توجهاً سياسياً، وأصبح في السبعينات والثمانينات توجهاً دينياً. ومهما كانت سلبيات المرحلتين فإن ومضات الإبداع كانت ولا تزال تخترق جدار الحصار وتجد طريقها ببطء وسط ركام الضمور والضعف.

فيما يلي آراء ثلاثة كتّاب حول علاقة النفط بالثقافة، وهي آراء متباينة نطرحها للمقابلة والحوار. هؤلاء الكتاب الثلاثة هم قاسم حداد، شاعر من البحرين، وهو من أبناء منطقة الخليج، وفؤاد زكريا، وهو مفكر عربي كان مقيماً في الكويت، وغسان سلامة وهو مثقف عربي مارس نشاطه الثقافي في لبنان والأردن.

يقول قاسم حداد: «لا نستطيع الجزم بأن التدفقات المالية التي أفرزها النفط في المنطقة قد حققت تحولاً في المجتمع بالمعنىٰ الحضاري، فالفئات التي اتصلت بمعطيات النفط قد استفادت إقتصادياً، لكن البنية الذهنية ظلت متخلفة سواء في نظرة المجتمع أو السلطة أو حتىٰ المثقفين أنفسهم إلىٰ الثقافة والإبداع. .»[٩].

(٨) نورة الفلاح. «التغيير الاجتماعي في الدول المنتجة للنفط في مجتمع الكويت،» **حوليات كلية الآداب** (جامعة الكويت)، العدد ١٠، الرسالة ٥٤ (١٩٨٨ ـ ١٩٨٩)، ص٥٤ ـ ٥٥.

(٩ انظر قاسم حداد في: ندوة التعاون الثقافي بين دول مجلس التعاون الخليجي، الكويت، ١١ ـ ١٣ أيار/ مايو ١٩٨٥.

أما فؤاد زكريا فيقول: «إن المجتمعات النفطية التي قفزت خلال حياة جيل واحد من صعوبة العيش إلىٰ الثراء الهائل، لم يكن في وسعها أن تتجنب سيطرة القيم الاستهلاكية، والبحث الدائم عن المزيد من الترف، ولكن الإشعاع الثقافي الذي ينشره واحد من أصغر هذه المجتمعات النفطية، أعني الكويت، يمثل نقطة مضيئة وعلامة هامة علىٰ طريق الإفادة من الثروة النفطية في ما هو أبقىٰ وأنفع من المتع الزائفة والملذات العابرة»[١٠].

ويقول غسان سلامة: «أدىٰ الريع النفطي إلىٰ تغيير جوهري في هوية المثقف العربي ووظيفته.. الثروة النفطية سلاح ذو حدين في الواقع العربي المعاصر من ناحية، وأصبح بالإمكان الصرف علىٰ الثقافة ومؤسساتها، ومن ناحية أخرىٰ أصبح سلطاناً علىٰ الثقافة، كما أصبحت الثقافة ترفاً لدىٰ المجتمعات النفطية، وأدت إلىٰ توجيه الثقافة وشراء الذمم..»[١١].

بمقابلة هذه الآراء الثلاثة التي قيلت في مسألة العلاقة بين الثروة الناتجة من النفط والثقافة نجد أن قاسم حداد قد أثار التشكك في مسألة الاستفادة الثقافية بالمعنىٰ الحضاري، وأن الذهنية لم تتطور علىٰ كل المستويات حتىٰ ذهنية المثقفين في المنطقة. وهذا الرأي الحاسم الذي طرحه قاسم حداد ينطلق من فهمه ونظرته إلىٰ المثقف العضوي وإلىٰ الدور المهم والأساسي للثقافة في تطور المجتمع. لكن فؤاد زكريا، ومن واقع معايشته للنشاط الثقافي في الكويت لمدة تزيد علىٰ خمسة عشر سنوات، يرىٰ أن هناك إفرازات إيجابية في مجال الثقافة علىٰ مستوىٰ الكويت، وأن هناك استفادة حقيقية في هذا المجال. ويأتي رأي غسان سلامة في هذه

---

(١٠) زكريا، خطاب إلىٰ العقل العربي، ص٦١.

(١١) انظر غسان سلامة في: «ندوة المستقبل العربي: صعوبة أن تكون مثقفاً عربياً،» ص١٣٠.

المسألة ليحاول أن يكون محايداً، ويرىٰ وجهي العملة، فهناك جانب إيجابي لتوفير الثروة النفطية بإمكانية الصرف علىٰ الثقافة ومؤسساتها، وهناك جانب سلبي إذ أصبح المال سلطاناً علىٰ الثقافة والمثقفين.

من الملاحظ أن التميز الثقافي الذي عاشته الكويت في بعض مراحل تاريخها المعاصر قد ارتبط بجو الحرية والديمقراطية الذي ساد هذا المجتمع فترة ربع قرن بعد الاستقلال، حيث كانت حرية القول والكتابة والنشر وتداول الكتاب متوافرة، فقد وفرت الديمقراطية مجالاً خصباً للنشاط الثقافي ونموه في هذا القطر العربي، وأصبحت المجلات الثقافية والدوريات العلمية التي تصدر في الكويت تصل إلىٰ كل الأقطار العربية ويتم طباعة عشرات الآلاف من بعضها مثل مجلة «عالم الفكر»، وسلسلة كتاب «عالم المعرفة»، ومجلة «العربي»، وكتب التراث وغيرها.

ثالثاً: التعليم والنخبة المثقفة

في بداية التعليم الحديث في المنطقة كانت النخبة المتعلمة هي النخبة المثقفة. وبعد انتشار التعليم وتعميمه إثر إستقلال أقطار المنطقة وتوافر الثروة الناتجة عن عائدات النفط، وتحول المجتمع من مجتمع منتج إلىٰ مجتمع مستهلك، تحول التعليم من نوعي إلىٰ كمي، فضعفت الثقافة في التعليم، وأصبح في الإمكان فرز نخبة مثقفة محدودة العدد في وسط هذا العدد الهائل من المتعلمين وأنصاف المتعلمين. ويعتقد البعض بأنه «نتيجة لانتشار التعليم وما رافق ذلك من تطورات ذات علاقة بالنفط تكونت في البحرين مثلاً انتلجنسيا صغيرة لكنها نشيطة وفعالة»[١٢].

---

(١٢) رياض نجيب الريّس، **الخليج العربي ورياح التغيير** (لندن: رياض الريّس للكتب والنشر، ١٩٨٧)، ص٢١.

إذا فهمنا الانتليجنسيا بأنها الفئة المتعلمنة فذلك صحيح، ولكن إذا فهمت علىٰ أنها النخبة المثقفة فذلك غير صحيح، لأن تكوين النخبة المثقفة لا علاقة له بظهور النفط في المنطقة فوجودها قد سبق النفط.

وكان للتعليم تأثير أساسي في تكوين النخبة المثقفة لأن التعليم الحديث في المنطقة بدأ جيداً. لقد كانت الكتب المدرسية في الأربعينات والخمسينات والستينات تجمع بين المعرفة والثقافة العامة، وكذلك كان المعلم. وكانت الومضات الثقافية في كتب التاريخ واللغة العربية، خصوصاً، ذات حس قومي وحضاري، أما اليوم فيقوم التعليم علىٰ الكم المعرفي والتجزئة الثقافية، ولأن الثقافة مسطحة فلا يتذوق التلاميذ شعراً رفيعاً ولا يستفيدون منه، كما أنهم يدرسون التاريخ علىٰ أساس قطري إقليمي إضافة إلىٰ أن الموجة الدينية التي بلغت أقصىٰ مداها وعنفوانها في الثمانينات قد أثرت في التعليم.

وظهرت الطائفية في المدارس يروج لها بعض المعلمين والمعلمات من الطائفتين الشيعية والسنية، وهي انعكاس للوضع العام الذي ساد المنطقة بعد هزيمة عام ١٩٦٧ وبعد الثورة الإيرانية وفي أثناء الحرب العراقية ـ الإيرانية. لذلك نقول إن التعليم في المنطقة يعيش أزمة ويمر بمرحلة اللامعقول. يقول محمد عابد الجابري: «نحن نكرس الظلاميات في المدارس، نعلمهم اللامعقول، نحن ننتج الجهل واللامعقول، ولو كان المعلم عندنا يشترك مع غيره في حد أدنىٰ من المعقولية في المعالجة، ويختلف أيديولوجياً ومذهبياً مع غيره ما شاء، لكان تعليمنا يحمل قدراً أعلىٰ من المعقولية»[١٣].

(١٣) انظر محمد عابد الجابري في: العربي، السنة ٣٢، العدد ٣٧٠ (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٩)، ص١٠٤.

رابعاً: النخبة المثقفة والوعي السياسي

إن جذور الوعي السياسي في منطقة الخليج العربي تمتد إلىٰ ثلاثينات القرن العشرين، عندما بدأ التعليم الحديث في المنطقة علىٰ يد العرب من الأقطار العربية الأخرىٰ التي سبقت منطقة الخليج في هذا المضمار، وجاء ذلك في خضم صراع سياسي بين القوىٰ الوطنية والاستعمار من أجل الاستقلال الوطني في فترة ما بين الحربين العالميتين، وعبر ذلك الوعي عن نفسه في حركات إصلاحية شهدتها بعض أجزاء المنطقة في نهاية الثلاثينات مثل الكويت ودبي والبحرين عام ١٩٣٨[١٤].

لكن ذلك الوعي كان بين النخبة المتعلمة والمثقفة، ولم يتجذر شعبياً، فقد كانت النخبة المثقفة محدودة العدد حتىٰ نهاية الخمسينات وبداية الستينات من هذا القرن، عندما اتسعت قاعدة المثقفين سياسياً لأسباب عديدة: منها توسع التعليم الحديث وانتشاره، ثم المد القومي الذي صاحبه ظهور الزعامة الناصرية وتأثيرها في الوطن العربي، وظهور التنظيمات والأحزاب السياسية في المنطقة، يضاف إلىٰ ذلك واقع المنطقة المجزأ والمتخلف، رغم النهضة التي شهدتها فيما بعد في ميادين مختلفة.

لقد تكونت النخبة المثقفة التي تتمتع بوعي سياسي نتيجة لتأثير ظروف داخلية وخارجية، وانقسمت هذه النخبة إلىٰ نخبة تقدمية ونخبة محافظة تقليدية. والنخبة التقدمية، سواء كانت حزبية أو مستقلة، كانت تنتقد الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المنطقة وتتطلع إلىٰ

---

(١٤) انظر: نجاة عبدالقادر، «التطور السياسي والاقتصادي للكويت بين الحربين، ١٩١٤ - ١٩٣٩،» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، ١٩٧٣)، الفصل الخامس.

الأفضل، والنخبة المحافظة تجمع نخبة المتدينين (الجماعات الدينية) ونخبة السلطة السياسية. وكلا النخبتين التقدمية والمحافظة أصبحت لهما امتدادات شعبية في مراحل معينة، ولكنهما انكفأتا علىٰ نفسيهما وعادتا في إطار النخبة المثقفة بصورة عامة لعبت دوراً في نهضة المجتمع في المرحلة النفطية، وهي التي ساهمت في إستمرارية تكوين أجيال جديدة من المثقفين، رغم السلبيات التي رافقت مسيرتها والتي لا بد من تسجيلها عليها تاريخياً(١٥).

ويقول رياض نجيب الريس: «لم تبدأ حالة الهيجان الاجتماعي والسياسي التي كانت قد شاعت في أرجاء مختلفة من الوطن العربي بالوصول إلىٰ منطقة الخليج والتأثير عليها بصورة جدية إلا في الخمسينات من هذا القرن»(١٦). ويؤكد خلدون النقيب علىٰ دور الناصرية في المنطقة فيقول: «لقد مست الناصرية بتحالفها مع القوىٰ القومية الحياة الاجتماعية والسياسية في الخليج والجزيرة العربية مساً عميقاً. فقد احتضنت قوىٰ المعارضة في جميع بلدان الخليج العربي»(١٧).

إن تطور الأوضاع في منطقة الخليج العربي، رغم خصوصيتها، لم يحدث بمعزل عن الأوضاع العربية بصورة عامة، وتأثيرها فيها. فبعد هزيمة عام ١٩٦٧م حدث، ولا يزال، تراجع علىٰ المستويات الوطنية

(١٥) لقد ساهم الوضع الاقتصادي الناتج عن عائدات النفط في تدجين عدد من المثقفين وتحولهم إلىٰ موظفين يبحثون عن المناصب القيادية في دول المنطقة الناشئة، وتحوّل بعضهم إلىٰ منظرين للسلطة بدلاً من نقد ممارساتها.

(١٦) انظر: الريّس، **الخليج العربي ورياح التغيير**، ص١٢.

(١٧) خلدون حسن النقيب، **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية: من منظور مختلف**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص١٧٤ ـ ١٧٦.

والثقافية، لكن المتأمل في عمق هذا الواقع منذ ذلك التاريخ يلاحظ نمو التيار العقلاني عند المثقفين خاصة(١٨).

خامساً: النخبة المثقفة في منطقة الخليج العربي: العصر النفطي

لقد تأثرت منطقة الخليج العربي في الفترة النفطية بالأوضاع العلمية والثقافية في الوطن العربي عن طريقين: الأول، قدوم الوافدين العرب للعمل في المنطقة، والثاني خروج أبناء المنطقة للدراسة والتجارة والسياحة في الأقطار العربية والغربية. ولما كانت بعض الأقطار العربية قد سبقت منطقة الخليج في التحديث، فإنه من الطبيعي أن يكون لها تأثير في هذه المنطقة. ومن الملاحظ تاريخياً بأن الكويت قد سبقت باقي أجزاء المنطقة في التحديث، ولذلك فهي بدورها أصبح لها تأثير مباشر وغير مباشر في تحديث المنطقة في المجالات المختلفة. هناك عوامل عديدة ساهمت في تكوين النخبة المثقفة في منطقة الخليج العربي نجملها بالآتي:

١) التعليم الحديث، فقد واكب دخول التعليم الحديث إلى المنطقة أحداثاً مهمة في الوطن العربي، بخاصة قبيل وفي بداية ظهور النفط، وأن خروج بعض الشبان من أبناء المنطقة للتعلم في أقطار عربية تعج ساحاتها بالصراع السياسي مع الوجود الاستعماري، مثل العراق ومصر والنشاط السياسي والثقافي في لبنان، كان له تأثير مزدوج في التكوين الثقافي لهؤلاء الشبان، للثقافة المكتسبة من التعليم، وتلك المكتسبة من معايشة الواقع.

٢) المد القومي الناصري في الخمسينات والستينات وتأثيره في الوعي

(١٨) إن نمو التيار العقلاني في المنطقة منذ عام ١٩٦٧ حتى الآن يحتاج إلى دراسة مستقلة.

السياسي، ليس فقط في الشبان الذين خرجوا للتعلم في الأقطار العربية، ولكن في أولئك الذين هم في المنطقة، فقد تفاعلوا مع الأحداث من خلال وسائل الإعلام المختلفة.

٣) كان للرواد من المثقفين دور مهم في التوعية من خلال المؤسسات والصحافة التي أنشأوها في المنطقة، وهم الشبان الذين تعلموا من خلال البعثات الأولىٰ في بغداد والقاهرة وبيروت.

٤) نشوء التنظيمات الحزبية السياسية في المنطقة، فقد كان لها دور مهم في التثقيف وخلق الوعي السياسي لدىٰ قطاعات واسعة من الشبان.

٥) هامش الحرية المتوافر في بعض أقطار المنطقة، كونها أقطاراً حديثة العهد بالاستقلال، قد أعطىٰ الفرصة في تكوين نشاط ثقافي، وتكوين نخبة مثقفة كان لها دورها مهما كثر الحديث عن السلبيات في معالجة المشكلات التي يعيشها المجتمع في المنطقة.

٦) يعتقد البعض بأن الثروة الناتجة من النفط كانت ولا تزال عاملاً من عوامل النشاط الثقافي وتكوين النخبة. ونحن نختلف مع هذا البعض في هذا الموضوع لأن الثروة ليست شرطاً أساسياً في هذه المسألة، وربما تكون عامل تخريب للثقافة والنخبة المثقفة.

أما القيم التي كونت ثقافة النخبة في المنطقة في المرحلة النفطية فأساسها الفكر التراثي العربي الإسلامي، الفكر الاجتماعي التقليدي السائد، والفكر القومي العربي، ومزيج من الأفكار اكتسبها بعض الناس نتيجة التأثر بالقيم الوافدة للمنطقة وهامش الحرية الذي توفر فيها.

سادساً: الثقافة وظاهرة الإقليمية في المنطقة

«الإقليمية إتجاه يؤكد خصوصية شعب في نطاق جغرافي معين ذي خواص تاريخية أو عرقية أو جغرافية»[١٩].

لقد ساهمت القطرية التي أعقبت إستقلالية الأقطار العربية في تعميق الإقليمية، لكن القطرية مرحلة تاريخية طبيعية لأن طبيعة الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والكفاح من أجل الاستقلال مختلفة من قطر عربية إلىٰ آخر، وكان تأسيس الأقطار العربية بعد الاستقلال علىٰ أساس الحدود الجغرافية التي فرضت في ظل الاستعمار في أثناء الحرب العالمية الأولىٰ وقبلها أمراً واقعاً ومرحلة تاريخية لا بد منها، لكن أن يكون ذلك الواقع مستمراً بحيث يكرس التشبث في القطرية، ويعادي الوحدة العربية بمبررات الظروف الخاصة لكل قطر، ويتحول إلىٰ ظاهرة إقليمية تتربىٰ عليها الأجيال فهو أمر يحتاج إلىٰ وقفة.

والذي زاد من تعميق هذه الظاهرة في منطقة الخليج أن الكيانات التي قامت في المنطقة كيانات صغيرة من جهة، وتملك ثروات ناتجة من عائدات النفط، من جهة ثانية.

«إننا نلاحظ إن التغيرات الإقتصادية والاجتماعية الراهنة في منطقة الخليج العربي قد أدت إلىٰ نمو الروح الإقليمية، واستمرار حالة التجزئة التي تعيشها أقطار المنطقة، الأمر الذي يترك الكثير من الأمور المرغوب

---

(١٩) سعيد إسماعيل علي، **الفكر التربوي العربي الحديث**، سلسلة عالم المعرفة: ١١٣ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٧)، ص٢٤١.

في بلوغها صعباً مثل تحقيق أمن المنطقة وامتلاكها متطلبات القرار السياسي المستقل»[٢٠].

إن خطر هذه الظاهرة أو هذه الدعوة (الإقليمية) يكمن في غرسها في عقول الناشئة في مراحل التعليم المختلف، وفي النشاط الإعلامي الرسمي، وحتىٰ في الفولكلور والأغاني، واستشرت إلىٰ درجة الخلط بينها وبين المفاهيم والروابط الأخرىٰ الدينية والقومية مثلاً: فنجد إنساناً متديناً لكنه إقليمي التفكير، ولا تعرف كيف يفهم إن الإسلام قد جعل الناس سواسية كأسنان المشط. . الخ، وكذلك تجد قومياً عربياً وفي ممارسته وفكره إقليمي، ولا تعرف كيف يوائم بين حلمه بإقامة وطن عربي واحد يضم العرب جميعاً وبين التقوقع القطري والتمسك به. هناك بالفعل مشكلة إما في الثقافة التي يحصل عليها هؤلاء الناس، وإما في تكوينهم الاجتماعي والسياسي والسلوكي، وربما في الاثنين معاً. لا ننكر صلة الناس وارتباطهم بوطنهم وأرضهم ووطنيتهم المطلوبة، وأن هناك خصوصية لكل قطر عربي يجب عدم القفز فوقها، لكن ذلك لا يعني بأي حال أن ظاهرة القطرية القائمة في المنطقة وفي الوطن العربي حتمية، وأن الوحدة القومية العربية غير ممكنة. إن القطرية التي يتحدثون عنها لم تكن موجودة في الأساس، وإنما جاءت بفعل الوجود الاستعماري والنضال من أجل الاستقلال.

ولنقرأ معاً كتب التاريخ في المنطقة، فدراسة التاريخ مهمة في تربية الناشئة وطنياً وقومياً وروحياً. فهو يربي الانتماء ويخلق الوعي السياسي والحس الوطني والقومي والروحي. إن أغلب مؤلفي هذه الكتب التاريخية المدرسية ركزوا علىٰ الإقليمية ورسوخها، وفصلوا بين العروبة والإسلام

---

(٢٠) علي خليفة الكواري، **هموم النفط وقضايا التنمية في الخليج العربي** (الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ١٩٨٥)، ص٦٩.

في كتاباتهم، وتخرج الشباب من المدارسة والجامعات في المنطقة متشرباً ذلك الفكر ومتعلماً ذلك المنهج في دراسة التاريخ، الذي ركز علىٰ الجانب الأخباري المعرفي أكثر من الجانب الثقافي، فلم يتكون تكويناً علمياً وثقافياً جيداً، فأخذ هؤلاء الشبان بدورهم بنقل ما تعلموه إلىٰ الأجيال الجديدة!

إن التقدم الثقافي والفني والقدرة علىٰ الأخذ والعطاء في الوقت نفسه يصعب تصور إمكان حدوثهما في إطار المجتمعات الخليجية ما لم تكن هذه جزءاً من إطار أكبر وأكثر شمولاً هو الإطار العربي[٢١]. ومرة أخرىٰ يتحمل المثقفون مسؤولية مواجهة مثل هذه الظواهر، وبلورة ثقافة حقيقية تتجاوز الحدود القطرية وتكون أبعادها قومية وإنسانية في آن واحد.

سابعاً: إستبيان حول الثقافة في منطقة الخليج

قام الباحث بتصميم إستبيان حول النشاط الثقافي في منطقة الخليج تضمن ١٤ سؤالاً تناولت جوانب النشاط الثقافي ورأي الناس فيه. ووزع الإستبيان علىٰ عينات من فئات إجتماعية ومهنية مختلفة شملت أعضاء هيئة التدريس في الجامعة، من حملة الدكتوراه وطلبة الجامعة، والأطباء والموظفين.

وفيما يلي نموذج الاستبيان ثم تحليل الإجابات والملاحظات عليها.

ـ هناك إجماع في الإجابة عن السؤال الأول (هل الثقافة ضرورية في حياتنا؟) وكانت الإجابة «نعم» بنسبة ١٠٠ بالمائة.

---

(٢١) إبراهيم سعد الدين، «الثروة ودورها في التقدم في منطقة الخليج العربي،» محاضرة ضمن: الموسم الثقافي السابع لرابطة الاجتماعيين في الكويت عام ١٩٧٤، ونشرت في كتاب: **الخليج العربي في مواجهة التحديات** (الكويت: مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، [د. ت.])، ص١٥١.

ـ كانت إجابة الأغلبية عن السؤال الثاني (هل تعتقد بأن هناك ثقافة جادة مصاحبة للتعليم العام؟) «لا» حيث بلغت نسبتها ٩٢ بالمائة.

ـ تفاوتت الإجابة عن السؤال الثالث (هل تعتقد بأن القائمين علىٰ التعليم من مدرسين وأساتذة جامعة علىٰ قدر كاف من الثقافة إلىٰ جانب المعرفة العلمية؟) فأعضاء هيئة التدريس في الجامعة والمدرسون قال أغلبهم «نعم». أما الفئات الأخرىٰ من طلبة وأطباء وموظفين فقد قال أغلبهم: «لا».

ـ الإجابة عن السؤال الرابع (هل تساهم وسائل الإعلام في الثقافة العامة للناس؟) كانت عند الأغلبية «نعم» بنسبة ٦٠ بالمائة أما ٤٠ بالمائة فقد أجابوا بأن أغلب ما تقدم في وسائل الإعلام سطحي ومكرر.

ـ الإجابة عن السؤال الخامس (هل تسعىٰ لتشجيع أبنائك علىٰ القراءة؟) كانت «نعم» بنسبة ٨٨ بالمائة.

السـؤال	الإجابة
١) هل الثقافة ضرورية في حياتنا؟ ٢) هل تعتقد بأن هناك ثقافة جادة مصاحبة للتعليم العام؟ ٣) هل تعتقد بأن القائمين علىٰ التعليم والذين يقومون بالعملية التعليمية من مدرسين وأساتذة في الجامعة علىٰ قدر كافٍ من الثقافة إلىٰ جانب المعرفة العلمية؟ ٤) هل تساهم وسائل الإعلام في الثقافة للناس؟ ٥) هل تسعىٰ لتشجيع أبنائك علىٰ القراءة؟ ٦) هل لديك مكتبة خاصة في منزلك؟ ٧) هل ظاهرة معارض الكتب إيجابية؟ ٨) هل تقوم بزيارة المكتبات والمتاحف وتشتري الكتب إذا سافرت إلىٰ الخارج؟ ٩) كم ساعة تقرأ في الأسبوع؟ ١٠) ما هي نوعية الكتب والصحف والمجلات التي تقرأها؟ ١١) ما هي أسباب عدم القراءة؟ ١٢) ما هي البرامج التلفزيونية التي تشاهدها؟ ١٣) كم مرة في الأسبوع أو في الشهر تقوم بزيارة المكتبة العامة أو المدرسية أو المكتبة في الجامعة؟ ١٤) ما هي الموضوعات التي تناقشها عادة مع زملائك في العمل أو في الديوانية؟ سياسية، إجتماعية، إقتصادية؟	

ـ نرجو الإجابة باختصار.

ـ نرجو ذكر الشهادة العلمية والموقع الوظيفي في نهاية الاستبيان.
ـ الرجاء عدم ذكر الإسم.

ـ وكانت الإجابة عن السؤال السادس (هل لديك مكتبة خاصة في منزلك؟) «نعم» بنسبة ٨٥ بالمائة.

ـ كانت الإجـابة عن السؤال السابع (هل ظاهرة معارض الكتب إيجابية؟) «نعم» بنسبة ٩٨ بالمائة.

والإجابة عن السؤال الثامن (هل تقوم بزيارة المكتبة والمتاحف وتشتري الكتب إذا سافرت إلىٰ الخارج؟) كانت «نعم» بنسبة ٦٥ بالمائة.

أما الإجابة عن السؤال التاسع (كم ساعة تقرأ في الأسبوع؟) فمتوسط عدد الساعات في الإجابات كان ١٥ ساعة في الأسبوع.

كانت كتب علمية بنسبة ٤٠ بالمائة وكتب ثقافية بنسبة ٣٠ بالمائة، والنسبة الباقية تقرأ صحف وقراءات للتسلية.

ـ والسؤال الحادي عشر (ما هي أسباب عدم القراءة؟) فكانت نسبة عدم الإجابة عنه ٤٠ بالمائة، والإجابة «بسبب إنشغال الناس في حياتهم اليومية والمعيشية» ٥٠ بالمائة، والنسبة الباقية قالت: «عدم تقدير أهمية القراءة».

ـ الإجابة عن السؤال الثاني عشر (ما هي البرامج التلفزيونية التي تشاهدها؟) اختلفت وتشعبت، فكانت نسبة ٢٥ بالمائة قد ذكرت بأنها تشاهد البرامج الرياضية والترفيهية، ونسبة ٣٠ بالمائة قالت إنها تشاهد

البرامج الثقافية بصورة عامة، ونسبة ٢٠ بالمائة قالت إنها تشاهد النشرة الإخبارية والمسلسلات الأجنبية، والنسبة المتبقية أجابت أنها تشاهد المسلسلات الاجتماعية والعلمية.

الإجابة عن السؤال الثالث عشر (كم مرة في الأسبوع أو في الشهر تقوم بزيارة المكتبة العامة أو المدرسية أو المكتبة في الجامعة؟) كانت ٢٠ بالمائة «ولا مرة على الإطلاق»، ونسبة ٣٠ بالمائة «مرتين في الأسبوع»، ونسبة ٤٠ بالمائة «مرة واحدة في الأسبوع». بينما كان هناك نسبة ٥ بالمائة من دون إجابة.

ـ الإجابة عن السؤال الرابع عشر (ما هي الموضوعات التي تناقشها عادة مع زملائك سياسية، إجتماعية، إقتصادية؟) كانت بنسبة ٥٠ بالمائة «مناقشة موضوعات أحداث الساعة السياسية والاجتماعية والاقتصادية» وبنسبة ٢٠ بالمائة «مناقشة ما يتعلق بالحياة العامة في المجتمع»، ونسبة ١٠ بالمائة «مناقشة قضايا فكرية وثقافية»، ونسبة ١٠ بالمائة «مناقشة مشاكل الوظيفة والعمل».

ويلاحظ أن بعض الإجابات عن الاستبيان قد ذيلت بكلمة «أحياناً» مثل الإجابة عن الأسئلة التالية: الرابع والخامس والثامن والعاشر.

وبتحليل الإجابات عن الاستبيان نذكر الملاحظات التالية:

١) في الوقت الذي أقر فيه الجميع ممن شملهم الاستبيان بأن الثقافة ضرورية في حياتنا، فقد أوضحت الإجابات بأن الاهتمام بالثقافة في الواقع محدود جداً.

٢) إن الأغلبية الكبيرة من فئات المجتمع التي شملها الاستبيان قد

أجابت بأنه ليست هناك ثقافة جادة مصاحبة للتعليم العام، وهذه المسألة تطرح قضية في غاية الخطورة أشرنا إليها في البحث من أن مجال التعليم من أهم المجالات التي يكتسب الناشئة من خلاله المعرفة والثقافة، وإذا اقتصر الأمر على الجانب المعرفي دون الثقافي فهذه كارثة حقيقية لا يمكن أن يترتب عليها تطور حضاري في المستقبل.

٣) كانت إجابة الأغلبية عن سؤال «ما مدى مساهمة وسائل الإعلام في الثقافة العامة للناس» إيجابية بنسبة ٦٠ بالمائة، لكن ذلك لا يعني أن رأي الـ٤٠ بالمائة الذي كان سلبياً غير مهم، فقد أوضحت تعليقات أصحاب الرأي السلبي على هذا الموضوع بأن وسائل الإعلام في الغالب تعمد إلى الإعلان وليس الثقافة.

٤) يلاحظ من قراءة الإجابات بأن القراءات لفئات المجتمع محدودة، وأن نسبة قراءة الكتب والمجلات الثقافية قليلة، حيث بلغت نسبتها ٣٠ بالمائة فقط.

٥) أما الموضوعات التي تشغل بال الناس، والتي هي محل نقاشاتهم، فإن نسبة المهتمين بالموضوعات الثقافية والفكرية لم تتجاوز ١٠ بالمائة، وهذا يجعلنا نتساءل عن الأسباب الحقيقية لذلك، ولعل هذا البحث يحاول معرفة تلك الأسباب بصورة عامة.

ثامناً: أزمة الثقافة والمثقف في المنطقة

يتحدد دور المثقف في المنطقة في هذه المرحلة التاريخية التي نعيشها بالآتي: تحليل حاضر المجتمع وتحديد مشكلاته بوعي تاريخي، توعية الناس بتلك المشكلات، وتحديد أهداف المجتمع وبلورة وعيه حول تلك الأهداف، إشاعة وتأصيل الثقافة الجادة ووحدتها، إقامة المؤسسات الثقافية وتنشيطها وحمايتها، التفاعل مع القضايا العربية المصيرية والقضايا الإنسانية، العمل علىٰ عقلنة المجتمع بعقلنة السلوك والحياة اليومية والمؤسسات والفكر. مواجهة سلبيات الواقع ونقدها.

إذا كانت هذه هي المهمات التي يجب أن يضطلع بها المثقف في المنطقة، وهي كبيرة ومهمة، فإلىٰ أي مدىٰ يقوم هو بدوره فيها؟

إن دور المثقف في المنطقة سلبي وضعيف وهامشي في هذه القضايا المشار إليها، لأنه يعيش أزمة حقيقية بعض أسبابها ذاتية والأخرىٰ موضوعية، فالأغلبية تهرب إلىٰ تفصيلات الحياة اليومية والإغراق فيها، وهروب البعض إلىٰ الماضي، وعدم تواصل المثقفين وتفاعلهم وتعاونهم، فيعيش بعضهم في عزلة عن الآخرين، ولا يلتقون في ندوات ومؤتمرات ويناقشون نتاجهم وهمومهم ومشكلات مجتمعهم، وليس هناك تبادل للكتب والدوريات الثقافية، وليس هناك تفاعل علمي وثقافي بين كليات الإنسانيات في المنطقة. ولعل الأسباب عديدة فالسلطات تنظر إلىٰ النتاج الثقافي الجاد كأحد الممنوعات الخطرة، والتيارات الدينية والسياسية تتنازع فيما بينها، كما نشأت طبقة من التكنوقراط وأشباه المثقفين أو مدعي الثقافة

تتطلع للمناصب وتعادي كل نشاط ثقافي جاد، كي تظفر بمنصب قيادي أو تحقيق مصالح خاصة أخرىٰ، وأصبح دور هؤلاء تبرير التخلف والتراجع الثقافي، وكثير منهم من حملة الشهادات الجامعية والدكتوراه، لكن عند التعمق في بحث أحوالهم وقدراتهم تجد هذا البعض قد جند بالمال من يكتب له أبحاثه وكتبه، ويعيش أزمة علمية وثقافية لا يكاد يعرف أو يستوعب حتىٰ الأبحاث التي نشرت باسمه، كما تجد ثقافته العامة ضحلة إلىٰ حد الرثاء.

ونحن نطرح أزمة المثقف في المنطقة من المناسب أن نتعرف إلىٰ مشكلات الشباب في أحد أقطار الخليج وهو الكويت، فقد نشرت دراسة عن الشباب في الكويت عام ١٩٨٥ تقول: «إن أبرز المشكلات التي يعاني منها الشباب في الكويت هي:

١) الخوف من الغد.
٢) الجهل بالمستقبل.
٣) توقع المفاجآت غير السارة.
٤) عدم وضوح الأهداف.
٥) عدم الثقة بالنفس»[٢٢].

إن الدراسة للأسف لم تعمد إلىٰ تحليل أسباب تلك المشكلات التي توصلت إليها. فماذا تعني تلك المشكلات وما دور الثقافة والمثقف في مواجهتها؟

إذا كان الشباب هو عماد المستقبل وهو القوة البشرية الأساسية في

---

(٢٢) **الشباب في الكويت**، الدراسة ٥ (الكويت: جهاز الدراسات والبحوث الاستشارية في الديوان الأميري، ١٩٨٥)، ص٦٢.

المجتمع، وهو المتعلم وهو الذي سيتولىٰ إدارة قطاعات المجتمع المختلفة وهو يعيش أزمة نتيجة تلك المشكلات التي توصلت إليها الدراسة، فكيف نستطيع أن نتصور حال مجتمعنا في الخليج في المستقبل؟

- إن أحد الأسباب الأساسية لتلك المشكلات هي الأوضاع المادية الناتجة من عائدات النفط، والتي قلبت الموازين وغيرت القيم وأوجدت قيماً جديدة واهتمت بالجوانب المادية الاستهلاكية للحياة.

- إن التعليم وما يعانيه في مراحله المختلفة مسؤول إلىٰ حد بعيد عن تلك المشكلات التي يعانيها الشباب في المنطقة.

- عدم وجود الوعي المجتمعي لدىٰ هؤلاء الشباب بسبب أزمة الثقافة والمثقفين في المنطقة لأن من مهمات المثقفين مثلاً تحديد أهداف المجتمع وعدم ترك الشباب يعاني أزمة ثقافية حقيقية.

إن ظهور تلك المشكلات وغيرها دليل علىٰ أن مجتمع الخليج العربي يعيش أزمة في عصره النفطي، وأن وجود الثروات الطائلة لم تمكنه من حل تلك المشكلات بل خلقت مشكلات جديدة، فإذا يسرت الثروة سبل الحياة المعيشية فإنها خلقت أيضاً فئات إتكالية، وأن مسؤولية المثقفين كبيرة في الحاضر والمستقبل في نقد الواقع وبناء الثقافة الجادة التي تقوم علىٰ أساس عقلي وعلمي.

خاتمـــة:

إن وضع الثقافة والنخبة المثقفة في منطقة الخليج له خصوصية بفعل الظروف الإقتصادية والاجتماعية للمنطقة في العصر النفطي، فلقد تطور المجتمع العربي في الخليج مادياً في هذه المنطقة، ولكنه لم يتطور ثقافياً بما يواكب التطور المادي، فقد ظل متخلفاً فكرياً رغم كل تلك التطورات والتحولات التي شهدها مجتمع الخليج في تاريخه المعاصر.

ويتحمل المثقفون جزءاً مهماً من مسؤولية عدم نمو الثقافة وتطورها.

كما أن الثقافة بفعل تأثيرات عديدة قد انتزعت من التعليم ليقتصر على المعارف. ولم تشهد هذه الفترة حركة نقدية للإنتاج الثقافي، ولذلك خدع الكثيرون بأن هناك ثقافة حقيقية في الوقت الذي تتجه فيه إلى التسطيح والكم والمعالجات الهامشية. كما توهم بعض المتعلمين، ومنهم حملة الشهادات العليا، بأنهم جميعاً مثقفون، وهم في حقيقة الأمر ليسوا كذلك على الإطلاق، ويعيشون حالة من الأمية الثقافية. ولعبت وسائل الإعـلام دوراً سلبياً في مسألة الثقافة في تهميش الثقافة وتسطيحها، وغرست الروح الإقليمية لدى المواطنون. ولما كانت منطقة الخليج العربي في تاريخها المعاصر قد شهدت تطورات إقتصادية مهمة فإن هذه المنطقة قد استقبلت أعداداً كبيرة من الوافدين عرباً وأجانب، وأصبح الطابع الثقافي للمنطقة يغلب عليه التنوع بسبب الثقافات الوافدة، والتي تختلف في خصائصها ومستواها واتجاهاتها، إضافة إلى ثقافة المنطقة المرتبطة بتاريخها وقيمها وعاداتها وأنماط السلوك فيها ومدى تأثرها بالثقافات المجاورة لها.

إن النخبة المثقفة في المنطقة تعيش أزمة حقيقية، فهي، في ظل الوضع الإقتصادي الاستثنائي الناتج من عائدات النفط، غير قادرة علىٰ تجاوز محنتها في الإبداع والتأثير في الواقع، وخلق ثقافة جادة حقيقية، وإذا كانت لها مساهمات وأنشطة، فإنها تفتقر إلىٰ تحديد أهدافها وإلىٰ تأثيرها في واقع المجتمع ومؤسساته، وبناء ثقافة تحدد مسيرة المجتمع ومستقبله لا تعيش علىٰ هامش التطورات والأوضاع وتبقىٰ مهلهلة وغير واضحة ولا تجرؤ علىٰ نقد الإنتاج الرديء في الثقافة أو مواجهة محاولات تخريب الثقافة ومؤسساتها. ومهما قلنا من أن هذه الأزمة عامة وشاملة في الوطن العربي فإن ذلك لا يبرر تأخرنا الثقافي في المنطقة.

إن واقع الثقافة في منطقة الخليج العربي يفرض علىٰ المثقفين فيها أن يتحركوا جدياً لتنشيط الثقافة وحماية مؤسساتها، وأن يعملوا للإستفادة من الثروة النفطية بأقصىٰ درجة ممكنة، إنطلاقاً من حقيقة أن لهذه الثروة النفطية وجوداً مرحلياً مؤقتاً من جهة، وأن التطور الحضاري يقاس أساساً بالتطور الثقافي من جهة أخرىٰ.

البحث الخامس

البنك البريطاني للشرق الأوسط في الكويت ١٩٤١ - ١٩٧١

دراسة في تاريخ المؤسسات الاقتصادية

مقدمـــة:

لدراسة تاريخ المؤسسات أهميتها في الدراسات التاريخية، لكننا لا نعطيها اهتماماً جدّياً، وأنما يأتي ذكرها في معرض بحث الأوضاع العامة في أي بلد سياسياً، واقتصادياً واجتماعياً، وهناك مؤسسات لعبت دوراً مهماً في تاريخ أقطارنا ولفترات زمنية طويلة، وهي جزء من تاريخنا لا بد من دراستها للوقوف علىٰ حقيقة الدور الذي قامت به والظروف التي أحاطت بتجربتها.

وهذه الدراسة تقع في هذا الإطار وتتجه لهذا الهدف، إذ تبحث في تجربة البنك البريطاني للشرق الأوسط في الكويت ودوره في إقتصاد هذا البلد خلال ثلاثة عقود من عمره.

وتتطلب دراسة كهذه إلقاء بعض الضوء علىٰ طبيعة الأوضاع السياسية والاقتصادية التي كانت سائدة في المنطقة عند الشروع في تأسيس هذه المؤسسة.

لقد تأسس البنك في الكويت أثناء الحرب العالمية الثانية وفي فترة حرجة تمر بها السياسة البريطانية في المنطقة. ففي هذا العام كانت هناك ثورة الكيلاني في العراق، أعقبتها تطورات في إيران جعلت بريطانيا تخشىٰ علىٰ مصالحها البترولية في الشرق الأوسط بكامله ليس بسبب ضغط الألمان والإيطاليين عليها فحسب ولكن أيضاً بسبب التطورات الداخلية في هذه المناطق[1].

---

(١) جواد العطار، تاريخ البترول في الشرق الأوسط ١٩٠١ ـ ١٩٧٢ الأهلية للنشر والتوزيع،

وميلاد مثل هذه المؤسسة الاقتصادية بتوسيع إقامة فروع البنك البريطاني في منطقة الشرق الأوسط وفي الأقطار المنتجة للنفط في تلك الفترة له معنىً وله مغزىً إقتصادي وسياسي. وسيتضح من دراستنا لهذا الموضوع بأن البعد السياسي لم يكن بعيداً عن تفكير الذين خططوا لإقامة مثل هذه المؤسسات في أقطارنا في فترة حرجة وهامة مثل فترة الحرب العالمية الثانية.

وتتناول هذه الدراسة مسألة تأسيس البنك البريطاني للشرق الأوسط في الكويت، ونشاطات هذا البنك الإقتصادية، ثم علاقته بالأوضاع السياسية، وموقف البنك البريطاني من تأسيس بنوك وطنية محلية، وأخيراً ظروف انتهاء عمل هذا البنك في الكويت وتقييم تجربته.

بيروت ١٩٧٧، ص٥٨ ـ ٦٢.

تأسيس فرع البنك:

في عام ١٩٤١ تبلورت فكرة إنشاء فرع للبنك البريطاني للشرق الأوسط في الكويت، وقد اختير مكان البنك في السوق الرئيسي في مدينة الكويت في سوق المناخ[٢] فقد استؤجرت مجموعة من الدكاكين يطل بعضها على سوق التجار القديم، كان ذلك في نهاية عام ١٩٤١، وقد تم افتتاح البنك رسمياً في فبراير ١٩٤٢، وعين له بريطاني هو السيد ماثيسون الذي سكن هو وزوجته في البداية مع الوكيل البريطاني في الكويت إلى أن وفرت شركة نفط الكويت له مسكناً مؤقتاً في أحد مساكنها، وقد تمّ تعيينه مديراً للبنك قبل افتتاحه لأنه ساهم في تأسيس البنك والبحث عن مقر له في موقع قريب من النشاط التجاري في البلد، وقد قدمت شركة نفط الكويت للبنك خزانة حديدية للأموال، كما قدم عدد من التجار الكويتيين مكاتب وكراسي للبنك، وأعار فرع البنك البريطاني للشرق الأوسط في البصرة فرع الكويت رئيس الكتبه لديه، ومساعداً تجارياً لمدة شهر للمساعدة في عملية التأسيس، ومن ثم بدأ توظيف صرافين اثنين وكاتبين محلياً ليس لديهم خبرة سابقة في النشاط المصرفي[٣].

لقد سبقت مشروع إنشاء فرع البنك البريطاني للشرق الأوسط في الكويت مشاورات ومراسلات بين المسؤولين البريطانيين في بريطانيا والخليج، وبينهم وبين أمير الكويت آنذاك الشيخ أحمد الجابر الصباح. وهناك رسالة من الوكيل السياسي البريطاني في الكويت Lieut Colonel H.R.P. Dickson بتاريخ ٩ مايو ١٩٣٥ موجهة إلى المقيم السياسي البريطاني

(٢) ن سوق المناخ القديم كان في سوق التجار قرب البحر وليس في المكان الحالي لسوق المناخ.

(٣) Geoffrey Jones, Banking and Oil, The History of the British Bank of the Middle East, Vol.2 p.135.

في الخليج ومقره بوشهر يقول فيها «بأن المنافس الوحيد في الميدان لفكرة إنشاء فرع للبنك البريطاني للشرق الأوسط في الكويت هو البنك العثماني، ولكن الأتراك لا يبدو أنهم فعلياً يسيرون بخططهم نحو إنشاء بنك لهم في الكويت حتىٰ الآن»[٤]. إن هذه الرسالة قد أرسلت عام ١٩٣٥ وذلك يعني أن فكرة إنشاء البنك في الكويت قد سبقت تنفيذها بفترة زمنية مكنت البنك البريطاني في المنطقة من الدراسة الكافية للمشروع ولا يغيب عن البال أن المنطقة قد مرت خلال تلك الفترة بحدثين هامين الأول اكتشاف النفط بكميات تجارية في الكويت والثاني ظروف الحرب العالمية الثانية وعجل هذان الحدثان من تنفيذ المشروع.

إن عملية افتتاح هذا البنك في الكويت كانت ضمن سياسة بريطانيا في المنطقة وخططها الاقتصادية والسياسية، وهناك عدة مراسلات بين المسؤولين البريطانيين وأمير الكويت الشيخ أحمد الجابر الصباح حول الموضوع، منها رسالة الوكيل السياسي البريطاني في الكويت إلىٰ الشيخ أحمد الجابر الصباح حول رأي الحكومة البريطانية ورغبتها في إنشاء فرع هذا البنك في الكويت، بتاريخ ١ ديسمبر ١٩٣٦ يذكر فيها «إن حكومة صاحب الجلالة ليس لديها مانع من افتتاح فرع للبنك البريطاني للشرق الأوسط في الكويت وترغب في معرفة شروط الأمير وبخاصة تود حكومة صاحب الجلالة أن تعرف جنسيات الموظفين الذين سيعملون في البنك»[٥].

وتم الاتفاق علىٰ شروط عقد افتتاح فرع البنك البريطاني للشرق الأوسط في الكويت بين الطرفين، وقد جاءت في ثمانية عشر بنداً[٦] سنرفقها

---

(٤) India office Library and Records R/15/5/192 Political Afency Kuwait 9th May 1935.

(٥) IOR R/15/5/192 Political Kuwait Ist December 1930.

(٦) IOR. Ibid.

في ملحق البحث، هذه الشروط هي حصيلة المداولات والمراسلات بين شيخ الكويت والسلطات البريطانية منذ عام ١٩٣٥ . ويتضح من خلالها تركيز السلطات البريطانية علىٰ قضايا معينة تريد معرفتها، أو التأكيد عليها كما يتضح من رسالة بعث بها الوكيل السياسي البريطاني في الكويت والمقيم السسياسي البريطاني في البحرين بتاريخ ٩ مايو ١٩٣٥. تشرح الرسالة الظروف التي سبقت إنشاء البنك منها مشروع إنشاء فرع للبنك العثماني في الكويت مما أدىٰ إلىٰ قلق السلطات البريطانية وغير معروف سبب ذلك القلق فالدولة، العثمانية قد سقطت في الحرب العالمية الأولىٰ، وهذا التحرك التركي في الثلاثينات في وقت يفترض فيه أن هناك علاقات جيدة بين تركيا والغرب(٧) في تلك الفترة، لكن يبدو أن السبب الأساسي هو أن السلطات البريطانية كانت تعتبر الكويت ضمن مناطق نفوذها ولا يجوز أن ينافس أحد احتكارها لأي نشاط في المنطقة، أيضاً يتضح من الرسالة بأن هناك تخوفاً لدىٰ الحكومة الكويتية من إشكالات قد تنشأ مع الحكومة الإيرانية فقد كان هذا البنك فرعاً للبنك الرئيسي في طهران، قبل إلغاء التبعية.

وتؤكد الرسالة بأن هناك رغبة لدىٰ الشيخ أحمد الجابر بافتتاح البنك في إمارته في حدود الشروط التي يراها لافتتاح هذا البنك(٨) وخاصة فيما يتعلق بتعيين الموظفين الكويتيين في البنك، ومدة العقد المبرم بين الطرفين بشأن هذا المصرف والتي حددت بخمس عشرة سنة.

ونستنتج الأمور التالية فيما يتعلق بموضوع تأسيس فرع البنك البريطاني

---

(٧) لا علاقة لتخوف بريطانيا من مشروع إنشاء بنك تركي في الكويت بالنزاع البريطاني العثماني قبيل وأثناء الحرب العالمية الأولىٰ، ولكن المهم أن هذا المشروع قد واجهته بريطانيا لأنها لا تريد منافسة أي جهة لنشاطاتها في المناطق التي تقع تحت نفوذها.

(٨) IOR R/15/5/192 9th may 1935.

للشرق الأوسط في الكويت:

أولاً: كانت السلطات البريطانية حريصة علىٰ افتتاح فرع لهذا البنك في الكويت لمعرفتها الأكيدة لأهمية الكويت كبلد سيصبح منتجاً رئيسياً للنفط، وللنشاط التجاري الهام.

ثانياً: إن حرص شيخ الكويت علىٰ أن يثبت شروطه في عقد التأسيس يرجع إلىٰ أن هذا البنك هو الأول والوحيد في بلده من جهة، وليؤكد أن لبلاده الحق في أن تكون مواد العقد لمصلحة الطرفين وبشكل متكافىء.

ثالثاً: إن شركة نفط الكويت والوكيل السياسي البريطاني في الكويت كان لهما دور في المساعدة علىٰ تأسيس البنك والسبب الرئيسي في ذلك أن هذه المؤسسة بريطانية وتخدم مصالح بريطانيا في المنطقة.

نشاط فرع البنك البريطاني في الكويت:

انتشرت الأعمال المصرفية لفرع البنك البريطاني للشرق الأوسط في الكويت بمساعدة الوكيل السياسي البريطاني مقارنة بفروع هذا البنك في إيران، وقد تطور نشاطه بصورة كبيرة، ولم يكن في الحقيقة للحرب العالمية الثانية التي أثرت علىٰ شركة نفط الكويت أي تأثير مباشر علىٰ نشاط هذا الفرع، فخلال أشهر قليلة من افتتاح البنك أصبحت العملة الورقية والشيكات مقبولة، وقد تم التعامل بها بشكل واسع في الكويت في تلك الفترة وبدون شك كانت مفضلة علىٰ العملة المعدنية، وبخاصة في الصفقات الكبيرة.

لقد لعب فرع البنك البريطاني في الكويت دوراً أساسياً في تنفيذ القرارات الاقتصادية الحكومية، وهذا الدور ساعد بشكل إيجابي عمل

البنك في هذا البلد. ومن مجالات النشاط التي استفاد منها البنك الوجود العسكري البريطاني في المنطقة، فقد كان الجيش البريطاني في ذلك الوقت قوة شرائية مهمة، وكان لا بد من البيع بالعملة المعدنية أكثر من الورقية التي كانت تستعمل مخفضة[٩].

نشط هذا المصرف في الكويت في موضوع التبادل التجاري الأجنبي وفي تجارة الذهب في نهاية الأربعينات وبداية الخمسينات فقد ذكر السيد منصور الصراف أحد صرافي البنك في ذلك الوقت أثناء مقابلة الباحث له: «لقد كان التجار يبيعون الذهب للبنك البريطاني ويحصلوا علىٰ العملة مقابل ذلك، وكانت تجارة الذهب في ذلك الوقت أشبه بسوق الأسهم، ولكن مع الفارق في حجم التعامل وطريقته، ولم يكن هناك دلالون بل كان التعامل يتم مباشرة بين التجار في محلاتهم أو في مقهىٰ أبو ناشي»[١٠].

أدىٰ الاختلاف في سعر الذهب في الهند عنه في الكويت إلىٰ نمو تجارة تهريبه، وقد دخل البنك البريطاني في هذا النشاط بمستويات عديدة واعتبرت حكومة الهند البريطانية هذه التجارة تهريباً، أي أنها غير مشروعة قانوناً، إلا أن ذلك الموقف لم يوقف هذه التجارة فقد كانت نشيطة في منطقة الخليج العربي. لقد كان الذهب يستورد للكويت سبائك تزن الواحدة منها ١٢,٥ كيلوغرام، ويرسل عادة إلىٰ الزبائن في الكويت من خلال البنك مقابل الدفع النقدي، وبعد أن يباع الذهب في الكويت، يهرب إلىٰ الهند بواسطة السفن الخشبية[١١]، وتعود تلك السفن بالعملة

---

(٩) Geoffres Jones, op.cit, p. 130.

(١٠) مقابلة الباحث للسيد منصور الصراف بتاريخ ٢٤/١٠/١٩٨٣م.

(١١) حول تهريب الذهب بين منطقة الخليج والهند انظر دراسة الباحث «تاريخ العلاقات التجارية بين منطقة الخليج والهند في العصر الحديث» المنشورة في حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، الحولية الثامنة ١٩٨٦/١٩٨٧.

الهندية الورقية وتودع في البنك[١٢].

السؤال هل كان البنك يقع في التناقض ـ كمؤسسة بريطانية ـ بين محاربة السلطات البريطانية لتجارة الذهب المهرب وبين تعامله مع تلك التجارة؟

من الوجهة الظاهرية، لا شك أن هذا التعامل يتناقض مع السياسة البريطانية المعلنة في المنطقة وفي الهند بخصوص محاربة التهريب. ولكن الشواهد تدل علىٰ أن السياسة البريطانية كانت تغضّ الطرف عن بعض السياسات المعلنة إذا كانت هناك مصلحة راجحة، وفي حالة البنك هناك مصلحة إقتصادية متحققة.. ويذكرنا هذا التناقض بتناقض آخر وقعت فيه السياسة البريطانية في المنطقة، وذلك في مسألة تجارة الرقيق، فقد كانت بريطانيا تحارب تجارة الرقيق وتتساهل في محاربة تلك التجارة في منطقة الخليج[١٣].

لقد تركز نشاط فرع البنك البريطاني للشرق الأوسط في الكويت في المجال الاقتصادي التجاري بالدرجة الأولىٰ، وكان له تعامل نشط في هذا المجال وبخاصة قبل إنشاء البنوك المحلية وفي الخمسينات وبداية الستينات، ففي الوقت الذي كان يتعامل فيه مع الحكومة الكويتية، وهذا أمر طبيعي كونها مؤسسة قامت في الكويت وهو البنك الوحيد في فترة زمنية معينة. فإن خدمة السياسة الاقتصادية البريطانية كانت الهدف الرئيسي لهذا البنك وهذا أيضاً أمر بديهي لمؤسسة أجنبية، كما كان هناك حرص من تجربة هذا البنك في الكويت ليكون نموذجاً وتجربة يستفاد منها في الأقطار الخليجية الأخرىٰ مثل البحرين ودبي ومسقط.

---

(١٢) Geoffrey Jones. op.cit, p.137.

(١٣) د. عبدالمالك التميمي. «بريطانيا وتجارة الرقيق في منطقة الخليج العربي، مجلة الدراسات

لقد كان موسم الحج السنوي أحد مجالات النشاط المهمة لفرع البنك البريطاني في الكويت في الأربعينات وبداية الخمسينات فآلاف الحجاج الذين كانوا يمرون بالكويت في طريقهم إلىٰ الحجاز تعاملوا مع هذا البنك، كان ذلك في الأيام التي سبقت وجود طيران مدني في المنطقة. وكان الحجاج المارون بالكويت يأتون من العراق وإيران وباكستان وغيرها، ويتسلمون تحويلاتهم آنذاك من فرع البنك البريطاني فور وصولهم إلىٰ الكويت، ونتيجة لعوامل عديدة ومصادر مختلفة نمت أرباح البنك وبخاصة بعد إنتاج وتصدير النفط بعد الحرب العالمية الثانية علىٰ يد شركة نفط الكويت، والذي حقق الرخاء والازدهار بصورة سريعة في البلاد، منذ ذلك الوقت تلاشت الشكوك والتي كانت تثيرها بعض الأوساط البريطانية، حول نجاح فرع البنك البريطاني في الكويت وأصبح من الأولويات أن تقام هذه المؤسسة علىٰ أسس قوية في الكويت كلما أمكن ذلك، ووافقت حكومة الكويت علىٰ بناء مقر جديد للبنك والتمديد لنشاطه حتىٰ ديسمبر ١٩٧١[١٤]. مع نهاية الأربعينات شعرت إدارته بأنها يجب أن تثبت لزبائن البنك في الكويت بأنها تساعدهم، وأنها تتعامل معهم تعاملاً جيداً لأن هذا البنك هو الوحيد في البلاد، والذي كان يسعىٰ لاحتكار النشاط المصرفي في الكويت.

بعد زيادة حصة الكويت من إنتاج النفط بعد عام ١٩٥١م وزيادة الإنتاج بصورة كبيرة بعد تأميم النفط الإيراني[١٥] فرض الوضع الجديد زيادة في نشاط فرع البنك البريطاني في الكويت وتطلب ذلك تطوير إدارته وزيادة عدد العاملين فيه. أصبح هذا البنك مهماً بسبب الثروة الكبيرة في

= العثمانية والموسكية، تونس، يناير ١٩٩٠م.

(١٤) Geoffrey Jones, op. cit., p. 13x.

(١٥) Ibid, pp. 142–143.

البلاد قياساً علىٰ عدد السكان والمساحة من جهة، ولعدم وجود ضرائب تدفعها مثل هذه المؤسسات الأجنبية من جهة ثانية وحرية التوفير، التي يتمتع بها البنك من جهة ثالثة[١٦].

ونظراً لعدم وجود مؤسسة أو مجال محلي منافس فإن فرع البنك البريطاني في الكويت قد أودع مبالغ كبيرة من مصادره في الخارج أساساً في لندن والهند قبل تحويل العملة من الروبية إلىٰ الدينار الكويتي، فقد وضعت نسبة ٣٠٪ من أموال البنك في منتصف الخمسينات في الخارج ووصل المبلغ إلىٰ ٤٠٪ مع نهاية الخمسينات وبلغ ٥٠٪ في منتصف الستينات.

لم يقتصر نشاط البنك المذكور علىٰ المجال المصرفي وفتح إعتمادات للتجار الكويتيين للاستيراد من الهند[١٨]. ولكن أيضاً في المجال العقاري داخل الكويت، فقد كان التجار يقومون بالاقتراض من البنك مقابل أرباح معينة، ورهن وثيقة التملك للأرض أو العقار فيتسلم المشتري نصف المبلغ أو ثلاثة أرباع المبلغ إلىٰ أن يتم سداد القرض أو يقوم البنك ببيع العقار لتحصيل أمواله. وكان فرع البنك البريطاني يتعامل مع الفروع الأخرىٰ للبنك البريطاني في البصرة، وطهران والهند كما كان علىٰ علاقة وثيقة مع البنك البريطاني نفسه في لندن.

وكدليل علىٰ انعكاسات نشاط البنك علىٰ الاقتصاد فإن ملكة بريطانيا قد منحت شهادت تقدير لثلاثة من مديري البنك الذين تعاقبوا

---

(١٦) Ibid, pp. 139–141.

(١٧) Ibid, pp. 142–143.

(١٨) كانت البضائع المستوردة من الهند والتي كان التجار الكويتيون يفتحون اعتمادات استيرادها عن طريق فرع البنك البريطاني للشرق الأوسط في الكويت أساساً، الأقمشة والبهارات والمواد الغذائية.

علىٰ إدارته في الكويت[١٩] أحدهم MR. Peter D'Souza مدير فرع البنك في البصرة. ويذكر أن السيد أسد محمود حسين عبدالرسول أحد أقدم العاملين في البنك أسماء الذين عملوا في البنك في سنواته الأولىٰ كالتالي[٢٠]:

رقم	الاســـم	الوظيفـــة	ملاحظـــات
١	عبدالله محمد سنان	رئيس الصرافين	لقد عمل هؤلاء بإخلاص وأثبتوا كفاءة في العمل في هذا المجال رغم عدم خبرتهم السابقة في النشاط البنكي وكانوا يعملون في الصباح والمساء.
٢	منصور علي الصراف	مساعد رئيس الصرافين	
٣	عبدالرزاق بودي	مدير تجاري	
٤	بدر الحداد	كاتـــب	
٥	عيسىٰ عبدالمنعم	كاتـــب	
٦	عبدالله سميط	مدير تجاري	
٧	عبدالحميد جواد	مدير تجاري	
٨	عبدالحسين معرفي	مدير تجاري	
٩	جعفر حيدر بهبهاني	موظف ثم مدير تجاري	
١٠	فوزان السابح	موظف بمستوىٰ جيد	

وذكر السيد منصور الصراف أثناء مقابلة الباحث له أسماء بعض الذين عملوا في البنك منذ بدايته وهم: يوسف اليماني ومحمد حسن أفير[٢١].

ونظراً لظروف الحرب العالمية الثانية وما أعقبها من تركيز بريطاني علىٰ النشاط الاقتصادي في مناطق نفوذها فقد نشط البنك البريطاني للشرق

---

(١٩) مقابلة الباحث للسيد أسد محمود حسين عبدالرسول، بتاريخ ٢٢/١٠/١٩٨٣.

(٢٠) مقابلة الباحث للسيد أسد محمود حسين عبدالرسول، نفس المصدر.

(٢١) مقابلة الباحث للسيد منصور الصراف بتاريخ ٢٤/١٠/١٩٨٣.

من الجدير بالذكر أن السيد منصور الصراف الذي عمل في البنك منذ مدة تزيد علىٰ الأربعين عاماً حتىٰ تاريخ مقابلة الباحث له في أكتوبر ١٩٨٣ لديه ولد وبنت يعملان في نفس البنك لمدة تقارب الخمسة وعشرين عاماً.

الأوسط في مناطق عديدة منها إمارات الخليج العربي في البحرين وفي مسقط والبصرة وطهران والهند بالإضافة إلىٰ الكويت، وتشير وثيقة بريطانية باهتمام إلىٰ نشاط البنك في إمارات الخليج العربي في الأربعينات[٢٢] (انظر ملحق رقم ٢).

فروع البنك البريطاني للشرق الأوسط في منطقة الخليج العربي[٢٣]:

رقم	إسم البلد	تاريخ التأسيس
١	فرع البنك البريطاني للشرق الأوسط في الكويت	١٩٤١
٢	فرع البنك البريطاني للشرق الأوسط في البحرين	١٩٤٥
٣	فرع البنك البريطاني للشرق الأوسط في دبي	١٩٤٧
٤	فرع البنك البريطاني للشرق الأوسط في مسقط	١٩٤٨

فرع البنك البريطاني للشرق الأوسط في الكويت والأوضاع السياسية.

لقد نشأ البنك في ظل أوضاع غير عادية عالمياً أثناء الحرب العالمية الثانية، ولم تكن الأهداف السياسية البريطانية بعيدة عن إقامة مثل هٰذه المؤسسات رغم أن طبيعة عمل البنوك لا تدل علىٰ ذلك، ولنقرأ مثلاً ما يقوله المقيم السياسي البريطاني في أبو شهر في رسالته إلىٰ وزارة الشؤون الهندية البريطانية بتاريخ ٢ ديسمبر ١٩٤٥ «ومن خلال تجربة القائمين علىٰ البنك البريطاني للشرق الأوسط في إيران فهم مزودون بالفطنة

(٢٢) IOR R-15-6-444. p.8.

(٢٣) Jeoffery Jones. op. cit., pp. 41. 71. 149. 157.

السياسية Political acumen أكثر من العادة للتعامل مع منطقة كالساحل المهادن (العماني)»[٢٤].

لقد كان لفرع البنك البريطاني في الكويت علاقات مع المؤسسات البريطانية في الكويت منذ اللحظة الأولىٰ لعمل البنك في هذا البلد مثل شركة نفط الكويت، والقنصلية البريطانية، وكانت طبيعة تلك العلاقة تستند إلىٰ أن هذه المؤسسة الجديدة مؤسسة بريطانية لا بد من مساعدتها، وثانياً فإن الكويت كانت تقع ضمن النفوذ البريطاني، وثالثاً فإن افتتاح البنك سيساعد تلك المؤسسات في الكثير من نشاطها في المستقبل.

لقد اتضح منذ البداية تداخل السياسة بالاقتصاد، أو علاقة النشاط السياسي بعمل البنك البريطاني في الكويت، فقد لعب الوكيل السياسي البريطاني في الكويت دوراً مهماً في الحصول علىٰ الموافقة بافتتاح البنك في الكويت كما أنه استطاع في إبريل ١٩٤٢ إقناع الحكومة الكويتية ممثلة بالإدارة المالية لفتح حساب توفير لها في البنك، ثم أقنع الحكومة الكويتية بأن يقوم البنك بإصدار عملة ورقية ومعدنية ومبادلتها بدون مقابل[٢٥].

لقد كان لتطور الأحداث في منطقة الشرق الأوسط تأثير مباشر وغير مباشر علىٰ أعمال البنك، وأدىٰ إنفصال باكستان عن الهند عام ١٩٤٧ إلىٰ جمع كافة الروبيات المتعامل بها خلال تلك الفترة ـ وهي روبية تمثل الامبراطورية البريطانية وسيطرتها علىٰ تلك المنطقة من العالم وتحمل بعضها صور الملك إدوارد، وبعضها صور الملك جورج ـ واستغرقت عملية الجمع والاستبدال فترة طويلة، واستبدلت بها عملة جديدة هي الروبية الهندية، ونقلت الروبيات القديمة بالبواخر إلىٰ الهند.

---

(٢٤) IOR. Ibid. P.8.

(٢٥) Geottres Jones op. cit.,

وعندما حدث إنقلاب مصدّق في إيران ١٩٥١ ارتبكت السلطات البريطانية وبخاصة بعد تأميم النفط الإيراني، وكان لذلك انعكاس بدون شك علىٰ البنك البريطاني للشرق الأوسط وفروعه.

كذلك عندما أعلنت مصر تأميم قناة السويس وحدث العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ كان تجاوب الكويتيين سريعاً مع مصر وأقدم العديد منهم إلىٰ سحب أموالهم من البنك البريطاني وأودعوها في بنك الكويت الوطني الذي نشأ حديثاً في ذلك الوقت. كما تأزم الوضع في البنك أثناء وبعد الحرب التي خاضتها الدول العربية ضد الكيان الصهيوني عام ١٩٦٧[٢٦].

ولما أصبحت الكويت دولة مستقلة وسلكت الأسلوب الديمقراطي في الستينات، ونشأت بنوك وطنية تقوم بالمهمات الاقتصادية لمواكبة النهضة في البلاد، وانتهت مدة عقد البنك مع الحكومة الكويتية المحدودة بعام ١٩٧١ بعد تمديدها. فإن تحويل البنك إلىٰ كويتي كان أمراً لا مناص منه، وقد تم ذلك بالفعل في ذلك التاريخ.

فرع البنك البريطاني وتأسيس البنوك الكويتية:

في عام ١٩٥٢ تم تأسيس بنك الكويت الوطني، وكان بداية لتأسيس بنوك وطنية في السنوات التالية.

تقدم بعض التجار الكويتيين بطلبهم لإنشاء بنك وطني محلي في الكويت، وكان عقد تأسيس فرع البنك البريطاني في الكويت مع حكومة الكويت ينص علىٰ عدم السماح بإنشاء بنوك أخرىٰ في الكويت، وكان رأي أمير الكويت الشيخ عبدالله السالم في حينها أن ذلك لا ينطبق علىٰ

---

(٢٦) مقابلة أجراها محرر جريدة «الوطن» محبوب العامر مع السيد عبدالرسول أحد العاملين القدامىٰ في البنك، ١٦ يونيو ١٩٨٧، الكويت، جريدة الوطن.

إنشاء بنوك محلية داخل البلاد، ولذلك سمح بإنشاء بنك الكويت الوطني، لقد كانت الحكومة البريطانية غير مرتاحة لهذا القرار، كما كان رأي البنك البريطاني في لندن أنه نظراً لطبيعة الظروف السياسية القائمة فلا يمكن معارضة هذا المشروع، وافتتح بنك الكويت الوطني للعمل في ١٨ نوفمبر ١٩٥٢، بعد ذلك أبدىٰ فرع البنك البريطاني في الكويت استعداده للمساعدة والتعاون مع البنك الجديد. وكان مجلس إدارة بنك الكويت الوطني والمؤسسون جميعهم من التجار الكويتيين(٢٧).

منذ عام ١٩٤٩ أحس القائمون علىٰ البنك البريطاني في الكويت بأن هناك عدم رضا من بعض نشاطاته، كما أن هناك تفكيراً لدىٰ بعض التجار الكويتيين يتلخص بضرورة وجود بنك خاص بهم، ويتضح ذلك من تصريح مدير البنك البريطاني في الكويت حينها حيث قال: «كنا ولا نزال البنك الوحيد في الكويت لذلك نحن في مكان لا بد أن نظهر بمظهر جيد في بيئة كانت بداية لعملنا فيما يتعلق بالنشاط البنكي. ثم أكد القائمون علىٰ البنك البريطاني في الكويت بأنه المحتكر لهذا النوع من النشاط وينبغي أن يساعد زبائنه في الكويت بأقصىٰ ما يمكنه»(٢٨) ويعتقد بأن سبب ذلك الكلام هو شعور المسؤولين عن البنك البريطاني والحكومة البريطانية بأن هناك تطورات قادمة لا بد أن يتكيفوا معها.

لقد تطور إقتصاد الكويت بشكل مفاجىء منذ بداية الخمسينات بسبب الاتفاق النفطي عام ١٩٥١ بأن يكون العائد مناصفة بين الحكومة والشركات النفطية(٢٩). وإن هذا الاتفاق لم يكن الإجراء الوحيد لتلك

---

(٢٧) Geoffery Jones. P.71 op. cit.

(٢٨) Ibid. p. 139. 143.

(٢٩) Ibid, P. 139.

التطورات التي حدثت في الكويت في الخمسينات ومنها إقامة البنك الوطني بل هناك ظروف إقتصادية وسياسية حدثت علىٰ مستوىٰ الكويت والمنطقة بصورة عامة أدت إلىٰ تلك التطورات، وكان الشعور الشعبي العام ضد الاستعمار الغربي المتحالف مع الحركة الصهيونية قد تأجج بعد إقامة دولة إسرائيل. ودور بريطانيا في دعم ذلك الكيان. كما أن ثورة مصر عام ١٩٥٢، وهناك حركة مصدق في إيران وتأميم النفط الإيراني عام ١٩٥١[٣٠]. فعلىٰ المستوىٰ الاقتصادي لم يعد كافياً أن يكون العائد مناصفة حسب الاتفاق الجديد بين الحكومة الكويتية والشركات رغم أهميته، ولكن أيضاً زيادة إنتاج النفط بعد التطورات في المنطقة من جهة، ورغبة الحكومة الكويتية بزيادة عائداتها من النفط من جهة أخرىٰ.

عندما بدأ عمل بنك الكويت الوطني كان مؤسسوه ومجلس إدارته من الكويتيين الذين لهم نشاط تجاري عريق داخل وخارج الكويت، أقدم هؤلاء علىٰ سحب ودائعهم واعتماداتهم من البنك البريطاني ليصبح تعاملهم مع بنك الكويت الوطني، ففي الوقت الذي أثر ذلك سلباً علىٰ البنك البريطاني ساعد وبسرعة علىٰ تطور البنك الجديد، وأصبح البنك الذي يقود النشاط في هذا المجال بدلاً من البنك البريطاني، لم يرىٰ البنك البريطاني في الكويت أن البنك الوطني الجديد يشكل خطراً كبيراً عليه، فتطور الوضع الاقتصادي في البلد في الخمسينات ومن ثم في الستينات كان يستوعب نشاطهما معاً، بل ونشاط بنوك أخرىٰ جديدة، مع أن الحكومة الكويتية استمرت في التعامل مع البنك البريطاني في الخمسينات

---

(٣٠) لمزيد من التفاصيل حول حركة مصدق وتأميم النفط الإيراني انظر:

The Eagle and the Lion – The Tragedy of American – Iranian Relations. by: James A. Bill.

ترجمة جريدة الوطن، الكويت ١٥ يونيو ١٩٨٨، ص١١.

لكن ذلك لم يخف تخوف المسؤولين عن النبك البريطاني من المنافسة الخطرة للبنوك المحلية[٣١].

كان بنك الكويت الوطني قادراً علىٰ جذب رجال الأعمال إليه لأسباب سياسية. ففي عام ١٩٥٣ بدأت شركة نفط الكويت توزع ثروتها في الكويت والأعمال المصرفية الخاصة بها بين المصرفين البريطاني والكويتي، وعندما طرحت فكرة إنشاء بنك ثالث في الكويت في نهاية الخمسينات تراجع نشاط البنك البريطاني في الكويت، لكن بقي البنك البريطاني مشاركاً بصورة أساسية في مشاريع الحكومة خلال الخمسينات وكان هناك طلب من شركة نفط الكويت لافتتاح فرع للبنك البريطاني في الأحمدي وآخر في السوق داخل الكويت في ذلك الوقت ولكن تأجل اتخاذ قرار بذلك ولكن شعور القائمين علىٰ البنك البريطاني جعلهم يقررون افتتاح عدة فروع للبنك في مناطق عديدة في الكويت في الستينات[٣٢].

في عام ١٩٥٩ بدأ مشروع بنك ثالث يرىٰ النور في الكويت وفي عام ١٩٦١ وافقت الحكومة الكويتية علىٰ إنشاء بنكين جديدين هما، النبك التجاري، وبنك الخليج. وفي عام ١٩٦٨ افتتح بنك رابع هو البنك الأهلي.

في الستينات لم تكن أوضاع البنك البريطاني للشرق الأوسط في الكويت قادرة علىٰ الصمود في مواجهة منافسة البنوك المحلية فإحدىٰ الصعوبات التي واجهها هذا البنك هي استثماره للأموال في لندن[٣٣] وليس في المنطقة

---

(٣١) Ibid., P.143. 144.

(٣٢) Ibid., pp.143. 144.

(٣٣) Geoffery Jones pp. 144. 145. op. cit.

وغير واضح في وثائق البنك أو وثائق الحكومة البريطانية أسباب ذلك أهي إقتصادية أم سياسية أم الاثنان معاً.

نهاية عمل البنك البريطاني في الكويت:

هناك عدة عوامل حدثت خلال الخمسينات والستينات من هذا القرن أدت إلىٰ انتهاء عمل البنك البريطاني للشرق الأوسط في الكويت نجملها فيما يأتي:

أولاً: إنشاء بنوك كويتية تباعاً منذ عام ١٩٥٢ ومنافستها للبنك البريطاني.

ثانياً: قرار الحكومة الكويتية إيداع أموالها في بنوك مختلفة في البلاد وعدم اقتصار ذلك علىٰ البنك البريطاني كما كان في السابق قبل إنشاء البنوك المحلية.

ثالثاً: إتجاه التجار الكويتيون في تعاملهم مع البنوك الكويتية الوطنية لأسباب إقتصادية وسياسية وطنية[٣٤].

رابعاً: لقد كان البنك البريطاني يستثمر أمواله في لندن وليس في المنطقة.

خامساً: أزمة الجنيه الاسترليني في منتصف الستينات وانعكاسها علىٰ نشاط البنك البريطاني في الكويت[٣٥].

سادساً: الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٦٧ والشعور القوي في الكويت ضد بريطانيا والغرب لدعمهم الحركة الصهيونية.

---

(٣٤) مقابلة الباحث لبعض التجار الكويتيين الذين شاركوا في تأسيس البنك الوطني، ديسمبر ١٩٨٩م.

(٣٥) Jeoffery Jones. pp. 145-146. op. cit.

سابعاً: إن الاتفاق علىٰ تأسيس البنك البريطاني في الكويت عام ١٩٤١ قد حدد مدة خمس وعشرين سنة مددت أربع سنوات تنتهي عام ١٩٧١(٣٦).

ومنذ نهاية الستينات أوقف البنك البريطاني إفتتاح فروع له في الكويت. وبدأت فوائده بالتراجع إلىٰ أن تحول إلىٰ بنك كويتي عام ١٩٧١ وسمي «بنك الكويت والشرق الأوسط».

وهكذا انتهت تجربة مؤسسة إقتصادية بريطانية في الكويت بعد ثلاثين عاماً من النشاط البنكي في ظل ظروف إقتصادية وسياسية هامة مرت بها المنطقة خلال فترة عمل البنك البريطاني للشرق الأوسط في الكويت.

---

(٣٦) Ibid. pp. 147.

وثائق
البحـــث

1946

(19)

The terms required for the opening of the Bank's Branch at Kuwait.-

1. The Bank should do the banking business for the people of Kuwait on any place abroad, and is not to overcharge interest on bills. The rate of interest should be the same as that charged in Iraq.

2. The Bank should observe the currency laws at Kuwait similar that of British India, and the basis of the Bank's business should be in conformity with these laws.

3. Payments to the public must be in the Indian Legal Currency, namely the Rupee.

4. The Bank when intending to export coins, gold or silver, or ingots of gold and silver, must obtain permission from the Government of Kuwait, giving particulars of the quantity, the value, the nature of the transport and the place of destination

5. When the Kuwait Government requires a draft on any place and for any amount, the Bank must do it without any interest.

6. If the Kuwait Government will need any loan not exceeding Rupees Three Lacs for a period of six months or one year, the Bank must advance the amount, and the interest thereon is not to exceed 2% p.a.

7. The Bank's Manager at Kuwait must be an English man, and it is not a condition that he must always be present there, but the person acting on his behalf must be a British subject.

8. Clerical Staff. If there are not sufficient Kuwaity clerks available even after some time, to engage from abroad British subjects.

9. If the Bank requires Guards they must be engaged from the servants of the Kuwait Government, and the Bank must pay their salaries.

10. The Bank must close on Mohammedan Holidays and if in doubt, must consult the Kuwait Government in this matter.

11. The Bank must not engage ordinary labour, such as servants, etc., except Kuweitis.

12. General Notices affixed on the Bank's permises must be in Arabic and English.

13. The bank must dispense with the services of any employee who has been found to be of bad behaviour or who has misconducted himself. If there is another step to be taken against the employee, such as deportation from the town, if he is not a Kuwaity, this must be undertaken by the authority concerned, namely by the Kuwait Government or the Political Agent under whose jurisdiction the person may be.

14. The Bank must not lend money to unknown persons who have no account with them, without consulting the Kuwait Government.

15. The Bank has not right to lend money to any persons of Kuwait nationality against security of the documents of his properties except in consultation with the Kuwait Government privately.

16. The Broker should be of Kuwaity's nationality, capable and have a knowledge of the English language.

17. The Bank should not force any of their employees to change from their usual Kuwaity dress.

18. This agreement will exist for a period of fifteen years and is

Telegram S.3
From Political Resident, Bushire.
To Secretary of State for India, London.
Repeated Government of India, New Delhi.
No. 1746
Dated the 2dd December, 1945.

Your telegram No. 26623 December 1st.

For the following reasons I strongly recommend approval being accorded

(a) the desirability of early action to keep out undesirable mushroom concerns such as the proposed "India and Persian Gulf Bank", which has been the subject of recent correspondence with the Government of India.

(b) the Imperial Bank of Iran's familiarity with trade on both sides of the Gulf. (There is an appreciable volume of trade between Dubai and the Persian ports).

(c) their success at Kuwait and Bahrain.

(d) the advantage of having branches of the same concern along the Arab side.

(e) the fact that due to their experience in Persia the staff of this bank are equipped with more than usual political acumen for dealings in an area like the Trucial Coast.

2. Imperial Bank of Iran will have to be warned of the Sultan of Muscat's and Shaikh of Dubai's obligation under the Oil Concessions to consult Petroleum Concessions Limited before granting a banking concession. Bank could perhaps themselves approach P.C.L. after their representative has visited Dubai and Muscat.

3. I expect to be in Muscat about 10th December, and if decision is communicated by then can sound the Sultan, and also instruct Political Agent, Bahrain, to sound the Shaikh of Dubai.

\- PRIOR -

-o-o-o-o-o-o-o-o-o-o-o-o-o-o-o-o-o-o-o-o-o-o-o-o-o-o-o-

CONFIDENTIAL

No. 985-S

Persian Gulf Residency,
Bushire.
2nd December, 1945.

Copy, with copy of telegram under reference, forwarded, with compliments, to

No. 263

Political Agency,

Kuwait,

The 16th November 1937.

To,

His Highness,

Shaikh Sir Ahmad Al-Jabir Al-Subah,

K. C. I. E., C. S. I.,

Ruler of Kuwait,

After compliments,

I have the honour to refer to my conversation with Your Highness of the 15th November 1937.

2. In view of what I then explained to Your Highness, would Your Highness like to amend as follows paras 7 & 8 of the conditions forwarded under your letter No. R/5/311 of the 24th Ramadhan 1355 (8.12.36) as subsequently modified in Your Highness's letter No. R/5/417 of the 18th March 1937 and re-drafted by the Manager of the Eastern Bank, vide your Secretary's letter of the 3rd August, as follows:-

7. The Manager of the Bank at Kuwait must be a British Subject although his presence in Kuwait is not always insisted upon, but his attorney must be a British Subject or a British protected person;

8. Kuwaitis should be employed as clerical staff, if available, otherwise British Subjects, or nationals under British protection, should be employed untill such time as the Kuwaitis in the discretion of the Bank are capable of carrying on.

Usual ending.

دار الاعتماد

الكويت ١٦ نوفمبر ١٩٣٧

١٢ رمضان ١٣٥٦

الى حضرة صاحب العظمة الشيخ سر

السر احمد الجابر الصباح

كى سي آي اي، سي اس آي

حاكم الكويت

بعد التحية والاحترام،

لي الشرف ان اشير الى

محادثتي مع سموكم بتاريخ ١٥ نوفمبر ١٩٣٧

٢. نظراً لما وضحته

لسموكم هل ترغبون تعديل

٧ و ٨ من الشروط المتقدمة بكتابكم

ر/٥/٣١١ تاريخ ٢٤ رمضان

(٨/١٢/٣٦) وكما عدلت

بكتاب سموكم عدد ر/٥/٤١٧

مارچ ١٩٣٧ ومسودة مدير

ايسترن بنك . . .

المؤرخ ٣ اغسطس، كما يلي

٧. ان مدير البنك في

ان يكون بريطانيا في

الكويت لا يلزم . . .

ان يكون بريطانيا او

تحت الحماية البريطانية.

٨. الكويتيون يستخدمون

اذا يوجدون والا فرعايا

او رعايا تحت الحماية

يجب ان يستخدمون الى

ان الكويتيين في رأي البنك

قادرين على العمل.

تعبير الختام المعتاد

البحث السادس

الاحتلال الايراني للجزر العربية في الخليج

دراسة في تاريخ العلاقات العربية االايرانية

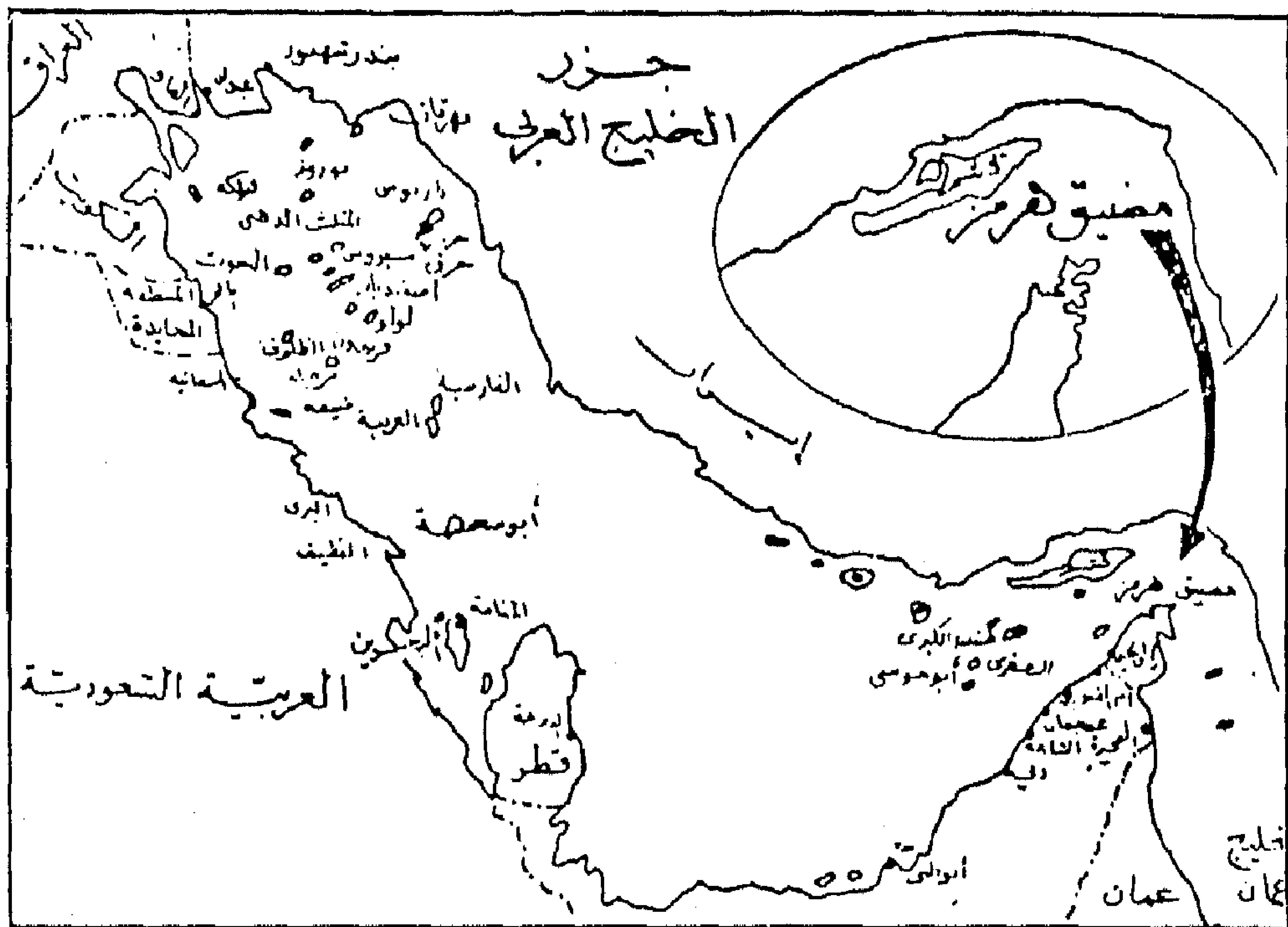
١٨٨٧ ـ ١٩٧١م

تفسر دراسة مسألة إحتلال إيران للجزر العربية الثلاث في الخليج العربي عام ١٩٧١م جانباً مهماً في العلاقات العربية الإيرانية في فترة مهمة من تاريخ المنطقة. فلم تتم عملية الاحتلال فجأة بل سبقتها محاولات إيرانية منذ بداية القرن العشرين، كما سبقت هذه العملية إقدام إيران علىٰ إحتلال جزيرتين عربيتين أخرتين هما «سيري» و«هنجام» في فترة السيادة البريطانية علىٰ المنطقة. وكانت لبريطانيا مصالح إستراتيجية وإقتصادية في منطقة الخليج العربي وفي إيران، وتحدد موقفها من قضية الجزر في ضوء تلك المصالح. ولقد كانت مسألة الحدود البحرية والبرية بين إيران والأقطار العربية الخليجية مسألة خلاف طويل، وكانت بريطانيا تسعىٰ باستمرار للحفاظ علىٰ الوضع الراهن لتحقيق الاستقرار لأنه السبيل الوحيد الذي يحفظ مصالحها، ويحقق احتكارها علىٰ المنطقة.

وبدراسة تاريخ العلاقات الإيرانية العربية نجد أن أهداف إيران لا تقتصر علىٰ الجزر الثلاث التي احتلتها عام ١٩٧١م، ولكنها تتعدىٰ ذلك إلىٰ منطقة الخليج كلها، ورغم تغيير النظام السياسي الذي أقدم علىٰ إحتلال الجزر العربية إلّا أن إيران استمرت في النهج نفسه في الإبقاء علىٰ الجزر تحت سيطرتها، وإنّ مرور سنوات طويلة علىٰ الإحتلال يجعل قضية الجزر كقضايا الأراضي العربية المغتصبة الأخرىٰ مثل فلسطين والإسكندرونة والجولان وجنوب لبنان.

تعالج هذه الدراسة قضية الجزر العربية في الخليج التي أقدمت إيران علىٰ إحتلالها وتطورها التاريخي بهدف فهم طبيعة العلاقات العربية

الإيرانية في القرن العشرين، وموقف الاستعمار البريطاني من هذه القضية. وتتناول الدراسة الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية للجزر، وتطور المحاولات الإيرانية لاحتلالها، ثم الموقف البريطاني منها، وفي الخاتمة



خارطة الخليج العربي موضح عليها موقع الجزر الثلاث

نعرض نتائج الدراسة، ومحاولة رسم تصور مستقبلي للعلاقات العربية الإيرانية في منطقة الخليج العربي.

إعتمد هذا البحث بصورة أساسية علىٰ الوثائق البريطانية المتوفرة وبخاصة وثائق وزارة الخارجية البريطانية .F.O وثائق المكتب الهندي India Office بالإضافة إلىٰ المصادر الأخرىٰ العربية والأجنبية، وتعتبر المصادر البريطانية هي الأساسية في تاريخ المنطقة في فترة الاستعمار البريطاني، وهي زاخرة بالمعلومات الدقيقة حول أوضاع المنطقة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

وتهدف هذه الدراسة إلىٰ إلقاء الضوء علىٰ العلاقات العربية الإيرانية في فترة مهمة من تاريخ المنطقة، ودور بريطانيا في ذلك، كما تهدف إلىٰ الوقوف علىٰ الأسباب الحقيقية وراء إصرار إيران علىٰ إحتلال الجزر لمدة طويلة حتىٰ تحقق لها ما أرادت.

جغرافية الجزر الثلاث:

إن أهمية الجزر الثلاث (أبو موسىٰ وطنب الكبرىٰ والصغرىٰ) تكمن في أهمية مضيق هرمز في الخليج العربي ذلك أن هذه الجزر تحتل مدخل هذا المضيق، وينحصر مضيق هرمز بين جزيرة لارك، وبين شبه جزيرة مسندم. ويعتبر حلقة الإتصال البحرية الوحيدة في الخليج بين الخليج العربي وبحر العرب والمحيط الهندي، وإنّ أية قوة تسيطر عليه يمكنها التحكم بمصير منطقة الخليج كلها لا بل التحكم في إقتصاديات العالم الصناعي أيضاً، لأن ناقلة نفطية تمر عبر المضيق كل عشر دقائق ويعتبر المنفذ الأساسي لدول الخليج العربي كالكويت والمملكة العربية السعودية والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة، ويعتبر لبعض هذه الأقطار المنفذ البحري الوحيد كالكويت والبحرين وقطر(1). لذلك فموقع الجزر الثلاث مهم بالنسبة لجميع الأطراف التي لها مصالح في الخليج العربي.

أولاً: جزيرة أبو موسىٰ:

تقع جزيرة أبو موسىٰ علىٰ بعد ٩٤ ميلاً من مدخل الخليج العربي عند مضيق هرمز، وتبعد حوالي ٧٥كلم عن الساحل الإيراني بينما تبعد عن

(١) الهيتي صبري فارس (دكتور)، الخليج العربي ـ دراسة الجغرافية السياسية، العراق، ١٩٨١م، ص٤١٨.

أنظر أيضاً: الفرزلي نقولا، الصراع العربي الفارسي، صادر عن مؤسسة الدراسات والأبحاث، باريس، ١٩٨١م، ص٥٠ـ٥١.

الساحل العماني بحوالي ٤٧كلم قبالة إمارة الشارقة. تبلغ مساحتها ٢٠كلم، وهي جزيرة مستطيلة الشكل يتكون سطحها من سهول رملية خالية من الأشجار ما عدا مساحات بسيطة قريبة من آبار المياه العذبة، وهي محاطة بمياه عميقة نسبياً، وتتوفر فيها المياه الصالحة للشرب، وكان يبلغ عدد سكانها قبل احتلالها حوالي ألف نسمة من العرب، وبها مدرسة إبتدائية، وجمرك، ومسجد، وقصر لنائب حاكم الشارقة، وكان يعمل سكانها بصيد الأسماك والرعي، وتتوفر في الجزيرة معادن هامة مثل رواسب أكسيد الحديد، والنفط وهي تابعة لإمارة الشارقة علىٰ الساحل العربي من الخليج.

ثانياً: جزيرة طنب الكبرىٰ:

تقع جزيرة طنب الكبرىٰ علىٰ بعد ٥٩كلم جنوب غربي جزيرة قشم، وعلىٰ بعد ٧٨كلم شمال غرب جزيرة الحمراء، وهي دائرية الشكل يبلغ طول قطرها حوالي ٣,٥كلم، ومساحتها حوالي ٩كلم مربع، وهي منبسطة فيها بعض المراعي، وتتوفر فيها المياه العذبة، وكان يسكنها حوالي سبعمائة شخص من العرب قبل احتلالها. ويعمل سكانها في صيد الأسماك وكان فيها مدرستان وفنار للسفن. ويتوفر فيها معدن النفط، وهي تابعة لإمارة رأس الخيمة.

ثالثاً: جزيرة طنب الصغرىٰ:

تبعد هذه الجزيرة مسافة ٩٠كلم عن الساحل العربي، و١٣كلم عن جزيرة طنب الكبرىٰ وهي علىٰ شكل مثلث طوله كيلومترين، وعرضه كيلومتر واحد، وتتكون من تلال داكنة اللون، وبها طيور بحرية، وهي خالية من السكان ربما لعدم توفر المياه العذبة فيها. وتتبع جزيرة طنب

الصغرىٰ إمارة رأس الخيمة كذلك[٢].

وتجدر الإشارة إلىٰ أن المصادر قد اختلفت في تحديد المسافة بين هذه الجزر والساحلين العربي والفارسي، ولكنها بدون شك أقرب إلىٰ الساحل العربي منه إلىٰ الساحل الإيراني، وإن قربها أو بعدها من هذا الساحل أو ذلك لا يقاس بالمسافة مع أقرب جزيرة بل بالمسافة التي تبعدها عن الساحل، وبذلك فهذه الجزر عربية. إن سكان جزيرتي أبو موسىٰ وطنب الكبرىٰ* كان أغلبهم من العرب وكانت إدارتها عربية، وتبعيتها لا تحددها السيادة المفروضة عليها بقدر ما تحددها عوامل تاريخية وجغرافية.

إن المياه الإقليمية لكل بلد في البحار والخلجان نص عليها القانون الدولي وهي بالنسبة للخليج العربي محددة ب١٢ ميلاً بحرياً، وبذلك تصبح الجزر التي تقع ضمن هذه المسافة من حق الدولة صاحبة المياه الإقليمية، وخارج ذلك مياهاً دولية، والجزر التي تقع خارج المياه الإقليمية لدولة ما لا يجوز أن تفرض تلك الدولة سيطرتها عليها، ولما كانت الجزر العربية الثلاث خارج حدود المياه الإقليمية الإيرانية فإن إستمرار السيادة العربية عليها هو الوضع الطبيعي لما هو قائم قبل تحديد الحدود القائمة في الوقت الحاضر.

---

(٢) الأشعل، عبدالله (دكتور) قضية الحدود في الخليج العربي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة، ١٩٧٨م، ص٩٠.
انظر أيضاً الفرزلي نقولا، المصدر السابق، ص٥٣.
وانظر أيضاً الهيتي صبري فارس، المصدر السابق ص٤١٥ ـ ٤١٦.

* عند ذكر المصادر لعدد السكان في الجزيرتين أبو موسىٰ وطنب الكبرىٰ لم تشر إلىٰ السنة التي تم فيها إحصاء أو تقدير عدد السكان في هاتين الجزيرتين.

الخلفية التاريخية للإحتلال الإيراني للجزر الثلاث:

إن تاريخ الجزر العربية التي أقدمت إيران علىٰ إحتلالها جزء من تاريخ القواسم الذين حكموا الساحل العماني، والذين نشطوا في بعض أجزاء إيران الجنوبية منذ بداية القرن الثامن عشر من خلال فرع قبيلة القواسم التي انطلقت من رأس الخيمة إلىٰ الساحل الإيراني، وأقاموا إمارة «لنجة» في جنوب إيران وبقيت تحت حكمهم منذ نهاية العقد الثاني من القرن الثامن عشر حتىٰ سيطرت إيران عليها في عام ١٨٨٧م، وهزم القواسم فيها، وعندها اعتبرت إيران العرب في تلك المنطقة رعايا إيرانيين، وليس هناك ما يثبت إن جزر طنب الكبرىٰ والصغرىٰ وأبو موسىٰ كانت تحت السيطرة الإيرانية، فقد كانت هذه الجزر من الأراضي التابعة للقواسم، وكان لشيوخ القواسم فيها مصالح شأنها شأن مصالحهم في الساحلين العربي والإيراني، كما لم يعترف أي شيخ من شيوخ القواسم بأن الجزر إيرانية، وقد ذكر المقيم السياسي البريطاني في بوشهر حول العلاقة بين جزيرة طنب ولنجة سنة ١٨٧٩م بأنها كانت تحت سيادة القواسم، وأشار في عام ١٨٨٢ إلىٰ إن شيوخ ساحل عمان لهم الحق في هذه الجزر. إن الإدعاء الإيراني في الجزر قد بدأ في عام ١٨٨٧م[٣]، عندما تمكنت الحكومة الإيرانية من إحتلال إمارة لنجة العربية في جنوب إيران، وكانت هذه الإمارة تتحكم في مضيق هرمز، وجزيرة قشم وباسندم.

بدأت إيران بعد ذلك تتطلع لاحتلال الجزر العربية مبتدأة بجزيرتي سيري وهنجام مستغلة فرصة سقوط القواسم وتشتت أسطولهم علىٰ يد

(٣) IOR R/15/5/393, Op. cit., P.2 (Report) London.

الإنجليز، فقامت بالقضاء علىٰ الحكم العربي في لنجة علىٰ الساحل الشرقي للخليج، واستولت علىٰ جزيرتي سيري وهنجام، وقبلت بريطانيا بالأمر الواقع، وسكتت علىٰ الاحتلال بحجة أن هاتين الجزيرتين تابعتين لإمارة لنجة التي سيطرت عليها إيران(٤).

تم الإتفاق بين حكومة الهند والمكتب الهندي ووزارة الخارجية البريطانية في عام ١٩٠٨م علىٰ أن جزيرة طنب الصغرىٰ تابعة لجزيرة طنب الكبرىٰ، وقد أنشأت السلطات البريطانية في جزيرة طنب الكبرىٰ في عام ١٩١٣م فناراً لإرشاد السفن. إن تاريخ وموقع الجزر الثلاث متماثل، وإن شيخ الشارقة علىٰ الساحل العربي كان يدير شئونها، ويرفع علمه عليها، كما أن شيخ الشارقة والحكومة البريطانية قد وافقا علىٰ إحتلال إيران لجزيرة سيري في عام ١٨٨٧م، وإن إقدام إيران علىٰ رفع علمها علىٰ طنب الكبرىٰ وأبو موسىٰ في عام ١٩٠٤م أدّىٰ إلىٰ إجراء بريطاني عاجل بإزالة العلم، ورفع علم الشارقة عليها. وقد ذكر المقيم السياسي البريطاني في نوفمبر ١٩٠٨م بأن علم الشارقة لم يرفع علىٰ جزيرة طنب الصغرىٰ بواسطة شيخ الشارقة، وقال: «غير معروف ما إذا كانت هناك خطوات قد أتخذت منذ ذلك الحين»(٥) ولم يوضح طبيعة تلك الخطوات والجهة التي من المفروض أن تتخذها.

وفي تقرير بريطاني حول الجزر ذكر «إن شيوخ الساحل العماني في

---

(٤) العيدروس محمد حسن (دكتور)، العلاقات العربية ـ الايرانية ١٩٢١ ـ١٩٧١م، الكويت، ذات السلاسل، ١٩٨٥م، ص ٢٥٤-٢٥٦.

انظر أيضا: Lormer J.g., Gazateer of the Persian Gulf, Oman and Central Arabia, Col- cutta, Vol. 1, 1915. P. 745.

انظر أيضا: الفرزلي نقولا، الصراع العربي الفارسي، المصدر السابق.

(٥) IOR R/15/5/393(Report, Oct. 1928)P.1

الشارقة قد ادعوا الحق في تبعية الجزر لهم، لأنها كانت تابعة للقواسم الذين سيطروا في القرن الثامن عشر علىٰ «لنجة» في جنوب إيران، أما الإدعاء الإيراني في الجزر فقد بُنِيَ علىٰ أساس أن شيوخ القواسم في لنجة قبل عام ١٨٨٧م ولمدة طويلة مواطنون إيرانيون حكموا لنجة كممثلين رسميين إيرانيين، وبهذا المعنىٰ، وانطلاقاً من هذا الأساس سيطرت إيران علىٰ الجزر، وأصبحت أراضي إيرانية. أما الإدعاء الإيراني الأخير في الجزر الثلاث فقد بني علىٰ أساس أنّ هذه الجزر قد ظهرت علىٰ أنها جزرٌ إيرانية علىٰ خريطة وزارة الحرب البريطانية في عام ١٨٨٧م، والتي قدمت نسخة منها إلىٰ شاه إيران بواسطة الوزير البريطاني المفوض في طهران، وقد ذكر ذلك في أمر اللورد سالزبري في يوليو ١٨٨٨م(٦).

وتستند إيران في دعواها ومطالبها في الجزر إلىٰ أنها قد ظهرت في خريطة اللورد كيرزون غير الرسمية في عام ١٨٩٢م، وأيضاً في الخريطة المسحية الهندية (البريطانية) في عام ١٨٩٧م، والخطأ في المسألة تتحمله السلطات البريطانية، ويقول التقرير البريطاني نفسه: «إنّه لا يمكن أخذ التصريح، ولا الخريطة بصورة رسمية، كما لا يمكن اعتبار ذلك مهماً قبل وبعد إدعاء إيران في الجزر»(٧).

إن سيطرت إيران علىٰ جزيرتي سيري في عام ١٨٨٧م، وهنجام في عام ١٩٢٨م، وموافقة بريطانيا علىٰ ذلك جعل المسألة في غاية الصعوبة بمنازعة إيران عليها. لقد وقفت السلطات البريطانية مع الشارقة ورأس الخيمة في مسألة جزر طنب الكبرىٰ والصغرىٰ وأبو موسىٰ، ولكن ذلك لم يكن من منطلق الحق لهذا الطرف أو ذلك، ولكن لإعتبارات سياسية

---

(٦) IOR R/15/5/Ibid. P. 7

(٧) IOR R/15/5/Ibide, PP. 7. 8.

واقتصادية في فترة معينة، والذي يؤكد ذلك موافقتها علىٰ إحتلال إيران لجزيرتي سيري وهنجام، وسكوتها علىٰ عملية إحتلال الجزر الثلاث في عام ١٩٧١م، بعد إنسحابها علماً بأنها كانت تعارض ذلك منذ بداية القرن العشرين.

لقد خذل الموقف البريطاني حكام الإمارات العربية رغم الإتفاقيات المعقـودة بين أولئك الحكام وبريطانيا ومسئولية بريطانيا في حماية هذه المناطق(٨). فقد نصت تلك الإتفاقيات علىٰ «أن بريطانيا مسئولة عن الشئون الدفاعية والخارجية للمنطقة، ولا يتم الإتصال أو التفاوض مباشرة مع القوىٰ الخارجية بدون موافقة السلطات البريطانية». أين هي من تلك الالتزامات؟ وهي يكفي إعلانها عدم الموافقة علىٰ الاحتلال قبل رحيلها عن المنطقة أم إنها غير ملزمة لا أدبياً ولا سياسياً تجاه الإمارات وتجاه المنطقة التي استعمرتها أكثر من قرن من الزمان. إن بريطانيا قد استخدمت مسألة الجزر العربية طوال أكثر من نصف قرن للمساومة بغية الحصول علىٰ أكبر قدر من امتياز النفط خاصة في فترة ما بين الحربين العالميتين، وكان موقفها بدافع الضغط علىٰ إيران لتحقيق ذلك مع الطرف الإيراني والعربي، وحققت ما أرادت.

إحتلال إيران لجزيرة سيري عام ١٨٨٧م:

تحرك جزء من الجيش الإيراني في عام ١٨٨٧م واحتل جزيرة سيري، ورفع العلم الإيراني عليها. وسألت الحكومة البريطانية المقيم السياسي البريطاني ووزيرها المفوض في طهران عما إذا كانت الجزيرة تحت الحماية البريطانية، وهل يتطلب الأمر إتخاذ إجراء مع طهران؟ وكان الرد علىٰ

---

(٨) العيدروس محمد حسن (دكتور) المصدر السابق، ص٢٧٤.

تلك الاستفسارات يتلخص بأن جزيرتي سيري وطنب خارج حدود التدخل الإيراني، وإنهما تابعتين للساحل العربي، وتحت الحماية البريطانية. وأرفق المقيم السياسي البريطاني في المنطقة رده بتقرير خاصة ذكر فيه «إن هذه الجزر تابعة للقواسم في عمان، وليس لإيران أي حق في التدخل فيها[٩]. .» وفي ١٦ أكتوبر عام ١٨٨٧م إحتج شيخ الشارقة علىٰ الإجراء الإيراني في جزيرة سيري، ونبه إلىٰ أن عملاً مماثلاً قد يقع لجزيرة طنب لا بد من تجنبه، وشعرت حكومة الهند البريطانية بصعوبة الموقف الذي يجب أن يُتّخذ حين وجدت أن بعض شيوخ القواسم في لنجة قد أقروا الإجراء الإيراني، وأكدت بريطانيا بأنه لن يتخذ إجراء مماثل في جزيرة طنب.

أما إيران فقد بررت إحتلالها لجزيرة سيري بأن جزيرة سيري وطنب كانتا تدفعان الضرائب للحكومة الإيرانية لمدة تسع سنوات، واعتبرت ذلك من الأسباب التي استندت إليها في إدعائها بتبعيتها لها، وليس هناك وثائق تحتوي علىٰ أسباب أساسية للإدعاءات الإيرانية في الجزر، وذكرت الحكومة الإيرانية في حينها بأن هناك خمس رسائل رسمية من شيخ لنجة تؤيد مطالب إيران في الجزر، ورفضت الحكومة البريطانية تلك الرسائل، لأنها جاءت في ظل ظروف غير عادية وعن طريق استغلال الحكومة الإيرانية للخلاف بين شيوخ القواسم في لنجة، وقد أشار أحد التقارير البريطانية حول أوضاع الجزر بعد إحتلال لنجة» بأن الشيخ أمين سلطان أحد شيوخ القواسم في لنجة قد كتب خطاباً يؤيد مطالب إيران في الجزر، وقد حصل عليه المقيم السياسي البريطاني في ٢٨ إبريل ١٨٨٨م. واتضح للسلطات البريطانية في ذلك الوقت بأن مطالب إيران لم تقف عند إحتلال

(٩) IOR R /15/5/393, OP. cit. PP.2-3.

لنجة وجزيرة سيري فحسب وإنما هناك إدعاء إيراني جديد في جزيرة أبو موسىٰ[١٠].

محاولـة إيران إحتلال جزيرتي أبو موسىٰ وطنب الكبرىٰ عام ١٩٠٤م وتكرار ذلك عام ١٩٢٣م:

هناك أمران ينبغي الوقوف عندهما ونحن نبحث مسألة الجزر قد حدثا في نهاية القرن التاسع عشر، وبداية القرن العشرين كان لهما أهمية في تطور الأحداث الخاصة بالجزر العربية في الخليج لا بل في أوضاع المنطقة في تلك الفترة. الأول: إن التجارة في ميناء لنجة قد تراجعت بعد الإحتلال الإيراني عام ١٨٨٧م، فقد انتقل التجار العرب إلىٰ الساحل العماني، عندها شعرت إيران بأن تجارتها في المنطقة قد تدهورت لا سيما وإن التجار العرب قد اهتموا بجزيرة أبو موسىٰ لتكون ميناءً تجارياً، ومركزاً أساسياً لتصريف بضائعهم إلىٰ الخارج، وطلبوا من الشركات البريطانية أن تجعل جزيرتهم من بين المواني التي ترسو فيها السفن تمهيداً لخلق سوق حرة فيها بعيدة عن أطماع إيران، ثم أخذت الجزيرة تنافس الموانىء الإيرانية في التجارة، فتحركت إيران لفرض سيطرتها علىٰ جزيرة أبو موسىٰ[١١]. الأمر الثاني: إن روسيا كانت تشكل ضغطاً علىٰ إيران في تلك الفترة في الوقت الذي كان فيه النفوذ البريطاني يتنامىٰ في منطقة الخليج وجنوب إيران، وكانت بريطانيا لا تريد الضغط علىٰ إيران في مسألة الجزر حتىٰ لا تترك فرصة لتقارب إيراني روسي من جهة أو أن تستغل روسيا ذلك فتعمل علىٰ تقوية نفوذها في إيران من جهة أخرىٰ. ومنذ ذلك الوقت بدأت إيران تفكر في بناء أسطول بحري بعد تزايد النشاط التجاري في الخليج،

---

(١٠) IOR R/15/5/Ibide., P.4.

(١١) IOR R/15/5/Ibide, P.4.

وأهميته في إقتصادياتها، واعتمدت علىٰ ألمانيا في بناء بعض السفن التي تحتاجها، وهذا التوجه قد أزعج بريطانيا التي كانت تعمل جاهدة علىٰ احتكار النشاط في منطقة الخليج، وعدم فسح المجال لمنافسة القوىٰ الأخرىٰ(١٢). بعد ذلك قررت السلطات البريطانية في المنطقة الإيعاز إلىٰ حاكم الشارقة رفع علمه علىٰ جزيرتي أبو موسىٰ وطنب الكبرىٰ باستمرار لمنع أي محاولة إيرانية لفرض سيطرتها عليهما. وفي إبريل عام ١٩٠٤م أقدمت إيران علىٰ خطوة مفاجئة بإنزال عدد من حرسها في جزيرة أبو موسىٰ وطنب الكبرىٰ، وأزالوا العلم العربي من الجزيرتين علىٰ يد موظف بلجيكي كان يعمل في مصلحة الجمارك الإيرانية، وقام برفع العلم الإيراني عليهما، ولكن السلطات البريطانية تحركت بسرعة وأعادت الوضع في الجزيرتين إلىٰ ما كان عليه في السابق(١٣).

وشهدت المرحلة الثانية ما بين ١٩٠٤م إلىٰ ١٩٢٣م هدوءاً في الموقف الإيراني من الجزر لاعتبارات وظروف حدثت في تلك الفترة، منها أن سياسة بريطانيا كانت تهدف الحفاظ علىٰ الوضع الراهن، ولا ترغب في أية مشكلات في مناطق نفوذها، وبخاصة في جو سبق الحرب العالمية الأولىٰ وأثنائها وبعدها، كما أن مصالحها في كل من إيران والإمارات العربية في الخليج تتطلب عدم إثارة المشكلات الإقليمية، لأن هناك قوىٰ عديدة تتنافس علىٰ المنطقة، وتتطلع إليها بحكم موقعها الاستراتيجي وظهور النفط فيها.

ففي المباحثات التي جرت بين الحكومة البريطانية والحكومة الألمانية بشأن إلغاء إتفاق إستغلال الأكسيد الأحمر (الحديد) من قبل الألمان في

---

(١٢) Wilson Arnold, The Persian Gulf, London, 1959, PP. 258–259.

انظر أيضاً: الفرزلي نقولا المصدر السابق، ص٧٨ ـ ٧٩.

(١٣) IOR R/5/393, Op. cit., PP. 4–5.

جزيرة أبو موسىٰ لم يتم الإتصال في إيران بشأن الموضوع، وقد استمرت المباحثات في الفترة ما بين ١٩٠٧ إلىٰ ١٩١٤م[١٤]. وكانت بريطانيا تسعىٰ آنذاك إلىٰ إبقاء المنطقة بعيدة عن منافسة القوىٰ الأخرىٰ، وقد حسمت الحرب العالمية الأولىٰ الأمور بانتصار الحلفاء، وتقسيم البلاد العربية، وتقوية نفوذ بريطانيا في المنطقة. ولكن ذلك لم يضع حداً للإدعاءات الإيرانية في الجزر فقد عادت إيران إلىٰ المطالبة بها مراراً بعد ذلك.

كتب الوزير المفوض البريطاني في طهران في عام ١٩٢٣م يقول: إنّه عرف بسرية أنّ أحد التجار الأغنياء ذا نفوذ سياسي في إيران قد حرّض الحكومة الإيرانية علىٰ المطالبة بجزيرة أبو موسىٰ والبحرين، ورفع الأمر إلىٰ عصبة الأمم، ويعتقد أنه صاحب شركة الوادي الذهبي التي كانت تقوم بالتنقيب عن أكسيد الحديد في هرمز، وجزيرة أبو موسىٰ، ولفت السيد ب. لورين نظر وزارة الخارجية البريطانية إلىٰ ما حدث في عام ١٩٠٤م، وحذر من أن إيران قد تلجأ إلىٰ إجراء مماثل، ولكن الحكومة البريطانية قد أوضحت من أن الحادث لن تكون له إنعكاسات ولن يتكرر[١٥].

وتشير الوثائق البريطانية إلىٰ أن مصالح بريطانيا في الخليج كانت تحدد موقفها من المطالبة الإيرانية في الجزر، ولذلك كما سبق ذكره عارضت محاولات إيران إحتلال جزر أبو موسىٰ والطنبين في فترة إستعمارها للمنطقة وخططت ووافقت علىٰ ذلك الإحتلال بعد قرار إنسحابها منها. وما يؤكد ذلك أيضاً فقد بعث الوزير البريطاني المفوض في طهران P. Loraine ببرقية إلىٰ وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٧ إبريل ١٩٢٣م رقم ١٢٣ قال

---

(١٤) IOR R/15/5/393 Ibide. P.6.

(١٥) IOR /R/15/5/393 Ibide. P.6.

فيها: «علمنا من مصادر سرية وخاصة أن وجود رواسب أكسيد الحديد، واكتشافها في هرمز قد جعل الحكومة الإيرانية ترسل وكيلاً عنها من ميناء علىٰ الخليج لإيقاف أي عمل في الجزيرة»[١٦]. وردت وزارة الخارجية البريطانية علىٰ هذه البرقية بتاريخ ١ مايو ١٩٢٣م تقول فيها: «إننا في هذه المناسبة نستعد لإتخاذ إجراء عسكري بحري لإزالة العلم الإيراني من جزيرة طنب وأبو موسىٰ اللتين نعتبرهما تابعتين لشيخ الشارقة وإذا لم يكن لديك اعتراض الفت نظر رئيس وزراء إيران لما حدث عام ١٩٠٤م، وأبلغه إنذاراً ودياً بأنه ليس من صالح الحكومة الإيرانية إتخاذ مثل هذه الإجراءات لأن حكومة صاحب الجلالة ستتخذ الخطوات والإجراءات المماثلة لما حدث عام ١٩٠٤م لمنع أي خطوة إيرانية في هذا الاتجاه»[١٧]. (انظر ملحق رقم (١)).

وذكرت مذكرة رسمية بريطانية في ١٠ إبريل ١٩٢٣م إن جزيرة أبو موسىٰ قد جاء ذكرها من قبل لوريمير في دليل الخليج بأنها تابعة لشيخ الشارقة بدون شك، وذكر دليل الخليج الحقائق التالية: إن جزيرتي طنب الكبرىٰ والصغرىٰ وجزيرة أبو موسىٰ تتبع مسئولية عرب الشارقة، فقد احتلت إيران بصورة مؤقتة جزيرتي طنب وأبو موسىٰ في عام ١٩٠٤م لمدة ثلاثة أشهر، وأزيل الوجود الإيراني من الجزيرتين، ووعدت إيران ببحث الموقف بينها وبين الحكومة البريطانية، ولكن إيران لم تقدم ما يثبت إدعاءها وملكيتها للجزر المذكورة، ولا يجب أن تتخذ أي إجراء بحق أي جزيرة في الخليج، لأنه سيكون لبريطانيا موقف من ذلك كما حدث في عام ١٩٠٤م[١٨].

---

(١٦) F.O. 37/8941 29794 Ist May 1923 No. 88.

(١٧) F.O. 371/ (Telegram).

(١٨) F.O. 371/ (Minutes) 30th April 1923.

السؤال الذي يمكن طرحه هو: إن هذا الموقف البريطاني الذي يبدو قوياً لم يمنع إيران من تكرار مطالبتها بالجزر العربية إلىٰ أنْ تمكنت من احتلالها فلماذا لم تحسم بريطانيا الموقف بشأنها مع إيران وقد كانت قادرة علىٰ ذلك في فترة سيطرتها؟ ولماذا سكتت وتواطأت بشأن الاحتلال بعد قرار إنسحابها من المنطقة؟ نترك الإجابة عن هذه الأسئلة التي تكررت فالدراسة ستجيب عليها، ونعود إلىٰ فترة العشرينات من القرن العشرين. ففي الوقت الذي لم يتوقف فيه النشاط الإيراني تجاه الجزر العربية كانت إيران تعتقد بأن استمرار ذلك النشاط يضفي الشرعية علىٰ مطالبها. ففي خريف ١٩٢٥م بعثت السلطات الجمركية الإيرانية سفينة صغيرة (لنش) إلىٰ جزيرة أبو موسىٰ، وقام موظفوا الجمارك الإيرانية بالتفتيش علىٰ أعمال التنقيب علىٰ أكسيد الحديد، وأخذوا عينة (كيساً) منه لدىٰ عودتهم إلىٰ إيران، وأبلغ الوزير البريطاني المفوض في طهران ووزير الخارجية البريطانية بالأمر، وتم الإتصال بحكومة الهند لإرسال سفينة حربية إلىٰ جزيرة أبو موسىٰ وأنذرت السلطات البريطانية إيران بعدم تكرار مثل هذه الأعمال في المستقبل(١٩).

وفي العام نفسه ١٩٢٥م شعرت إيران بأن حماية تجارتها، وتحقيق أحلامها باحتلال الجزر يتطلب بناء قوة بحرية عسكرية، عندها باشرت ببناء أسطولها البحري. لقد كانت دوافع إيران لبناء الأسطول: أولاً، لمنع تهريب البضائع من الساحل العربي إلىٰ إيران في وقت نشطت فيه تجارة التهريب، والثاني لإحتلال الجزر العربية (أبو موسىٰ وطنب الكبرىٰ والصغرىٰ والبحرين)، واعتمدت في بناء أسطولها علىٰ إيطاليا فانزعجت بريطانيا لوجود مثل هذا النشاط الإيطالي في الخليج، والذي لم يقتصر

(١٩) IOR/R/15/393, PP OP. cit., P.7 (Report) 1928.

علىٰ القطع البحرية فحسب، ولكن أيضاً علىٰ ضباط وفنيين*. وقد مارس الأسطول الإيراني نشاطاً ضد السفن العربية التجارية في الخليج، ولم يقف الأمر عند ذلك بل تعداه إلىٰ محاولة إحتلال الجزر حيث أقدمت إيران علىٰ إحتلال جزيرة هنجام عام ١٩٢٨م[٢٠] مستخدمة أسطولها الناشيء.

لقد كانت الإمارات العربية في الخليج في تلك الفترة غير قادرة علىٰ مواجهة الأطماع الإيرانية، وبخاصة بعد أن تمكنت بريطانيا من إضعاف القواسم والسيطرة علىٰ المنطقة كلها، ثم إن السلطات البريطانية لم تكن في مواجهة السيطرة الإيرانية علىٰ الجزر بدليل إنّها لم تمنع ذلك الاحتلال، وهي قادرة عليه، وحتىٰ موقفها من عدم فسح المجال أمام إيران لاحتلال جزيرتي أبو موسىٰ وطنب في الفترة ما بين ١٩٠٤ - ١٩٧١م كان موقفاً سياسياً تقتضيه ظروف المرحلة وطبيعة العلاقات البريطانية الإيرانية، وليس قناعة مبدئية بأن هذه الجزر عربية.

حوادث عام ١٩٢٨م:

إجراءان أقدمت عليهما إيران في عام ١٩٢٨م يفسران إستمرار نواياها في التوسع، وعدم تخليها عن مطالبتها في الجزر العربية. الأول: احتجاز الدوريات الإيرانية مركباً شراعياً عربياً تابعاً لإمارات الساحل العماني بمن فيه من المسافرين، والحمولة، والثاني: إقدام إيران علىٰ إحتلال جزيرة هنجام.

* إن الفترة التي استعانت إيران فيها بالإيطاليين في بناء أسطولها البحري كان موسوليني يحكم إيطاليا، وكان الحكم الفاشي علىٰ خلاف مع بريطانيا، لذلك انزعجت بريطانيا من العلاقات الألمانية - الإيرانية في العشرينات.

(٢٠) العيدروس محمد حسن (دكتور) المصدر السابق، ص٢٥٩ - ٢٦٠.

وتفسير عملية إحتجاز المركب العربي كان إستعراضاً للقوة بعد شراء إيران لزوارق بحرية، وبداية بناء أسطولها البحري، وكذلك القيام بعمليات قرصنة ضد السفن العربية التجارية لإرهابها، وإشعار البريطانيين بقوة إيران وقدرتها علىٰ القيام بأي عمل من شأنه فرض مطالبها. وكان رد الفعل لدىٰ السلطات البريطانية التي تقع تلك الإمارات العربية تحت حمايتها مطالبتها إطلاق سراح المحتجزين، وإرجاع المركب، وتعويض قدره ٥,٠٠٠ روبية هندية. وأعلنت إيران بأن خطوتها كانت لتأكيد سيادتها علىٰ جزيرة طنب، وإن المركب العربي كان يرسو في الجزيرة عندما أرغمته الزوارق الإيرانية علىٰ الإبحار إلىٰ الساحل الإيراني، واحتجازه، وبعد التدخل البريطاني تم الإفراج عن الرجال والنساء الذين كانوا علىٰ ظهر المركب، ولكن السلطات الإيرانية رفضت دفع تعويضات لأصحاب المركب والمحتجزين، لقد كان رد الفعل البريطاني بطيئاً، وغير حاسم لأن بريطانيا كانت لها مصالح في إيران، وتتطلع في حينها لتجديد المعاهدة البريطانية ـ الإيرانية. إن حكام وسكان الإمارات كانوا لا يستطيعون الدفاع عن أنفسهم بحكم تولي بريطانيا الدفاع عنهم، وسيطرتها علىٰ المنطقة كلها، وإن أي رد فعل من قبلهم سيواجه ليس من إيران فحسب، ولكن أيضاً من السلطات البريطانية نفسها. والحصيلة النهائية من هذه العملية أن إيران قد أعادت تأكيد إدعائها في جزيرة طنب الكبرىٰ(٢١).

أما الحادث الثاني الذي أقدمت عليه إيران في عام ١٩٢٨م فكان كما أشرنا آنفاً إحتلالها لجزيرة هنجام، وكانت هذه ثاني جزيرة عربية تسقط في يد إيران، ويستمر إحتلالها بعد جزيرة سيري، وكان عرب الخليج

---

(٢١) IOR/R/15/393, P.7., op. cit.

عاجزين عن مواجهة هذا التحدي بسبب إضعاف بريطانيا لقوتهم، وارتباطهم معها بمعاهدات تنص على توليها الدفاع عنهم، ولأسباب خاصة بطبيعة المرحلة في نهاية العشرينات، واستمرار المفاوضات بشأن امتياز النفط في الجزيرة العربية وإيران، ومنافسة الشركات الأمريكية لها. فإن التواطيء البريطاني في مسألة احتلال جزيرة هنجام كان واضحاً فلم تحرك السلطات البريطانية ساكناً في الوقت الذي استمرت فيه إيران بالمطالبة في البحرين وطنب الكبرى والصغرى وأبو موسى.

بدأت عملية السيطرة على الجزيرة بأن أقامت إيران فيها مركزاً جمركياً، ومكتباً للبريد، وقامت بتعيين موظفين إيرانيين فيها ثم أقدمت على عملية الإحتلال، وطرد شيخها أحمد بن عبيد بن جمعة(٢٢).

إن جزيرة هنجام جزيرة صغيرة تابعة لعمان، وسكانها من قبيلة بني ياس العربية التي تسكن عمان، استقرت هذه القبيلة في الجزيرة في الربع الأول من القرن التاسع عشر، وقبل ذلك كانت تابعة للحكم العربي في جنوب إيران، وكان يعمل سكانها في التجارة وصيد الأسماك، والغوص على اللؤلؤ(٢٣). والملفت للنظر أن العرب لم يطالبوا بجزيرتي سيري وهنجام، وسكتوا عن الأمر الواقع، وكأنهم يريدون الحفاظ على ما تبقى لهم من أرض، أو أن بعضهم كان ولا يزال مقتنعاً بأن هذه الجزيرة تابعة لإيران، وحتى بعد إحتلال إيران للجزر الثلاث طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى عام ١٩٧١م لم يتحرك أحد ليقول: إن إيران قد احتلت جزيرتين قبل ذلك، وإن تلك الخطوات قد خلقت جروحاً عميقة في العلاقات العربية ـ الإيرانية.

(٢٢) L/P+S/11/277/ Report to India Office, May 1, 1927.

(٢٣) L/P+S /10/P. 4011/1923(2) P.3077/28 (Telegram).

قضية الجزر في الثلاثينات:

عادت إيران لإثارة موضوع الجزر مرة أخرىٰ في عام ١٩٣٢م، ولما كانت السلطات البريطانية لا تريد المساومة علىٰ جزر أبو موسىٰ وطنب والبحرين فإنها كانت تبحث عن طريقة تساعد إيران علىٰ حفظ ماء الوجه، ويشير تقرير بريطاني كتب في ١ يوليو ١٩٣٢م إلىٰ أن إيران مستعدة لترتيبات حول جزيرتي هنجام والبحرين[٢٤]، ويشير التقرير إلىٰ الصعوبة التي تواجهها إيران في معارضة بريطانيا لها وعدم مساعدتها في الحصول علىٰ جزيرتي أبو موسىٰ وطنب الكبرىٰ. ورد السيد Ollphant . من وزارة الخارجية البريطانية علىٰ الوزير البريطاني المفوض في طهران مصححاً المعلومات التي ذكرها تقرير المفوضية البريطانية في طهران بأن علم الشارقة قد رفع علىٰ جزيرتي طنب وأبو موسىٰ في عام ١٩٠٤م، وقد أكد ذلك لوريمير في دليل الخليج، وإنّ أرشيف الفترة من ١٩٠٠ - ١٩١٠م، بما فيها حادث ١٩٠٤م الخاص بالجزر مليىء بالمعلومات حول هذه المسألة، وحول منطقة الخليج[٢٥].

وأثارت إيران أزمة في عام ١٩٣٤م عندما منح حاكم الشارقة إمتياز إستثمار أكسيد الحديد في جزيرة أبو موسىٰ إلىٰ R.C. Bayldon لصالح شركة الوادي الذهبي البريطانية. فبعد علم الحكومة الإيرانية بذلك طالبت بإلغاء العقد حتىٰ تحل مشكلة السيادة علىٰ جزيرة أبو موسىٰ، واعتبرت الامتياز باطلاً كما أكدت تبعية الجزيرة لها، وأن أي إجراء يتعلق بالجزيرة يجب أن يتم الإتفاق بشأنه معها[٢٦]. ولم تلتفت السلطات البريطانية

---

(٢٤) F.O.,371 13 16007, 029630, 1932 (Report).

(٢٥) F.O., Ibide (Telegram).

(٢٦) F.O. 371/1899, No.1, 19355 (Report) See also :R/15/2/8/41, 1934 Oman (Report).

للاحتجاج الإيراني، ويبدو إن إصرار بريطانيا علىٰ إبقاء جزيرتي أبو موسىٰ وطنب الكبرىٰ تحت سيادة الشارقة ورأس الخيمة يرجع أساساً إلىٰ وجود أكسيد الحديد والنفط في هاتين الجزيرتين، واستغلال الشركات البريطانية لهذين المعدنين، وخوفاً من أن أي تغيير في مسألة السيادة علىٰ الجزيرتين لصالح إيران يؤثر علىٰ المصالح البريطانية فيهما، وفي منطقة الخليج لأهمية موقع هاتين الجزيرتين، وأهمية معدني أكسيد الحديد والنفط المتوفرين فيهما وفي المياه الإقليمية وبكميات تجارية.

قضية الجزر عام ١٩٥١م:

أقدمت إيران في عام ١٩٥١م علىٰ إجراء يهدف فرسنة جزيرة أبو موسىٰ وذلك بإجراء إحصاء للسكان في الجزيرة، وتوزيع هويات إيرانية عليهم فأرسلت المفوضية البريطانية في طهران برقية إلىٰ وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٩ يناير ١٩٥١م تحمل رقم ٦٢ تقول:

«إن الحكومة الإيرانية قد أعطت تعليماتها إلىٰ المسؤولين الإيرانيين في جنوب إيران لإرسال بعثة إلىٰ جزيرة أبو موسىٰ لإجراء إحصاء لسكانها وتوزيع هويات إيرانية عليهم»[(٢٧)]. كما أن إيران قد أقامت فناراً لإرشاد السفن في الجزيرة. وفي رسالة من وزارة الخارجية البريطانية إلىٰ السفارة البريطانية في طهران مؤرخة ٢٦ فبراير ١٩٥١م تسأل فيها عما إذا كانت إجراءات إيرن لإحصاء سكان جزيرة أبو موسىٰ، وإقامة فنار لإرشاد السفن فيها لا تزال مستمرة[(٢٨)]. (أنظر ملحق رقم (٢)).

وأكدت السلطات البريطانية في المنطقة أن جزيرة أبو موسىٰ تابعة

---

(٢٧) F.O. 371/91284. 29031. 1951 (Letter).

(٢٨) F.O. Ibid, Feb. 1951 (Telegram).

للشارقة، وأن الحلفاء قد استخدموها في عام ١٩٤١م، وأن البحرية البريطانية تتردد علىٰ الجزيرة في زياراتها باستمرار[٢٩].

وفي إحدىٰ تلك الزيارات أعطت السلطات البريطانية المعلومات التالية عن الجزيرة في ١ مارس ١٩٥١م.

«أـ يوجد في الجزيرة ثمانية أو عشرة إيرانيين فقط، والبقية مائة شخص هم عرب من رعايا الشارقة.

ب ـ إن السفينة البريطانية (فلامنجو) قد وصلت إلىٰ جزيرة أبو موسىٰ في طريقها من جزيرة طنب إلىٰ جزيرة بونعير. .

جـ ـ سيقوم السيد بوتوك بزيارة شيخ أبو ظبي قريباً ليرتب معه موضوع البحث عن أكسيد الحديد في بعض الجزر التابعة له. .»[٣٠].

وتشير برقية بعث بها المقيم السياسي البريطاني في البحرين إلىٰ وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٠ مارس ١٩٥١م «بأن الترتيبات قد اتخذت مع قائد البحرية البريطانية في الخليج لتقوم السفينة الحربية البريطانية بعمل في منتصف مارس لمساعدة شيخ الشارقة في مطالبه في جزيرة أبو موسىٰ» ويجب أن يرفع علمه عليها، فقد كان موجوداً في الجزيرة في الماضي، واقترح تقديم احتجاج قوي لطهران حتىٰ لا تتخذ أية إجراءات أخرىٰ، ويبقىٰ الوضع في الجزيرة كما كان عليه في عام ١٩٢٣م[٣١].

وكانت إيران باستمرار تحاول إبقاء مسألة مطالبتها بالجزر حية، ولا

---

(٢٩) F.O. Ibide, No. 1823/3, 8th Feb. 1951.

(٣٠) F.O. Ibid, Ist March 1951 (Letter).

(٣١) F.O. IBED 10th Merch 1951 (Telegram).

تتوقف عن محاولتها خلق وقائع تاريخية تستطيع أن تستند إليها في إدعائها بمرور الزمن، ففي رسالة من وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٢/٣/١٩٥١م ذكرت «أن قاربين حربيين إيرانيين قد زارا جزيرة أبو موسىٰ في نهاية شهر فبراير عام ١٩٥١م، وهي زيارة روتينية لم تؤد إلىٰ إثارة قضية سياسية»(٣٢).

وبقيت السلطات البريطانية الموزعة بين المفوضية البريطانية في طهران، والمقيم السياسي في البحرين، والقوة البحرية الممثلة في السفينة الحربية فلامنجو - التي تحرس الجزيرة وتقوم بزيارات منتظمة لها، بقيت تلك السلطات تراقب عن كثب تحركات الحكومة الإيرانية نحو جزيرة أبو موسىٰ، وتحلل أبعادها، وتضع وزارة الخارجية البريطانية في صورة تطوراتها أولاً بأول. وكانت تعطي إهتماماً خاصاً لبعض القضايا مثل الخطوة الإيرانية لإجراء إحصاء في الجزيرة لما له من آثار سياسية، فقد أرسلت وزارة الخارجية البريطانية برقية في ١٤ مارس ١٩٥١م تقول فيها: «إنه من المفيد أن تقوم السفينة (فلامنجو) بالتفتيش في جزيرة أبو موسىٰ لمعرفة ماذا حدث بالضبط عندما دخلت البعثة الإيرانية، والتأكد من أنها بالفعل قامت بإحصاء لسكان الجزيرة، ووزعت عليهم بطاقات شخصية إيرانية، وعلىٰ ضوء ذلك سوف نتأكد من موقف طهران»(٣٣).

وتحتوي دور الوثائق البريطانية علىٰ كمية كبيرة من التقارير والبرقيات والمراسلات الخاصة بمسألة الجزر، بالإضافة إلىٰ ما ذكر فقد بعث قبطان السفينة الحربية البريطانية فلامنجو في الخليج بتاريخ ٢١ مارس ١٩٥١م بتقرير حول الأوضاع في جزيرة أبو موسىٰ والنشاط الإيراني فيها قال فيه:

---

(٣٢) F.O. Ibid 12 March 1951 (Letter).

(٣٣) F.O. Ibide, 14 March 1951 (Telegram).

«قامت شركة الوادي الذهبي البريطانية بتصدير حوالي ستة آلاف طن من أكسيد الحديد من جزيرة أبو موسىٰ سنوياً، وتدفع حوالي ٣٥,٠٠٠ روبية هندية سنوياً رواتب وأجور للعاملين في إستخراجه من الجزر، وأغلب هؤلاء من العرب ما عدا اثنين إيرانيون أما العرب فهم من دبي والشـارقـة، وباقي مناطق الساحل العماني. . إن الجزيرة تابعة لشيخ الشارقة، الذي يملك (الدكان) الحانوت الوحيد في الجزيرة، وكانت الضرائب تجمع لشيخ الشارقة بواسطة ممثله في الجزيرة. ومنذ عام ١٩٠٨م كان يملك رواسب أكسيد الحديد إيراني في لنجة بجنوب إيران، وكان يدفع مائتين وخمسين جنيها استرلينياً سنوياً لحاكم الشارقة. . أن الجزيرة تابعة للشارقة لمدة مائة وثلاثين سنة تقريباً، ومن الصعوبة الشك في ملكيتها، كما أن علم الشارقة كان يرفع عليها في المناسبات مثلاً عندما تصلها السفن وفي يوم الجمعة، وفي المناسبات الخاصة. . وفي ٢٥ فبراير عام ١٩٥١م* قام زورق إيراني حربي بزيارة للجزيرة لمدة ساعتين، ونزل ضابط وأربعة عشر جندياً إليها ولم تكن معهم أسلحة قابل الضابط صاحب دكان في الجزيرة ووجه له عدة أسئلة منها: من يملك الجزيرة فرد الحانوتي أنها ملك شيخ الشارقة، وعلم من المرفوع هناك؟ فأجاب إنه علم الشارقة، ما هي العملة التي تستعملها في حانوتك؟ إنها الروبية الهندية، بعد ذلك قال له: إن الجزيرة إيرانية، ويجب أن تستعمل العملة الإيرانية، فأجاب نحن تابعون للشارقة. بعد ذلك تركه وركب الضابط وجنوده سفينتهم وأبحروا عن الجزيرة. . نوصي بأن يرفع علم جديد للشارقة علىٰ جزيرة أبو موسىٰ، ويكون من المناسب لو قام شيخ الشارقة ببعض النشاطات الشخصية في الجزيرة[٣٤]. (انظر ملحق رقم (٣)).

---

* يلاحظ أن الوثائق البريطانية عندما تتحدث عن تبعية الجزر لإمارات الساحل العماني تركز وتكرر بأنها تابعة لشيخ الشارقة ولشيخ رأس الخيمة، وللساحل العماني.

(٣٤) F.O. Ibid 2Ist March 1951 (Report).

ومنذ ١٩٥١م، وحتىٰ ١٩٧٠م لم تحاول إيران إتخاذ إجراء لإحتلال الجزر، وإنما استمرت مطالبتها بها، وربما يرجع ذلك إلىٰ وجود عبدالناصر والمد القومي العربي الذي كان يتزعمه في الخمسينات والستينات، وبعد هزيمة العرب عم ١٩٦٧م، ورحيل عبدالناصر عام ١٩٧٠م حسمت إيران قضية الجزر بعملية إحتلال شاملة ونهائية في عام ١٩٧١م.

إحتلال إيران للجزر الثلاث عام ١٩٧١م:

دخلت مسألة الجزر العربية في الخليج مرحلة جديدة في بداية السبعينات، وبخاصة بعد إعلان بريطانيا عن عزمها الانسحاب عسكرياً من منطقة الخليج العربي. إن هذا القرار كان أحد الأسباب التي دفعت إيران إلىٰ الإقدام علىٰ إحتلال الجزر الثلاث أبو موسىٰ وطنب الكبرىٰ والصغرىٰ عام ١٩٧١م، ولكن ذلك لا يعني أن هذا هو السبب الوحيد فضعف الوضع العربي بعد هزيمة ١٩٦٧م، ورحيل عبدالناصر كما سبق ذكره قد دفعا إيران إلىٰ تحقيق حلمها باحتلال هذه الجزر والذي استمر طويلاً، ولا تغيب عن البال الأسباب الاستراتيجية والاقتصادية التي سبقت الإشارة إليها في هذا البحث.

ليس هناك أدنىٰ شك من أن بريطانيا التي كانت تعارض احتلال إيران في السابق قد وافقت علىٰ الاحتلال في عام ١٩٧١م، فقد قدمت السلطات البريطانية مقترحات إلىٰ حاكمي الشارقة ورأس الخيمة تتلخص في تقسيم السيادة وعوائد النفط في الجزر الثلاث بين إيران والإمارتين العربيتين، وتدفع إيران منحة سنوية لحاكمي الإمارتين، ولا تعلن إيران عن تواجدها العسكري في الجزر. وقد رفض حاكم رأس الخيمة هذه المقترحات في الوقت الذي قبلها حاكم الشارقة[٣٥]. إن هذه المقترحات التي قدمتها

(٣٥) العيدروس محمد حسن (دكتور) المصدر السابق، ص ٤١١ ـ ٤١٣.

بريطانيا كانت الإطار الذي غلّف عملية الاحتلال الإيراني للجزر، وأصبح إحتلالاً وضماً للأرض والمياه الإقليمية دون أية حقوق للإمارتين العربيتين، فهل بعد ذلك من دليل علىٰ دور بريطانيا في تسليم الجزر إلىٰ إيران بعد أن تظاهرت ولمدة طويلة بأنها جزراً عربية وليست إيرانية. ولنقرأ تصريح السفير البريطاني في القاهرة آنذاك ريتشارد بوسنت قبيل احتلال الجزر الذي قال فيه: «إن حاكم الشارقة يسعىٰ بشكل ودي، وصريح لعدم الدخول في نزاع مع إيران، ويود الوصول إلىٰ حل ودي، وأعتقد أن الحل سيكون سهلاً بالنسبة لجزيرة أبو موسىٰ، أما بالنسبة لجزيرتي طنب الكبرىٰ والصغرىٰ فإنه لا داعي لإثارة أي خلاف بشأنهما لعدم وجود مصالح أو سكان فيهما أو أية حاميات عسكرية، وإن الوصول إلى الإتفاق بشأنهما سيكون سهلاً أيضاً»(٣٦).

ومن ذلك يتضح أن إيران قد نفذت الخطة البريطانية بشأن الجزر، فتمكنت من احتلالها عشية الانسحاب البريطاني من الخليج، فقامت بإنزال قواتها البرمائية، والتي تقدر بعدة آلاف من الضباط والجنود، وكانت تحملهم قوارب حربية وطائرات هيلوكبتر إلىٰ الجزر العربية الثلاث (أبو موسىٰ وطنب الكبرىٰ والصغرىٰ)، وقد وقعت اشتباكات، وإطلاق نار بين القوات الإيرانية ورجال الشرطة العربية في الجزر، وبعد ساعات تمكنت القوات الإيرانية من قتل بعض الشرطة العرب، وأسر البعض الآخر، وتمت عملية الاحتلال دون أن تحرك بريطانيا ساكناً. وكان أول رد فعل هو بيان رأس الخيمة عن الاحتلال واستنكارها له، وأعلن رئيس

---

(٣٦) العيدروس محمد حسن (دكتور) المصدر نفسه، ص٤٢٠.

انظر أيضاً: الأشعل عبدالله، المصدر السابق، ص ٩١ - ٩٢.

See aLso: Muhmamed Morsy Abdulla, The United Arab Emirates 1978, London, PP. 282-284, Croom Helm.

وزراء إيران نبأ احتلال قواته للجزر الثلاث، ورفع العلم الإيراني عليها، وأكد بأن أعمال التنقيب عن النفط ستستمر[٣٧]. وقد استند إعلان إيران إلى الإتفاق بينها وبين حاكم الشارقة الذي نص على «أن حكومة الشارقة تسمح لقوة إيرانية بالمرابطة في جزيرة أبو موسى، وفي أماكن محددة متفق عليها. . وتحصل الشارقة بموجب هذا الإتفاق على مليون ونصف مليون من الجنيهات الاسترلينية ولمدة تسع سنوات، وتتوقف هذه الدفعات عندما يبلغ دخل الشارقة من النفط ثلاثة ملايين جنيه استرليني»[٣٨].

ولم يكن رد الفعل العربي الرسمي والشعبي بمستوى الحدث، لأن العرب كانوا ما يزالون مصابين بحالة الهزيمة التي حدثت عام ١٩٦٧م، ورحيل عبدالناصر، ومذبحة الفلسطينيين في الأردن*. وجاء الموقف البريطاني بعد إحتلال الجزر الثلاث ليبرر ذلك بأن بريطانيا قد انسحبت من المنطقة وليست عليها التزامات تجاهها. لقد كانت بريطانيا تقر دائماً بأن الجزر الثلاث تابعة للشارقة ورأس الخيمة، وما يؤكد ذلك الإتفاقيات بشأن النفط مع حاكمي الشارقة، ورأس الخيمة، وكذلك استثمار أكسيد الحديد الذي سبقت الإشارة إليه في عامي ١٩٥٣م وعام ١٩٦٤م وكانت إتفاقية إمتياز النفط عام ١٩٦٤م لشركتي Uniam oil Exploration Production Company & The Suothern Natural Gas company. ونص العقد على شمولية جزيرتي طنب الكبرى والصغرى والتابعتين لسيادة الشارقة ورأس

(٣٧) فردهوليداي، ترجمة مصطفى كركوتي، مقومات الثورة في إيران، بيروت ١٩٧٩م، ص٣٥١.
انظر أيضاً، العيدروس، المصدر السابق، ص ٤٢٤ - ٤٢٨.

(٣٨) محمد علي الرفاعي، الجامعة العربية وقضايا التحرر، القاهرة، ص٥٤٩.

* كان موقف كل من العراق والكويت واضحاً ضد عملية إحتلال إيران للجزر العربية في الخليج وتأكيد عروبتها لكن ذلك لم يؤدي إلى موقف عربي جماعي عملي يضع حداً للعدوان ويعيد الجزر.

الخيمة، وقد منحت الشارقة الإمتياز لشركة Buttes Gas & Oil Lo. وهي شركة مسجلة في كالفورنيا للتنقيب عن النفط في جزيرة أبو موسىٰ ومياهها الإقليمية[٣٩].

وفي شأن الموقف البريطاني من احتلال إيران للجزر ذكرت الدكتورة روز ماري سعيد «أما بالنسبة لمسألة جزر طنب وأبو موسىٰ فلم تكن لبريطانيا فيها مصالح . . ولذلك نرىٰ بأن بريطانيا لم تتخذ أية تدابير لحل مشكلة هذه الجزر عندما أعلنت في يناير ١٩٦٨م بأنها ستسحب قواتها نهائياً من منطقة الخليج بنهاية عام ١٩٧١م»[٤٠] . إن استنتاج الدكتورة رزو ماري سعيد غير صحيح، وربما كانت تنقضها بعض المعلومات عن استثمار أكسيد الحديد من قبل بريطانيا، ومن ثم النفط لمدة طويلة، في الحقيقة لبريطانيا مصالح إقتصادية في الجزر، وعدم إتخاذها أية تدابير لحل مشكلة الجزر ليس مرده عدم وجود مصالح لها فيها وإنما لخلق مشكلة في المنطقة من جهة، وإن مصالحها بموجب الإتفاقيات المعقودة بين الطرفين العربي والإيراني كانت تحدد الموقف البريطاني بين الحين والآخر. الأمر الآخر هو إنّ بريطانيا قد اتخذت تدابير تجاه مسألة الجزر قبل إنسحابها من المنطقة وقد بحثنا ذلك آنفاً في هذا البحث وإن مقترحاتها وخطتها قد أدت إلىٰ عملية الاحتلال الإيراني للجزر.

وبتحليل الدوافع والأهداف وراء الخطوة الإيرانية لاحتلال الجزر الثلاث نجد أنها كانت تريد التحكم في مضيق هرمز، لأنها تعتقد بأن ذلك يجعلها تتحكم في الملاحة في المنطقة، وعلىٰ إقتصاديات الدول الخليجية التي يعتبر النفط موردها الأساسي والوحيد، كما يؤثر ذلك علىٰ

---

(٣٩) عزيز محمد شكري (دكتور) مسألة الجزر في الخليج العربي والقانون الدولي ص١٦-١٧ .
(٤٠) روز ماري سعيد، المصدر السابق، ص٣٧.

أمنها. وثانياً: تحقيق التوسع الإيراني علىٰ حساب العرب[٤١]. وثالثاً: الاستفادة تجارياً من هذه الجزر كموانىء تجارية خاصة جزيرة أبو موسىٰ.

لم يقتصر الموقف الإيراني من الوطن العربي علىٰ مسألة الجزر في الخليج العربي، بل أن مطامعها تمتد إلىٰ أبعد من ذلك ولسنا هنا في مجال بحث العلاقات العربية ـ الإيرانية بصورة عامة لأن هذه الدراسة تركز علىٰ مسألة الجزر العربية في الخليج ومدىٰ تأثيرها علىٰ العلاقات العربية الإيرانية في المنطقة، ولكن من المفيد الإشارة إلىٰ تلك الأطماع التي لم تقف عند حدود رأي السلطة في إيران لا بل ساهم بعض الكتّاب الإيرانيين فيها مثل علي رضا ميرزا محمد في كتابه: **الخليج الفارسي عبر القرون**، والذي حاول فيه أن يثبت من الناحية التاريخية أن الخليج فارسي مستنداً إلىٰ ذكر المصادر العربية والفارسية والأوروبية لهذه التسمية، كما أرفق في الجزء الأخير من كتابه عدداً كبيراً من الخرائط التي انتقاها ليثبت ما ذهب إليه من قناعات حول فارسية الخليج[٤٢].

إنــه إذا كانت تسمية الخليج بالفـارسي قد أطلقت عليه في ظل الامـبراطورية الفارسية وامتدادها في المشرق العربي في السابق، وإن الكتّاب المؤرخين والرحالة قد سجلوا ذلك، فإن الواقع يثبت أن تلك التسمية جاءت في ظل السيطرة الفارسية علىٰ المشرق العربي، وأن هذا الخليج قد أطلقت عليه تسميات عربية قبل ذلك التاريخ منها خليج العرب، والخليج، وخليج البحرين الخ.. وأن الوقائع التاريخية والجغرافية تؤكد عروبة الخليج، كما أن الإصرار علىٰ التسمية الفارسية للخليج تدل علىٰ أن النزاع حوله ذو أبعاد عنصرية، وأن خلق علاقات جيدة بين إيران

---

(٤١) الهيتي صبري فارس (دكتور) المصدر السابق ص٤١٨.

(٤٢) علي رضا ميرزا محمد، الخليج الفارسي عبر العصور، ١٩٧٤م، القاهرة.

والأقطار العربية في المنطقة ستقود حتماً إلىٰ إعادة الجزر العربية إلىٰ أهلها، وإلىٰ تسمية للخليج منصفة ومقبولة من الطرفين العربي والإيراني.

إنّ حل المشكلات الحدودية البرية والبحرية لا يحسمها السلاح ولا الحرب، وإنما الحل السياسي العادل لأن الأقطار العربية ستبقىٰ عربية وإيران ستبقىٰ إيران، وإن منطق الاعتداء وفرض الأمر الواقع بالاحتلال أسلوب مرفوض للتعامل بين الدول المتجاورة والحدودية. ففي الوقت الذي يشعر فيه طرف من هذه الأطراف بالقوة سيعتدي علىٰ الطرف الأضعف، وعندما تدور الدائرة، ويقوىٰ الطرف الآخر سيتعامل بالمثل وبذلك خسارة مادية وبشرية يمكن إدخارها وتوفيرها وتوجيهها لخدمة السلام والتطور. لقد لعبت القوىٰ الدولية التي لها مصالح حيوية في منطقة الخليج دوراً مهماً في خلق المشكلات الحدودية وخلق النزاع حولها، وآن الأوان لكي تحل هذه الأقطار مشكلاتها سلمياً بعيداً عن تأثير وتوجيه تلك القوىٰ. ولكن عندما يصر طرف علىٰ إستخدام القوة لاحتلال أراضي من الطرف الآخر يصبح أمر استخدام القوة مشروعاً لدىٰ صاحب الحق لاستعادة أرضه ووضع حد للعدوان.

خاتمـــة:

أوضحت الدراسة أن مسألة الجزر العربية في الخليج كانت حلقة مهمة في العلاقات العربية الإيرانية منذ بدء محاولات إيران السيطرة عليها حتىٰ احتلالها. ويمكن تلخيص النتائج التالية المستفادة من هذه الدراسة:

أولاً: إن قضاء بريطانيا علىٰ قوة القواسم في الخليج العربي قد ساعد إيران علىٰ التحرك للسيطرة علىٰ إمارة لنجة في جنوب إيران وإنهاء الحكم العربي فيها، ثم الاندفاع للمطالبة في الجزر العربية في الخليج، ومن ثم احتلالها.

ثانياً: يلاحظ طول نفس إيران، وإصرارها علىٰ احتلال الجزر، فإن محاولاتها لإثبات مطالبها في الجزر قد تكررت دون كلل علىٰ مدىٰ أكثر من ثمانين سنة حتىٰ توجتها بعملية الاحتلال عندما أصبح الوقت مناسباً لذلك.

ثالثاً: ويمكن تحديد دوافع إيران في احتلال الجزر العربية بالآتي:

أ ـ الموقع الاستراتيجي للجزر عند مدخل مضيق هرمز.

ب ـ أهمية الجزر كموانىء تجارية لعبت دوراً في النشاط التجاري في المنطقة.

جـ ـ وجود المعادن فيها مثل أكسيد الحديد والنفط.

د ـ أطماع التوسع الإيراني في المنطقة.

رابعاً: كان للعامل الاقتصادي دوراً مهماً في مسألة احتلال الجزر، فهذه

الجزر تحتوي علىٰ كميات تجارية من أكسيد الحديد والنفط، وإن هذين المعدنيين لهما أهمية في التجارة العالمية، كما أن مصالح بريطانيا في إيران والإمـارات العربية كانت باستمرار هاجس السلطات البريطانية في المنطقة في تحديد موقفها من هذه القضية.

خامساً: إن الموقف العربي خلال هذه السنوات الطويلة التي كانت إيران تطالب فيها بالجزر حتىٰ أجهزت عليها كان موقفاً غائباً في أغلب الأحيان، ومن ثم ضعيفاً بعد عملية الاحتلال إذ لم يتعد المطالبة اللفظية باستعادة الجزر وتأكيد عروبتها.

سادساً: أصبح من المؤكد أن احتلال إيران للجزر العربية قد أوجد شرخاً عميقاً في العلاقات العربية الإيرانية، وأنّ مستقبل هذه العلاقات في الخليج مرهون بمصير هذه الجزر، ويضمان عدم الاعتداء علىٰ الحدود العربية.

إنّ مشكلات الحدود لا تحلها الحرب بل التفاوض سلمياً بشأنها، لأن الحرب بالإضافة إلىٰ استنزاف الطاقات البشرية والمادية ليست السبيل إلىٰ إيجاد حلول للمشكلات الحدودية، ولم يحدث أنها ساهمت في حل مشكلة كهذه، ونتج عنها علاقات ودية ومتكافئة بين الجيران.

الملاحق:

أولًا: ملحق رقم (١) حول قرار القيام بعمل عسكري بحري لإزالة العلم الإيراني من جزيرتي طنب وأبو موسىٰ.

ثانياً: ملحق رقم (٢) تقرير بريطاني حول توزيع هويات إيرانية علىٰ سكان جزيرة أبو موسىٰ.

ثالثاً: ملحق رقم (٣) رسالة من السفارة البريطانية في طهران حول زيارة القوة العسكرية الإيرانية للجزيرة سؤال سكانها عن تبعية الجزيرة.

[800] (00260) Wt. 11815/172 7600 7-20 W & S (W B & L)

[Registry No: E 4278/67/34.]

FO 371/8941 29794
London U.K.

91

131 57

DOCKETED.

F.O.
April May 1 1923.

Despatched 5 p. M.

Draft.

Sir P. Loraine
Tehran.

P.B.

Telegram.

No. 88 Cypher
(Political Dist.)

Your telegram No. 123 [of April 27: Persian Gulf]

See Sir A. Hardinge's (1) despatch No. 91 of May 24 1904 and connected correspondence.

We were on that occasion prepared to take naval action to remove the Persian flag from islands of Tanb and Abu Musa which we consider to belong to Sheikh of Shargah.

If you see no objection you should draw attention of Persian Prime Minister to 1904 incident

Copies India Office
Colonial

FO. 371/91284
London U.K

ARABIA 1951
Eastern Department

Reference: FO 371/91284 29254

FROM Bahrain
Sir R. Hay

No. 87
Dated 10/3
Received in Registry 12/3

Visit to Abu Musa.
Arrangements made with Senior Naval Officer, Persian Gulf, for H.M.S. Flamingo to take acting ruler of Sharjah to Abu Musa in the middle of March to show visit not [illegible] ... It is proposed the senior naval officer will go there.

[illegible]

Reptd. Tehran no. [illegible]

REFERENCES
EA 1081/14
EA 1081/16

(Print)

(How disposed of)
Tel. to Bahrain 157
Tehran 109
13/3/51

(Action completed) [signature]

(Index) [illegible] 3/10

See -/118

MINUTES

The proposed visit can take place. Our Embassy at Tehran do not seem to be at all worried about Persian reactions (see para 3 of their letter of 2nd March at (17).

We should ask the "FLAMINGO" to report their findings on what happened during the Persian visit on 25th February and particularly whether identity cards were distributed. On the basis of this report we should then tell the Persians how we view their action and inform them that suitable steps have been taken to enable the acting Ruler of Sharjah to visit his territories.

3. It is a pity that we have to introduce this small matter into Anglo-Persian relations at the moment but we cannot let the Persian action pass without notice. If we did it would be brought up against us in the future. In any case it is a small thing and approaches of this sort involved seem to be moves in the game and to be played mainly for the record.

4. It remains to relieve this approach in Tehran in the

39313

light of recent correspondence about the erection of Gulf Lighting Service light on Bu Musa, correspondence which involves papers going back to 1949. Whatever they may reveal the visit should take place.

Dft. tel.

[illegible] 13/III.

I agree generally. We need a fuller report before considering complaining to the Persians; & although we probably should not let this incident pass unchallenged, this is an unfortunate time at which to obtrude a further difference between the Persians & ourselves.

13/3

Inward Papers:- (SNO. Persian Gulf) Admiralty Command 12th March (initialled)

محمد رحیم، ۱۳

ترجمه تضمین نمیشود

Reference: FO 371/91284
29031

سفارت کبرای انگلیس
طهران

شماره ۴۱
۱۰۸۰۲/۲۹/۵۱ جی

۵ اردیبهشت ۱۳۳۰

آقای کفیل

دوستدار در تاریخ اول فوریه (۱۲ بهمن ۱۳۲۹) شفاها از جناب آقای محسن رئیس استفسار نمودم که آیا اخبار روزنامه ها مبنی بر اینکه مامورین دولت شاهنشاهی در نظر دارند جزیره ابوموسی را که موضوع مکاتبات فیمابین دولتین انگلیس و ایران بوده و بیادداشت شماره ۱۰۱۳ این سفارت کبری مورخه ۲۴ اوت ۱۹۴۹ (۲ مرداد ماه ۱۳۲۸) منتهی گردیده بازدید نمایند اساسی دارد یا خیر.

اینک باطلاع دولت اعلیحضرت پادشاه انگلستان رسیده است که یک واحد از بحریه دولت شاهنشاهی ایران در تاریخ ۲۵ فوریه (۶ اسفند ماه ۱۳۲۹) از ابوموسی بازدید بعمل آورده و عده ای را درساحل پیاده نموده و اقلا از یکنفر از اهالی جزیره راجع به مالکیت جزیره سئوال نموده و عنوان کرده اند که جزیره مزبور متعلق بایران میباشد.

نظر باین قضیه دوستدار خاطر آنجناب را متذکر میدارد که نظر دولت اعلیحضرت پادشاه انگلستان براینست که جزیره ابوموسی تابع حکومت شیخ شرجه بوده و بهیچوجه قانونا یا بطریق دیگری تابع دولت شاهنشاهی نمیباشد.

موقع را مغتنم شمرده احترامات فائقه را تجدید مینمایم.

British Embassy,
Tehran

No. 41
G. 10802/29/51.

26th April, 1951.

Monsieur le Gérant,

On the 1st February I enquired orally of His Excellency Monsieur Muhsin Ra'is whether there was any foundation in newspaper reports that officials of the Imperial Government were planning to visit the island of Abu Musa, which has been the subject of correspondence between our two Governments ending with this Embassy's Note No. 1013 of the 24th August, 1949.

It has now come to the knowledge of His Majesty's Government that a unit of the Imperial Iranian Navy visited Abu Musa on the 25th February and that a landing party was put ashore and questioned at least one inhabitant about the ownership of the island, asserting that it belonged to Iran.

In view of this happening, I am to recall to Your Excellency's attention the view of His Majesty's Government that the island of Abu Musa is subject to the Sheik of Sharjah and in no way legally or otherwise subject to the sovereignty of the Imperial Government.

I avail myself of this opportunity to renew to Your Excellency the assurance of my highest consideration.

His Excellency M. F. Nabil,
Imperial Ministry of Foreign Affairs.

incident and give him a friendly hint that it would be unwise for Persian Govt. to follow advice of Moin ut Tujjar because H.M.G. would undoubtedly resent any such step and might take measures contemplated in 1904 to counteract any Persian designs in this direction.

1828

البحث السابع

بريطانيا وتجارة الرقيق
فـــي
منطقة الخليج العربي

مقدمـــة :

يعتبر موضوع الرق وتجارة الرقيق من الموضوعات الهامة والحساسة التي لا يستطيع أي باحث في علم الاجتماع أو التاريخ الاجتماعي أن يتجنب الخوض فيها، فلهذه القضية أهمية. ذلك أنها جزء من تاريخ المجتمع في فترة زمنية معينة، ولما كانت هذه الظاهرة موجودة في منطقة الخليج العربي فإن بحثهـا سيلقي أضواء علىٰ طبيعة الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في هذه المنطقة في الفترة الزمنية المحددة لهذا الموضوع. والذين عالجوا هذا الموضوع قلائل، وهم في الأغلب أوربيون لهم وجهة نظر منحازة رغم ما قدمته تلك الكتابات من معلومات مثل ج. لوريمر، وأرنولدولسون، وجون كيلي، وهود توليدانوا وغيرهم.

وقد حاولت الكتابات الأوربية أن تعطي الرق وتجارته صفة شرقية رغم أن هذه الممارسة ليست لها هوية شرقية أو غربية بل هي عالمية. ومارسها الأوربيون كما مارسها غيرهم.

الرق هو تحكم واستغلال للعبيد يجعل حريتهم محجوزة، وانتاجهم يتمتع به الأسياد.

أما تجارة الرقيق فهي تجارة بالبشر مورست كأي سلعة سادت عبر عصور التاريخ المختلفة، وفي مختلف بقاع العالم، وكانت منطقة الخليج العربي إحدىٰ تلك المناطق التي نشطت فيها هذه التجارة في فترة معينة من تاريخنا الحديث.

لقد خضعت منطقة الخليج العربي للاستعمار البريطاني فترة طويلة قاربت، القرن ونصف القرن، وكان يرجع اهتمام بريطانيا بهذه المنطقة إلىٰ أهميتها الاستراتيجية ووقوعها علىٰ طريق الهند.

ودخلت بريطانيا إلىٰ المنطقة عن طريق الاتفاقيات السياسية والتجارية منذ ١٨٢٠ وتطور وجودها إلىٰ السيطرة المباشرة، وكانت مشكلات المنطقة هاجس بريطانيا في الشرق، لأن مصالحها كانت تتطلب ترتيب الأوضاع بما يخدمها ويضمن استمراريتها.

وترتكز محاور هذه الدراسة علىٰ لمحة تاريخية عن الرق وتجارته في القرن التاسع عشر بصورة عامة كخلفية للموضوع، ثم الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي كانت سائدة في منطقة الخليج في بداية القرن العشرين، ثم بريطانيا وتجارة الرقيق في المنطقة، وأخيراً أسواق تجارة الرقيق في المنطقة. وستعتمد الدراسة أساساً علىٰ الوثائق البريطانية.

الرق وتجارته ـ خلفية تاريخية ـ:

كان الرق وتجارته شائعاً في أوربا وأمريكا خلال القرون التي سبقت القرن التاسع عشر، وفي مطلع القرن الثامن عشر ظهر في أوربا تيار فكري يدعو للتحرر من الظلم والاستبداد ويرفض الاستعباد، وتزعم هذا التيار بعض الفلاسفة والكتاب مثل فولتير والمؤرخ الفرنسي رينال، والكاتب الفرنسي مونتيل، وكان لذلك التيار تأثير سياسي واقتصادي، ففي الميدان السياسي ظهر بيان حقوق الإنسان الذي أعلنته الثورة الفرنسية التي قامت عام ١٧٨٩ وإصدارها لقانون إلغاء الرق في المستعمرات الفرنسية عام ١٧٩١، وفي الميدان الاقتصادي أثر هذا التيار في دعوة علماء الاقتصاد وأبرزهم آدم سميث وجون ستوارت مل وغيرهم، وبنوا دعوتهم لتحرير الزنوج على العلاقة بين الحرية والانتاج[1]. وفي عام ١٨٠٧ اتخذت بريطانيا إجراء Act يمنع تجارة العبيد في بريطانيا وعلى سفنها، وأكدت ذلك في عام ١٨١١، وعممت إجرائها هذا الذي اتخذ صفة قانونية على مستعمراتها في عام ١٨٣٣[2].

وجاء قرار الرئيس الأمريكي لنكولن في أول يناير عام ١٨٦٣ بتحرير العبيد في الولايات المتحدة الأمريكية ليكون نقطة تحول هامة في تاريخ

---

(١) عبدالسلام الترمانيني، الرق ماضيه وحاضره، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، نوفمبر ١٩٧٩، ص١٦٣ ـ ١٦٥.

(٢) Ehud R. Toledano, The Ottoman Slave Trade And Its Supperssion: 1984–1890, Princeron. University Press, U.S.A., 1982, p.9. See also: Arnold Wilson, The Persian Gulf, London 1959, p.213.

ظاهرة الرق وتجارته. وتتابعت المؤتمرات الدولية لبحث مسألة الرق وتجارة الرقيق ففي عام ١٨٧٨ عقد مؤتمر برلين حيث اتفقت الدول المشاركة فيه علىٰ إلغاء الرق ومنع تجارته، وفي مؤتمر بروكسل عام ١٨٩٠ تعهدت الدول الأوربية المجتمعة بتطبيق قوانينها لحظر الرق وتجارة الرقيق.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولىٰ، وقيام عصبة الأمم وقعت الدول الأعضاء في عصبة الأمم عام ١٩٢٦ اتفاقية جنيف التي تقضي بتحريم الرق ومنع تجارة العبيد وإلغاء الرق بكل صوره.

وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية دعا الحلفاء إلىٰ عقد مؤتمر في مدينة سان فرانسيسكو بالولايات المتحدة الأمريكية وعقد في إبريل ويونيو ١٩٤٥ وقعت الدول الأعضاء علىٰ ميثاق الأمم المتحدة وتضمن تأكيد الحقوق الأساسية للإنسان وكرامته، وفي ديسمبر عام ١٩٤٨ أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وحرمت المادة الرابعة منه الاسترقاق والاستعباد وحظر تجارة الرقيق، وتبع ذلك إتفاقيتان في عامي ١٩٤٩ و١٩٥٦[٣].

ويتضح من تتبع المؤتمرات الدولية التي عقدت لمعالجة مسألة الرق وتجارة الرقيق بأنها امتدت لفترة طويلة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، وذلك يعني أن الرق وتجارته لم ينتهي إلا في فترة قريبة أي أنه استمر حتىٰ بعد الحرب العالمية الثانية في بعض المناطق.

لقد كانت أفريقيا مصدراً أساسياً للرق وتجارته إلىٰ أوربا وأمريكا الشمالية ومناطقة أخرىٰ، وكانت ممارسة تجارة العبيد تتم كأي تجارة من

---

(٣) عبدالسلام الترمانيني، المصدر السابق، ص١٩١ - ١٩٢.

الناحية الاقتصادية، فقد كان العبد يعتبر استثماراً، وسلعة تباع وتشترىٰ، وتختلف أسعار العبيد حسب الجنس ذكراً أو أنثىٰ كما لعبت القوة البدنية، وجمال المرأة دوراً في ارتفاع سعر العبد أو العبدة، وكلف العبد بالأعمال اليدوية داخل المنزل وفي الزراعة، وفي صيد السمك واستخراج اللؤلؤ من الخليج العربي، كما كلف بأعمال أخرىٰ في المجتمعات الغربية التي مورست فيها هذه التجارة. وكان العبيد أدنىٰ طبقة في السلم الاجتماعي(٤).

واختلفت معاملة العبد من الناحية الاجتماعية حسب الطبقات الاجتماعية ومهما اختلفت معاملته أو الأعمال التي يقوم بها فإنه عبد مملوك محجوز الحرية وإنتاجه لسيده.

أما مسألة شيوع وانتشار ظاهر الرق وتجارته فقد سادت وانتعشت في فترات تاريخية معينة، وذلك عندما كانت أوربا وأمريكا تعتمدان علىٰ الزراعة بصورة أساسية، فكانت تلك المجتمعات تمارس الرق وتجارته للعمل في المزارع، ولما بدأت تلك المجتمعات تتحول إلىٰ مجتمعات صناعية ـ أخذت تختفي تدريجياً هذه الظاهرة ويستعاض عنها باليد العاملة من المستعمرات وتأهيلها فنياً للعمل في المصانع لكن ذلك لا يعني أن الرق وتجارة الرقيق قد انتهت في المجتمعات الصناعية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، بل استمرت كما لاحظنا حتىٰ بداية القرن العشرين. والسؤال الذي يطرح هنا هو: هل كان منع تجارة الرقيق بدوافع صحوة الضمير الإنساني، أم عدم الحاجة إليه لتحول المجتمع من مجتمع زراعي إلىٰ مجتمع صناعي؟ لسنا بصدد الإجابة علىٰ هذا السؤال الآن، ولكن

---

(٤) جون كيلي، بريطانيا والخليج ١٧٩٥ ـ ١٨٧٠، الجزء الثاني، ترجمة محمد أمين عبدالله، سلطنة، ١٩٧٩، ص٣-٤، ٦.

المسألة الاقتصادية كانت عاملاً أساسياً في وجود هذه الظاهرة واستمرارها عبر العصور وأن التطور في هذا المجال قد انعكس بدون شك علىٰ ظاهرة الرق.

الوضع الاقتصادي في الخليج وتجارة الرقيق:

كانت التجارة نشاطاً أساسياً في حياة سكان منطقة الخليج العربي في الفترة السابقة علىٰ النفط وأثنائها، وتشكل عصب الحياة الاقتصادية فيها. وكانت تجارة الرقيق ضمن هذه التجارة المتداولة ككل، ولكن التجارة لم تكن الميدان الوحيد للنشاط الاقتصادي في المنطقة بل كانت الزراعة وصيد الأسماك والرعي والصناعات الحرفية التقليدية، وكان العبيد يستخدمون للعمل في تلك المجالات وخدم في المنازل(٥). واختلفت دوافع تجارة الرقيق في منطقة الخليج والجزيرة العربية عن دوافع هذه التجارة في الغرب مثلاً، وربما كانت قلة عدد السكان وندرة اليد العملة بالإضافة إلىٰ طبيعة الوضع الاجتماعي القبلي والعشائري السائد في المنطقة من الأسباب التي كانت وراء رواج تجارة العبيد واستمرارها لفترة معينة من تاريخنا الحديث. وعندما نقول طبيعة الوضع الاجتماعي فذلك يعني أن العادات والتقاليد السائدة في المجتمع القبلي كانت تقبل استخدام العبد وبيعه وشرائه هذا من جهة، ومن جهة أخرىٰ فإن الكثيرين كانوا يتأففون من العمل في بعض المجالات أو يرفضون العمل فيها مما أتاح هذا الوضع المجال لرواج هذه التجارة.

---

(٥) Ehud R. Toledano, op. cit., p.8.

انظر أيضاً: سعيد بن علي المغيري، تحقيق عبدالله منعم عامر جهينة الأخبار في تاريخ زنجبار، سلطنة عمان، وزارة الإعلام والتراث القومي، ١٩٧٩، ص١٨٩-١٩٠.

انظر أيضاً: لوتسكي، تاريخ الأقطار العربي الحديث، دار التقدم، موسكو، (بدون تاريخ) ترجمة عفيفة البستاني، ص٤١٥.

إن التركيب الاجتماعي للمجتمع الخليجي في الفترة السابقة على النفط كان يتشكل من طبقات اجتماعية تقليدية، فهناك الطبقة التجارية التي كانت تمارس هذه التجارة براً وبحراً، وملاك الأراضي الذين كانوا يحتكرون الأرض الصالحة للزراعة، وطبقة الفلاحين في جنوب الجزيرة العربية والعراق، وصيادوا الأسماك والعاملون في صيد اللؤلؤ والحرفيون العاملون في صناعة الملابس والأحذية والسفن والخيام والحدادة وغيرها[٦].

ولما كانت القبيلة هي الوحدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الأساسية في البناء الاجتماعي والاقتصادي وتحكمها أعراف وتقاليد متعارف عليها وغير مكتوبة، فإن القبائل كانت تمثل قوة مؤثرة في أوضاع المنطقة عبر تاريخها لذا فقد اتجه تعامل القوى الخارجية مع المنطقة إلى شيوخ هذه القبائل وحكام مقاطعاتها عن طريق عقد الاتفاقيات والنفاذ إليها سياسياً واقتصادياً منذ بداية العقد الثالث من القرن التاسع عشر وبخاصة بريطانيا.

تجارة الرقيق في منطقة الخليج العربي وموقف بريطانيا منها:

يقول جون. ب. كيلي «وكانت مسقط في أوائل القرن التاسع عشر أكبر مركز ترانزيت لتجارة الرقيق إلى دول الخليج وفارس والعراق والهند، غير أن هذا المركز تقلص في النهاية عندما أخذت تنافسها مدينة صور الواقعة إلى الجنوب من مسقط. وقبل أواخر العشرينات من القرن التاسع

(٦) Rodney Wilson. The Economies of the Middle Easf. 1979, p.74-77, The Macmilln Press LTD.

انظر أيضاً: د. عبدالمالك التميمي، الخليج العربي - دراسة في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، يونيو ١٩٨١، ص١١ - ١٦.

عشر درج سكان الدول الساحلية للخليج علىٰ الاكتفاء بحصة ما في تجارة تصدير العبيد من موانىء مسقط»[٧].

ولا بد من مناقشة هذا الرأي الذي قاله كيلي، فقد ركز هنا علىٰ سلطنة مسقط ورواج تجارة الرقيق فيها في فترة معينة مستنداً إلىٰ معلومات من الوثائق البريطانية، واعتبرها أكبر مركز لتجارة الرقيق مع دول عديدة تمتد من العراق وفارس إلىٰ الهند مروراً بمنطقة الخليج العربية في أوائل القرن التاسع عشر.

أولًا: إن سعي بريطانيا ليكون لها نفوذ في منطقة الخليج العربي وفي مسقط علىٰ وجه التحديد قد بدأ في تلك الفترة التي ركز فيها كيلي علىٰ نشاط هذه التجارة فيها، ويتضح الغرض السياسي الذي يختفي وراء الرأي الذي ذكره هنا، وقد وقعت بريطانيا بالفعل معاهدة مع سلطان مسقط عام ١٨٢٠ فهناك احتمال أن يكون الادعاء البريطاني بتضخيم هذا النوع من التجارة تبريراً للتدخل في شئون منطقة الخليج بدءاً بمسقط، وإعطاء هذا التدخل مسحة إنسانية وهي محاربة تجارة الرقيق.

ثانياً: هناك مراكز أخرىٰ قد نشطت في هذه التجارة في تلك الفترة، وكانت أسواقاً لها فلماذا التركيز علىٰ مسقط في تلك الفترة!

ثالثاً: يوضح قول كيلي بأن سكان الدول الساحلية للخليج قد درجوا علىٰ الاكتفاء بحصة ما في تجارة تصدير العبيد من موانىء مسقط في أواخر العشرينات من القرن التاسع عشر ليثبت بأن السلطات البريطنية استطاعت أن تحد من الاستيراد الخارجي للعبيد، وأن هذه التجارة

---

(٧) جون. ب. كيلي، بريطانيا والخليج ١٧٩٥ ـ ١٨٧٠، الجزء الثاني، ترجمة محمد أمين عبدالله، سلطنة عمان، ص٧، ٨.

أصبحت داخلية في المنطقة وبخاصة بعد إجراءات حظر تجارة الرقيق البريطانية ١٨٠٧م و١٨١١م، والمعاهدة البريطانية مع سلطان مسقط ١٨٢٠م.

وإذا كنا نريد توضيح الغرض السياسي البريطاني الذي اختفىٰ وراء محاربة تجارة الرقيق في منطقة الخليج العربي فإن ذلك لا يعني عدم إقرارنا بوجود تلك التجارة ونشاطها في تلك الفترة.

لقد لعبت هذه التجارة دوراً في اقتصاديات المنطقة ليس نتيجة إستخدام العبيد في مجالات العمل المختلفة كما ذكرنا فحسب ولكن أيضاً بالمردود المالي المباشر لهذه التجارة فعلىٰ سبيل المثال كان عدد سكان زنجبار في عام ١٨١١ يقدر ب٢٠٠,٠٠٠ منهم ١٥٠,٠٠٠ من العبيد الأرقاء، كما قدر عدد الرقيق الذين كانوا يصدرون إلىٰ مسقط من ٦٠٠٠ إلىٰ ١٠,٠٠٠ شخص سنوياً، وأغلبهم في سن الشباب والقاصرين، ويلاحظ بأن عدد الإناث من بين هؤلاء كانت كبيراً[٨][×]، وهذه الأرقام ليست نهائية فهي تفتقر إلىٰ الدقة فالذين يختطفون ويسرقون لا يدخلون ضمن هذه الإحصائيات.

من المهم أن نعرف أن التجار الأوربيين قد اشتركوا فعلياً في ممارسة هذه التجارة قبل الحظر البريطاني عليها وبعده، ذلك أن الإجراء البريطاني لمنع هذه التجارة لا يشمل الأوربيين من غير البريطانيين*.

أما سعر العبد في السوق فكان يتراوح ما بين ٢٠ (ريالًا) و٢٠٠ (ريالًا)

---

[٨] جون. ب. كيلي، المصدرالسابق، ص١٠ - ١١.

(×) تتضح المبالغة في ذكر هذه الأرقام فهي تختلف إلىٰ حد كبير عن الأرقام التي ذكرها ويلسون في تقريره عام ١٨٣١ انظر نفس المصدر، ص١١.

نمساوياً في أسواق بربرة علىٰ الساحل الإفريقي الشرقي، وبوشهر علىٰ الساحل الإيراني، والبحرين والشارقة علىٰ الساحل العربي للخليج وكذلك البصرة وغيرها(٨).

ورغم نشاط بريطانيا في منع هذه التجارة إلا أنها لم تعامل المتاجرين بها معاملة حازمة وقاسية في المنطقة، ويرجع تفسير ذلك إلىٰ أنها كانت تسعىٰ للسيطرة علىٰ منطقة الخليج العربي، وقد خططت لعقد إتفاقيات مع شيوخها، ونظراً لأن هذه التجارة كان يستفيد منها بعض حكامها فإن الضغط قد يعرقل سياستها، وخططها، لذا فإن ملاحقة السلطات البريطانية لتجارة الرقيق وحتىٰ عمليات الخطف التي كانت تتم بحق بعضهم كانت تتوقف بمجرد إنكار الفاعلين لها كما حدث بالنسبة لاختطاف بعض نساء بربرة من قبل بعض تجار الرقيق في عمان عام ١٨٣٧(٩).

لقد كانت السلطات البريطانية تسمح بتجارة الرقيق خلال القرون السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر، واشترك فيها بريطانيون لا بل كان الرقيق ينقلون علىٰ سفن تحمل العلم البريطاني(١٠). القضية إذاً ليست الاعتبارات الإنسانية فحسب هي التي دفعت بريطانيا إلىٰ أن تقف ضد تجارة الرقيق في الخليج وإنما المصالح الاقتصادية والسياسية، وهذا لا يعني التقليل من الاعتبارات الأخرىٰ لتوضيح ذلك:

---

(٨) جون. ب. كيلي، المصدر السابق، ص١٤، ١٩، ٢٣ - ٢٤.
انظر أيضاً: العمري حمود أحمد، ترجمة محمد أمين عبدالله، عمان وشرق أفريقيا، سلطنة عمان، ١٩٧٩، ص٨٩-٩٠.

(٩) جون. ب. كيلي، المصدر السابق، ص٤٥ - ٤٦.

(١٠) د. محمد رزوق، قضية الرق في تاريخ المغرب، المجلة التاريخية المغربية، السنة الثالثة عشر، العدد ٤١ - ٤٢ يونيو ١٩٨٦ ص١١٥ - ١١٦.

أولاً : أن بريطانيا لم تعد بحاجة إلىٰ الرقيق للعمل في بريطانيا أو مستعمراتها ذلك أنها أصبحت دولة صناعية وأن العبيد كانوا يجلبون للعمل في الزراعة كما أوضحنا في بداية هذه الدراسة.

ثانياً: أن بريطانيا قد وضعت خطتها للسيطرة علىٰ الطرق التجارية في الشرق خاصة الطريق إلىٰ الهند، وبما أن الخليج العربي يعتبر ممراً استراتيجياً هاماً علىٰ هذا الطريق، وأحد منافذ المحيط الهندي فإن تواجد بريطانيا وسيطرتها عليه أمر كان يشغل السياسة البريطانية منذ بداية العقد الثالث من القرن التاسع عشر.

ثالثاً: أن بريطانيا كانت دولة استعمارية، وفي الوقت الذي كانت فيه تعمل علىٰ منع تجارة الرقيق تمارس سياسة استعمارية وتعامل شعوبها معاملة العبيد في الاستغلال بكل صوره.

أما حول تبرير موقف السلطات البريطانية غير الحازم من تجارة الرقيق في المنطقة فيقول أرنولد ويلسون «إن حياة العبد في المنطقة لم تكن قاسية أكثر من حياة العربي العادي، ففي التخلف يتساوىٰ الاثنان»[(١١)].

صحيح أن حياة العبد في منطقة الخليج لم تكن قاسية ولكن ذلك لا يبرر استرقاقه، ثم أن مقارنته لحياة العبد بحياة العربي العادي في المنطقة ألا تثير سؤالاً يقول: هل تغير حال هذا الإنسان العربي خلال فترة السيطرة البريطانية الطويلة؟ أم أن تلك السلطات رأت المساواة في التخلف بين العبد والمواطن مبرراً لعدم التمييز بينهما، وهل ذلك التخلف الذي يعنيه ويسلون هنا هو قبل الوجود البريطاني في المنطقة فقط؟!

---

(١١) 11. Arnold T. Wilson, The Persian Gulf, 1959, London pp.2/4 – 2/5. George Allen and Unwin LTD.

إن دراسة طبيعة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في منطقة الخليج العربي في فترة السيطرة البريطانية لا تضيف إلىٰ معلوماتنا جديداً من الانجازات التي ساهمت في رفع مستوىٰ الإنسان في المنطقة، كما أنها لم تنهي تجارة الرقيق في فترة وجيزة، تلك التي اعتبرت أن رسالتها الإنسانية والحضارية تحتم القضاء علىٰ هذه التجارة، ومن خلال ذلك وغير ذلك تمكنت من التغلغل في المنطقة وفرض سيطرتها عليها. ووقفت متساهلة مع التجار الذين مارسوا هذه التجارة حتىٰ لا تخلق جواً يقلق وضعها ويعرقل سياستها الاستعمارية.

ولأهمية قضية الرق وتجارته في المنطقة وموقف بريطانيا منها فإنه يمكن التوصل إلىٰ الاستنتاجات التالية التي تقع ضمن الاحتمالات:

أولاً: كانت سياسة بريطانيا الامبريالية في القرن التاسع عشر تتطلب ضمانات داخلية وخارجية، فلمواجهة الانتقادات الداخلية كان علىٰ السلطات البريطانية أن تثبت بأن سياستها الاستعمارية لصالح بريطانيا والمناطق المستعمرة، وأنها لا يمكن أن تسمح برواج تجارة الرقيق في مستعمراتها[١٢].

ثانياً: لم تكن بريطانيا تستفيد من تجارة الرقيق الإفريقية، بسبب تحول النمط الاقتصادي فيها من الاقتصاد الزراعي إلىٰ الصناعي، كما أنها خسرت مستعمراتها الأمريكية التي كانت المجال الأساسي لاستيراد الرقيق الإفريقي. إضافة إلىٰ أن بريطانيا كانت تسعىٰ إلىٰ تطبيق قوانينها علىٰ مستعمراتها وهي لا تستفيد اقتصادياً من هذه التجارة، كما أنها لا تحتاج إلىٰ الرقيق في هذه المرحلة التاريخية.

---

(١٢) الغمري حمود أحمد، ترجمة محمد مين عبدالله، المصدر السابق، ص٨٩ ـ ٩١.

ثالثاً: كانت بريطانيا تعتقد بأن ممارسة تجارة الرقيق ـ بهذا الحجم وهذا المردود المادي في المنطقة تشكل ـ عائقاً أمام استعمارها في الشرق، فمن الناحية القانونية أصدرت إجراء حظر هذه التجارة، ومن الناحية الاقتصادية فإن المستفيدين منها سيعملون بكل الوسائل لاستمرارها. وهذا بدوره يؤثر علىٰ خطط بريطانيا في فرض سيطرتها علىٰ مناطق ذات أهمية استراتيجية كمنطقة الخليج العربي، أما كيف يكون ذلك؟ فإن جون كيلي يجيب علىٰ هذا السؤال بقوله:

«إن فشل منع تجارة الرقيق كان سيترتب عليه تعاون قبائل الساحل (العماني) مع الوهابيين في نجد، وكان الوضع عموماً سيؤدي إلىٰ عرقلة الجهود لبسط النفوذ البريطاني في منطقة الخليج»(١٣).

رابعاً: كان ضغط الرأي العام البريطاني باتجاه حقوق الإنسان وحريته في أوربا ضمن العوامل التي دفعت السلطات البريطانية إلىٰ إتباع تلك السياسة تجاه الرق وتجارته.

خامساً: هناك احتمالاً يجب أن يوضع في الاعتبار وهو دور الإرساليات التبشيرية التي نشطت في المناطق التي كانت تسيطر عليها بريطانيا أو تلك التي كانت تخطط للاستيلاء عليها حيث وقفت تلك الإرساليات ضد الرق وتجارته.

سادساً: أن سؤالاً لا بد من إثارته في هذا الصدد: هل كانت الاتفاقيات البريطانية مع سلطات مسقط وشيوخ إمارات الخليج بشأن حظر الرقيق الأساس للاتفاقيات السياسية معهم؟ وألا تعتبر تلك الاتفاقيات غير المتكافئة تدخلاً في شئون المنطقة الداخلية؟ وهل

---

(١٣) جون. ب. كيلي، المصدر السابق، ص ٤٤٢ ـ ٤٤٣.

كان اندفاع أولئك الحكام لتوقيع تلك الاتفاقيات هو نتيجة خوفهم من الحركة الوهابية؟ نترك الإجابة علىٰ هذه الأسئلة علىٰ أمل أن تجيب عليها الدراسة فيما بعد. كانت السياسة البريطانية تجاه الرق وتجارته في المنطقة وبصورة عامة تتم بالتنسيق مع حكامها.

التنسيق البريطاني مع حكام المنطقة:

بدأت بريطانيا إجراءات توقيع معاهدتين مع السلطان سعيد سلطان مسقط في سنة ١٨٢٠م و١٨٢٢م ووقعت معه إتفاقية ثالثة عام ١٨٣٨ / ١٨٣٩ لمنع السفن العمانية من المتاجرة برقيق أفريقيا وبيعهم في منطقة الخليج، وقد واكبت هذه الاتفاقية إتفاقيات أخرىٰ مع شيوخ الساحل (العماني) كما تم توقيع إتفاقية بهذا الخصوص مع سلطان مسقط في عام ١٨٤٥[١٤] وجانباً من الموضوع يخص الحكام أنفسهم فبعضهم كانوا متورطين في تجارة الرقيق.

لقد شعرت بريطانيا أن إتفاقاتها مع حكام الخليج العربي ومع سلطان مسقط غير كافية إذا لم تصدر الدولة العثمانية كدولة خليجية، وفارس قرارات بحظر هذه التجارة، وقد تمكنت من إقناع الدولة العثمانية فأصدرت عام ١٨٥٧ فرمانا يحظر اشتراك رعاياها في تجارة الرقيق، وكان مردوده ضعيفاً لأن ذلك لا يعني حظراً كاملاً علىٰ الرق وتجارته في أنحاء الامبراطورية، ومن ثم تلتها إيران بعد ذلك.

لقد استمرت تجارة الرقيق في المنطقة وكانت تأتي من زنجبار والمناطق الأخرىٰ في شرق أفريقيا وشبه القارة الهندية مروراً بموانىء الخليج وفارس إلىٰ البصرة أثناء العهد العثماني، وكان من بين هؤلاء بعض الرقيق

(١٤) 14. Arnold T. Wilson, op. cit., p.217.

المخطوفين[٥].

واشترطت السلطات البريطانية تسليم هؤلاء للوكيل البريطاني في البصرة، ومنع تجارة الرقيق في السفن التي تحمل العلم التركي، جاء ذلك في الاتفاق البريطاني العثماني عام ١٨٨٠، ويشمل ذلك منع تجارة الرقيق في الأراضي التابعة للسيادة العثمانية وليس في تركيا وحدها. رغم كل تلك الإجراءات البريطانية إلا أن هذه التجارة قد استمرت خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ولم تكن تجارة الرقيق تقتصر على الاستيراد من الخارج وبيعهم في المنطقة، ولكن أيضاً هناك تجارة داخلية للرقيق في منطقة الخليج العربي والجزيرة، وجدير بالذكر أن إتفاقيات حظر تجارة الرقيق لم تشر إلى التجارة الداخلية، ولم تعطي الجهات التي أصدرتها أو اتفقت بشأنها أي تفسير لذلك، وربما اعتبرت قضية داخلية من شأن حكومة كل بلد تتعامل معها بالطريقة التي تتلائم وظروفها.

لقد عقدت عدة إتفاقيات وحدثت تطورات هامة تتعلق بمسألة تجارة الرقيق في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وبخاصة بعد أن انتقلت الهند من شركة الهند الشرقية الانجليزية إلى يد الحكومة البريطانية التي بدأت تظهر اهتماماً كبيراً بهذه المسألة، ولكن لم تحسم الموقف بشأنها

---

(١٥) وبمقارنة تجارة الرقيق في منطقة الخليج العربي، ومنطقة المغرب العربي في العهد العثماني نجد الاختلاف في مسألة عتق العبيد، فكان في تونس مثلاً عندما يتوفى الباي (الحاكم العثماني) يعتق عدداً من عبيده، ويصبحون أحراراً، وكانت هناك طبقية للعبيد فقد كان عبيد الأمراء والنبلاء في المغرب العربي يتسلطون على العبيد الآخرين المملوكين من الطبقات الاجتماعية الأدنى.

حول هذا الموضوع انظر:

د. عبدالجليل التميمي، عتق العبيد في منتصف القرن التاسع عشر في تونس، المجلة التاريخية المغربية، السنة الثانية عشر، ديسمبر ١٩٨٥، ص٥٩٢.

ويخاصة حين ألغي الأسطول الهندي عام ١٨٦٣ . وقد مرت تجارة الرقيق بمرحلة حاسمة في الفترة ما بين ١٨٦٩ - ١٨٧٣ وتعرضت لضربة قاصمة عام ١٨٧٣ حين وقع سلطان مسقط معاهدة أكدت علىٰ النص الخاص بحظر تجارة الرقيق الوارد في معاهدة ١٨٤٥ ، كما ألزمت السلطان بإغلاق أسواق الرقيق في جميع أراضيه، ومنح الحماية للذين يتم تحريرهم، ووقع شيوخ الخليج إتفاقيات مماثلة كما اضطر سلطان زنجبار إلىٰ توقيع معاهدة مماثلة عام ١٨٧٥ تمنع تصدير الرقيق من داخل بلاده، وتغلق أسواق الرقيق في زنجبار، وضعفت تجارة الرقيق مع نهاية القرن التاسع عشر، ولكنها لم تتوقف، ونشطت في بعض المناطق مثل صور في عمان .

وكان لفرنسا موقفاً من هذه التجارة لأنها هي الأخرىٰ كانت تسعىٰ إلىٰ نفوذ في المنطقة، فقد كانت بعض السفن التي تنقل الرقيق من شرق إفريقيا تحمل العلم الفرنسي[١٦] . وكان ذلك الموقف الفرنسي بسبب المنافسة البريطانية الفرنسية علىٰ النفوذ في منطقة الخليج العربي .

والوثيقة التالية تحتاج إلىٰ التأمل في الموقف البريطاني من تجارة الرقيق في المنطقة . فقد بعث المقيم السياسي البريطاني في الخليج Col. M. Meada برسالة إلىٰ سكرتير وزارة الخارجية في حكومة الهند البريطانية بتاريخ ٢٦ إبريل ١٨٩٨ حول بعض الأرقاء الهاربين من أسيادهم في مسقط قال فيها :

«إن الرقيق الذين حرروا من قبل سلطان مسقط هم حالات فردية لا تخضع للاتفاقية المعقودة بين بريطانيا والسلطان، وأن العبيد يستوردون إلىٰ الساحل العربي، حتىٰ تاريخ عقد الاتفاقية، لخدمة عدد من شيوخ

---

(١٦) ج . ج . لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، الجزء السادس، ترجمة ديوان أمير قطر، ص٣٦٠٧ - ٣٦١٢ .

المنطقة، وقد أخذ بعضهم لاجئين لدىٰ الوكالات البريطانية، وأن العبد الذي ولد رقيقاً أو الذي استثنىٰ حسب نص الاتفاقيات يبقىٰ رقيقاً لدىٰ الشيوخ ويعاد إلىٰ سيده. . وأن الرقيق الذين أخذوا لاجئين علىٰ سفننا قد حرروا بموجب نصوص قرارات مؤتمر بروكسل، أما أولئك الذين أخذوا لاجئيين لدىٰ المقيمية البريطانية في بوشهر علىٰ الساحل الشرقي للخليج أو في أية قنصلية أو وكالة بريطانية في الأراضي الإيرانية فقد منحوا شهادات عتق الرقيق بموجب نصوص المعاهدة بين بريطانيا وفارس لعام ١٨٨٢م المادة رقم ٧××"(١٧)*.

عندما نتأمل هذه الوثيقة نستنتج ما يلي:

أولاً: إن السلطات البريطانية لم تمنع الرق بصورة شاملة وقاطعة لكنها في بعض الأحيان وفي بعض المناطق قد تساهلت، واشترطت المعاملة الحسنة للرقيق وقد كان ذلك واضحاً في منطقة الخليج.

ثانياً: لقد سادت المنطقة اعتبارات سياسية في تلك الفترة جعلت السلطات البريطانية تكيف إجراءاتها بما يخدم استراتيجيتها فهي تعلن محاربتها له كما سيتضح ولكنها تضع في حساباتها أن تجارة الرقيق في المنطقة جزءاً من وضعها الاجتماعي إضافة إلىٰ البعد السياسي للمسألة كما ذكرنا.

---

(١٧) 17 – India Office Records. File 5 (Slave Trade), R/15/1/201, April 1898, London.

(*) يلاحظ أن كتابات المسئولين البريطانيين عن تجارة الرقيق في منطقة الخليج قد بالغت عند ذكرها خطر هذه التجارة علماً بأن الإحصائيات التي أوردتها لا تذكر إلا العشرات الذين تمت المتاجرة بهم سواء ذلك في الوثائق والكتابات التي تعاملنا معها في هذه الدراسة ما عدا ما ذكره جون كيلي، المصدر السابق، ص٤١٤ ـ ٤١٥ بأن عددهم قد بلغ الآلاف في ستينات القرن التاسع عشر.

لنقرأ الرسالة التالية:

بعث مساعد وزير خارجية حكومة الهند البريطانية برسالة إلىٰ المقيم السياسي في الخليج حول موضوع تجارة الرقيق في المنطقة رداً علىٰ رسالته بتاريخ ٩ يونيو ١٨٩٨ أوضح فيها موقف السلطات البريطانية في الهند من القضية والذي يتلخص في متابعة هذا النشاط، وضرورة منعه في منطقة الخليج[١٨].

وحول الموضوع نفسه بعث George Hamilton جورج هاملتون من وزراء الخارجية البريطانية إلىٰ الحاكم البريطاني العام في الهند برسالة أخرىٰ بتاريخ ٧ يوليو ١٨٩٩ رداً علىٰ رسالته المؤرخة ١١ مايو ١٨٩٩ تضمنت المداولة حول مسألة تجارة الرقيق في مسقط بالإضافة إلىٰ موضوعات أخرىٰ حول عدن. أوضح في الرسالة أنه من الضروري تطبيق قرار الحكومة البريطانية بخصوص منع تجارة الرقيق، وتطبيق إتفاقها مع سلطان مسقط. ويعتقد أن سلطان مسقط كان موافقاً علىٰ عتق العبد الجديد، أما العبد القديم فيتم عتقه عندما ترىٰ القنصلية البريطانية أنه يعامل معاملة قاسية وغير إنسانية[١٩].

يتضح من الرسالة السابقة أن السلطات البريطانية اعترفت ضمناً بأن تجارة العبيد كانت قائمة في مسقط، ولكنها لا تريد إثارة مشكلات مع سلطان مسقط في ذلك الوقت كما تشير إلىٰ ذلك رسالة وكيل وزارة الخارجية في حكومة الهند إلىٰ المقيم السياسي في الخليج بتاريخ ١٦ أغسطس ١٨٩٩

---

(١٨) 18– IOR R/15/1/201. op. cit, File 5.

(١٩) 19– IOR R/15/1/200. File 5.

تعقيباً علىٰ رسالة هاملتون[٢٠] أن السلطات البريطانية كانت حريصة علىٰ منع هذه التجارة في مسقط، أما مسألة عتق العبيد في هذه المنطقة فتركت للتفاهم بين السلطات البريطانية والسلطان، وليس هناك ما يلزم السلطات البريطانية أو سلطان مسقط حول التجارة الداخلية أو عتق العبيد في الاتفاقية الخاصة بهذا الموضوع بينهما أو الاتفاقيات الأخرىٰ بخصوص هذه التجارة.

بعض الأمثلة علىٰ عتق العبيد وإعادتهم إلىٰ بلادهم:

تعتبر منطقة شرق أفريقيا المصدر الأساسي لتجارة الرقيق إلىٰ منطقة الخليج العربي، وبخاصة من زنجبار التي استمرت في بداية القرن العشرين مع تواضع أعداد الرقيق المتاجر بهم، والتي توضحها بعض الوثائق البريطانية. والرسالة التالية مثال علىٰ ذلك. بعث الوكيل السياسي البريطاني في مسقط برسي كوكس برسالة إلىٰ المقيم السياسي في الخليج بتاريخ ١٠ فبراير ١٩٠٢ تتعلق بإرجاع بعض الرقيق إلىٰ زنجبار أوضح فيها عدد الرقيق الذين أرسلوا بحراً من مسقط إلىٰ زنجبار مع تحديد أسمائهم وجنسهم وأعمارهم في الفترة ما بين ١٩٠٠ ـ ١٩٠٢ كما هو واضح من الجدول التالي:

---

(٢٠) 20– Ibid.

الجدول رقم (١)

الاســم	الجنس	العمر
استامبلو	أنثىٰ	٥١
أمينة	أنثىٰ	٣٢
فراج	ذكر	١٢
فيروز	ذكر	٣٠
راميا	ذكر	١٥
فرحان	ذكر	٣٢
مبروك	ذكر	٣٢
فرج	ذكر	٢٠
صنكور	ذكر	١٧
نصيب	ذكر	١٧[٢١]

وبمجرد النظر إلىٰ هذا الجدول تتضح الحقائق التالية:

أولاً: أن نسبة الرقيق المتاجر بهم والذين أعيدوا إلىٰ زنجبار من مسقط هم من الذكور، وعدد قليل من النساء من بينهم ثلاثة أطفال.

ثانياً: أن بعض أسماء هؤلاء عربية وربما كان ذلك ناتج عن تأثير الإسلام والتجارة والعلاقات التاريخية بين شبه الجزيرة العربية وشرق أفريقيا، أو أن بعضهم قد منحـوا أسماء جديدة بعد استرقاقهم من قبل أسيادهم في المنطقة.

(٢١) 20- IOR R/15/1/200. op. cit, Feb. 1902

ثالثاً: أن أعمارهم في أغلبهم في سن الشباب، وذلك يدل على أن القائمين على تجارة الرقيق يركزون على الشباب للعمل في المنازل والحقول والغوص وغير ذلك من مجالات العمل في المنطقة.

أما الجدول التالي فيوضح لنا الرقيق المحررين الذين أعيدوا من مسقط إلى بلادهم زنجبار بحراً(٢٢).

جدور رقم (٢)

العدد	تاريخ تحريرهم	تكلفة نقلهم	ملاحظـــات
١١	فبراير ١٩٠٠	١٧٥ روبية	
٧	فبراير ١٩٠١	١٠٥	
٢	مارس ١٩٠١	١٤ روبية	تم نقلهم على سفينة البريد القادمة من بومباي
١٥	فبراير ١٩٠٢	٦٥٠ روبية	
٥	مايو ١٩٠٢	٣٥ روبية	أرسلوا إلى بومباي ومنها إلى زنجبار(٢٣).

إن أهم ما يلاحظ على هؤلاء الرقيق المعتقين المحررين هو قلة عددهم قياساً على ما تذكره المصادر البريطانية حول ضخامة وخطورة تجارة الرقيق في المنطقة، ففي خلال ثلاثة أعوام تم عتق أربعين عبداً فقط مما يضعنا أمام الاحتمالات التالية:

(٢٢) من المعروف أن شيوخ بعض القبائل الإفريقية سواء في زنجبار أو غيرها قد اشتركوا في تجارة الرقيق في بلادهم واستفادوا منها، ولم توضح الوثائق البريطانية لهذا الفترة مصير العبيد الذين يتم تحريرهم ويعادوا إلى بلادهم، وهل هناك احتمال استرقاقهم مرة أخرى أم لا.

(٢٣) 23– IOR R/15/1/200, Ibid (Statment of Emoncipated slaves sent to Zanzibar).

أولاً: إن السلطات البريطانية لم تكن جادة في محاربة هذه التجارة أو أن هناك معوقات ذات طابع اجتماعي اقتصادي وسياسي حالت دون إتخاذ إجراءات صارمة في مواجهة هذه التجارة في المنطقة.

ثانياً: أن هناك مبالغة فيما تقوله السلطات البريطانية عن الرقيق وتجارته في المنطقة لتبرر تدخلها فيها.

ثالثاً: أن السلطات البريطانية ليس لديها إحصاء بعدد الرقيق الذين كانت تتم المتاجرة فيهم، ولا تعرف الحجم الحقيقي لتلك التجارة.

رابعاً: أن السلطات البريطانية كانت تعتقد بأن محاولاتها ـ بين الحين والآخر ـ جمع هؤلاء الرقيق وتحريرهم وإعادتهم إلىٰ بلادهم يحد من ممارسة هذه التجارة، والجدولين التاليين يلقيان مزيداً من الضوء علىٰ عملية عتق العبيد في المنطقة.

أسماء العبيد الذين جلبوا إلىٰ ساحل عمان في الخليج عن طريق البحر وتحريرهم ١٩٢٦ - ١٩٢٧[٢٤]

أسمائهم	مكان الولادة	العمر	ملاحظـــــــات
مريم بنت فرج	سيريك	٢٩	أخذت لاجئة بالقنصلية البريطانية في بندر عباس في إبريل ١٩٢٦ .
سعد الله بن نصيب	أفريقيا	٤٠	
مبارك بن فرحان	سواحيلي	—	
عيد بن سالم	المدينة	٢٣	أخذ لاجئاً في القنصلية البريطانية في لنجة إبريل ١٩٢٦ .
سعد بن باروت	زنجبار	٧٠	أخذ لاجئاً في بوسيدو في نوفمبر ١٩٢٦ .
جميلة بنت مبارك	—	٣٥	أعتقلت في ١٥ سبتمبر وأرسلت إلىٰ البحرين .
شريفة بنت وكايو	أثيوبيا	٢٥	
مدينة بنت وكايو	أثيوبيا	٢٠	
أمينة بنت اسجانكي	أثيوبيا	٣٠	
حلوم بنت جمعة	مكران	٢٥	أخذت في بوشهر وحررت في ١٩ فبراير ١٩٢٦
ألماس بن فرحان	سواحيلي	٣٥	أخذ للقنصلية البريطانية في بندر عباس في إبريل ١٩٢٦ .
مرزوق بن محبوب	سواحيلي	٣٠	
زينب بنت مبارك	سواحيلي	٤٠	أخذت لاجئة هي وأطفالها الأربعة إلىٰ المقيمية البريطانية في الشارقة في أكتوبر ١٩٢٦ .
ربانيت فيروز	الشارقة	٢٠	
كاموس فيروز	الشارقة	١٧	
جمعة فيروز	الشارقة	١٥	
مطرة فيروز	الشارقة	١١	

(٢٤) شريفة ومدينة بنات وكايو ومريم بنت عمر وأمينة بنت أسجانكي أرسلوا إلىٰ الإرسالية العربية الأمريكية (البرتستاتنية) في البحرين، وتزوجن من عبيد محررين.

أسماء الذين تم اختطافهم للمتاجرة بهم كعبيد في منطقة الخليج العربي ١٩٢٥ ـ ١٩٢٧ وحرروا وأعيدوا إلىٰ بلادهم[٢٥]

الاسم	مكان الاختطاف	العمر	ملاحظات
صفر ولد محمد	الشارقة	—	في نوفمبر ١٩٢٥
٢) مبارك ولد رمضان	الشارقة	٢٠	في نوفمبر ١٩٢٦
٣) علي بن عباس	الشارقة	—	١٩ إبريل ١٩٢٦
٤) موسىٰ ولد حيدر	كراتشي	١٤	مارس ١٩٢٦
٥) حوتىٰ بن جاراو	كراتشي	١٧	نوفمبر ١٩٢٦
٦) شنكار بن شمرا	كراتشي	١٣	نوفمبر ١٩٢٦
٧) نـــور. .	كراتشي	بين ١٤ـ١٨	نوفمبر ١٩٢٦
٨) بنهو. .	السند	١٢	٢ مارس ١٩٢٧
٩) رايس محمد بن حسن	شهوار	٣٠	فبراير ١٩٢٧
١٠) أحمد بن دابي	شهوار	—	—

من قراءة الجدولين السابقين نستطيع استنتاج ما يلي:

أولاً: أن هذ الأسماء التي ذكرت لا تمثل جميع الرقيق الذين تمت المتاجرة بهم في تلك السنة، فهذه الأسماء تقتصر علىٰ مجموعة تم تحريرها فقط.

ثانياً: أن الأسماء التي ذكرت في الجدول الثاني أيضاً لا تمثل جميع العبيد

(٢٥) 25- IOR R/15/1/229, op. cit.

الـذين تم اختـطاطفهم فهي مقتصرة علىٰ أولئك الذين توفرت المعلومات عنهم من قبل السلطات البريطانية ذلك يعني أن هناك آخرين ربما تم اختطافهم دون علم تلك السلطات.

ثالثاً: أن مكان الولادة، ومكان الاختطاف يوضح مصادر هذه التجارة، وهي مناطق تمتد من شرق أفريقيا إلىٰ شبه القارة الهندية إلىٰ بلوشستان.

رابعاً: أن سن العبيد المتاجر بهم في الغالب هي في سن الشباب وهذا يوضح الغرض من هذه التجارة للعمل في المنازل والمزارع كما سبقت الإشارة إلىٰ ذلك.

اختطاف الرقيق والموقف البريطاني:

لم يكن الساحل الأفريقي الشرقي المصدر الوحيد لتجارة الرقيق مع منطقة الخليج العربي وشبه الجزيرة، ولكن مناطق أخرىٰ مثل شبه القارة الهدية كانت مصادر هذه التجارة أيضاً وتورد الوثائق البريطانية بعض حالات اختطاف الرقيق من تلك المناطق. فقد بعث الملحق الهندي البريطاني في الملحقية الهندية في بومبي برسالة بتاريخ ٦ ديسمبر ١٩٢٦م إلىٰ الحكومة الهندية البريطانية يقول فيها: «إن بعض المسلمين في كراتشي يعملون في تجارة العبيد، وأنبه إلىٰ خطورة ذلك..»(٢٦).

وروىٰ أحد المسئولين البريطانيين قصة بعض المخطوفين الذين أصبحوا رقيقاً في تقرير إلىٰ حكومة الهند البريطانية بتاريخ ٢٠ ديسمبر ١٩٢٦م

---

(٢٦) 26- IOR, Ibid, Dec. 1926.

بعثه إلىٰ بومبي تحدث فيه عن رحلة الاختطاف من كراتشي إلىٰ ساحل الخليج العربي الشرقي، ومن ثم إلىٰ دبي عبر الخليج علىٰ الساحل العربي ذكرت تلك القصة لإثبات ظاهرة الاختطاف بهدف بيع الرقيق، ولم تخرج تلك عن كونها حالات فردية رغم ما ينطوي عليه ذلك العمل من ظلم وتعامل غير إنساني مع البشر، وصحيح أن اختطاف بعض الأشخاص قد خلق جواً بعدم الأمن لكن ملاحقة الخاطفين أيضاً خلق جواً بالطمأنينة، لقد تمكنت السلطات البريطانية من معرفة أسماء بعض المتعاملين بعملية الاختطاف مثل: محمد خان، ومحمد دوار، وإسماعيل كروا ونورخان وميزادور ويار محمد وجميع هؤلاء من كروان في بلوشستان، وكان المختطفون يدخلون المزاد العلني وفي الغالب يباعون بالمقايضة والمبادلة بالسلاح(٢٧). ولكن ليس هناك ما يثبت أن إجراءات صارمة قد اتخذت بحق هؤلاء أو غيرهم.

وفيما يلي بعض ما تضيفه الوثائق البريطانية عن هذه المسألة:

فقد بعث المقيم السياسي البريطاني العام في الخليج برسالة إلىٰ الشيخ سعيد بن مكتوم حاكم دبي بتاريخ ٢٢ نوفمبر ١٩٢٦ رقم ١٦٨ يذكر فيها: «أن إحدىٰ قريبات صلاح الدين البلوشي قد اختطفت وبيعت في مدن الساحل العماني، التي تقع تحت سيطرتك، كما أعرف أن هناك امرأة أخرىٰ من قريبات صلاح الدين البلوشي قد بيعت أيضاً في دبي لشخص اسمه خلفان حميدان في منطقتك بواسطة ميرزا دور. سأكون ممتناً إذا قمت بعمل سريع لتسليم المرأة إلىٰ مركز المقيمية في الشارقة، حتىٰ نسهم في

---

(٢٧) 27– Ibid R/15/1/203.

وقف تجارة الرقيق، ومن المهم ملاحقة العاملين في هذه التجارة واعتقال أولئك الذين قاموا باختطاف البلوش وباعوهم في منطقة الخليج . . »[٢٨] .

ورد الشيخ سعيد بن مكتـــوم حاكم دبي علىٰ الـــرســالــة بتـاريخ ١٩٢٦/١١/٣٠ مؤكداً وجود المرأة في دبي، وأنه مستعد لتسليمها ويؤيد فكرة معاقبة العاملين في تجارة الرقيق في الخليج[٢٩] .

وفي رسالة أخرىٰ بعث بها المقيم السياسي في الخليج إلىٰ حاكم أبو ظبي صقر بن زايد بتاريخ ٢٢ نوفمبر ١٩٢٦ وقال فيها: «أن هناك ستة أشخاص من ساحل عمان والبلوش يعملون في تجارة الرقيق في أبو ظبي قد أقدموا علىٰ اختطاف ثلاثة أشخاص من عائلة واحدة امرأة وابنتها وولدها وهم من البلوش، وجلبوا إلىٰ أبو ظبي وبيعوا هناك. أرجو تسليمهم إلىٰ المقيمية، واعتقال الذين قاموا بعملية الخطف والبيع لمساعدتنا في محاربة هذه التجارة»[٣٠] .

وبعث كذلك برسالة مماثلة إلىٰ الشيخ محمد بن إبراهيم حاكم أم القيوين للمساعدة في إرجاع الشابين البلوشيين اللذين اختطفا وبيعا في أم القيوين، وهما همال وأشرف، ويرجو المساعدة في إعادتهما ومعاقبة الذين باعوهما وهما: إسماعيل كارواني وميرزادور[٣١] .

كما ذكر المبعوث البريطاني في المحكمة الإيرانية في رسالته إلىٰ المقيم السياسي في بوشهر بتاريخ ١٨ يوليو ١٩٢٨، أن خمسة وعشرين شخصاً

---

(٢٨) 28- IOR R/15/1/203. Nov. 1926.

(٢٩) 29- Ibid.

(٣٠) 30- Ibid.

(٣١) 31- Ibid.

قد اختطفوا من بلوشستان وبيعوا في منطقة الخليج وذكر أسماء عشرة أشخاص منهم في رسالته، وطلب البحث عنهم وإعادتهم إلىٰ ذويهم وموطنهم[٣٢].

لقـد ركزت السلطات البريطانية علىٰ إبراز مسألة اختطاف الرقيق لتصورها علىٰ أنها ظاهرة خطيرة لتقرر بأن مساعيها كانت تهدف حفظ حقوق الإنسان وكرامته، وإظهار الجانب الإنساني والحضاري لبريطانيا إلا أن ذلك لا يشفع لها باستمرار استعمارها واستغلال خيرات الشعوب في نفس الوقت الذي كانت تحارب فيه تجارة الرقيق!.

أسواق تجارة الرقيق في المنطقة:

إن أسواق الرقيق الأساسية في شرق أفريقيا ومنطقة الجزيرة والخليج: كانت تقع علىٰ السواحل وعلىٰ الطرق التجارية البحرية وهي موانىء تجارية في الأساس، وهي زنجبار، كلوة، بربرة، جوبا، جدة، صور، مكران، دبي، البحرين، بوشهر، البصرة، المنطقة الغربية الساحلية من شبه القارة الهندية، والحديدة[٣٣]. كانت هذه الأسواق تتعامل بحرية وبدون قيود وبصورة علنية قبل إجراءات الحظر البريطانية وفرمان الدولة العثمانية عام ١٨٥٧م لكن ذلك لا يعني عدم استمرارها بعد ذلك عن طريق التهريب وفي بعضها كانت علنية رغم الحظر.

يعرض العبد أو العبدة في السوق، وكان للقوة البدنية وعمر العبد وجمال المرأة أهمية في ارتفاع السعر. ويتم البيع والشراء في الغالب عن طريق المزاد العلني لمن يدفع أكثر وبأسلوب العرض والطلب الذي يتم

---

(٣٢) 32- IOR R/15/1/203. July 1928.

(٣٣) 33- Amold, Wison, op. cit., pp. 215-216, 219, 222.

التعامل به مع البضائع والسلع الأخرىٰ. وكان معظم تجار تجارة الرقيق في منطقة الخليج وسطاء يشترون ويبيعون العبيد وينقلونهم من سوق لأخرىٰ[٣٤].

وإذا كانت إجراءات منع هذه التجارة قد حققت بعض النجاح حتىٰ نهاية القرن التاسع عشر فإن التجارة الداخلية قد استمرت في منطقة الجزيرة والخليج العربي فترة من الزمن لعدة أسباب:

أولها: أن إتفاقية حظر تجارة الرقيق لم تتطرق إلىٰ التجارة الداخلية[٣٥].

وثانيها: أن التهريب كان جزءاً من تجارة المنطقة بصورة عامة وبخاصة بعد تطبيق القوانين البريطانية المعمول بها في الهند علىٰ المناطق التي تقع تحت الحماية البريطانية وسيطرتها، وأن تهريب الرقيق كان جزءاً من النشاط التجاري بصورة عامة.

وثالثها: أن السلطات البريطانية لاعتبارات سياسية في المنطقة لم تكن حازمة في مواجهة هذه التجارة رغم أن إجراءاتها قد ساعدت علىٰ الحد منها بصورة فعالة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وكـان هناك نوعان من الأسواق، النوع الأول أسواق مصدرة للرقيق، والنوع الثاني أسواق مستوردة ووسيطة في نقلهم من سوق لأخرىٰ كما كانت مقايضة العبد بالبضائع والسلاح أمراً عادياً في المنطقة.

---

(٣٤) انظر أيضاً: ج. ج. لوريمر، المصدر السابق، ص٣٦٠٥.

34- Ehud R. Toledano, op. cit., pp. 51-52, 75-76.

(٣٥) 35- Arnold Wilson, op. cit., pp. 224-227.

خاتمـــــة

بعد دراسة موضوع تجارة الرقيق في منطقة الخليج العربي وتحليل جوانبه المختلفة نصل إلىٰ النتائج التالية:

أولاً: كانت تجارة الرقيق نشيطة في المنطقة حتىٰ نهاية القرن التاسع عشر وبعد ذلك ضعفت واستمر تهريب الرقيق بصورة محدودة.

ثانياً: أدت إجراءات حظر تجارة الرقيق إلىٰ الحد منها في المنطقة وليس القضاء التام عليها.

ثالثاً: لقد صاحب إجراءات بريطانيا لمحاربة تجارة الرقيق في المنطقة محاولات تضخيم وتبيان خطورتها بهدف تبرير التدخل في شئون المنطقة.

رابعاً: كانت مصادر تصدير الرقيق إلىٰ منطقة الخليج بصورة أساسية هي المناطق الساحلية في شرق أفريقيا.

خامساً: أن أهم مقومات القضاء علىٰ هذه التجارة هي أنها كانت مورداً أساسياً في اقتصاديات بعض المناطق مثل زنجبار وعمان وبخاصة لعدد من التجار ورؤساء القبائل والحكام، وقد أوضح تقرير اللجنة التي شكلها كلارندون وزير الخارجية البريطانية ذلك والذي قدمته إلىٰ الحكومة البريطانية عام ١٨٧٠ حيث ذكر فيه

«إلغاء الرق بشكل تدريجي حتىٰ لا تتعرض إقتصاديات زنجبار لأية اهتزازات»[٣٦].

وباعتراف المسئولين البريطانيين فإن معاملة العبد من قبل سيده في منطقة الخليج العربي كانت تختلف عن معاملة العبد في أوربا وأمريكا في القرون السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر، فالعبد في منطقة الخليج كان جزءاً من العائلة ويعامل بصورة عامة معاملة حسنة.

لقد تحدثنا عن الرق وتجارة الرقيق بمفهومه المحدد الذي أشرنا إليه في المقدمة ولذلك تجنبنا توسيع مفهوم الرق ليشمل الاستعباد والاستغلال والتسلط لأن ذلك يجعلنا نبحث استرقاق الشعوب، عن طريق الاستعمار التقليدي والاستعمار الجديد، وهذا موضوع آخر[٣٧].

هذه هي قصة تجارة الرقيق في المنطقة وهي جزء من تاريخها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي أردنا إلغاء بعض الأضواء عليها وإعادة قراءة ما كتب بشأنها.

---

(٣٦) جون. كيلي، المصدر السابق، ص٤٢٢ ـ ٤٢٣.

(٣٧) لمزيد من المعلومات حول هذه القضية انظر: عبدالسلام الترمانيني، المصدر السابق، ص١٩٣ ـ ١٩٥.

وثائق
البحـــث

تجارة الرقيق

[illegible]

شيخ صقر بن زايد حاكم ابوظبي

بعد السلام نعرض لديكم ان هولاء الذين اسمائهم

(١) مرهان بن سهلولخان الكاروانى (٢) ملكداد الكاروانى (٣) نوازخان بن عطا [illegible] الكاروانى (٤) ميران بن سرجان الكاروانى (٥) يار محمد الكاروانى (٦) اسماعيل الكاروانى (٧) كريم داد الكاروانى (٨) محمد [illegible] مشغولين باجتهاد في تجارة الرقيق وهم يخطفون الناس من اوطانهم ويجلبونهم الى بلاد عمان المتصالح و يبادلونهم بالسلاح ان اول هولاء المذكورة اسمائهم وهو مرهان خطف [illegible] زوجته [illegible] وتكاربى بنته وعبده ولده وجلبهم الى ابوظبي وباعهم الى رجل اسمه بياضى بن صقر [illegible] ان طبقا للدول معاهدات التي عاهدتم بها مع الدولة البهية يكون من الواجب عليكم ان تمنعوا تجارة الرقيق في بلادكم وعليه نرجو من جنابكم ان تلقوا القبض على جالبيهم وهو مرهان بن سهلولخان وعلى اي احد من هولاء المذكورة اسمائهم اذا تجدونه في بلادكم وان تسلموه الى جناب خان صاحب عيسى بن عبد اللطيف وكيل الدولة البهية بشارقة من حيث انه واجب ان نعاقب كل من يرتكب هذا العمل الفضيع اعني التجارة بالرقيق بان يؤدب تاديبا شديدا ليكون عبرة للآخرين نرجو من جنابكم ان تعملوا الفحص وتعينوا اماكن التي حيث يكون اي واحد منهم الذين يسكن في بلادكم واخبروا جناب وكيل الدولة البهية بالشارقة حتى هو يقوم بامر اللازم مع سائر الحكام في بلاد العمان لاجل القاء القبض عليهم او بعض منهم - هذا

O/C

Political Resident in the Persian Gulf

[illegible]

١٣٣٥ هـ
١٩٢٤ م

No. 700 — E/A

Circd. to the Committee. 5/8/98

FROM

THE Assistant SECRETARY TO THE GOVERNMENT OF INDIA,

TO

The Political Resident in the Persian Gulf.

Dated Simla, the 9th June 1898.

DEPT. } SIR,

I am directed to refer to the correspondence ending with your letter No. 31, dated the 26th April 1898, regarding fugitive slaves.

2. I am to invite your opinion as to the possibility of applying to the Persian Gulf generally, the practice followed at Maskat.

I have the honour to be,
Sir,
Your most Obedient Servant,

J. Hang

Assistant Secretary to the Government of India.

Confidential
Put up P.P. through V.C.A. & E.A. for opinions. 20/6/98

No. 2142-E/A.

He / Make a note of this C. 1/11

FROM

THE ~~Under~~ SECRETARY TO THE
GOVERNMENT OF INDIA
in the Foreign Department.

To

The Political Resident in the
Persian Gulf, Bushire.

+ p 100 Dated Simla, the 30th October, 1900.

SIR,

I am directed to refer to the correspondence ending with your letter No. 196,+ dated the 16th July 1900, regarding the despatch of emancipated slaves from the Persian Gulf to Zanzibar.

2. Her Majesty's Government have now intimated their willingness to bear the cost of the passage of the freed slaves at the rate proposed by your predecessor, viz: about Rs. 50/- a head, for a period of two years as an experiment. A report should, therefore, be submitted as soon as possible after the expiry of that period on the working of the new arrangement, with a statement of the Resident's opinion as to whether it should be continued.

I have the honour to be,
Sir,
Your most obedient servant,

J. B. Wood

Under Secretary to the
Government of India.

Statement of the cases of slaves imported to the Trucial or Batineh Coast by sea etc and their manumission.

Demanded ~~for~~ manumission.

Name of slaves.	Reference to file.
(1) Maryam bint Faraj of Sirik aged 29 years.	Took refuge in Bandar Abbas Consulate in April 1926 file 5/185 vol.IV page 1/13. Manumitted at Bandar Abbas on 29-4-1926.
(2) Sadullah bin Nasib, place of birth Africa aged 40 years.	Took refuge in Bandar Abbas Consulate in April 1926 file 5/185 vol.IV, page 1/14. Manumitted at Bandar Abbas in 1926.
(3) Mubarak bin Farhan Sawaheli.	Took refuge in Bandar Abbas Consulate in April 1926, file 5/185 vol.IV, page 1/15. Manumitted in Bandar Abbas in 1926.
(4) Id bin Salim of Medinah aged about 23 years.	Took refuge in British Consular Agency Lingeh in April 1926 file 5/185 vol. IV page 1/16. Manumitted at Bushire on 6th November 1926.
(5) Saad bin Barut of Zanzibar aged 70 years. He was first manumitted on the 18th March 1921, but the R.A. Shargah for some reason did not hand over the certificate to him.	Took refuge in Basidu in November 1926 file 5/185 vol. IV page 1/17. Duplicate Manumission Certificate given in Bushire and sent to Bahrain.
(6) (i) Jamileh bint Mubarak Nejdi aged 35 years. (ii) Sharifa bint Wekayu Abisinian aged 25 years. (iii) Medineh bint Wekayu Abisinian aged about 20 years. (iv) Maryam bint Omar Abisinian aged about 15 years. (v) Aminah bint Isjenaki Abisinian aged 30 years.	This case was reported in Nov 1925 File 5/185 page 6/6 They were manumitted on the 15th December 1925 and sent to Bahrain where woman No.(i) was allowed to live at Manamah with her daughter and the other 4 were sent to the American Mission where they married manumitted slaves.
(7) Hallum bint Juma of Mekran aged about 25 years.	This case was reported in December 1925 file 5/191 II page 306. Manumitted from Bushire the 19th February 1926.

Demanded for manumission.

Name of slaves.	Reference to file.
(8) Almas bin Farhan Suwaheli age about 35 years.	Reported by H.M's Consul Bandar Abbas in April 1924 file 5/185 vol. IV page 1/9. Manumitted on the 17th January 1926.
(9) (i) Harbi bin Ambar Haswili age 25 years. (ii) Marzuq bin Mahbub Suwaheli age 30 years.	They escaped from Kuwait and went to Lingeh, where they asked for Manumission Certificates, they were returned to Kuwait under escort but were brought down at Bushire. Manumitted on the 2nd October 1926 and repatriated to Zanzibar.
(10) (i) Zainab bint Mubarak Suwaheli age 40 years. (ii) Ruba bin Firuz age 20 years place of birth Shargah. (iii) Khamus bint Firuz age 17 years place of birth Shargah (iv) Jumuh bint Firuz age 15 years place of birth Shargah. (v) Matruh bint Firuz age 11 years place of birth Shargah.	Zainab, the mother and her four son and daughters had taken refuge in the Residency Agency Shargah, in October 1926, because they were being forced to slavery. They demanded manumission by saying that they were free born, file 5/168 vol. IV page 5/9 They were manumitted on 18th December 1926.
(11) Fattum bint Khalfan age 30 years place of birth Ras ul Khaimah.	Her mother was a Baluchi of Mekran and was not a slave. Fattum was free born. She was being forced to slavery, therefore she took refuge in Shargah file 5/191 II page 334. The R.A. was asked to give her a writing signed by the Shaikh and countersigned by the R.A. so that she should not be molested

Kidnapping.

(1) A boy Safar son of Muhammad Abdul Ali of Shahwar (near Minab). He was kidnapped from Shahwar.	This case was reported in November 1925, file 5/195 page 5. Recovered by R.A. Shargah and sent to his home.
(2) Mubarak son of Ramazan of Bint aged 20 years. Kidnapped by Alahi son of Muhammad Karim of Bint	This case was reported in November 1926 file 5/168 IV page 1/8. Recovered by R.A. Shargah and handed over to his brother Bahram who went with a letter from the Residency.

Kidnapping.

Name of slaves.	Reference to file.
(3) Ali bin Abbas bin Hasan of Kunaru (near Minab) age not known. Kidnapped from Minab by 5 men one of whom was named Abdul Husain.	This case was reported in January 1926 file 5/191 vol. II page 324. He was recovered by the R.A. Shargah and sent to his home on 19th April 1926,
(4) Musa son of Haidar aged about 14 years, kidnapped from Karachi and sold to Ahmad bin Ghalib, a pearl merchant at Debai by Musa son of Ibrahim.	He was kidnapped from Karachi. The Inspector of Police Baghdadi Office Karachi reported in March 1926 file 5/191 vol.II page 347 c. He has not yet been found.
(5) (i) Moti son of Garao Ahir of Karachi aged 17 years. Kidnapped from Karachi by Muhammad Makrani and brought to Guwadur where from he was brought to Debai and sold to Ema bin Thani at Debai by Abdullah Muhammad Dowar.	R.A. Shargah reported in November 1926 file 5/191 vol. II page 379. Nos (i) and (ii) were recovered and sent to Bushire. They have been sent to Karachi by R.I.M.S "Lawrence". No.(iii) has since been recovered and is at the Residency Agency Shargah for the present.
(ii) Shankar son of Shamrás Marhatta of Poona aged 13 years. Kidnapped from Karachi by one Darak son of Dur Muhammad and brought to Guwadur where from he was brought to Debai and sold to Ahmad bin Muhammad a pearl merchant of Debai by Abdullah Muhammad Dowar.	
(iii) Nuru aged between 14 and 18 years. Kidnapped from Karchi.	
(iv) Punhu aged about 12 years kidnapped.	Reported by the Commissioner of Police in Sind. Letter No.563-C, dated the 2nd March 1927. P.U.C.
(6) (i) Rais Muhammad son of Karbelai Hasan aged 30 years, resident of Shahwar (near Minab)	H.B.M's Consul Bandar Abbas reported in February 1927 file 5/185 vol.~~xxx~~ IV slip F p.u.c.
(ii) Ahmad bin Dadi a servant of Rais Muhammad, resident of Shahwar (near Minab), kidnapped from Shahwar. They were purchased by the Shaikh of Debai.	R.A. Shargah has been asked to recover them and hand them over to the brother of Rais Muhammad who has gone to Shargah.

البحث الثامن

التنافس التجاري البريطاني ـ الألماني في منطقة الخليج العــربي

١٩٠٦ ـ ١٩٢٨

مقدمـــة :

شهدت العقود الثلاث الأولىٰ من القرن العشرين تحولات هامة علىٰ المستوىٰ الاقتصادي في منطقة الخليج العربي، فقد اشتد التنافس الغربي علىٰ اقتصاديات المنطقة، ودخلت السفن التجارية الغربية لتزاحم السفن الشراعية المحلية في ميدان التجارة البحرية، ولعبت تجارة السلاح دوراً مهماً في تجارة المنطقة وظهور النفط بكميات اقتصادية قد أسهم إلىٰ حد كبير في تغيير الخريطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمنطقة، من هنا تأتي أهمية بحثنا لهذا الموضوع في هذه الفترة.

إن أهمية منطقة الخليج العربي التجارية بحكم موقعها الهام ليست وليدة هذه الفترة المعنية بالدراسة في هذه الورقة، ولكنها تمتد بعيداً في التاريخ ومستمرة إلىٰ اليوم، فالخليج العربي يقع علىٰ طريق الهند، وهو امتداد للمحيط الهندي المتصل ببحر العرب، فرغم التطور الذي حدث في طرق المواصلات، ووسائل النقل بقي الخليج العربي محتفظاً بأهميته كموقع استراتيجي هام في التجارة العالمية، ذلك يعني أن أهمية هذه المنطقة لم يخلقها ظهور النفط فيها بل كانت قائمة قبل النفط وستبقىٰ كذلك بعده.

لقد كانت التجارة في المنطقة ولفترة زمنية طويلة في أيدي القوىٰ المحلية قبل قدوم الاستعمار الغربي وتغلغله وسيطرته علىٰ المنطقة، وقد نجحت الشركات التجارية الأوربية في مضايقة ومنافسة وتقليص نشاط القوىٰ المحلية التجارية في الخليج العربي والمحيط الهندي والبحر الأحمر خلال القرون السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر، وبخاصة شركة الهند

الشرقية الانجليزية، وشركة الهند الشرقية الهولندية والشركة الفرنسية الشرقية.

لقد كان النشاط التجاري الغربي في المنطقة ومردوده الاقتصادي الهام أحد العوامل الأساسية للاستعمار والتوسع في منطقة الخليج خاصة والشرق عامة لأن نجاح هذا النشاط كان يتطلب السيطرة على الموانىء الهامة وعلى الطرق البرية والبحرية وحمايتها، وتوفير الأمن لذلك النشاط، ولما كانت هناك قوى عديدة لها مصالح في هذه المنطقة فإن هذا المصدر الاقتصادي قد دفع إلى منافسة دولية فيها لكسر احتكار بعض القوى الأوربية، ومن أبرز تلك القوى التي تنافست على تجارة المنطقة في الفترة موضوع الدراسة هي بريطانيا وألمانيا.

أما أسباب تحديد موضوع البحث في فترة تبدأ عام ١٩٠٦ وتنتهي في عام ١٩٢٨ فهي: أولاً: أن تاريخ ١٩٠٦ قد شهد انتهاء الاحتكار البريطاني للنشاط التجاري في منطقة الخليج، وذلك بتأسيس شركة خط أمريكا ـ هامبروج الألمانية البحرية للتعامل التجاري مع المنطقة. ثانياً: وإن تاريخ ١٩٢٨ قد شهد إرساء أسس عمل الشركات النفطية الغربية المتنافسة في المنطقة ونهاية المنافسة الألمانية لبريطانيا في تجارة المنطقة بعد دخول الولايات المتحدة كمنافس رئيس. وضعت تلك الأسس في إتفاقية «الخط الأحمر» والتي حددت حصص القوى والشركات المتنافسة بتحديد المناطق التي كانت تحت السيطرة العثمانية وإن هذه الشركات لا تعمل على إنتاج وتكرير النفط مستقلة في العراق ومن ثم انسحب الإتفاق على المناطق الأخرى[1]. كما أن عام ١٩٢٨ هو نهاية حقبة إقتصادية عالمية قبل

(١) ز. ي. هرشلاغ، تعريب مصطفى الحسيني، مدخل إلى التاريخ الإقتصادي الحديث للشرق الأوسط، بيروت، ١٩٧٣، دار الحقيقة، ص٣٣٩.

=

أن تبدأ الأزمة الاقتصادية العالمية عام ١٩٢٩ وقد كان لها إنعكاسات علىٰ مناطق النفوذ ومنها منطقة الخليج العربي.

ستركز هذه الدراسة علىٰ التنافس التجاري البريطاني ـ الألماني في منطقة الخليج في إطار الظروف السياسية والاقتصادية التي كانت سائدة في المنطقة أو تلك التي طرأت واستجدت خلال تلك الفترة.

النشاط الاقتصادي التقليدي في المنطقة:

إعتمد إقتصاد منطقة الخليج العربي أساساً علىٰ البحر في صيد اللؤلؤ وصيد السمك والتجارة بالإضافة إلىٰ أنشطة إقتصادية أخرىٰ مثل الرعي والزراعة المحدودة في الواحات والتجارة البرية والصناعات الحرفية التقليدية مثل صناعة السفن والجلود والخيام وغيرها. واحتلت التجارة البحرية مكاناً بارزاً في إقتصاديات المنطقة حتىٰ اكتشاف النفط والبدء في تصديره بكميات تجارية[(٢)].

لقد نشطت التجارة في منطقة الخليج العربي خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، وشملت مختلف البضائع والسلاح والذهب، وكان يقوم بها تجار محليون بين موانىء الخليج وخارج المنطقة مع شرق أفريقيا وشبه القارة الهندية. وقد كانت التجارة البحرية أساسية لم تلغي دور التجارة البرية، فتجارة القوافل قد نشطت بين نجد والكويت والبصرة وبين بعض أجزاء الجزيرة العربية والشام

= انظر أيضاً: محمد عدنان مراد، صراع القوىٰ في المحيط الهندي والخليج العربي ـ جذوره التاريخية وأبعاده، دمشق، ١٩٨٤، دار دمشق. ص٣٨٥ ـ ٣٨٦.

(٢) Rumaihi G.M. Edited by Tim Niblok, Social and Economic Development in the Arab Gulf, 1980, University of Exeter, Britain, Croom Helm Led., p.50.

وفلسطين ومصر حيث كانت البضائع تنقل علىٰ الجمال كما كانت تتم التجارة في الجمال نفسها بين منطقة وأخرىٰ.

وفي بداية القرن العشرين نقلت البضائع والتمور من البصرة إلىٰ أمريكا واستراليا وأوربا بالسفن التجارية، بينما نقلت تلك المواد بين موانىء شبه الجزيرة العربية وشرق أفريقيا والهند بواسطة السفن الشراعية العربية وبعض البواخر الحديثة(٣).

قامت التجارة المحلية في منطقة الخليج العربي علىٰ أكتاف الأفراد والعائلات التجارية، وليس علىٰ المؤسسات، وحتىٰ بعد قيام المؤسسات التجارية الحديثة فإن الأفراد والعائلات الكبيرة ظلوا يلعبون الدور الرئيسي في إدارة التجارة ويختلف بدون شك أسلوبها عن الأسلوب التقليدي ولكن دورها لم يتوقف بل تكيفت مع الأوضاع الاقتصادية الجديدة بعد ظهور النفط(٤).

لقد تطورت العلاقات بين الطبقة التجارية وبين الأسر الحاكمة في منطقة الخليج العربي والجزيرة العربية حتىٰ أصبح الحكام جزء من هذه الطبقة، وأساس تلك العلاقة هي المصلحة المشتركة والمركز الاجتماعي ولكن ذلك لا يعني أن تلك العلاقة كانت تخلو من النزاع أحياناً، لكن معارضة التجار قد انتهت بعد ظهور النفط لأنهم أكثر المستفيدين من الثروة النفطية في المنطقة ما عدا حالات فردية ومحدودة.

لقد كان مجتمع الخليج العربي في فترة الاقتصاد التقليدي مجتمعاً منتجاً،

---

(٣) الفيل محمد رشيد (دكتور)، الجغرافيا التاريخية للكويت، الكويت، الطبعة الثانية ١٩٨٥، ذات السلاسل، ص٣٩٣ ـ ٤٠١.

(٤) مايكل فيلد، ترجمة دهام موسىٰ العطاونة، التجار أكبر رجال الأعمال في الخليج، الجزء الأول، لندن، ١٩٨٦، ص٦١ (Interprint Limited).

وكان استخراج اللؤلؤ وتجارته وتجارة البضائع أهم المصادر الاقتصادية، فالبدو الرحل والمستقرين كانوا يتعاطون التجارة داخلياً وخارجياً فقد كانت سفن تجارها تجوب الخليج والبحر الأحمر والمحيط الهندي، وشكل موقع الخليج العربي أهمية خاصة كان له تأثير في إقتصادها مما جعل التجارة نشيطة علىٰ الدوام، وكانت الصورة العامة للاقتصاد في المنطقة متخلفة إذ ساد النمط الإقطاعي في الغالب، وكانت الزراعة في بعض أجزاء المنطقة رغم تخلفها توفر إكتفاءاً ذاتياً للسكان في حدود متطلبات المجتمع الأساسية في ذلك الوقت[٥]. وكان الغوص علىٰ اللؤلؤ حرفة هامة مارسها قطاع لا بأس به من سكان المنطقة لأن تجارة اللؤلؤ الطبيعي المستخرج من الخليج كانت رائجة وتدر أرباحاً طائلة في الفترة التي سبقت ظهور النفط[٦] واللؤلؤ الصناعي الياباني، كما كان الرعي مجالاً هاماً في حياة الناس خاصة البدو الرحل، ووفرت تلك الحرفة اللحوم والصوف بالإضافة إلىٰ النشاط التجاري فيها. أما حرفة صيد السمك فقد عمل فيها قطاع لا بأس به من السكان في المناطق الساحلية، هذا بالإضافة إلىٰ الحرف التقليدية الصناعية الأخرىٰ مثل صناعة السفن والجلود والخيام وغيرها.

لقد اضمحلت التجارة التقليدية في المرحلة النفطية، وانتهت تجارة اللؤلؤ الطبيعي، وحلت البواخر الحديثة محل السفن الشراعية وانقرضت الحرف التقليدية بتحول المجتمع إلىٰ مستهلك، وتحول الناس من العمل في البحر إلىٰ العمل في الوظيفة الحكومية والشركات والعقار، وأدخلت الأساليب الحديثة في التعامل التجاري كما أنشأت البنوك وتطورت طرق المواصلات.

---

(٥) Fred Hallidy, Arabia Without Saltans, G.B., 1974, pp. 35-36.

(٦) لوريمر ج. ج، دليل الخليج، القسم التاريخي، الجزء السادس، ترجمة ديوان أمير قطر، ص٣٢٤٤ - ٣٢٤٦.

بريطانيا والنشاط التجاري في الخليج العربي في بداية القرن العشرين:

تعتبر منطقة الخليج العربي بموقعها الاستراتيجي ذات أهمية خاصة بالنسبة للتجارة البريطانية في وقت اشتد فيه تنافس القوىٰ الأوربية الأخرىٰ علىٰ النشاط التجاري في هذه المنطقة في بداية القرن العشرين مثل ألمانيا وروسيا في إيران والخليج العربي.

إن عدم الاستقرار في جنوب إيران في العقد الأول من القرن العشرين، والنزاع بين بريطانيا وألمانيا بشأن سكة حديد بغداد كان لهما أثر علىٰ النشاط التجاري في المنطقة. فيذكر تقرير إقتصادي بريطاني «بأن التجارة البريطانية في الخليج وإيران قد تدهورت قبيل الحرب العالمية الأولىٰ، وكان السبب في ذلك الغارات التي كانت تتعرض لها صادرات وواردات بريطانيا في المنطقة*. وتركز النشاط التجاري البريطاني في الشحن الجوي وبضائع مانشستر الخ.. وكانت تلك الأنشطة تشكل الحصن المنيع للتجارة البريطانية، وحذرت التقارير الحكومة البريطانية من أن التجارة الألمانية في البضائع في منطقة الخليج تشكل خطراً علىٰ مستقبل التجارة البريطانية فيها لأن السلطات البريطانية كانت تعتبر مثل تلك التجارة (الثانوية) غير مهمة، لكن ذلك لا يعني أنها لم تهتم بهاذ الموضوع الهام.. إن خوفنا من التحكم في طرق التجارة من قبل القوىٰ المنافسة، وبذلك يكون الوضع الاقتصادي البريطاني في الخليج في خطر»(٧).

* لم يوضح التقرير طبيعة تلك الغارات التي كانت تتعرض لها التجارة البريطانية، وهل هي من قبل قطاع الطرق، أم من أولئك الذين يسمون بالقراصنة في الخليج، أم من قوىٰ محلية ذات طبيعة مختلفة.

(٧) IOR L/P+S/10/367, p4–5, 1914, London (Report). =

سيطرت بريطانيا علىٰ تجارة المنطقة، واحتكرتها حتىٰ السنوات الأولىٰ من القرن العشرين، وكان دخول القوىٰ الأوربية المنافسة لها بالإضافة إلىٰ الولايات المتحدة في هذه المنطقة جعلها تقلق ليس علىٰ احتكارها لتجارة المنطقة ولكن أيضاً علىٰ نشاطها التجاري في الشرق بصورة عامة لأن الرأسمال البريطاني قد توجه وبكثافة إلىٰ المستعمرات، ومناطق النفوذ، وحقق مكاسب إقتصادية هامة، كان لها تأثير علىٰ الاقتصاد البريطاني في عصرها الاستعماري.

التنافس البريطاني ـ الألماني علىٰ تجارية الخليج:

تصاعد النشاط التجاري الروسي في إيران، والألماني في الخليج العربي بعد عام ١٩٠٦م فقد كانت بريطانيا قبل ذلك التاريخ محتكرة للشحن البحري وللتجارة الداخلية والخارجية من موانىء الخليج، واعتباراً من ١٩٠٦ بدأ الخط التجاري أمريكا ـ هامبورج نشاطه إلىٰ الخليج رغم الخسائر في بداية عمله إلا أن الصادرات عن طريقه قد زادت بنسبة ١٠٠٪ خلال أربع سنوات، وكان نجاح الألمان في ذلك ملموساً. ونتيجة لذلك أصبحت خطوط الشحن البريطانية قلقة عندما أدركت أن الشركة الألمانية جاءت للخليج لتبقىٰ، وبدأ التجار البريطانيون الذين دخلوا في منافسة مع هذه الشركة يشعرون بأن هذا الخط لم يؤسس ليخدم المصالح البريطانية، بل لينقل البضائع الألمانية ولإخراج التجار البريطانيين من جميع أسواق الخليج.

= أنظر أيضاً د. عبدالمالك التميمي، تاريخ العلاقات التجارية بين الهند ومنطقة الخليج العربي في العصر الحديث، **حوليات كلية الآداب الحولية الثامنة**، ١٩٨٧، كلية الآداب ـ جامعة الكويت.

* الخط التجاري أمريكا ـ هامبورج: شركة تجارية بحرية ألمانية للتعامل مع منطقة الخليج العربي.

وفي فترة قصيرة لا تتجاوز العشر سنوات نجح الألمان في انتزاع كل تجارة السكر من يد البريطانيين، وتعرضت التجارة البريطانية في المنطقة إلىٰ غارات مما استدعىٰ عقد مؤتمر للتجارة البريطانية ـ الألمانية في المنطقة قبل الحرب العالمية الأولىٰ في بروكسل عام ١٩٠٨، وتم الاتفاق علىٰ أمرين:

الأول، خاص بتكاليف الشحن من أوربا إلىٰ الخليج، والثاني، اشترط عدم قيام السفن البريطانية بالشحن من الموانىء الألمانية مقابل عدم قيام السفن الألمانية بالشحن من الموانىء البريطانية(٨).

وقد كتب اللورد Incheape رسالة إلىٰ حكومة الهند البريطانية في ٢٩ ديسمبر ١٩١٣ قال فيها: «إنه من المستحيل علىٰ ملاك السفن البريطانيين منافسة نجاح خط أمريكا ـ هامبورج التجاري، وهذه الشركة إما مباشرة أو بطريق غير مباشر مدعومة من الحكومة الألمانية.. وكان النشاط التجاري البحري في الخليج قبل ١٩٠٧ عملياً وكلياً بيد بريطانيا، وأصبحت تجارة السكر بعد ذلك بيد الألمان بدلاً من البريطانيين»(٩).

لم يقتصر القلق البريطاني من النشاط الألماني التجاري في التجارة الهندية ـ الخليجية وبخاصة عند إنجاز مشروع سكة حديد بغداد المزمع إقامته واحتمال سيطرة الألمان علىٰ تجارة ميناء البصرة الهام بعد أن أصبح لهم علاقات جيدة مع التجار في العراق(١٠).

لقد كان هناك إعتقاد بأن تطور منطقة الخليج إقتصادياً سيعتمد علىٰ

---

(8) IOR L/P+S/10/367, p.5, (Report).

(9) Ibid, p.6.

(10) IOR L/P+S/10/367, p.6.

إنجاز سكة حديد بغداد المشروع الألماني العثماني أو بواسطة إقامة سكة حديد صحراوية تربط بغداد مع ميناء علىٰ البحر المتوسط مثل حيفا فإن مثل هذا الخط من وجهة النظر البريطانية سيطور الطريق الطبيعي للتجارة بين الشرق الأوسط والهند من جهة ووسط أوربا أو أقطار البحر المتوسط من جهة أخرىٰ مقارنة بنقل البضائع بحرياً، وإن إنجاز هذا المشروع سيفتح أبواباً هامة في المجال الإقتصادي في منطقة الخليج(١١).

وكان لمشروع سكة حديد بغداد هدف إقتصادي بالدرجة الأولىٰ وهو نقل البضائع الألمانية بين بغداد وميناء البصرة والعكس، وبذلك الوصول إلىٰ الخليج العربي لمنافسة القوىٰ الأوربية الأخرىٰ تجارياً في هذه المنطقة. لم يقدر للمشروع أن ينجز بسبب قيام الحرب العالمية الأولىٰ، وهو خط لم يقتصر علىٰ المسافة بين بغداد والبصرة ولكنه أيضاً يمتد إلىٰ أوربا فهو خط برلين بغداد ـ البصرة(١٢).

وقد سبق أن بدأ العمل في سكة حديد الحجاز في نفس الفترة التي طرحت فيها فكرة إنشاء سكة حديد بغداد، وقد كان الهدف هو توطيد النفوذ الألماني في الحجاز واليمن والبحر الأحمر، ولكن الإنجليز عارضوا هذا المشروع الذي بدأ العمل به في عام ١٩٠٤، وفي عام ١٩٠٨ مد الأتراك السكة حتىٰ المدينة. وكان المشروع يهدف أيضاً تقوية السلطة العثمانية في الحجاز، وكان من المفترض أن يبدأ الخط من دمشق ثم يقطع شرق الأردن إلىٰ شمال الجزيرة العربية إلىٰ المدينة ومكة، ويتجه جنوباً إلىٰ صنعاء. وهدفه المعلن خدمة الحجاج المسلمين، وتولي الألمان مهمة من الخط إلا أن الشريف حسين شريف مكة قد عرقل إتمام المشروع بتحريض

(11) IOR, Ibid, p.2.

(12) Ibid, p.8.

من الإنجليز[١٣].

لقد كان نقل الحجاج عملاً تجارياً مربحاً لذلك فقد نشطت الموانىء في المنطقة في هذا المجال. وبصورة عامة كان الجو السياسي والتجاري في تلك الفترة ملائماً لبريطانيا فلم يكن في المناطق الداخلية من المنطقة ما يعرقل دخول التجارة البريطانية، وأصبح في يدها إحتكار التجارة الأجنبية ليس في نهري دجلة والفرات ونهر كارون بل أيضاً في تنظيم وإدارة الطرق التجارية في داخل منطقة الخليج.

أما التجارة الألمانية ففي السنوات الأولىٰ لدخولها في أية منطقة كانت الحكومة الألمانية تقوم بدعمها حتىٰ تتمكن من منافسة النشاطات التجارية الأخرىٰ، ويؤدي ذلك الدعم إلىٰ إنخفاض أسعار البضائع الألمانية فتكون قادرة علىٰ المنافسة، فيمكنها ذلك من الثبات والانتشار، لكن هذا النشاط الألماني المبكر كان له غرض واحد هو إقناع الشركات التجارية المنافسة للدخول في إتفاق حول الأسعار[١٤].

لقد كان النشاط التجاري الألماني منظماً بصورة جيدة، ولذلك كان مؤثراً في المناطق التي دخلها، ومنها منطقة الخليج العربي، وكان مزعجاً لبريطانيا لأن ذلك التنظيم كان يقوم علىٰ الخبرة، وعلىٰ أسس علمية في البر والبحر.

السؤال الذي يحتاج إلىٰ مناقشة هو: هل تتحمل منطقة الخليج العربي بمساحتها، وعدد سكانها في ذلك الوقت هذا القدر الكبير من التجارة وتستوعبه، كما أنه هل حجم هذه التجارة ومردودها الإقتصادي هام إلىٰ

(١٣) لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، دار التقدم، موسكو، بدون تاريخ) ص٤٣٣ - ٤٣٤.

(14) IOR, L/P+S/10/367, p.7.

هذه الدرجة التي تتدفق قوىٰ عالمية للتنافس عليها؟ لفهم هذه القضية لا بد من معرفة الأمور التالية:

أولاً: إن البضائع التي ترد إلىٰ المنطقة لا يستهلك منها إلا القليل وبنسبة لا تتعدىٰ ٢٥٪ تقريباً، ثم يعاد تصديرها إلىٰ المناطق المجاورة.

ثانياً: إن النشاط التجاري في منطقة الخليج في تلك الفترة كان قائماً ليس لأن شعب المنطقة يستهلك كل التجارة المتجه إليه أو أن عدد السكان يسمع بإستيعاب ذلك الكم الكبير من البضائع الواردة، ولكن لأهمية موقع الخليج في تجارة الشرق والتجارة العالمية.

ثالثاً: أدىٰ إنتعاش النشاط التجاري، والمنافسة الدولية في المنطقة إلىٰ إنخفاض في الأسعار من جهة وإلىٰ توفر الأموال مما شجع ذلك علىٰ تصريف هذه المنتجات والبضائع، وإعادة تصدير أغلبها في منطقة شاسعة تمتد من العراق وإيران والشام وتركيا.

لقد حقق الإتفاق الألماني البريطاني حول الأسعار السابق ذكره مكاسب للطرفين فبالنسبة للألمان حقق المكاسب التالي:

أ) مكنهم من منافسة القوىٰ الأخرىٰ بسعر أقل فمارسوا نشاطهم بدون خوف من الأطراف الأخرىٰ.

ب) كانت أسعار البضائع الألمانية مرنة بينما كانت أسعار البضائع المنافسة ثابتة، وأدىٰ ذلك إلىٰ إنعكاسات إيجابية علىٰ النشاط التجاري الألماني في المنطقة.

جـ) كان خوف بريطانيا من أن تعقد شركة خط أمريكا ـ هامبورج صفقة مع شركة نقل بري في ميناء تفريغ في المنطقة وترتبط بشركة

نقل بري منافسة بواسطة إتفاقية الأسعار المذكورة فينتج عن ذلك خسارة كبيرة للتجارة البريطانية في المنطقة(١٥).

أما فيما يتعلق بالمردود الإقتصادي علىٰ الألمان والبريطانيين فإن مثالاً واحداً قد يعطي صورة واضحة عن ذلك المردود.

كان إستيراد إيران للسكر علىٰ يد البريطانيين في عام ١٩٠٨ حوالي ٢,٩٢٥ طناً بينما كان إستيراد إيران للسكر بواسطة الألمان حوالي ١,٩٥٠ طناً. وبمقارنة ذلك بحجمه في عام ١٩١٣ نجد الفارق الواضح، ففي عام ١٩١٣ كان إستيراد السكر لنفس البلد بواسطة البريطانيين قد وصل إلىٰ ٦٥٠ طناً بينما زاد إستيراده بواسطة الألمان إلىٰ ٤,٥٥٠ طناً من هنا ندرك أسباب الفزع البريطاني من النشاط الألماني في المنطقة.

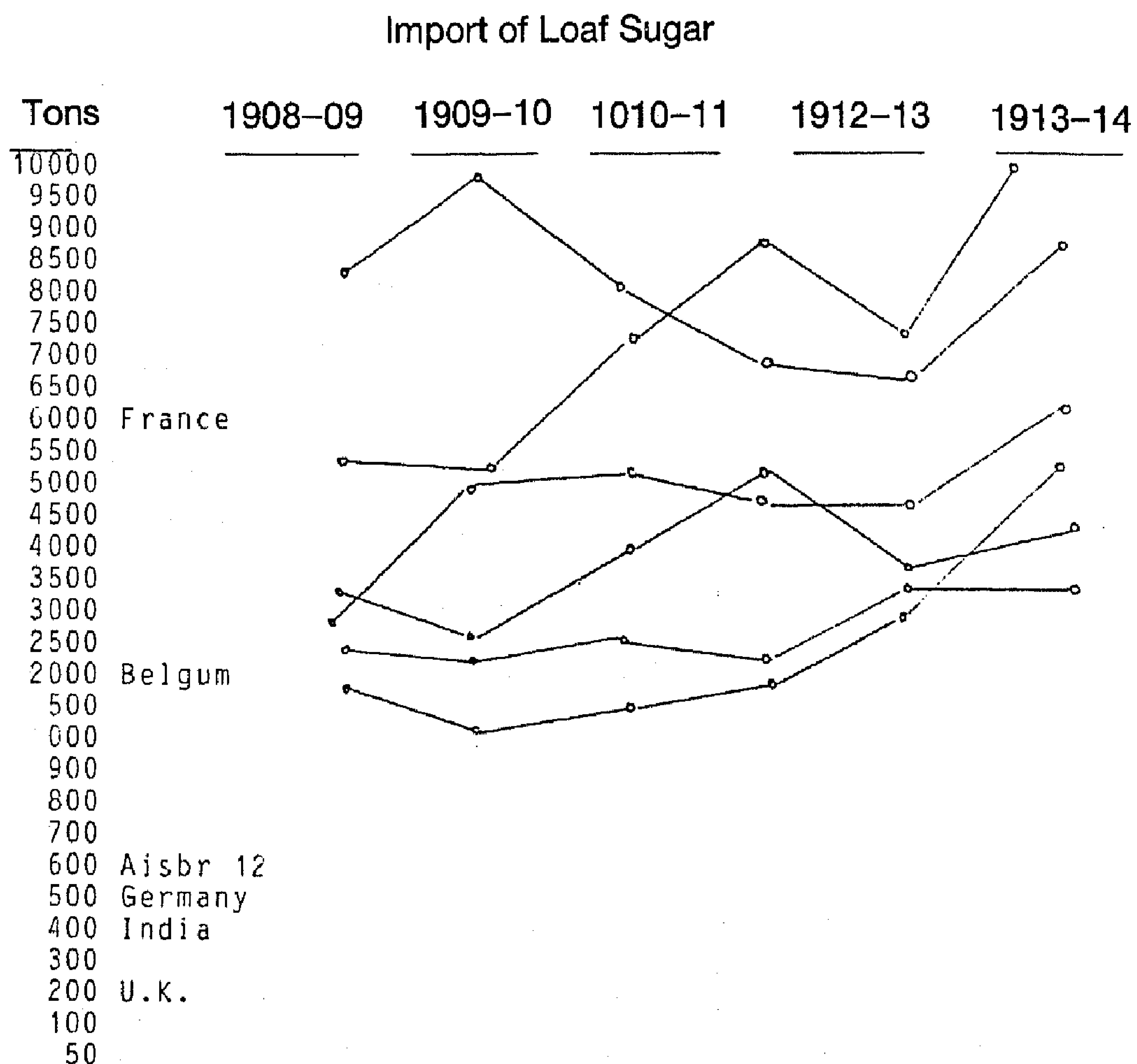
ورغم أن البريطانيين كانوا يسيطرون علىٰ حجم أكبر من هذه التجارة بصورة عامة إلا أنهم كانوا يشعرون بخطورة النشاط التجاري الألماني في هذا المجال وغيره في منطقة الخليج العربي لأنه يهدد الإحتكار البريطاني الذي ساد لفترة طويلة في هذه المنطقة(١٦).

وفيما يلي رسماً بيانياً يوضح تصدير السكر إلىٰ إيران في الفترة ما بين ١٩٠٨م - ١٩١٤م.

---

(15) IOR, L/P+S/10/367, p.8.

(16) Ibid, p. 10–11.



بالنظر إلىٰ هذا الرسم البياني يتضح التنافس البريطاني الألماني في تجارة السكر مع إيران وتفوق الألمان في هذه التجارة، ولكن تلك التجارة لم تكن لتقتصر علىٰ هاتين القوتين بل كان لفرنسا وبلجيكا والنمسا نشاط ملحوظ في تجارة المنطقة عامة وفي تجارة السكر مع إيران خاصة.

ويتضح القلق البريطاني علىٰ تجارة بريطانيا في منطقة الخليج من التقرير الذي كتبه الكابتن جورج لويد، وكان يمثل رأياً بريطانياً ناقداً ذكر فيه: «عندما يطلب أحد معرفة حجم التجارة الخارجية في العراق أثناء الحكم العثماني، وتجارة الترانزيت الإيرانية يواجه صعوبة في الحصول علىٰ المعلومات الرسمية.. فتقارير القنصلية البريطانية في البصرة فقيرة في معلوماتها، وليس لديها معلومات عملية ذات قيمة، والإحصائيات المقارنة بين التجارة البريطانية والمنافسين الآخرين من وجهة نظر رسمية مهمة وهي لا تعطىٰ علىٰ الإطلاق..»(١٧).

يؤكد هذا الرأي الوجود الناجح للمنافسة التجارية الألمانية في العراق، فقد نجح الألمان قبيل الحرب العالمية الأولىٰ من أن يصبحوا أسياد التجارة العامة في المنطقة ما عدا تجارة مانشستر وواردات الهند الخاصة، ففي واردات المنطقة المهمة مثل الزجاج والأدوية والأدوات المكتبية والملابس وغيرها كان يسيطر عليها الألمان أكثر من البريطانيين بالإضافة إلىٰ تجارة السكر المهمة.

وفي تقرير للقنصلية البريطانية في البصرة عام ١٩١٥ يوضح حجم تصدير الحبوب من العراق إلىٰ لندن وهامبورج في عام ١٩١١، فقد بلغ ٨٠,٠٠٠ طناً إلىٰ ألمانيا و٩٠,٠٠٠ طناً* إلىٰ بريطانيا. كان ذلك بعد خمس سنوات فقط من بدء النشاط الألماني في المنطقة. واشتكىٰ التجار البريطانيون من مزاحمة النشاط الألماني لهم، ففي تجارة الإستيراد والتصدير

---

(17) IOR, L/P+S/10/367, 1912, p.12.

* تدل هذه الأرقام علىٰ أهمية العراق في إنتاج الحبوب في ذلك الوقت، فقد كان هذا البلد العربي مصدراً للحبوب في بداية القرن العشرين وبكميات تجارية هامة، أصبح بسبب السياسة الإستعمارية والإضطراب السياسي بلداً مستورداً للمواد الأساسية.

في العراق والخليج العربي شارك الألمان في قدر كبير من هذا النشاط، وقد نجحوا في السيطرة علىٰ التجارة في نهر كارون في إيران تلك التجارة التي كانت محتكرة علىٰ البريطانيين لفترة زمنية طويلة.

كانت التجارة البريطانية تتمتع باتصال مع البحر والنهر في موانىء الخليج العربي والعراق فقط أما في إيران فإن التجارة البريطانية قامت بتصدير البضائع من الموانىء الإيرانية علىٰ الخليج إلىٰ أسواق إيران الداخلية وواجهت منافسه روسية قوية[١٨].

لقد كانت التجارة البريطانية في العراق وإيران والخليج العربي قبيل الحرب العالمية الأولىٰ بين فكي كماشة، التجارة الألمانية في العراق والتجارة الروسية في إيران، لكن ذلك لا يعني أن التجارة البريطانية في المنطقة آنذاك لم توفر مردوداً إقتصادياً هاماً للإقتصاد البريطاني، القضية كلها إنه وجد من يشاركها وينافسها علىٰ هذا النشاط في هذه المنطقة الهامة من العالم بعد أن كانت المحتكر الأساسي وربما الوحيد له، كما أن وجود مثل هذا النشاط التجاري المنافس يعني بالضرورة وجود نشاط سياسي في ظروف سبقت الحرب العالمية الأولىٰ، فقد كانت فترة تصعيد في الحرب الباردة بين أطراف النزاع الذين دخلوا الحرب فيما بعد، ولما كانت الحرب العالمية الأولىٰ علىٰ الأبواب وتهيأت لدخولها القوىٰ الأوربية كانت تلك القوىٰ تعمل في نفس الوقت لترتيب أوضاعها في المستعمرات وفي مناطق نفوذها الإستراتيجية الهامة لضمان إستمرارية مصالحها في الحرب التي لم يكن أحد يعرف مداها وآثارها وزمنها وبعد الحرب، كانت منطقة الخليج العربي واحدة من تلك المناطق الهامة التي تأثرت بالحرب.

---

(18) IOR Ibid, pp. 12–13.

ولتوضيح هذه الأهمية أثناء الحرب نقرأ جزءاً من التقرير الذي بعثه المقيم السياسي البريطاني في البصرة P. z. Cox بتاريخ ١٨ - ٢٤ يوليو ١٩١٦ إلىٰ وزير الخارجية في حكومة الهند A. H. Grant يقول فيه:

«بينما جميع طاقاتنا ينبغي أن توجه في الوقت الحاضر إلىٰ متطلبات الحرب (العالمية الأولىٰ) وعلىٰ الرغم من ذلك يبدو لي من الأهمية بمكان العمل لجمع ما هو مادي جوهري قبل ظهور نتائج الحرب التي ستكون صياغة الحكم فيها تعتمد عن قصد علىٰ قضايا مختلفة تؤثر في هذه المناطق. . »(١٩).

إن تحليل هذا النص من التقرير له أهمية حيث توفر فهما حقيقية للسياسة البريطانية في المنطقة أثناء الحرب العالمية الأولىٰ.

هناك أمران يمكن التساؤل حولهما، والوقوف عندهما في هذا النص من التقرير:

أولاً: هل كانت بريطانيا أو بعض قادتها يشكون في إمكانية انتصارها في الحرب، ولذلك طرح هؤلاء ضرورة الاستفادة من الأوضاع القائمة قبل إنتهاء الحرب، أم إن ذلك وجهة نظر سياسية إحتمال ما ستسفر عنه الحرب من إتفاقيات قد تفقد بريطانيا بعض مصالحها في هذه المنطقة؟ يبدو إن المسئولين البريطانيين لم يفكروا آنذاك في الحرب وكيفية الانتصار فيها فحسب ولكن أيضاً فيما ستترتب عليها من نتائج وموقفهم منها.

ثانياً: لم يوضح التقرير المقصود من القول: «العمل لجمع ما هو مادي

(19) IOR, L/P+S/10/367, B. 240, p.1, 1916.

وجوهري قبل ظهور نتائج الحرب»، إن هذا القول يؤكد المصالح البريطانية التي لم تكن محددة في جانب معين، بل أيضاً في مواد أساسية في المنطقة تستفيد منها إقتصادياً فقد كانت بريطانيا على سبيل المثال تستغل أكسيد الحديد في جزيرة أبو موسىٰ التابعة للشارقة والتي احتلتها إيران عام ١٩٧١م وكانت تستخرج منها ما مقداره ستة آلاف طناً من هذا الأكسيد سنوياً وتستثمره شركة بريطانية لمدة طويلة هي شركة الوادي الذهبي[٢٠]. إلىٰ جانب مصالحها الأخرىٰ المتنوعة المتعددة في منطقة الخليج والعراق.

وبعث الوكيل السياسي البريطاني في البحرين برسالة في فبراير ١٩١٨ إلىٰ المقيم السياسي البريطاني في الخليج قال فيها:

«لدينا درس من نتائج الجهود الألمانية (التجارية) في هذا الإتجاه (منطقة الخليج العربي) يبدو أنه جوهري حتىٰ الآن.. أن تستفيد من الغياب الحالي لمنافسه أجنبية مباشرة في المنطقة بهدف الحصول علىٰ موقع مسيطر للتجارة البريطانية قدر الإمكان من أجل مواجهة الإندفاع في التنافس المتوقع كنتيجة للحرب»[٢١].

إن القلق كان يساور بريطانيا رغم مكاسبها الكبيرة من الحرب العالمية الأولىٰ في الوطن العربي ويتركز حول منافسة القوىٰ الأخرىٰ، فألمانيا منذ قبل الحرب الأولىٰ قد دخلت بنشاط تجاري هام في المنطقة وقامت في روسيا ثورة في عام ١٩١٧ قلبت موازين كثيرة، وجعلت الغرب يعيد النظر

---

(20) F.O. 371/91 284 29031, March 1951 (Report) London.

(21) IOR, Lop. cit., 1918, p.1.

انظر أيضاً: محمد عدنان مراد، صراع القوىٰ في المحيط الهندي والخليج العربي، المصدر السابق، ص٣٨٤ ـ ٣٨٥.

في سياساته وخططه، كما أن مناداة الولايات المتحدة الأمريكية بسياسة الباب المفتوح بعد الحرب كانت تعني عدم إحتكار بريطانيا أو غيرها إقتصادياً لمثل هذه المناطق الهامة، والسماح لاشتراك القوىٰ الأخرىٰ في المصالح الإقتصادية فيها، يضاف إلىٰ ذلك أن التنقيب عن النفط في إيران والعراق وبعض مناطق الخليج قد كشف عن وجوده بكميات كبيرة مما جعل التنافس علىٰ المنطقة يأخذ طابعاً مختلفاً عن السابق ويدخل مرحلة جديدة.

حجم التجارة البريطانية في الخليج بعد الحرب الأولىٰ:

لقد كانت الحكومة البريطانية ترصد بدقة تطور الوضع السياسي والإقتصادي في منطقة الخليج العربي، وتتابع تقارير ممثليها فيها، والتي كانت تحمل معلومات تفصيلية عن حجم الصادرات والواردات وعن التنافس الألماني وغيره للتجارة البريطانية، فأعدت وزارة التجارة البريطانية ملاحظاتها علىٰ التجارة في الخليج العربي للفترة ما بين ١٩٠٨ - ١٩٢٨ أوضحت فيها أن بريطانية في إتصالاتها مع منطقة الخليج كانت مشغولة بالمنافسة الألمانية، سواء فيما يتعلق بمشروع سكة حديد بغداد أو حجم الصادرات والواردات الألمانية، ومدىٰ الضرر الذي سينعكس علىٰ التجارة والنفوذ البريطاني، وتشير تلك الملاحظات أن روسيا التي سببت قلقاً لبريطانيا في السابق لم يعد لها نشاط مؤثر في المنطقة بعد تحطيم أساطيلها في الحرب الروسية اليابانية. لقد مر الوضع الإقتصادي في المنطقة بتغييرات أساسية في تلك الفترة، وإن التهديد للمصالح البريطانية كان يأتي من ألمانيا كما أن إقامة الإقتصاد الذاتي في إيران وإلغاء الإمتيازات للأجانب قد أضعف التأثير البريطاني في ذلك البلد، وهناك صعوبة بالنسبة لبريطانيا لمقاومة النشاط الألماني والروسي في إيران، ومن الناحية الأخرىٰ فإن زوال

السلطة العثمانية في منطقة الخليج وسيطرت بريطانيا وتأثيرها في العراق وإيران كانت جميعاً تشكل أكثر من معادلة للتغيرات في الاتجاه الآخر لصالح بريطانيا. كان النشاط التجاري البريطاني في موانىء إيران علىٰ الخليج تشكل الجزء الأساسي في التجارة البريطانية مع إيران، وتجدر الإشارة إلىٰ أن بريطانيا كانت تكسب كثيراً من تجارة النفط ومشاركتها في تجارة إيران بصورة عامة كانت جيدة، وزادت عما كانت عليه قبل الحرب العالمية الأولىٰ[٢٢].

وفيما يلي إحصائية بالتجارة الإيرانية مع الدول المستفيدة منها:

جدول رقم (١)

إسم الدولة	١٩١٣ ـ ١٩١٤	١٩٢٣ ـ ١٩٢٤
	النسبة المئوية	النسبة المئوية
بريطانيا	٢١	٥٧
روسيا	٦٠	١٨
ألمانيا	٣	١
الولايات المتحدة	١	٤
مصر	٤	٤
تركيا	٥	٢
العراق	ـ	٣

يتضح من الجدول السابق أن حجم التجارة البريطانية مع إيران بعد

(٢٢) IOR R/15/393, p.1 (British Board of Trade).

(٢٣) Ibid., p.1.

الحرب العالمية الأولىٰ قد زاد زيادة ملحوظة ويقدر بضعف حجم تجارة الدول الأخرىٰ، وهذا مثال فقط علىٰ النشاط البريطاني في المنطقة ولم يقتصر ذلك النشاط علىٰ إيران وحدها وإنما شمل منطقة الخليج والعراق.

ولمزيد من التوضيح نتوقف عند حجم النشاط التجاري البريطاني في بعض موانىء الخليج العربي.

البحريـــن:

ذكرت إحصائيات وزارة التجارة البريطانية حول التجارة مع البحرين للسنة المنتهية ٣١ مارس ١٩٢٦م بأن مجموع الواردات إلىٰ البحرين في عام ١٩٢٦ كانت ٢,٤٥٥,٣٩٢ روبية، وكـانت قيمتها بالإسترليني ١,٢١٠,٣٢٣ جنيه، وبلغت من الساحل العربي للخليج ٢٠٩,٦٨٤ جنيه استرليني، ولم يكن لروسيا وألمانيا والولايات المتحدة أي نشاط في تلك السنة قياساً علىٰ السنة السابقة فقد كانت قيمة الإستيراد من ألمانيا والولايات المتحدة قد بلغت ٢٧,٢٩٥ جنيهاً، وهو مقارب لقيمة الإستيراد البريطاني، كما إن حصيلة الواردات التي أعيد تصديرها إلىٰ المناطق الأخرىٰ من الجزيرة العربية والهند ١,١٥٤,٧٧٧ جنيهاً إسترلينياً في عام ١٩٢٦، وبمقارنة ذلك النشاط بعام ١٩٠٦ في المنطقة يتضح إنه مقارب له تقريباً، وبهذا تكون بريطانيا قد تجاوزت مرحلة خطر المنافسة الألمانية والروسية.

لقد كانت التجارة بين البحرين وموانىء الخليج العربي الأخرىٰ، وبينها وبين الهند المصدر الأساسي للدخل في البحرين، وقد كانت السفن البحرينية التي تحمل البضائع نشيطة مع تلك الموانىء مع نهاية الربع الأول من القرن العشرين مثل ميناء الكويت والعقير علىٰ ساحل الإحساء والدوحة في قطر وساحل عمان، والسبب في ذلك النشاط المحلي هو سيطرة

السفن البخارية ذات الحمولة الكبيرة علىٰ التجارة في المحيط الهندي والتي كانت تابعة لشركة الهند الشرقية الإنجليزية والشركات الأوربية الأخرىٰ. ولم تتأثر البحرين بذلك كثيراً لأنها كانت تتخذ مركزاً لتوزيع البضائع إلىٰ المناطق المجاورة. لكن قيمة الواردات إلىٰ البحرين في الفترة ما بين ١٩١٦ ـ ١٩٣٠ قد شهدت إنخفاضاً(٢٤).

وتجدر الإشارة إلىٰ أن إستخراج اللؤلؤ الطبيعي من الخليج كان يلعب دوراً مهماً في تجارة البحرين في الفترة المحددة لهذه الدراسة.

الكـــــويت:

إن موقع الكويت هام علىٰ رأس الخليج العربي ويعتبر مكمل للدور الذي لعبه ميناء البصرة في النشاط التجاري. ولعبت تجارة الترانزيت دوراً مهماً في تجارة الكويت كما كان لتهريب البضائع إلىٰ المناطق المجاورة أهمية في حجم الصادرات والواردات إلىٰ الكويت.

بلغت تجارة الكـويت للسنـة المنتهية ٣١ مارس ١٩٢٥ أكثـر من ١,٠٠٠,٠٠٠ (مليون) جنيه إسـترليني موزعـة بين الإستيراد وإعادة التصدير مع الهند وساحل الخليج العربي والعراق وإيران. ولم يستمر هذا المستوىٰ في العامين التاليين ١٩٢٦ و١٩٢٧ بل انخفض إلىٰ ٤٤,٠٠٠ جنيه إسترليني، ويرجع السبب إلىٰ تدهور صيد اللؤلؤ وشمل الإستيراد من الهند المنسوجات والرز والشاي والسكر، أما التصدير الأساسي أو إعادة التصدير فقد شمل الرز والسكر والمنسوجات والشاي إلىٰ موانىء

× إن العملة التي كانت مستعملة في منطقة الخليج العربي أثناء السيطرة البريطانية هي العملة الهندية (الروبية).

(٢٤) Dr. Mohamed G. Rumaihi, Bahrain – Social and Polirical Change Since the First World War Kuwaitt, pp. 79, 82, Kuwait University Press, 1975.

الخليج الأخرىٰ بواسطة السفن الصغيرة، وإلىٰ المناطق المجاورة براً.

وقدر عدد السفن البريطانية التي وصلت الكويت عام ١٩٢٦ - ١٩٢٧م أربعة وثمانون سفينة وواحدة ألمانية، وكان هناك نشاط تجاري قوي في ميناء الكويت آنذاك حيث وصل عدد السفن إلىٰ ١٠٠٠ سفينة كبيرة وصغيرة بينها سفن شراعية عراقية وإيرانية وكويتية[٢٥].

مسـقط:

نظراً لموقع مسقط الهام فقد نشطت تجارتها في فترات معينة، وانخفضت في فترات أخرىٰ، والملفت للنظر إن حجم تجارتها في الأعوام ١٩٢٤/١٩٢٥ و١٩٢٥/١٩٢٦ و١٩٢٦/١٩٢٧ كانت ٦١٣,٠٠٠ و٦٧٤,٠٠٠ و٤٧٤,٠٠٠ جنيهاً إسترلينيا وكانت الواردات ضعف الصادرات، وتركزت تجارة مسقط بصورة عامة مع الهند، في عام ١٩٢٦/١٩٢٧ حوالي ٢٩,٠٠٠ جنيهاً إسترلينيا، كما بلغت صادراتها إليها ١١١,٠٠٠ جنيهاً إسترلينيا، وكانت تجارة مسقط مع بريطانيا محدودة، فقد بلغت وارداتها في عام ١٩٢٦/١٩٢٧ مبلغ ٩,٤٠٥ جنيهاً إسترلينياً.

وكانت واردات مسقط الأساسية من الهند وشملت الأرز والمنسوجات القطنية والقهوة، أما صادراتها الأساسية فقد كانت التمور والأسماك المجففة.

كما كانت تجارة مسقط مع الأقطار الأخرىٰ خارج الخليج محدودة في تلك الفترة، فالولايات المتحدة الأمريكية كان لها نشاط تجاري مع مسقط:

---

(٢٥) IOR R/15/393, pp.3, 1928 (Report).

ولكنه محدود فقط كانت تستورد منها التمور، وبلغت قيمتها ٣٨,٧٤٨ جنيهاً إسترلينياً في عام ١٩٢٥/١٩٢٤، وانخفضت هذه الكمية في الأعوام التالية، أما نقل تجارة مسقط فقد كانت أساساً على السفن البريطانية وسفن العمانيين الشراعية(٢٦).

إهتمت بريطانيا بصادراتها إلى منطقة الخليج بعد الحرب العالمية الأولى، والجدول التالي يوضح لنا قيمة تلك الصادرات في عام ١٩٢٧م.

جدول رقم (٢)

إسم الدولة	الواردات البريطانية من المنطقة بالجنيه الإسترليني	الصادرات البريطانية للمنطقة بالجنيه الإسترليني	إعادة التصدير بالجنيه الإسترليني
إيران	٩,٤٤٩,٠٠٠	٢,٢٤٧,٠٠٠	١٧٠,٠٠٠
العراق	١,٧٠٨,٠٠٠	٨,٦٨٠,٠٠٠	١٤٢,٠٠٠
مسقط وساحل عمان	٩,٠٠٠	١٠,٠٠٠	١,٠٠٠
بقية الأقطار العربية	٦,٠٠٠	١٤٧,٠٠٠	١,٠٠٠

وتتضح حقيقتان أساسيتان من قراءة هذا الجدول: الأولى، إن حجم التجارة البريطانية الأساسي إستيراداً أو تصديراً هو مع العراق وإيران في تلك السنة، والثاني، إن مجموع قيمة صادرات بريطانيا إلى العراق كانت كبيرة قياساً على صادراتها إلى إيران في تلك السنة، وإذا أخذنا بعين الاعتبار إن العشرينات قد شهدت فرض الانتداب البريطاني على العراق واستقرار الوضع السياسي فيه لصالحها يمكننا ذلك من تفسير ذلك التطور.

(٢٦) IOR ibid, p.3.

وإذا قارنا هذه القيمة في الواردات البريطانية من العراق وإيران في هذا العام بقيمة وارداتها منهما في العام الذي سبقه ١٩٢٦ وبخاصة من النفط الخام والمكرر والسماد والشعير فقد كانت متقاربة.

وكانت المواد المستوردة آنذاك من العراق هي التمور والجلود والسجاد. أما المواد المصدرة إليه فقد كانت الملابس القطنية المصنوعة والحديد المصنوع والمكائن[٢٧] وبصورة عامة كانت التجارة البريطانية مستقرة نسبياً في المنطقة في العشرينات من القرن العشرين ويرجع السبب إلىٰ إستقرار الأوضاع السياسية لصالحها فيها.

والجدول التالي يوضح قيمة الصادرات البريطانية إلىٰ العراق وإيران في عام ١٩٢٦ موزعة حسب نوع البضاعة.

جدول رقم (٣)

المواد البريطانية المصـــدرة	إلىٰ العـــراق بالجنيه الإسترليني	إلىٰ إيـــران بالجنيه الإسترليني
المنسوجات القطنية المصنعة	١,٥٨٤,٠٠٠	٤٦٩,٠٠٠
الصناعات الحديدية	١٤٤,٠٠٠	٥٤٠,٠٠٠
الآلات	١٩٩,٠٠٠	٢٩٤,٠٠٠
البضائع الأخرىٰ الإستهلاكية	٩٠٣,٠٠٠	٦٩٨,٠٠٠
المجموع	٢,٨٣٠,٠٠٠	٢,٠٠١,٠٠٠

يتضح من الجدول أن قيمة الصادرات البريطانية إلىٰ كل من العراق

(٢٧) IOR R/15/393, pp.2–3, 1928.

وإيران في ذلك العام متقاربة، وإنها لم تكن كبيرة ولكنها كانت مهمة للإقتصاد البريطاني بعد الحرب، وأيضاً لبناء قاعدة إقتصادية بريطانية في المنطقة، ولمنافسة تجارة القوىٰ الأخرىٰ فيها. فقد حققت البضائع الروسية في ذلك الوقت رواجاً علىٰ الحدود الشمالية لإيران لعدة سنوات، واستفاد منها الإتحاد السوفيتي في الوقت الذي راجت فيه البضائع البريطانية في جنوب إيران، وقد كانت هناك إتفاقية تجارية بريطانية مع إيران إستمرت ثماني سنوات، وعندما وضع العراق تحت الانتداب البريطاني في عام ١٩٢٠ وقعت بريطانيا إتفاقية تجارية مع العراق عام ١٩٢٢ بنيت علىٰ أساس أن التجارة البريطانية أصبحت مؤمنة في هذا البلد(٢٨).

يتضح من متابعة حجم التجارة البريطانية وسياستها في منطقة الخليج العربي وجهدها المتواصل لأبعاد القوىٰ الأخرىٰ المنافسة لها قبل وبعد الحرب العالمية الأولىٰ أن هذه المنطقة مهمة من الناحية التجارية لبريطانيا، وأن التجارة معها لها مردود وتأثير مباشر علىٰ إقتصادها وذلك بتوفير بعض المواد الهامة لإقتصادها من جهة وترويج بضائعها المصنعة في المنطقة أو مروراً بها من جهة أخرىٰ، ولذلك كانت تكثف من وجودها فيها علىٰ جميع المستويات.

لم يقتصر الأمر علىٰ مسألة التجارة في البضائع، فالعشرينات والثلاثينات من القرن العشرين قد شهدت منافسة غربية علىٰ إمتيازات النفط في المنطقة، وهذا الموضوع بحاجة في الحقيقة إلىٰ بحث مستقل، ولكن تجدر الإشارة إلىٰ أن الولايات المتحدة قد دخلت منافساً لبريطانيا علىٰ إمتيازات النفط في الوقت الذي تقلص فيه نشاط الألمان، وقد كان الفرنسيون وغيرهم يسعون حثيثاً في حينها ليكون لهم نصيب من نفط المنطقة.

---

(٢٨) IOR Ibid, p.3-4.

وقد حسمت الموقف للتنافس بين القوىٰ الغربية علىٰ النفط إتفاقية الخط الأحمر عام ١٩٢٨ لتحديد الأراضي التي كانت تابعة للدولة العثمانية وتقسيمها بين المتنافسين. وهذه الإتفاقية شبيهة بإتفاقية دارسي التي عقدت في عام ١٩١٤ بين ألمانيا وبريطانيا والبنك القومي التركي لإستثمار نفط العراق، وكان ممثلوا تلك الدول يشكلون أطراف شركة البترول التركية صاحبة أول إمتياز للنفط في العراق، وكان لبريطانيا سيطرة واضحة علىٰ نفط المنطقة في الإتفاقيين، وفي العقود المبرمة مع السلطات المحلية في منطقة الخليج العربي[٢٩].

---

(٢٩) محمد عدنان مراد، المصدر السابق، ص٣٨٧.

الخاتمـــة

إن الأهمية الإستراتيجية للخليج العربي جعلته مجالاً هاماً للنشاط التجاري وللتنافس الدولي عبر العصور. كانت التجارة القادمة من الشرق في طريقها إلىٰ الغرب تمر بالخليج العربي، واشتركت معظم الدول الغربية في هذا النشاط ولم يقتصر الأمر علىٰ النشاط التجاري بل تعداه إلىٰ مجالات سياسية وعسكرية لأن أهمية التجارة في المنطقة قادت إلىٰ التنافس بين تلك القوىٰ وترتب علىٰ ذلك نشاط سياسي وعسكري.

وفي هذه الدراسة تناولنا فترة هامة من هذا النشاط، فالعقود الثلاث الأولىٰ من القرن العشرين شهدت تنافساً تجارياً دولياً في المنطقة أبرزه التنافس البريطاني ـ الألماني علىٰ تجارة المنطقة. وقد حققت الدولتان مصالح هامة في هذا المجال. لقد أنهىٰ التنافس الألماني وغيره الإحتكار البريطاني للتجارة في المنطقة والذي استمر طوال القرن التاسع عشر. ورغم أن موارد منطقة الخليج العربي كانت محدودة وعدد سكانها محدود أيضاً إلا أن النشاط التجاري المحلي والدولي فيها كان كبيراً كمنطقة مرور للتجارة.

لقـد ارتبط هذا التنافس بمشاريع للمواصلات مثل بناء السكك الحديدية، وترتبت علىٰ ذلك نزاعات سياسية إنعكست علىٰ أقطار المنطقة وكان التركيز علىٰ التجارة في المواد الغذائية والملابس والسلاح، واتضح من معالجة هذا الموضوع أن بعض أقطار المنطقة مثل العراق وإيران كانت أقطاراً منتجة لبعض المحاصيل الأساسية مثل الحبوب أصبحت فيها بعد مستوردة لها.

لقد تقلص النشاط التجاري الألماني في المنطقة بعد الحرب العالمية الأولىٰ بعد تقسيم البلاد العربية بين بريطانيا وفرنسا فقد أصبحت منطقة الخليج كاملة تحت الهيمنة البريطانية، وكان ذلك هاماً بالنسبة لبريطانيا خاصة في مسألة النفط الذي تم إكتشافه في بعض أجزاء المنطقة ودلت التنقيبات علىٰ وجوده بكميات إقتصادية في الأجزاء الأخرىٰ. ويعتبر إكتشاف النفط حدثاً إقتصادياً هاماً أثار منافسة غربية جديدة في المنطقة دخلتها الولايات المتحدة الأمريكية في العشرينات والثلاثينات من هذا القرن، وحصلت علىٰ إمتيازات هامة في هذا المجال.

إن مسألة التنافس التجاري علىٰ منطقة الخليج وغيره لم ينته في نهاية العشرينات وإنما استمر بعد ذلك التاريخ ولم يكن سبب إستمراره النفط فحتىٰ لو لم يكتشف النفط في المنطقة فإن ذلك التنافس علىٰ المنطقة سيستمر لأهمية موقعها الإستراتيجي.

البحث التاسع

العلاقات التجارية بين الهند ومنطقة الخليج العربي في العصر الحديث

ملخص

لقد مر النشاط التجاري بين شبه القارة الهندية ومنطقة الخليج العربي بعدة مراحل من العصر الحديث، شهدت نشأة ونشاط شركة الهند الشرقية الإنجليزية ومنافستها للبرتغاليين والهولنديين في منطقتي الهند والخليج العربي، كما شهدت هيمنة بريطانية على تجارة المنطقتين ومواجهة منافسة غيرها من القوى الأخرى التقليدية والجديدة. وكانت العلاقات التجارية بين شبه القارة الهندية ومنطقة الخليج العربي نشطة في عمليات التصدير والإستيراد المتبادلة، ولكن في إطار ما سمحت به السياسة البريطانية المسيطرة على المنطقتين، وفي حدود مصالحها التجارية والسياسية وبخاصة بعد إحتلال الهند وعدن.

لقد تعرض النشاط التجاري بين الهند والخليج إلى صعود وهبوط، وامتداد وانحسار، نتيجة تطور الأحداث السياسية والعسكرية ولا سيما أثناء الحربين العالميتين، كما أن طبيعة العلاقات التجارية في المنطقة قد تغيرت نسبياً بعد إستقلال دول شبه القارة الهندية عام ١٩٤٧، حيث دخلت هذه الدول مرحلة جديدة ولم تقطع جذورها بالماضي.

تبحث هذه الدراسة في دور الشركات الأوروبية في تجارة الشرق وبخاصة في منطقتي الهند والخليج العربي والدور الذي لعبته تلك الشركات في التمهيد للسيطرة السياسية والعسكرية.

وركزت الدراسة على النشاط التجاري بين المنطقتين في فترة ما بين

الحـربـين العـالميتين لأهميتها ولأنها شهدت أحداثاً هامة علىٰ المستوىٰ الإقتصادي والسياسي والعسكري.

وشمل البحث أنواع البضائع التي كانت متداولة كما لم تغفل مرحلة ما بعد إستقلال دول شبه القارة الهندية حيث شهدت العلاقات التجارية بين الهند والخليج طابعاً جديداً في ضوء التطورات الإقتصادية والسياسية المستجدة.

وخلصت الدراسة إلىٰ إستنتاجات أساسية تناولت إستمرار الأهمية الإستراتيجية للمنطقتين وأهمية العلاقات التجارية التاريخية بينهما كما أن تجارة التهريب قد نشطت بين المنطقتين وكانت رائجة في فترات معينة ودخلت هجرة العمالة من شبه القارة الهندية كعامل له دور في العلاقات التجارية بينهما.

إن الموقع الجغرافي للمحيط الهندي بالمناطق المطلة عليه والقريبة منه جعله مجالاً لنشاط تجاري هام عبر العصور. ولما كان هذا المحيط يقع بين شبه القارة الهندية وشبه الجزيرة العربية فإنه كان عامل إتصال بحري مهم للنشاط التجاري بين المنطقتين، وزاد من تلك الأهمية وجود البحار والخلجان والأنهار والمواد الأساسية للتجارة، مما شجع علىٰ وجود التجارة، وخلق العلاقات التجارية التاريخية بين العرب والهنود، تلك العلاقات التي ظلت ـ رغم ما شابها من ضعف في بعض الفترات ـ رائجة لصالح شعبي المنطقتين وشعوب المناطق الأخرىٰ، إمتداداً من الشرق الأقصىٰ إلىٰ أوربا مروراً بالشرق الأوسط.

وكان الخليج العربي أحد المنافذ البحرية للمحيط الهندي، فقد لعب دوراً هاماً في ذلك النشاط التجاري عبر العصور، ولعب عرب منطقة الخليج دور الوسطاء في نقل التجارة من وإلىٰ شبه القارة الهندية والمناطق القريبة من شبه جزيرتهم وشبه جزيرة الهند. فالنشاط التجاري للعرب في هذه المنطقة ليس وليد العصر الحديث، وإنما يمتد تاريخه إلىٰ عصر السومريين والبابليين والفراعنة. وليس بالإمكان تناول هذا التاريخ التجاري الطويل في هذه الدراسة، ولذلك نقصر تركيزنا علىٰ العصر

---

(١) CHAUDHURI, K.N, TRADE AND CIVILISATION IN THE INDIAN OCEAN, CAMBRIDGE UNIVERSITY PRESS, 1985, P.29.

انظر أيضاً: س. ب. مايلز، ترجمة محمد أمين عبدالله، الخليج بلدانه وقبائله، وزارة التراث القومي والثقافة، عمان ١٩٨٢، ص ٢٧٥ ـ ٢٧٧.

الحديث الذي تعارف المؤرخون علىٰ أنه يبدأ مع بداية القرن السادس عشر، أي مع بداية الكشوف الجغرافية.

إن الهدف من هذه الدراسة هو إلقاء الضوء علىٰ جانب هام من تاريخ العلاقات الهندية العربية، وهو تاريخ العلاقات التجارية. ويزيد من أهمية هذه الدراسة أن التاريخ الإقتصادي لا يحظىٰ بالاهتمام المطلوب، إذ يتركز البحث التاريخي غالباً علىٰ الجوانب السياسية، فضلاً عن أن الوثائق التي اعتمدنا عليها في هذه الدراسة ينشر أغلبها لأول مرة، مما يتيح لنا الاطلاع علىٰ معلومات هامة لا بد من تحليلها لمعرفة طبيعة المرحلة التاريخية الحديثة في هذا الجانب من جهة، ومعرفة القوىٰ المحلية والدولية المؤثرة في النشاط التجاري بين منطقتي شبه القارة الهندية والخليج العربي من جهة أخرىٰ.

لقد مر النشاط التجاري بين شبه القارة الهندية ومنطقة الخليج العربي بعدة مراحل من العصر الحديث، شهد نشأة ونشاط شركة الهند الشرقية الإنجليزية ومنافستها للبرتغاليين والهولنديين في منطقتي الهند والخليج العربي، كما شهدت هيمنة بريطانية علىٰ تجارة المنطقتين ومواجهة منافسة غيرها من القوىٰ الأخرىٰ التقليدية والجديدة. وكانت العلاقات التجارية بين شبه القارة الهندية ومنطقة الخليج العربي نشطة في عمليات التصدير والاستيراد المتبادلة، لكن في إطار ما سمحت به السياسة البريطانية المسيطرة علىٰ المنطقتين، وفي حدود مصالحها التجارية والسياسية وبخاصة بعد إحتلال الهند وعدن.

لقد تعرض النشاط التجاري بين الهند والخليج إلىٰ صعود وهبوط، وامتداد وانحسار، نتيجة تطور الأحداث السياسية والعسكرية ولا سيما أثناء الحربين العالميتين، كما أن طبيعة العلاقات التجارية في المنطقة قد

تغيرت تغيراً نسبياً بعد إستقلال دول شبه القارة الهندية عام ١٩٤٧، حيث دخلت هذه الدول مرحلة جديدة ولم تقطع جذورها بالماضي.

إن منطقتي الخليج العربي وشبه القارة الهندية قد شهدتا تبادلاً تجارياً نشطاً في الفترة ما بين القرن السادس عشر والقرن الثامن عشر الميلادي، وشمل ذلك التبادل المواد التالية: القطن والحرير واللؤلؤ والتمور والفاكهة والخيل والسجاد والذهب والتوابل. كما شهدت هذه الفترة عرقلة تجارة العبيد القادمة من شرق أفريقيا لبعض الوقت بسبب سيطرة البرتغاليين على منطقة الخليج العربي، ولكن بعد عام ١٦٥٠، وبعد ظهور العمانيين كقوة في المنطقة، عاد ذلك النشاط الذي شارك فيه بعض الأوربيين والأمريكيين[٢].

لقد احتكر البرتغاليون التجارة الهندية الخارجية خلال القرن السادس عشر، ثم أعقبهم الهولنديون والفرنسيون والبريطانيون في القرون التالية، ممن تنافسوا على تجارة الهند مع أوربا. هذا النوع من النشاط أدى إلى إقامة المراكز التجارية الأوربية في شبه القارة الهندية، وأدى إلى تكوين مستوطنات أوربية تجارية في الهند، وأفضى ذلك بطبيعة الحال إلى إقامة الموانيء والمدن الجديدة مثل بومبي ومدراس وكالكاتا وبرنوشري.

وكانت صادرات الهند إلى غرب آسيا تتخذ لها طريقين هما: الخليج العربي والبحر الأحمر. وقد ازدادت أهمية الصين في تجارة الشرق في القرن الثامن عشر، ولكن نشاط شركة الهند الشرقية التجاري في المحيط الهندي كان له تأثير على التجارة الهندية، وعلى أولئك الذين تعاملوا معها من الهنود وغيرهم. وقد مرت التجارة بين الهند والبلاد العربية بفترة من الكساد

---

(٢) RICHARDS D.S EDITOR, ISLAM AND THE TRADE OF ASIA, OXFORD, 1970, P. 260.

في أواخر القرن الثامن عشر[٣].

أما البلاد العربية في تلك الفترة فقد أصبحت تحت السيطرة العثمانية وأصبح الصفويون قوة مؤثرة في إيران، ودخلت القوتان العثمانية والصفوية في معارك كان أحد أسبابها التجارة مع الهند والأقطار الأخرىٰ في الشرق. وفي إطار هذا النشاط التجاري كان الخليج العربي مجالاً أساسياً لهذا النشاط وميداناً للتنافس الأوربي مما أدىٰ إلىٰ أن يشهد نشاطاً سياسياً هاماً.

لقد اقتنعت القوىٰ الأوربية في ذلك الوقت بأن الطريق حول أفريقيا غير مجد في ظل التطور الجديد القائم علىٰ إيجاد طريق قصير يربط البحر المتوسط بالبحر الأحمر. وقد هاجم نابليون مصر عام ١٧٩٨ بهدف تقوية الوجود الفرنسي الإستعماري لمواجهة ومنافسة بريطانيا التي أصبح لها وجود مؤثر في الهند. وأدت هذه الجهود في النهاية إلىٰ حفر قناة السويس وافتتاحها عام ١٨٦٩، حيث أقيم أقصر طريق بحري من أوربا إلىٰ الهند، ولكن إفتتاح قناة السويس لم يكن يعني توقف تدفق البضائع الهندية علىٰ البلاد العربية، بل ساعد علىٰ إستمرار وتنشيط التجارة بينهما وتجدر الإشارة إلىٰ أن مرور الحجاج من مصر إلىٰ سوريا في طريقهم إلىٰ الحجاز قد ساعد علىٰ إنتشار البضائع الهندية في المنطقة*، فقد كان يسمح للحجاج بالتعامل التجاري دون ضرائب، فضلاً عن أن القوافل التجارية المتنقلة ما بين العراق والحجاز كانت تنقل البضائع الهندية وغيرها[٤].

---

(٣) RICHARDS D.S EDITOR OP. CIT., PP. 181–204. SEE ALSO: P.E. ROBERTS, HISTTOTY OF BRITISH INDIA, PUBLISHED BY OXFORD UNIVERSITY PRESS, LONDON, PRINTED IN INDIA, 1977, 15–18.

* كانت مساحة توزيع البضائع الهندية تتركز في منطقة الخليج والجزيرة العربية، وكان موسم الحج مناسبة لانتشار هذه البضائع في مساحة اكبر تمتد الى سوريا والعراق.

(٤) AHMED MAGBUL,INDO–ARAB RELATIONS, NEW DELHI, 1969,PP. 90–91.

ولقد أفاد من تجارة الترانزيت بين المحيط الهندي والبحر المتوسط ـ مروراً بالخليج العربي والبحر الأحمر ـ تجار منطقة الخليج والبلاد العربية، وكذلك حكام المنطقة. وأهم ما حققته السيطرة البرتغالية في الشرق هو تحكمها في تجارة البهارات من شبه القارة الهندية، وذلك بإحكام السيطرة علىٰ الطرق المؤدية إلىٰ المحيط الهندي والجزر الهامة علىٰ ذلك الطريق البحري الهام، مما أدىٰ إلىٰ هجومها علىٰ مضيق هرمز في الخليج العربي ذي الموقع الإستراتيجي الهام عام ١٥٠٨م وسيطرتها عليه بعد ذلك، حيث منعت مرور أية سفن تجارية في الخليج دون تصريح من قبلها، وعقدت إتفاقيات مع التجار المحليين في منطقة الخليج(٥).

ومنذ منتصف القرن التاسع عشر إلىٰ منتصف القرن العشرين نشطت بريطانيا في القارة الهندية وبعض الأقطار العربية سياسياً وإقتصادياً وعسكرياً، وتمت الهيمنة البريطانية الكاملة علىٰ الهند في بداية القرن التاسع عشر، وعلىٰ مصر عام ١٨٨٢، حيث كانت حماية المصالح البريطانية الإقتصادية والسياسية في الهند أحد الأهداف الرئيسية لاحتلال مصر.

لقد بدأ ضعف الامبراطورية العثمانية في ذلك الوقت، وأصبحت مدينة للقوىٰ الأوربية وبخاصة بريطانيا. وكانت مصالح بريطانيا هي الدافع إلىٰ السيطرة البريطانية التجارية علىٰ البحر العربي والخليج العربي بواسطة نفوذها السياسي والعسكري من جهة، ووكلائها التجاريين في الهند والأقطار العربية من جهة أخرىٰ(٦). وبعد أن كانت التجارة بين شبه القارة الهندية ومنطقة الخليج العربي بيد تجار المنطقتين في الغالب فإنها قد تحولت بصورة أساسية وأصبحت تحت سيطرة الشركات والوكلاء البريطانيين

(٥) D.S RICHARDS, OP. CET., PP. 260, 264.

(٦) AHMAD MAGBUL, OP. CIT. PP. 92.

والأوربيين الآخرين، ولكن هذا لا يعني بطبيعة الحال نهاية نشاط التجار المحليين من المنطقتين فإن هذا النشاط قد استمر، ولكن ليس بزخمه أو تأثيره السابق.

بهذه المقدمة أردنا أن نمهد للحديث عن العلاقات التجارية بين شبه القارة الهندية ومنطقة الخليج العربي، قبل تحليل طبيعة المراحل التي مرت بها هذه العلاقات ومدىٰ تأثيرها علىٰ المنطقتين، وما صاحب ذلك من دور لعبته القوىٰ الدولية.

الشركات الأوربية وتجارة الشرق:

قبل أن تبدأ الشركات الأوربية نشاطها في الشرق كانت بعض البضائع الهندية شائعة في منطقة الخليج والجزيرة العربية، فالحديد الهندي مثلاً كان يتم إستيراده إلىٰ الأقطار العربية في الوقت الذي كانت تصدر السيوف العربية إلىٰ الهند، كما أن تجارة الكتب كانت متبادلة بين الهند والمنطقة، واشتهرت جدة ومكة ومدن اليمن بذلك التبادل التجاري[٧]. لقد كان البرتغاليون محتكرين للنشاط التجاري في الشرق، ولكن وصول السفن التجارية الهولندية والإنجليزية إلىٰ المحيط الهندي خلال العقد الأخير من القرن السادس عشر كان تحدياً خطيراً للوجود البرتغالي هناك، وأصبح من المؤكد حدوث مواجهة بينهما في آسيا[٨].

لقد بذل التجار الانجليز جهوداً، وقاموا بمحاولات عديدة للسيطرة علىٰ الممرات التجارية، وتزويد الأسواق الأوربية بالبضائع الآسيوية،

---

(٧) SHERWANI K.I. STUDIES IN THE FOREIGH RELAITONS OF INDIA, [FTOM THE EARLIEST TIMES TO 1947], STATE ARCHIVES, HYDERABAD, INDIA. 1975, PP. 427-28.

(٨) CHUDHURI K.N. OP. CIT, P. 80.

لتحقيق مصالحهم من جهة وخدمة إقتصاد بلادهم من جهة أخرىٰ. وكانت هذه التجارة تسلك واحداً من طريقين: طريق شرق البحر المتوسط وطريق البر عبر روسيا. ولما كانت الجهود الفردية لا تحقق أهداف الدول الأوربية الإقتصادية في هذه المنطقة فقد تأسست شركة الهند الشرقية الإنجليزية عام ١٦٠٠. وسمحت السلطات العثمانية لهذه الشركة بالنشاط التجاري في الشرق في المناطق التي تقع تحت نفوذها. وكان تأسيس الشركة وبدء نشاطها في شبه القارة الهندية من الأحداث المهمة التي مهدت وساعدت علىٰ فرض السيطرة البريطانية علىٰ الشرق. وامتد نشاط الشركة التجاري إلىٰ المناطق الأخرىٰ علىٰ الطرق التجارية بين الشرق والغرب، وشمل ذلك القوافل التجارية في العراق وسوريا. أما السبب الرئيسي لتأسيس شركة الهند الشرقية فهو الأهمية الإقتصادية لتجارة التوابل في التجارة العالمية في هذه الفترة من العصر الحديث[٩].

لقد حصل إتصال نشط بين المناطق المنتجة والأسواق المستهلكة أكثر من أي وقت مضىٰ. وأصبحت القوىٰ الكبرىٰ التي تزود أوربا بالبضائع في القرن السابع عشر ممثلة في شركة الهند الشرقية الإنجليزية والشركة الشرقية الهولندية، إضافة إلىٰ الشركة الشرقية الفرنسية. وأدىٰ ذلك إلىٰ إشتداد المنافسة علىٰ تجارة الشرق بين قوىٰ أوربية عديدة في هذا القرن، وذلك بعد أن كانت هذه التجارة مقصورة علىٰ البرتغال والبندقية في الفترات السابقة[١].

---

(٩) opicit p. 81–82.

أنظر أيضاً: الدكتور عبدالأمير محمد أمين، ترجمة هاشم لازم، المصالح البريطانية في الخليج العربي ١٧٤٧ ـ ١٧٧٨م، بغداد ١٩٧٧م، ص١٣.

(١٠) chudhuri, K.N. op. cit, p. 82.

لقد بدأ الإنجليز بتكوين شركة تجارية في الشرق مع مستهل القرن السابع عشر للأسباب التالية:

أولاً: التأثير الإيجابي الذي تركه التقرير الذي كتبه التاجر الإنجليزي نيوبريا New Beria بعد جولته التي بدأت بالبندقية فالشام فبغداد فالبصرة فالخليج ثم الهند عام ١٥٩١ وهو تقرير يتحدث عن الإمكانات التجارية الهامة في منطقة الشرق الأقصىٰ والهند والخليج.

ثانياً: تعدد الوسطاء مع رفع أسعار البضائع الشرقية في أوربا. ومعرفة أهمية التوابل للأوربيين في ذلك الوقت، فقد كانت تستخدم في حفظ اللحوم المقددة وبخاصة في إنجلترا، كما كانت التوابل تمزج بالخمور(١١).

ثالثاً: الوجود البرتغالي في البحار الشرقية واحتكاره لتجارة الشرق، ورغبة الإنجليز في منافسة البرتغاليين بل وراثتهم في هذا الوجود. ولكن هذا الهدف لم يتحقق بسبب ظهور الهولنديين الذين أسسوا شركة الهند الشرقية الهولندية عام ١٦٠٢، والفرنسيين الذين أسسوا شركة الهند الشرقية الفرنسية عام ١٦٦٤، ولكن نشاط هذه الشركة الأخيرة كان أقل من نشاط الشركتين السابقتين(١٢).

ولقد تفوقت شركة الهند الشرقية الإنجليزية علىٰ شركة الهند الشرقية

---

(١١) ج. ج. لوريمر، دليل الخليج، ج١، ص٢٣، ديوان حاكم قطر - قطر.
انظر أيضاً مصطفىٰ عقيل الخطيب، التنافس الدولي في الخليج العربي ١٦٢٢ - ١٧٦٣ بيروت، ١٩٨١، ص١٣١ - ١٣٤.
أنظر أيضاً د. سيد نوفل، الخليج العربي أو الحدود الشرقية للوطن العربي، بيروت ١٩٦٩، ص٣٠.

(١٢) مصطفىٰ عقيل الخطيب، المصدر السابق، ص١٤٤ - ١٤٦، ١٦٧.

الهولندية وغيرها منذ أوائل القرن الثامن عشر، خصوصاً عندما فرضت الحكومة البريطانية ضرائب إضافية علىٰ المنسوجات الجاهزة المستوردة من الشرق. وفي نفس الوقت زاد إقبال الإنجليز علىٰ الحرير الخام وصوف كرمان. وانصب اهتمام الشركة علىٰ تصدير المواد الخام من فارس بعدما أصبحت فارس منطقة هامة في تجارة شركة الهند الشرقية الإنجليزية في القرن الثامن عشر.

ولم يقتصر نشاط هذه الشركة التجاري علىٰ إستيراد منتجات الشرق، خصوصاً التوابل والحرير الفارسي، بل شمل هذا النشاط تصدير المنتجات البريطانية إلىٰ المناطق الشرقية خصوصاً المنسوجات الصوفية والقصدير والنحاس[١٣]. ونشطت تجارة الشركة في الأقمشة والأخشاب والأرز[١٤]، منذ أن امتد نشاطها إلىٰ البصرة عام ١٦٣٥. ولكن هذا النشاط التجاري لشركة الهند الشرقية الإنجليزية لم يقلل من أهمية نشاط شركة الهند الشرقية الهولندية وإن كان قد حد من حركته.

إن الشركتين الأوربيتين الإنجليزية والهولندية اكتشفتا أن المحيط الهندي بكامله وحدة تجارية لها تجارتها الدورية المرتبطة بالرياح الموسمية، ويتمتع باستقلالية إقتصادية بين مناطقه، فقد كانت تجارة القطن من الهند من السلع الأساسية، وكذلك التوابل الهندية، والمواد الأخرىٰ التي تحتاجها الهند نفسها كانت تصدر إليها من الشرق الأوسط، وشرق أفريقيا واليابان. هذا النشاط كان يجري دون وجود القوىٰ التجارية الدولية، لكن ذلك الوضع لم يستمر فقد دفع الوضع التجاري الهام الشركتين الأوربيتين المذكورتين إلىٰ مد نشاطها إلىٰ هذه المنطقة. قد يكون طابع

---

(١٣) المصدر نفسه، ص١٨٢، ١٩٤، ١٣٥.

(١٤) ج. ج. لوريمر، جـ٤ المصدر السابق، ص١٧٦٥.

هذا النشاط تجارياً إلا أن دولتيهما لا يمكن أن تحققا تلك الهيمنة بدون العلاقات السياسية والقوة العسكرية(١٥).

لقد تتبعت هاتان الشركتان الطرق التجارية البحرية في المنطقة عبر المحيط الهندي والبحر الأحمر والخليج العربي إلىٰ جنوب بحر الصين، وتمت إدارة هذه التجارة في هذه المنطقة الهامة من لندن وأمستردام. إن السيطرة علىٰ التجارة في هذه المنطقة واستقرارها لصالح القوىٰ الأوربية كان من القضايا الأساسية للسيطرة علىٰ شبه القارة الهندية ومنطقة الخليج العربي، بهدف حماية الطرق التجارية والمراكز الاستراتيجية، وعدم إفساح المجال أمام القوىٰ الأخرىٰ للمنافسة.

إن الإتصال التجاري بين الساحل الهندي الغربي والشرق الأوسط قد جعل الشركتين الشرقيتين (الإنجليزية والهولندية) تتجهان إلىٰ البحر الأحمر والخليج العربي منذ بداية القرن السابع عشر. واشتركت موانىء شبه القارة الهندية علىٰ الساحل العربي مع موانىء منطقة الخليج العربي في وحدة تجارية واحدة تحت سيطرة الشركتين للقيام بمهمة نقل التجارة إلىٰ أوربا(١٦).

ولقد كانت السفن الهندية والعربية المشهورة في المحيط الهندي تبحر إلىٰ مضيق ملقا وسوندا لكن بناء السفن في جنوب شرق آسيا قد طور نوعاً من السفن مع نهاية القرن السابع عشر أسرع وأكثر حمولة من السفن الهندية والعربية التي كانت تبحر في المحيط الهندي آنذاك، وقد ازدادت

---

(١٥) CHAUDHURI, K.N., OP. CIT., PP. 83-84.

(١٦) ibid, PP. 91-92.

SEE ALSO: WILSON ARNOLD, THE PERSIAN GULF, BRITAIN, 1959.

PP. 153-158.

أهمية هذه السفن لأنها كانت تحمل الرجال المسلحين الذين يقومون بحماية السفن والمسافرين، والسؤال هل كان ذلك النشاط يشكل تحدياً لتجارة العرب والهنود؟ في الحقيقة لم تكن تجارة جنوب شرق آسيا منافسة للعرب والهنـود في نقل التجارة عبر مساحات شاسعة وبعيدة، وكان السبب الحقيقي لذلك هو القوة السياسية لمالك البحرية في تلك المنطقة، فكل حاكم ميناء كان يطور قوته العسكرية والبحرية، كما كان التنافس التجاري مستمراً في البر والبحر(١٧).

ومن الطبيعي أن تكون المناطق الساحلية ومدن الموانىء أرضية اللقاء بين المحيط الهندي وأولئك الذين عاشوا في البحر بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ولكن الإتصال بين الأرض والبحر في هذه المنطقة من العالم ما كان ينتهي عند المناطق الساحلية، فمن المؤكد أنه كان يمكن للتجارة البحـرية الآسيوية أن تستمـر عدة قرون لولا وجـود المراكز الحضرية الداخلية. وقد كان الإنتاج الزراعي لهذه المناطق يقوم بإنتاج الغذاء والمواد الأولية للصناعة، وكانت القوافل التجارية البرية من أهم معالم النشاط الإقتصادي في تلك الفترة، كما أن القوارب النهرية والشراعية قد لعبت دوراً مهماً أيضاً في النشاط التجاري الداخلي، مثل نهر دجلة والفرات في العراق فقد استخدما لنقل مختلف البضائع. وكانت القوارب تنقل البضائع من بغداد إلىٰ السفن الهندية الراسية في شط العرب في البصرة، ثم تغادرها إلىٰ المحيط الهندي، كما أن نهري أندوس INDUS والجانج GANGES في الهند لعبا دوراً في نقل البضائع القادمة من المحيط الهندي إلىٰ المناطق الداخلية. وقد وفرت طرق القوافل البرية مروراً بالعراق والشام مجالاً خصباً للنشاط التجاري لا يقل أهمية عن الطرق النهرية، كما أن الطرق

---

(١٧) CHAUDURI K.N., OP. 152–153.

التجارية البرية عبر إيران كان لها دورها في خدمة التجارة[١٨].

لقد كانت الهند من أكبر أسواق تجارة اللؤلؤ الطبيعي في العصر الحديث، إبان إزدهار هذه التجارة التي كانت تعتمد على اللؤلؤ المستخرج من أعماق الخليج العربي، أضف إلى ذلك تهريب الذهب الذي اشتهر به أبناء الخليج الذين كانت سفنهم تنقل تمور العراق والإحساء وعمان إلى شبه القارة الهندية[١٩]. ولا شك أن اهتمام شركة الهند الشرقية بمنطقتي شبه القارة الهندية والخليج العربي نابع من إدراك أهمية النشاط التجاري لهاتين المنطقتين محلياً ودولياً.

وقد تركز اهتمام شركة الهند الشرقية الأساسي على التجارة خلال المئة والخمسين سنة الأولى من قيامها، ولكن نشاط الشركة لم يقتصر على التجارة بل تجاوزها إلى المجالات السياسية والعسكرية بحجة الرغبة في توسيع النشاط التجاري وحمايته.

وكان ميناء ومدينة مخا في اليمن على ساحل البحر الأحمر السوق التجاري الرئيسي لتجارة البن خلال القرن الثامن عشر الميلادي، وقامت كل من شركة الهند الشرقية الإنجليزية، والشركة الشرقية الهولندية بافتتاح مقر دائم لكل منهما في هذا الميناء. وكان التنافس شديداً بين ممثلي هاتين الشركتين، كما كان هؤلاء جميعاً في خصام دائم مع السلطات المحلية التي كثيراً ما وصفها الأوربيون بالتعسف، مدعين أنها ترفع أسعار البن دون مبرر، وتفرض ضرائب باهظة على بضائعهم وسفنهم[٢٠].

---

(١٨) IBID, PP. 165-168.

(١٩) خالد سالم محمد، ربابنة الخليج العربي ومصنفاتهم الملاحية، طبعة أولى ١٩٨٢، الكويت، ص٤٨ - ٤٩.

(٢٠) الدكتور عبدالأمير محمد الأمين، مصادر تاريخ الجزيرة العربية في دار السجلات الحكومية =

ولقد انتشرت الأسواق البريطانية في الهند وشرق آسيا في الفترة ما بين القرن السابع عشر والقرن التاسع عشر، واتسعت أسواق المواد الغذائية البريطانية، وأصبح أمراً طبيعياً أن يكون لبريطانيا تأثير علىٰ عمان والخليج لحماية مصالحها في الشرق، ونتيجة ذلك التأثير تم توقيع معاهدات بين بريطانيا وشيوخ الخليج. وكانت شركة الهند الشرقية مرتبطة بالاستعمار البريطاني ومصالح بريطانيا الاقتصادية والسياسية والعسكرية. وقد تمكنت بريطانيا من إقامة أوضاع تابعة لها، ولعبت دوراً أقرب إلىٰ دور الدولة داخل الدولة في المنطقة بتأثير قوتها ونفوذها، ولذلك كانت العلاقات التجارية متينة بين عمان والهند علىٰ سبيل المثال، فقد كانت الجالية الهندية في عمان تلعب دوراً هاماً في النشاط التجاري قبل إكتشاف النفط، ونشطت شركة الهند الشرقية بين بومبي ومسقط، فأنشأت محطة لا سلكية لها في مسقط وقدمت خدمات إلىٰ سلطان عمان والقوات الملكية البريطانية التي وضعتها بريطانيا في مسقط وصلالة وجزيرة مصيرة(٢١).

لقد حدثت تطورات هامة في ميدان التجارة أدت إلىٰ تعزيز المصالح البريطانية في منتصف القرن الثامن عشر. التطور الأول: نفوذ شركة الهند الشرقية المتزايد في الهند، فقد ساعدت سيطرة الشركة علىٰ مصادر الدخل في شبه القارة الهندية علىٰ زيادة أهمية الخليج العربي التجارية وعلاقته بالهند. وكان لهذه التجارة تأثير إيجابي علىٰ مجمل الدخل الهندي، التطور الثاني: تعاظم دور التجار البريطانيين في النشاط التجاري بين شبه القارة الهندية ومنطقة الخليج العربي، أما التطور الثالث: فكان النجاح المدهش للنقل البحري الذي تزعمه الإنجليز لهذه التجارة.

= في بومباي، بحث مقدم إلىٰ مؤتمر تاريخ الجزيرة العربية الذي عقد في الرياض في الفترة ٢٣ - ٢٨ إبريل ١٩٧٧، صدرت أبحاث المؤتمر في كتاب: **مصادر تاريخ الجزيرة العربية**، جامعة الرياض ١٩٧٩.

(٢١) NARAYAN, K., OMAN AND GUL SECURITY, NEW DELHI, INDIA, 1979, OO. 76, 114.

وكانت حركة التجارة النشطة بين موانىء بندر عباس وأبو شهر في إيران والبصرة من جهة، والبنغال وسورات في شبه القارة الهندية من جهة أخرىٰ وهي حركة نتج عنها امتصاص السوق الإيرانية للبضائع المصدرة إليها من الهند. وكانت نوعية تلك البضائع تتكون من القماش القطني، والسكر والحلوىٰ والآنية الخزفية والزنجبيل وكافور المسك، والفلفل الأسود، والكركم، والتوابل الهندية، والحديد والرصاص والخشب، وفي المقابل كانت تصدر هذه الموانىء إلىٰ الهند الحرير والصوف والسجاد والذهب والفضة. أما صادرات الهند إلىٰ البصرة فلم تكن تختلف عن صادراتها لإيران. وكان جزء من هذه البضائع يستهلك محلياً، ويصدر البعض الآخر إلىٰ الشام وتركيا وساحل البحر المتوسط حيث يتم نقلها إلىٰ أوربا. من المهم الإشارة إلىٰ أن صادرات الهند إلىٰ الخليج العربي قد فاقت قيمة الواردات منها، وكانت التمور تحتل مركز الصدارة في صادرات العرب، بينما يحتل الرز مركز الصدارة في صادرات الهند إلىٰ العرب.

وقدرت القيمة الإجمالية لتجارة الخليج مع الهند عام ١٨٠٠ بستة عشر مليون روبية هندية، وكانت تجارة الموانىء الشرقية للخليج العربي تتم علىٰ أيدي العرب والهنود واليهود والإنجليز والهولنديين والبرتغاليين والفرنسيين[٢٢]. أما البضائع التي كانت تصدر وتستورد من والي الهند

(٢٢) الدكتور عبدالأمير محمد أمين، تعريب هاشم كاظم لازم، المصدر السابق، ص٢١٠ - ٢١٤، ٢١٨.

إن هذه الفترة قد شهدت تحرك بريطانياً نحو غرب الهند وأدىٰ ذلك إلىٰ احتلال عدن عام ١٩٣٩، فقد كان هذا الموقع رئيسياً في استراتيجية بريطانيا لموقعه علىٰ مدخل الأحمر وطريق الهند، وربما كان لذلك الحدث تأثير علىٰ تجارة السفن الخليجية مع الهند.

(حول أهمية عدن انظر: صلاح العقاد، المشرق العربي المعاصر، القاهرة، ١٩٨٣، ص٥٦٧).

وشرق أفريقيا عبر الخليج العربي والبحر الأحمر فكانت متنوعة، منها المواد الغذائية والخيول واللؤلؤ والتوابل والرز والسكر والقهوة والأخشاب إضافة إلىٰ تجارة العبيد. وكان المسافرون والمهاجرون والتجار والحجاج في حركة دائمة، فقد كانت منطقة غرب الهند علىٰ علاقة متصلة بمنطقة الخليج العربي بحرياً، ويتضح ذلك من التجارة البحرية النشيطة بين المنطقتين، كما كانت السفن العربية وسيلة النقل الأساسية ذات الشهرة الواسعة في هذا النشاط، وقد بني بعضها في منطقة الخليج والبعض الآخر في مركز بومباي لصناعة السفن.

إن تأثير التجارة البريطانية كما أسلفنا وتطور سفنها في المحيط الهندي وفي الهند كان كبيراً. وبإلقاء نظرة علىٰ عدد السفن العاملة بين الهند وشبه الجزيرة العربية وشرق أفريقيا يتضح لنا حجم تلك التجارة ومدىٰ أهميتها، فقد كان عددها أكثر من أربعمائة سفينة خليجية مملوكة محلياً، انخفض عددها عام ١٨٣٠ إلىٰ النصف تقريباً بسبب الكساد الإقتصادي في هذا الوقت، وبعضها كان يبحر للتجارة ما بين الهند والخليج، والبعض الآخر كان يعمل في التجارة الساحلية فحسب، فلقد كان للعرب نشاطهم التجاري الهام عبر المسافات البحرية البعيدة، وقد نشطوا في الأسواق العالمية الحرة، ولكن هذا النشاط كان يتركز بصورة خاصة في مثلث شبه القارة الهندية وشبه الجزيرة العربية وأفريقيا .

وكان مالكو السفن من الهنود والعرب في غرب المحيط الهندي في خمسينات القرن التاسع عشر يستخدمون السفن التقليدية الشراعية، فالسفينة الشراعية الكبيرة كانت تحمل حوالي ٣٥٠ طناً. ولكن إتساع نشاط الإنجليز ضد تجارة العبيد كان له تأثير علىٰ تجارة عمان، كما كان النشاط البحري العربي في المحيط الهندي لا يستطيع منافسة السفن

البخارية الأوربية في ذلك الوقت[٢٣].

بعد ذلك لا بد من وقفة عند نوعية البضائع المتداولة والتي تتم التجارة فيها، أو علىٰ أقل تقدير بعض تلك البضائع التي لا تبدو ذات أهمية للوهلة الأولىٰ ولكنها لعبت دوراً هاماً في التجارة بين منطقة الخليج العربي والهند وشرق أفريقيا، من تلك البضائع اللبان والصمغ.

لقد كان إنتاج اللبان والصمغ يتركز في القرن التاسع عشر في المناطق التالية ظفار في عمان، وحضرموت في جنوب اليمن، والصومال، وكانت تجارته رائجة في المنطقة وخارجها منذ القدم، فقد كان يصدر إلىٰ العراق عن طريق الخليج العربي ثم بالطريق البري إلىٰ المناطق الأخرىٰ غرباً، ويصدر كذلك إلىٰ الهند عن طريق البحر، وكانت تقدر كمية إنتاجه سنوياً ما بين ٢٥٠٠ طن إلىٰ ٣٠٠٠ طن. وقد كانت المراكز التجارية لهذه المادة مكة ويثرب قديماً، ثم أسواق الخليج العربي وموانئه فيما بعد.

وكانت تجارة الصمغ في جنوب اليمن في أيدي التجار الهنود في العصر الحديث أولئك الذين مارسوها في الصومات أيضاً. وكان الصمغ يجمع من الأشجار في جنوب الجزيرة قرب ظفار. واشترك التجار العرب من جنوب الجزيرة والصومال مع الهنود في تجارة هذه المادة. وأصبح ميناء عدن منطقة هامة لتجارة البخور واللبان والصمغ، ومركزاً تجارياً للتصدير والاستيراد لهذه المادة التجارية ذات العائد الإقتصادي، إضافة إلىٰ البهارات. ولمعرفة أهمية تجارة هذه المادة نذكر أنه في عام ١٨٧٥ تم تسويق أكثر من ستمائة طن من اللبان والصمغ علىٰ أيدي التجار اليمنيين الذين

---

(٢٣) BROEZE FRANK, SHIPOWNERS OF THE INDIAN OCEAN, PP.4-5, 9-10, 11-12, 14.
مقبول للنشر في مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

كانوا يصدرونه من عدن، وقد وصلت كمية تصديره إلىٰ ألف طن سنوياً حتىٰ بداية الحرب العالمية الأولىٰ ثم انخفض بعد ذلك التاريخ[٢٤].

موقف بريطانيا من النشاط التجاري المنافس في منطقة الخليج

لقد كان إقتصاد بلدان الخليج العربي والجزيرة العربية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين متخلفاً، وتطوره بطيئاً، وبخاصة في داخل الجزيرة العربية حيث ساد الإنتاج الإقطاعي، ورغم نمو التجارة براً وبحراً إلا أنها كانت في نطاق التشكيلة الاجتماعية الإقتصادية الإقطاعية، وكان التأثير الاستعماري أقوىٰ التأثيرات الخارجية فقد فرض هيمنته علىٰ منطقة الخليج وعمل علىٰ إبقاء التجزئة في المنطقة وتعميقها[٢٥].

ومع بداية القرن العشرين اشتركت السفن الشراعية والبخارية في إستخدام نفس الموانىء في شبه القارة الهندية والخليج العربي. وكانت التجارة المحلية في منطقة الخليج العربي مملوكة لعائلات تجارية، وتدار بأسلوب تقليدي، ولكن لا يمكن التقليل من أهميتها في التجارة المحلية والإقليمية والعالمية، أما في الهند فقد نشأت شركات تجارية[٢٦] تستخدم العلم والخبرة الفنية في إطار الهيمنة الرأسمالية الأوروبية علىٰ التجارة في هذه المنطقة، حتىٰ لو سمحت بهامش من حرية ممارسة النشاط التجاري لقطاع من مواطني منطقتي الهند والخليج العربي. لكن هذا الهامش كان محاصراً

---

(٢٤) FRANKINCENSE NIGEL G. AND MYRRH, ASTUDY OF THE ARABIAN INCENSE TRADE, BRITAN, 1981, PP. 117–118, 121–122, 161, 196–197.

(٢٥) لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديثة، دار التقدم، موسكو، (بدون تاريخ) ترجمة الدكتورة عفيفة البستاني، ص٤١٥.

(٢٦) BROEZE, RFANK, op. cit. p. 16.

من قبل السياسة البريطانية في المنطقتين ويخضع إلىٰ مراقبتها حيث كان لها حساباتها الخاصة، فهي تساند تجارة الهنود والعرب إلىٰ الحد الذي لا يؤثر علىٰ مصالحها من جهة أو يخدم سياساتها من جهة أخرىٰ. ويمكن توضيح ذلك بالتعرف علىٰ موقف السلطات البريطانية من النشاط التجاري للهنود في شرق الجزيرة العربية.

إن طبيعة العلاقات التجارية بين عمان والهند في بداية القرن العشرين كانت نشيطة إلىٰ حد ما ولكنها لم تكن لصالح البلدين بالدرجة الأولىٰ، بل لصالح بريطانيا المسيطرة علىٰ مقدرات المنطقتين، ذلك علىٰ الرغم من أن إدارة هذا النشاط كانت تتم بأيدي التجار المحليين من الهنود والعرب.

لقد كانت تجارة الخليج العربي مهمة لسلطان عمان في نهاية القرن ١٩ وبداية القرن العشرين، لكن عمان كانت في وضع غير متوازن تجارياً. وربما كان ذلك بسبب التجارة غير المسجلة رسمياً والتهريب. وكان السلطان في البر وبريطانيا في البحر غير قادرين علىٰ التحكم بهذه التجارة، فضلاً عن أن السلطان نفسه كان يربح من التجارة غير الرسمية.

ولقد كان موقف سلطان عمان المالي ضعيفاً. وكانت عمان منطقة إستراتيجية لبريطانيا ليس لموقعها فحسب، بل للتجارة أيضاً، فعقدت بريطانيا إتفاقيات مع عمان كان لها آثارها علىٰ العلاقات البريطانية الفرنسية والنزاع حول عمان(٢٧).

---

(٢٧) BUSCH, BRITON COOPER, BRITAIN AND THE PERSIAN GULF 1894–1914, U.S.A., 1967, PP.15–17.

انظر أيضاً: د: عبدالمالك التميمي، «الخليج العربي ـ دراسة في التاريخ الإقتصادي والإجتماعي»، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الثاني، السنة التاسعة، يونيو ١٩٨١، جامعة الكويت، ص١٣.

صحيح أن حجم التجارة البريطانية مع عمان كان صغيراً ومحدوداً التأثير لقلة موارد عمان وقلة سكانها في ذلك الوقت. ولكن بريطانيا في سعيها التجاري لم تكن تخطط لعمان وحدها بل لمنطقة الخليج كلها، ولم تكن في سعيها التجاري تعتمد علىٰ هذا المجال أو تثبت وجودها التجاري فحسب بل كانت تعمل علىٰ تحقيق أغراضها الإستراتيجية ذات الأبعاد السياسية والعسكرية، ولذلك كانت تهتم بنشاطها التجاري وغير التجاري مع المناطق التي يمكن الظن بأن عائدها الإقتصادي محدود بالنسبة إلىٰ أهمية دور بريطانيا الإقتصادي في العالم.

إن هذا الموقف يتبعه موقف آخر من نشاطات تجارية في القطيف قام بها الهنود هناك.

لقد كان للسلطات البريطانية موقف من نشاط التجار الهنود في القطيف الذي كان يتركز علىٰ تجارة التمور المصدرة إلىٰ الهند، لقد قدم أولئك التجار طلباً إلىٰ السلطات البريطانية للسماح لهم بالتجارة مع المنطقة، فكتبت تلك السلطات في البحرين رسالة إلىٰ المتصرف العثماني في الإحساء بهذا الخصوص، ورد عليها برسالة بتاريخ ١٢ يونيو تفيد بأنه لا مانع لديه من ممارسة هؤلاء التجار للتجارة مع القطيف. ويلاحظ أن النسخة العربية لهذه الرسالة موقعة بلقب متصرف لواء الاحساء، وهذا ربما يفسر رأي العثمانيين في سلطتهم علىٰ نجد وتوابعها حيث تعتبر الاحساء جزءاً منها، أو ربما كان هناك خطأ قد وقع فيه المترجم.

وقد رد القنصل البريطاني في البحرين علىٰ تلك الرسالة معرباً عن استعداده لمساعدة هؤلاء التجار في مهمتهم. وفي رسالة من مساعد المقيم السياسي البريطاني في بوشهر إلى المقيم السياسي في الخليج بتاريخ ١٦ يوليو ١٩٠٣ حول السماح للهنود بالتجارة مع القطيف يذكر فيها أن سفر

هؤلاء سيكون علىٰ مسئوليتهم الخاصة، ويؤكد ضرورة مساعدتهم خاصة إنهم يسافرون إلىٰ منطقة يسيطر عليها الأتراك(٢٨).

وقد تعهد متصرف نجد العثماني بتوفير الأمن لهؤلاء التجار الهنود في رسالة إلىٰ القنصلية البريطانية في البحرين بتاريخ ١٥ ربيع الأول عام ١٣٢١هـ/١٩٠٣م.

ومما يجدر ذكره أن السلطات البريطانية كانت تقدم بعض الهدايا إلىٰ حاكم الاحساء العثماني مكافأة له علىٰ تعاونه معها، ويتضح ذلك من الوثيقة رقم ٥٨١ والمؤرخة ١٩٠٣ المرسلة من قبل مساعد المقيم السياسي في الخليج إلىٰ مساعد الوكيل السياسي في البحرين يذكر فيها أنه أرسل مع التجار الهنود هدية هي ساعة ذهبية وسلسلة من الذهب إلىٰ سيد طالب باشا حاكم الاحساء.

قد رد متصرف الاحساء باستلامه الهدية وشكره لمرسلها بتاريخ ٣ جمادىٰ الآخر سنة ١٣٢١هـ/١٩٠٣م، كما أن السلطات البريطانية في البحرين والخليج كانت تحاول أن تكون لها علاقات ودية مع متصرف السلطة العثمانية في الاحساء كما يتضح من رسائلها إليه سنة ١٩٠٢ ورده عليها(٢٩).

وبمراجعة ملف تجارة الهنود مع القطيف، وموقف كل من السلطات

---

(٢٨) INDIA OFFICE RECORDS,
THE RECORDS OF THE BRITISH RESIDENCY AND AGENCIES IN THE PERSIAN GULF. (LETTER FROM THE BRETISH RESIDENT IN BUSHOHOR TO THE BRITISH RESIDENT IN I O R R/15/2/14 JUNE 1903 HIDU MERCHANTS AT QATIF.

(٢٩) I O R R15/2/24 JUNE 1903 HINDU MERCHANT'S ASSISTANT IN THE GULF TO THE BRITISH AGENT'S ASSISTANT IN BAHRAIN.

البريطانية والعثمانية منها يتضح أن هناك حوالي ١٠٠ (مائة) رسالة متبادلة بين السلطات البريطانية وبين المتصرف العثماني في الاحساء في الفترة ما بين ١٩٠١ إلىٰ ١٩١٠[٣٠]. وهناك مثال آخر علىٰ طلب الجالية الهندية في اليمن من السلطات البريطانية السماح لها بممارسة نشاطها التجاري بحرية في ميناء الحديدة اليمني.

بعث التجار الهنود في ميناء الحديدة برسالة إلىٰ القنصل البريطاني في الميناء بتاريخ ٣ فبراير عام ١٩١٣، يطلبون فيها السماح لهم بالنشاط التجاري في الميناء وتسهيل تجارتهم في اليمن، فكتب القنصل إلىٰ حكومة الهند التي كتبت بدورها إلىٰ وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٦ يونيو ١٩١٤ قائلة: «لقد علمنا من قنصلنا في ميناء الحديدة أن الجالية الهندية في اليمن قد طلبت السماح لها بممارسة نشاطها التجاري في الميناء»[٣١]، وفي ٢٥ يوليو ١٩١٣ كتب القنصل البريطاني في استانبول إلىٰ وكيل وزارة الخارجية البريطانية تقريراً حول أوضاع الجالية الهندية في ميناء الحديدة تمهيداً لاتخاذ القرار بشأن الطلب الذي تقدم به التجار الهنود هناك، وكان من الطبيعي أن تسمح السلطات البريطانية لهم بالنشاط التجاري فهم من رعايا دولة تقع تحت النفوذ البريطاني[٣٢].

رغم أن بريطانيا كانت هي القوة المهيمنة علىٰ التجارة في منطقة الخليج العربي بعد رحيل البرتغاليين، إلا أن منافسة القوىٰ الأوربية الأخرىٰ في هذا الميدان قد بدأت تزاحمها من جديد في بداية القرن العشرين، ولا سيما النشاط التجاري الألماني الذي كان يهدد النفوذ البريطاني. وهنا كان

(٣٠) I O R R/15/2/24. 1900–1911, HINDU MERCHANTS AT QATIF.

(٣١) I O R L/P+S/11/64, P 4070/1913.

(٣٢) ibid, 1913. (LETTER FTON THE BRITISH CONSUL IN HUDAIDA IN YEMEN TO THE INEIA GOBERNMENT).

لا بد من إجراءات بريطانية لمواجهة هذا النشاط، تسبقها دراسة طبيعة هذا النشاط ومدىٰ تأثيره علىٰ التجارة البريطانية من جهة، وعلىٰ النفوذ البريطاني في المنطقة من جهة أخرىٰ، عندها بدأ الاهتمام البريطاني يأخذ وضعاً جدياً لحماية مصالحه في المنطقة.

فقد كتب الكابتن جورج لويد عضو البرلمان البريطانية تقريراً عن الأوضاع الإقتصادية في منطقة الخليج العربي والعراق وفارس قبل الحرب العالمية الأولىٰ، حدد فيه القضايا التالية:

أولاً: النشاط التجاري الألماني في الخليج يتطور بشكل خطير مما يهدد النشاط التجاري البريطاني، وينافسه منافسة حادة.

ثانياً: لقد كانت السفن البريطانية تحتكر النشاط التجاري في الموانىء الخليجية حتىٰ عام ١٩٠٦، حيث بدأ خط ألمانيا ـ أمريكا التجاري نشاط بواخره في الخليج، وأقام مراكز تجارية له في المنطقة.

ثالثاً: خلال عشر سنوات فقط نجح الألمان في تجارة السكر، التي كان يحتكرها الإنجليز بصورة كاملة.

رابعاً: يشير الكابتن جورج لويد إلىٰ ما كتبه لورد انجكاب بتاريخ ٢٩ ديسمبر ١٩١٣، حيث ذكر أنه من المستحيل لأصحاب السفن البريطانية منافسة شركة خط همبورج ـ أمريكا في الخليج، ويشير إلىٰ أنه حتىٰ عام ١٩٠٧م كانت التجارة البحرية في الخليج بيد بريطانيا، مثل تصدير السكر، ولكن الشركة الألمانية ـ الأمريكية احتكرت تجارته تدريجياً، وأبدىٰ تخوفه علىٰ المصالح البريطانية في المنطقة فيما لو نفذ مشروع سكة حديد بغداد إلىٰ جنوب العراق مما سيهدد السفن البريطانية ونشاطها التجاري بين البصرة والهند.

خامساً: لم يقف تخوف الكابتن جورج لويد عند حد منافسة الألمان للبريطانيين في تجارة الخليج بل تعداه إلىٰ تهديد مصالح بريطانيا في تجارة الهند والخليج في المستقبل، فالحكومة الألمانية تقدم الدعم المادي لشركة همبورج ـ أمريكا للتجارة.

سادساً: كان حجم التجارة البريطانية في المنطقة في عام ١٩٠٨ هو ٢,٩٢٥ طناً فقط، أي بإجمالي يقدر بـ ٣,٥٧٥ طناً، بينما ازداد حجم التجارة الألمانية في المنطقة إلىٰ ٤و٥٥٠ طناً، معظمها تجارة السكر إلىٰ الخليج(٣٣).

كانت بريطانيا في الحقيقة تفضل نقل بضائعها وممارسة نشاطها التجاري إلىٰ أسواق الداخلية عن طريق موانىء الخليج العربي للأسباب التالية: سرعة وصولها، ورخص تكلفة نقلها(٣٤)، وتأمين انتقالها بسبب السيطرة البريطانية علىٰ المنطقة، ولذلك فقد أخذت تقلق بسبب منافسة الألمان لها في منطقة الخليج العربي.

وكانت السلطات البريطانية تعرف مدىٰ تأثير النشاط الألماني المنافس لتجارتها في المنطقة وانعكاس ذلك النشاط علىٰ الأوضاع السياسية في فترة شهدت حرباً باردة بين ألمانيا وحلفائها من جهة، وبريطانيا وحلفائها من جهة أخرىٰ، وذلك قبل أن تتحول هذه الحرب الباردة إلىٰ حرب ساخنة عام ١٩١٤. كما أن الإنجليز كانت لهم تجاربهم التي أهمها تجربة شركة الهند الشرقية التي تكشف عن أن هذا النشاط لا يقتصر تأثيره علىٰ الجانب

---

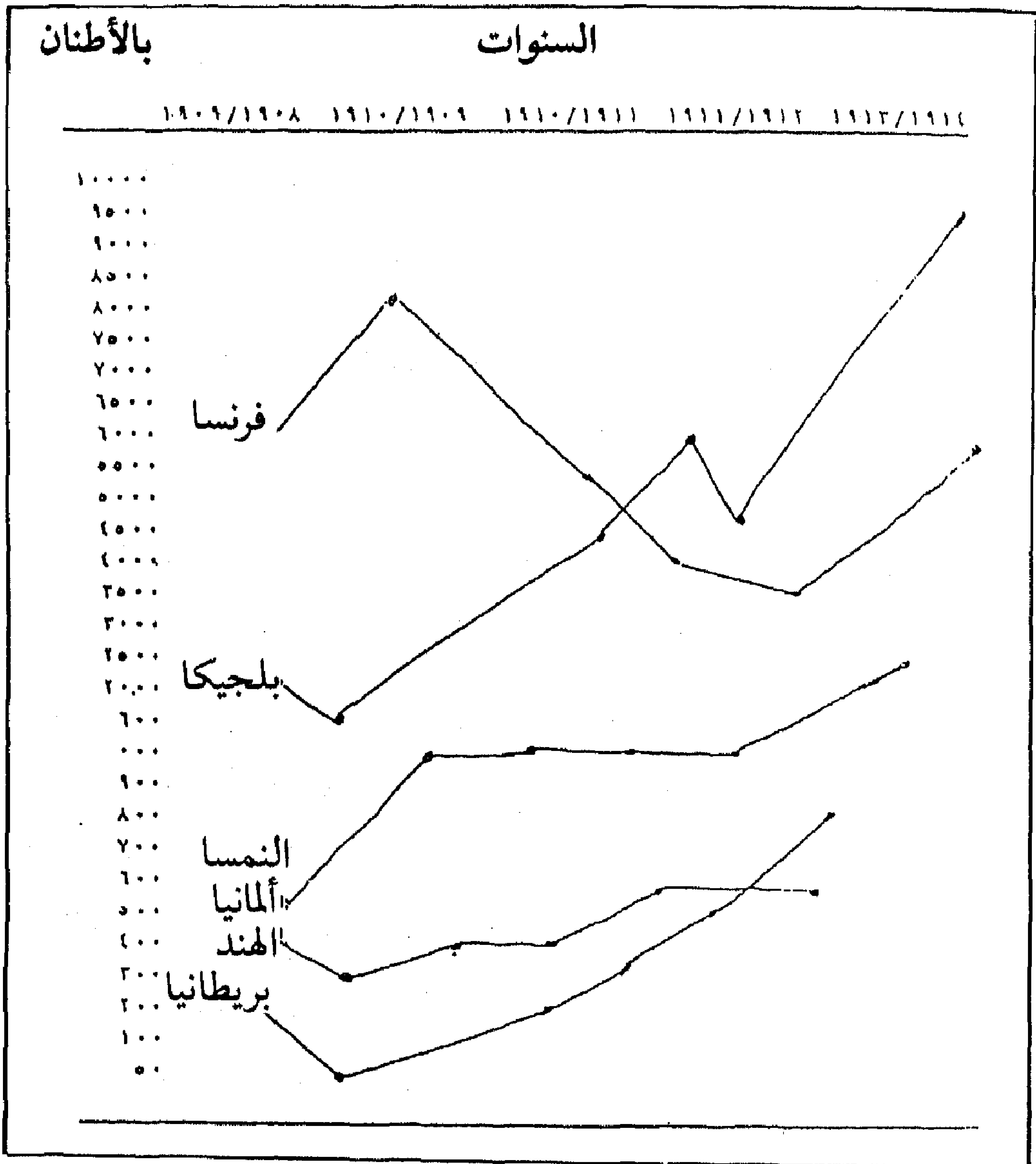
(٣٣) I O R, L/P+S/10/367, PP.4–10, REPORT. File 1282/1913. (REPORTS FROM THE BRITISH AUTOURITIES IN THE REGION).

(٣٤) Op. Cit., P. 13.

المصدر IOR L/P+S/10/367, p.11, op. cit.

التجاري فحسب بل يقود إلىٰ هيمنة سياسية وربما عسكرية بهدف حماية المصالح الإقتصادية للدول صاحبة النفوذ في المناطق الاستراتيجية الهامة في العالم، مثل منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي، وقد كانت بعض البضائع مهمة في تجارة تلك الدول مثل السكر. فالنشاط التجاري في المنطقة كان يركز علىٰ السكر في بداية القرن العشرين، وفيما يلي رسم بياني يوضح إستيراد السكر في منطقة الخليج العربي في السنوات القليلة التي سبقت الحرب العالمية الأولىٰ، كدليل علىٰ أهمية مثل هذه المادة التجارية بالنسبة لكل من بريطانيا وألمانيا والدول الأوربية الأخرىٰ، ويتضح من الرسم البياني أن حجم تجارة دول أوربية أخرىٰ في المنطقة آنذاك كان يفوق حجم تجارة كل من بريطانيا وألمانيا.

تصدير السكر إلىٰ منطقة الخليج العربي Diagram I



المصدر IOR L/P–s/ 10/367, p.II, opcit.

وبتحليل الرسم البياني حول تصدير السكر إلىٰ منطقة الخليج العربي نتبين الحقائق التالية :

أولاً: إنه في الفترة المذكورة التي سبقت الحرب العالمية الأولىٰ كانت تجارة فرنسا في المقدمة، تليها بلجيكا ثم النمسا فألمانيا فالهند فبريطانيا ذلك يعني أنه لم يكن يوجد احتكار لجهة معينة في تجارة المنطقة رغم التفاوت الواضح في تجارة كل منها.

ثانياً: إن بريطانيا التي كانت تتمتع بنفوذ إقتصادي وسياسي في منطقة الخليج والمحيط الهندي لم تكن في مقدمة تلك الدول التي تتعامل تجارياً مع المنطقة، وهناك الاحتمالات التالية: الأول أن هذا الوضع كان مؤقتاً في هذه الفترة الزمنية المحددة وليس بصورة عامة، وثانياً أن بريطانيا كانت تسعىٰ للسيطرة السياسية والعسكرية، وتركز علىٰ شبه القارة الهندية أكثر من غيرها، والاحتمال الثالث أن بريطانيا كانت تنشط تجارياً من خلال علاقاتها الإقتصادية مع القوىٰ الأوربية الأخرىٰ عن طريق الشركات متعددة الجنسية الخ..

ثالثاً: لم يتضح من الرسم البياني أي نشاط للقوىٰ الدولية الأخرىٰ التي كان لها نشاط تجاري تاريخي مع المنطقة مثل هولندا واليابان اللتان أصبح لهما نشاط ملحوظ معها في فترة ما بين الحربين العالميتين.

رابعاً: من المحتمل أن النشاط التجاري في السلع الأخرىٰ كان يأخذ صورة مغايرة للسكر، وأن هناك قوىٰ أخرىٰ تمارس تجارة تلك السلع ويختلف ترتيبها من حيث حجم التجارة فيها.

خامساً: لا يدخل ضمن هذا الرسم البياني النشاط غير الرسمي في تجارة السكر الذي اتخذ طابع التهريب والذي شمل المواد الغذائية بصورة خاصة.

سادساً: إن ظروف الحرب الباردة التي سبقت الحرب العالمية الأولىٰ كان لها تأثيرها علىٰ تجارة مثل هذه المواد، لأن طبيعة العلاقات السياسية التي بدأت تتخذ إتجاهاً جديداً نحو المحاور وتصعيد التوتر بين دول لها مصالح إقتصادية في المناطق الاستراتيجية في العالم منها منطقة الخليج العربي قد وجدت نفسها أو حددت موقفها مع هذا المحور أو ذاك. والمؤكد أن القوىٰ الأساسية في رسم السياسة الدولية كانت تعد نفسها لمواجهة ساخنة وتحسب حساب الصدام المرتقب، مما كان له تأثيره بالقطع علىٰ النشاط التجاري لتلك الدول في العالم.

بريطانيا والتجارة في منطقة الخليج
منذ الحرب الأولىٰ حتىٰ الحرب العالمية الثانية

عندما نشبت الحرب العالمية الأولىٰ كان لا بد أن ترتب القوىٰ المتصارعة أوضاعها الاقتصادية بحيث تضمن أقصىٰ درجة من العائد الإقتصادي، وأقصىٰ درجة من استغلال المناطق التي تقع تحت نفوذها، إضافة إلىٰ ترتيب الأوضاع الإقتصادية إنسجاماً مع الظروف الاستثنائية التي خلقتها الحرب، ولذلك عقدت الدول الغربية الحليفة لبريطانيا مؤتمراً إقتصادياً في الفترة ما بين ١٤ ـ ١٧ يونيو ١٩١٦ في باريس واتخذت عدة توصيات إقتصادية أهمها:

أولاً: دراسة الأوضاع الإقتصادية في منطقة الخليج واحتمالاتها في المستقبل القريب.

ثانياً: إذا كانت ظروف الحرب تجعل البريطانيين مشغولين، فإن ذلك لا يعني عدم إهتمامهم بالوضع الإقتصادي في المنطقة، فهو وضع هام لمرحلة الحرب وما بعد الحرب.

ثالثاً: الانتباه إلىٰ أهمية دراسة مسألة مد الخطوط الحديدية في هذه المناطق سواء للحرب أو لنقل التجارة فيما بعد.

رابعاً: من المهم أن تكون العملة المستعملة في جنوب إيران هي الروبية الهندية لربط تجارتها بتجارة الهند البريطانية.

خامساً: الاهتمام بالعراق لموقعه الهام، ولأنه من الأقطار المنتجة للحبوب.

سادساً: تشجيع التجار البريطانيين علىٰ النشاط في هذه المناطق(٣٥).

وبإلقاء نظرة علىٰ أهم ما جاء في توصيات هذا المؤتمر، يلاحظ هيمنة بريطانيا عليه بحيث جاءت معظم قراراته لصالح سياستها الإقتصادية في المنطقة وهذا بدون شك جاء ضمن تسوية ومساومة مع القوىٰ الأوربية الأخرىٰ بحيث تتوزع المسئوليات والمصالح بينها في المناطق العديدة ذات الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية في العالم مثل منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي ومنطقة المغرب العربي.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولىٰ وانتصار الحلفاء وتعزيز سيطرة بريطانيا علىٰ منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي، بدأت بريطانيا في تقييم أهمية سياستها الإقتصادية، والتقرير التالي الذي بعث به الوكيل السياسي البريطاني في بوشهر إلىٰ ممثل المقيم السياسي البريطاني في الخليج بتاريخ ٢٨ فبراير ١٩١٨ رقم ١١٥ ـ ٢٥٦، يوضح تلك الأهمية، وفيما يلي أهم القضايا التي تعرض لها:

«إن موقع البحرين التجاري هام جداً في الخليج، ويعتبر مركز توزيع

---

(٣٥) IOR L/P+S/10/367, pp.1-3, op. cit.
JUNE 14, 15, 16, 17, 1916.

البضائع إلىٰ القطيف والاحساء ونجد وقطر، هذه المناطق عملياً هي الجانب الشرقي لشبه الجزيرة العربية باستثناء نجد ـ وعلينا أن نهتم بالبضائع القادمة من ألمانيا والنمسا والمنتشرة في المنطقة قبل أن تصبح هذه البضائع منافسة لنا من جهة، وقبل دخول البضائع من الشرق الأقصىٰ واستعمالها من قبل المستهلكين في المنطقة من جهة أخرىٰ، ولا بد من اتخاذ الإجراءات التالية:

١) جمع عينات من البضائع المتداولة في المنطقة وإرسالها إلىٰ المدير العام التجاري في كلكتا.
٢) إحتمال إدخال بضائع هندية بريطانية إلىٰ المنطقة وهي الآن تحت الفحص.
٣) لقد تم معرفة البضائع التي يمكن أن تكون هامة للتجارة البريطانية في المنطقة مثل التبغ.
٤) بدأ عمل الوكالة لمواجهة التجارة اليابانية وغيرها من التجارة المنافسة وعدم تشجيعها علىٰ الانتشار في المنطقة.

أن أهم وأكبر حجم في واردات البحرين هو «الأرز والطحين، والقمح والقهوة والسكر، وهي جميعاً في الوقت الحاضر تجلب من شبه القارة الهندية»[٣٦].

وردت حكومة الهند البريطانية علىٰ المقيم السياسي البريطاني بالموافقة علىٰ الاقتراحات المطروحة بشأن مواجهة النشاط التجاري المنافس في البحرين، واعتبارها منطقة هامة في تجارة الهند البريطانية في رسالته المؤرخة

(٣٦) I O R, L/P+S/10/367, P.2. (REPORT FROM THE BRITISH POLITICAL AGENT IN BUSHOHOR TO THE BRITISH RESIDENT IN THE GULF).

بتاريخ ٢٥ مايو ١٩١٨[٣٧]. «وقد اتضح قلق السلطات البريطانية من أن التجارة في العراق بيد الأتراك واليهود والعراقيين والسوريين، لذلك لا بد من دراسة مسألة تطوير التجارة البريطانية في أسواق العراق، جاء ذلك في رسالة بعث بها هاربرت وايتورث إلىٰ المفتش العام البريطاني بتاريخ ١٤ يونيو ١٩١٨»[٣٨].

ومن الملاحظ علىٰ تطور الأوضاع الإقتصادية بعد الحرب العالمية الأولىٰ في منطقة الخليج العربي وشبه القارة الهندية، بل في جميع المناطق التي تقع تحت النفوذ الغربي ـ إن النظام النقدي قد شهد تطورين هامين، الأول: أن أغلب البلدان التي وقعت تحت الاحتلال كانت تستخدم عملة البلد المستعمر مثل الروبية الهندية، فالعملة التي كان يستخدمها الاستعمار البريطاني في شبه القارة الهندية استخدمت في عدن ومشيخات الخليج العربي. ثانياً: لقد تطورت البنوك، وأصبحت ودائعها تسهم بدور واضح في دعم العملة، مما أدىٰ إلىٰ ازدياد ارتباط المنطقة بأوربا أو ازدياد تبعية المنطقة لأوربا الغربية[٣٩].

كان الاستعمار البريطاني يرىٰ أن توحيد العملة في المنطقة وربطها بالروبية الهندية والتابعة للجنيه الاسترليني أمر ضرورية للسيطرة علىٰ إقتصاديات منطقتي الخليج العربي وشبه القارة الهندية، ويسهل إلىٰ حد كبير مهمة النشاط التجاري البريطاني في الخليج والمحيط الهندي، إذ لا شك أن توحيد العملة بهذه الصورة يجعل عملة المنطقة تحت رحمة الجنيه الاسترليني من حيث التبعية والتأثر، لأن القرار الاقتصادي يتحكم به

---

(٣٧) I O R, L/P+S/10/367, (LETTER FROM THE INDIA GOVERNMENT, NEW DALHI).

(٣٨) I O R, L/P+S/10/367, (LETTER FROM THE INDIA GOVERNMENT, NEW DALHI).

(٣٩) د. شارك عيسوي، ترجمة سعد رحمي، التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، السلسلة الإقتصادية، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٩٨٥، ص٣٤٩ ـ ٣٥٠.

القرار السياسي الذي تمسك به السلطات البريطانية خاصة في فترة شهدت حربين عالميتين وأزمة إقتصادية عالمية كان لهما إنعكاساتها على المناطق المستعمرة.

وتعتبر صادرات الهند إلى منطقة الخليج العربي مهمة لحياة الناس حيث أن جزءاً منها هو مواد غذائية يعتمد عليها السكان، ومن هذه الصادرات الأرز وتوضح ذلك الرسالة التالية التي بعث بها الوكيل التجاري البريطاني في بغداد إلى وزارة الهند البريطانية حيث يقول: «إن الوكيل السياسي (البريطاني) في البحرين قد أشار إلى أن السكان في البحرين والمناطق الأساسية هنا يعتمدون على الأرز القادم من الهند في أغلب غذائهم، فمعيشة الناس الأساسية على الأرز. إن منع تصدير الأرز قد يخلق شعوراً معادياً لبريطانيا بعد أن اختفى هذا الشعور المعادي أثناء الحرب، وإن شيوخ قطر والقطيف والساحل المهادن (العماني) يطلبون الحصول على الأرز من الهند، كذلك ابن سعود قد طرح الموضوع معي، وذكر شيخ البحرين أن المخزون من الأرز في البحرين هو أربعة آلاف كيس (٤٠٠٠) وهي تكفي الجزيرة فقط في حين أن الطلب على الأرز قوي من المناطق الداخلية، وسوف يتصاعد عداء الناس للسلطة البريطانية ما لم تحل هذه المشكلة»[٤٠].

وقد تمت الموافقة على تصدير الأرز ولكن بكميات محدودة في برقية بعث بها نائب الملك Viceroy مؤرخة في ١٩/١/١٩٢٠[٤١].

هكذا يصور المسئول البريطاني أن مشكلة الناس هي مشكلة الأرز، وأن شعور العداء ضد بريطانيا في المنطقة هو بسبب وقف تصدير الأرز!

---

(٤٠) I O R, L/P+S/11/167, Political and Secret Annual Files 1919–1930. P617/1/8 & 20.

(٤١) Ibid.

وهذه ليست الحقيقة لأن الأرز كان يصل إلىٰ المنطقة عن طريق التهريب الذي كان نشطاً في تلك الفترة، فالسكان كانوا يحصلون عليه بطريقة أو أخرىٰ، وثانياً: إن الذين تضرروا من وقف تصدير الأرز مؤقتاً أو تحديد كميته المصدرة إلىٰ منطقة الخليج هم التجار، وهم علىٰ أي حال ليسوا كل السكان في المنطقة.

ويأتي تصدير الشاي إلىٰ منطقة الخليج في الدرجة الثانية بعد الأرز فهو من المواد الضرورية الرائجة التي كانت تدر أرباحاً كبيرة علىٰ التجار وبخاصة أولئك الذين عملوا في مجال تهريبه. ولنقرأ الرسالة التالية التي بعثت بها وزارة الخارجية العراقية إلىٰ السفارة البريطانية في بغداد بتاريخ ٢٩ يوليو ١٩٣٦ إذ تقول الرسالة: «إن الحكومة العراقية قد لاحظت باهتمام كبير أن الشاي يهرب من الهند وسيلان إلىٰ البصرة، وأن الشاي يصدر إلىٰ العراق مهرباً، وهو غير رسمي، ويشحن في صناديق ليس عليها علامة الشاي بل علامات بضائع أخرىٰ. ويقوم التجار بتهريبه إلىٰ الكويت ثم إلىٰ البصرة أو مباشرة إلىٰ البصرة ثم يوزع في أسواق العراق، وينافس الشاي المستورد رسمياً. ويجب علىٰ السلطات في الهند وسيلان أن تتخذ الإجراءات التي تضع حداً لهذا التهريب لإفساح المجال للشاي المرخص رسمياً بالرواج في العراق، وتطلب وزارة الخارجية العراقية من السفارة البريطانية في بغداد إعطاء هذا الموضوع إهتماماً خاصاً»(٤٢).

أرسلت هذه الرسالة إلىٰ وزارة الخارجية في حكومة الهند البريطانية بتاريخ ٢ أكتوبر ١٩٣٦ مرفقة برسالة من السفارة البريطانية في بغداد، حددت فيها السفارة الآثار المترتبة علىٰ استمرار هذا التهريب من الهند

---

(٤٢) I O R, R/15/5/204, 4/19 SMUGGLING OF UNLICENSED TEA FROM INDIA TO KUWAIT 1937–1945.

إلىٰ العراق مروراً بالكويت، فقد ذكرت بأن ذلك التهريب يؤثر علىٰ تجارة الشاي الذي يستورد قانونياً ثم إن التجار في هذا المجال سيتضررون من تجارة الشاي المهرب المنافس لهم. إن الشاي المهرب يباع بسعر أرخص من الشاي المستورد رسمياً، وهذا يؤثر علىٰ تجارة هذه البضاعة فضلاً عن أن استمراره يشجع التهريب في المواد الأخرىٰ(٤٣).

وهناك ملاحظة لا بد من ذكرها حول رسالة وزارة الخارجية العراقية إلىٰ السفارة البريطانية في بغداد بخصوص هذا الموضوع وهي أن الحكومة البريطانية تخاطب نفسها ذلك أن العراق كان في ذلك الوقت تحت السيطرة البريطانية، فبريطانيا كانت تشرف علىٰ سياسته الخارجية وأوضاعه الدفاعية والاقتصادية.

وحول موقف شيخ الكويت في الثلاثينيات من مسألة تهريب الشاي إلىٰ الكويت، ذكر المقيم السياسي البريطاني في الخليج في رسالته إلىٰ ممثل الحكومة البريطانية في حكومة الهند بتاريخ ٢٧ أغسطس ١٩٣٧.

«إن شيخ الكويت قد أبدىٰ رغبته في التعاون لمنع تهريب الشاي إلىٰ الكويت، لكن غير واضح كيف تتم عملية التهريب، هل هذا الشاي مهرب لأنه خارج إطار الكمية المسموح بتصديرها من الهند، ولا تدخل ضمن شهادات التصدير للحكومة الهندية، فإذا كان ذلك هو الحال، علينا أن نرىٰ الطريقة التي يستطيع فيها شيخ الكويت التعاون لمنع هذا التهريب بحيث يمر في الكويت فقط الشاي المصرح به رسمياً من قبل حكومة الهند (البريطانية). وقد رأت حكومة الهند في رسالتها إلىٰ السفارة البريطانية في بغداد بتاريخ ٢٢ أكتوبر ١٩٣٧ أن تتخذ الحكومة العراقية

---

(٤٣) Ibid.

India Office Records.

من الإجراءات الكفيلة بمنع التهريب، وذلك بتحديد نوعية وماركة الشاي الهندي المسموح بتجارته، وبذلك يعتبر ما عداه مخالفاً للقانون عندها يمكن اتخاذ الإجراءات اللازمة تجاه المهربين والشاي المهرب»[٤٤].

كما بعث المقيم السياسي في الكويت برسالة إلىٰ الشيخ أحمد الجابر الصباح بتاريخ ٢٩ نوفمبر ١٩٣٧ يقول فيها: «لقد قلتم في محادثاتنا في ٢٧ نوفمبر أنكم تتعهدون بالتعاون في الخطط التي اتخذتها حكومة الهند لمنع تصدير الشاي بالصفات المخالفة للقانون من تلك البلاد، وذلك بإلزام موردي الشاي الهندي الحصول علىٰ شهادة تصدير قانونية من الهند» ورد الشيخ أحمد الجابر الصباح أمير الكويت علىٰ الرسالة بتاريخ ٣٠ نوفمبر ١٩٣٧ بالموافقة»[٤٥].

وعندما بدأ تطبيق الإجراءات للحد من تهريب الشاي ومنعه، كانت ردة فعل بعض التجار الكويتيين العاملين في هذا المجال فكتبوا رسالة (عريضة) إلىٰ الشيخ أحمد الجابر بتاريخ ١٤ ذي القعدة ١٣٢٦هـ موقعة بأسماء خمسة عشر تاجراً طالبوا فيها باعتبار (المنافيست) وثيقة كافية للبضاعة التي يتاجرون بها، واعتبارها رسمية، وذلك علىٰ أساس أن الإجراءات الأخرىٰ المطلوبة ـ كما يعتقدون ـ تعطل مصالحهم وتؤدي إلىٰ إرهاق التجارة[٤٦].

وفيما يلي إحصائية بقيمة الشاي المصدر رسمياً إلىٰ الكويت من الهند في سنتي ١٩٣٧/١٩٣٨ ـ الاستيراد بواسطة السفن البخارية:

---

(٤٤) I O R, R/15/5/204, 4/19, op. cit.

(٤٥) I O R, R/15/5/204.

(٤٦) I O R, R/15/5/204.

١) من شبه القارة الهندية ١,٣٦,٣٩٦ روبية.
٢) من اليابان ٣٩,٣٧٥ روبية.
٣) من أماكن أخرىٰ ٢٧,٠٦٠ روبية.

أما استيراد الشاي بواسطة السفن الشراعية فهو كالآتي:

١) من الساحل العربي ٥٩,٩٥٠ روبية.
٢) من شبه القارة الهندية ٢,٢١٩,٨٠٠ روبية.

وبصورة عامة نستطيع القول أن الشاي القادم إلىٰ الكويت بالسفن البخارية كان يصدر عن طريق ميناء كلكتا ومصرح به رسمياً، أما الشاي القادم بواسطة السفن الشراعية فإنه كان غير قانوني وغير مصرح به ومهرباً(٤٧).

وفي كشف بكمية الوارد إلىٰ الكويت من الهند، وأسماء الراسلين والمرسل إليهم بتاريخ ١٥/٤/١٩٤١، ذُكر أن كمية الشاي المستورد منذ إبريل ١٩٤٠ إلىٰ نهاية فبراير ١٩٤١، كان «عددها ١٣٠٣»، ولم يحدد الكشف ماهية هذا العدد هل هو صناديق الشاي، أم عدد الأطنان المصدرة من الشاي، أو غير ذلك، وفي الكشف نفسه تفاصيل عن السفن وتاريخ وصولها، وأسماء التجار المتعاملين في هذه التجارة في تلك الفترة*(٤٨).

---

(٤٧) I O R, R/15/5/204, 4/19, op. cit.

(٤٨) Ibid.

* لتوضيح دور تجار الكويت في النشاط التجاري بين منطقة الخليج وشبه القارة الهندية، ارجع إلىٰ المقابلات التلفزيونية في تلفزيون الكويت، والتي أجراها السيد رضا الفيلي عام ١٩٦٣، والسيد سيف مرزوق الشملان في نوفمبر ١٩٨٥.

وحول دور السفن الكويتية في التجارة والتهريب مع الهند، كتب الوكيل السياسي البريطاني في الكويت إلىٰ المقيم السياسي في الخليج العربي بتاريخ ٢٠ ديسمبر ١٩٣٧ تقريراً، وفيما يلي أهم ما جاء في هذا التقرير:

إن المراكب الكويتية هي مراكب للتهريب، وقد بلغ عدد تلك المراكب التي تمارس التجارة في فصل الشتاء ثلاث عشرة سفينة، تقوم معظمها بنشاط تجاري غير مشروع وغير قانوني، ففي الخريف تحمل سفنهم تمور البصرة في العراق إلىٰ الهند، ثم تحمل الخشب والحبال أثناء عودتها إلىٰ منطقة الخليج العربي أو عدن أو الحديدة.

وعند إبحارهم إلىٰ البحر الأحمر من الهند يحملون من الساحل الإفريقي الأخشاب وزيت السمك من جنوب الجزيرة ينقل إلىٰ منطقة الخليج العربي. إن بعض السفن الكويتية كانت تشترك في تصدير الشاي الهندي بدون رخصة، وتهريبه إلىٰ الخليج، وهذا التهريب قد انحسر في هذا الوقت بسبب الإجراءات التي اتخذت ضد المهربين في الهند(٤٩).

لم يكن تجار منطقة الخليج هم الذين يحتكرون هذا النوع من التجارة، أو يمارسونها من وإلىٰ الهند فحسب بل اشترك التجار الهنود في هذه التجارة. والرسالة التالية تؤكد ذلك: التي بعث بها الوكيل السياسي البريطاني في البحرين إلىٰ المقيم البريطاني والقنصل العام في بوشهر بتاريخ ٢١ يناير ١٩٢٤ تحت رقم (33/45/v.o.) ويسأل فيها عن مدىٰ قانونية السماح للشركات الهندي بالعمل في البحرين، فهناك شركتان هنديتان في الجزيرة هما: شركة للسيارات والأخرىٰ للسفن الصغيرة. لقد طلبنا من الوكيل السياسي البريطاني والحكومة البحرينية 'الإذن لهما بالعمل. ورد المقيم

(٤٩) I O R, R/15/5/202, 4/17, KUWAIT SMUGGLERS AND INDIAN CUSTOMS 1937-1939.

البريطاني والقنصل العام في بوشهر على الرسالة بتاريخ ٥ فبراير ١٩٢٤ محدداً أن الشرط الأساسي للسماح للشركتين أن يكون مالكوها من رعايا بريطانيا، وقال سنحول الموضوع إلى الحكومة الهندية لأسباب قانونية، حيث أنه لا ضرر في اعتقاده من عمل الشركتين الهنديتين على شرط أن تسري عليهما القوانين المطبقة في الهند. بعد ذلك بعث الميجر سي كي ديلي باليوز بالبحرين برسالة إلى حاكم البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة بتاريخ ٢٢ فبراير ١٩٢٤ يعرض عليه الأمر موقف الحكومة البريطانية. ورد الشيخ حمد على الرسالة بتاريخ ٢٦ فبراير ١٩٢٤ بالموافقة على ما جاء في رسالة باليوز(٥٠).

ولم يقتصر نشاط التجار الهنود على هاتين الشركتين بل طلب بعض التجار زيارة القطيف في المنطقة الشرقية من شبه الجزيرة العربية، والموضوع كما يتضح لا يقتصر على الزيارة العادية بل يتجاوزها إلى النشاط التجاري. ويتضح ذلك من اهتمام السلطات البريطانية بهذه الزيارة من جهة، وإصرار التجار عليها من جهة أخرى.

فقد بعث المقيم السياسي في الخليج العربي برسالة إلى المقيمية البريطانية والقنصل العام في بوشهر بتاريخ ٢٠ إبريل ١٩٣٢ يقول فيها:

عرض موضوع الإذن لتجار هنود يريدون زيارة القطيف لمدة شهرين خلال موسم التمور، وهذا الموضوع قد بحثه الوكيل السياسي في البحرين مع التجار المحليين، وأخبروه بأن الزيارة المطلوبة ليست فقط لزيارة القطيف، ولكن أيضاً لزيارة منطقة الجبيل حيث التعامل التجاري جيد هذه الأيام، ويعتقد أن حكومة نجد والحجاز سترحب بإعطاء الإذن،

---

(٥٠) I O R, R/15/2/1818 FILE 45, APPLICATIONS OF INDIAN COMPANIES ACT TO BAHRAIN 1924–1934.

وينبغي أن يسمحوا للتجار الهنود بالبقاء ثلاثة أشهر، ومن ثم فليس هناك اعتراض ويرجو أن يطلب لهم ذلك. والرسالة موقعة من قبل بيسكو H.V. BISCO وردت وزارة الخارجية في المملكة بالموافقة علىٰ الطلب بتاريخ ١ يوليو ١٩٣٢ أنه ليس لدينا مانع من السماح للتجار البانيان الهنود بدخول القطيف، ولكن ليس بالإمكان السماح لهم بدخول منطقة الجبيل(٥١)، لأسباب مختلفة لم يذكرها. والرسالة موقعة باسم يوسف ياسين دون تحديد موقعه ومسماه الوظيفي.

النشاط التجاري بين الهند والخليج قبيل وأثناء الحرب العالمية الثانية

لقد كانت البحرين مركزاً تجارياً مهماً بالنسبة لبريطانيا، وموزعاً للبضائع في المناطق المحيطة بها والقريبة منها، وحول هذه الأهمية أرسل هـ . وايتمان الوكيل السياسي البريطاني في البحرين رسالة إلىٰ حكومة الهند البريطانية بتاريخ ٦ إبريل ١٩٣٨ قال فيها: «إن الحكومة الهندية (البريطانية) تعتقد أن المصالح الهندية ـ البريطانية في الخليج تتدهور في هذا الوقت، خصوصاً في الجانب الإيراني من الخليج، أما بالنسبة للساحل العربي من الخليج فإن طريق الطيران وظهور البترول سيؤديان إلىٰ أن تكون المنطقة سوقاً هاماً للمنتجات الهندية ولعمل الهنود في الخليج. إن البحرين هي المكان الوحيد الآن المنتج للنفط في الخليج، ولديها محطة تكرير، ولكن الأمريكان بدأوا العمل جدياً في حقول الإحساء مقابل البحرين عبر المياه، وهناك تقارير تؤكد إكتشاف النفط في الكويت وقطر. إن النفط يجلب التجارة، وحتىٰ في الوقت الحاضر فإن وضع البحرين يعتبر جيداً في الاستيراد.

---

(٥١) I O R. R/15/2/477, FILE NO.11/17. ACCESS TO NAHDI PORTS FOR INDIAN (HINDU) 1932.

ومن المهم تنظيم النشاط التجاري في الخليج والاهتمام به وتحسين التجارة الهندية البريطانية في المنطقة، كما أن الحاجة ماسة إلىٰ الهنود المدربين للعمل في حقول النفط»[٥٢].

وأرسل وايتهان برسالة أخرىٰ إلىٰ كلية كراستي في كمبردج في ٢١ إبريل ١٩٣٨ تحدث فيها عن أهمية البحرين بعد اكتشاف النفط فيها بكميات تجارية، وذكر فيها أن الجانب العربي من الخليج يعتبر من المناطق الهامة في العالم، ويختلف عن الهند كثيراً، ففي كل مكان يكثر الحديث عن النفط علماً بأن هذا الحديث قد يكون مبكراً جداً، ولكننا سنرىٰ تطوراً هائلاً في هذا المجال وفي المنطقة خلال العشر سنوات القادمة[٥٣].

وحول المصالح البريطانية في منطقة الخليج ذكر الوكيل السياسي في البحرين في رسالة له بتاريخ ١٧ سبتمبر ١٩٣٩ ما مؤداه أن البعض يعتقد أن المصالح الهندية البريطانية في الخليج تتدهور، ولكن هذا غير صحيح إذ ما تزال تنقصنا المعلومات، وعندما تتوفر المعلومات فإن التصورات قد تنقلب، وتصبح المنطقة مجالاً هاماً للتجارة والعمل[٥٤].

تطرح هذه المكاتبات الرسمية البريطانية عدة قضايا حول الأوضاع الإقتصادية في منطقة الخليج وبخاصة في وقت كانت الحرب العالمية الثانية علىٰ وشك الاندلاع ونجمل هذه الأوضاع فيما يلي:

أولاً: إن موقع البحرين الاستراتيجي واكتشاف النفط فيها أكسبها أهمية إقتصادية خصوصاً عند بريطانيا.

---

(٥٢) I O R R/15/2/344/9/3, [1983] INDIAN BUSINESS INTERESTS IN BAHRAIN.

(٥٣) I O R R/15/2/344/9/3, [1983] AND THE GULF.

(٥٤) I O R R/15/2/344/9/3, [1983].

ثانياً: إن بريطانيا كانت منذ قبيل الحرب العالمية الثانية تمهد لعمل الهنود في الخليج كما اتضح من رسائل وايتهان السابقة.

ثالثاً: إن التنافس البريطاني الأمريكي على نفط الخليج كان على أشده منذ ذلك الوقت رغم الاتفاق بينهما على تقسيم المصالح في العالم بين القوى الاستعمارية في فترة ما بين الحربين العالميتين.

رابعاً: إن بريطانيا كانت تملك تصوراً لمستقبل منطقة الخليج خاصة في المجال الإقتصادي بعد أن تأكد لها وجود النفط في أجزائه بكميات كبيرة.

ولقد كانت الشركات البترولية في المنطقة تعتمد وبشكل أساسي على البريطانيين والهنود في إدارة شئون النفط، ففي تقرير بعثته شركة بترول البحرين المحدودة إلى الوكيل السياسي البريطاني في البحرين بتاريخ ٩ أكتوبر عام ١٩٣٩ حول رواتب الهنود العاملين في شركة نفط البحرين ذكر أنها بلغت ٦٦٤,٩٩٥ روبية، أما رواتبهم في القطاع الخاص الخدمي فقد بلغت ٦,٠٠٠ روبية، وكان ذلك التقرير رداً على طلب الوكيل السياسي البريطاني معرفة حجم الرواتب ودخل الهنود العاملين في البحرين والمملكة العربية السعودية في شركتي نفط البحرين المحدودة وشركة نفط كاليفورنيا العربية(٥٥). تبع ذلك تقرير مالي لبنك الشرق (البريطاني) المحدود The Eastern Bank Limited بتاريخ ١٥ أكتوبر ١٩٣٩ حدد الرواتب والتكاليف عن الفترة من ١٩٣٨/١/١ إلى ١٩٣٩/٩/٣٠ كالآتي:

١) نثريات ٣,٣٦,٣٤٦ روبية.

---

(٥٥) I O R R/15/2/344 [1939], Ibid.

٢) شركة نفط كاليفورنيا ٧,٩٠,٠٠٠ روبية.
٣) شركة نفط البحرين المحدودة ٩٣,٠٦,٠٠٠ روبية.
٤) حكومة المملكة العربية السعودية ١٨,٢٩,٠٠٠ روبية.
٥) مبلغ محول بنكياً إلىٰ الهند ١,٠١,٦٠,٥٠٨ روبية(٥٦).

ولإعطاء فكرة عن قيمة التجارة بين الهند والعالم العربي قبيل وأثناء الحرب العالمية الثانية نذكر المثال التالي: في الفترة ما بين ١٩٣٠ - ١٩٤٠م كانت الصادرات والواردات الهندية من وإلىٰ مصر مرضية، ولكن بمقارنة تجارة الهند مع العراق عام ١٩٤١ بما كانت عليه ١٩٣٠ نجد أن هذه التجارة قد تدهورت، وفي المقابل فإن الصادرات الهندية إلىٰ سوريا ولبنان قد نشطت في نهاية الثلاثينات، ويلاحظ أن الصادرات الهندية إلىٰ الأردن قد نشطت في بداية الأربعينات، ولم يكن هذا النشاط مستقراً ومستمراً(٥٧).

ولا بد من وجود أسباب أدت إلىٰ النشاط أو التدهور مع هذا القطر أو ذاك:

أولاً: إن ظروف الحرب العالمية الثانية قد فرضت أوضاعاً إقتصادية إستثمارية كان لها إنعكاساتها السلبية علىٰ المناطق التي تقع تحت النفوذ الاستعماري، ذلك أن إقتصاديات تلك المناطق قد تم تكييفها لصالح القوىٰ المتصارعة في الحرب، وليس لمصلحة شعوبها.

ثانياً: إن الأزمة الإقتصادية العالمية التي وقعت في الولايات المتحدة وأوربا الغربية في نهاية العشرينات وبداية الثلاثينات من هذا القرن قد استمرت آثارها حتىٰ الحرب العالمية الثانية في مناطق عديدة من العالم، منها منطقتا شبه القارة الهندية والخليج العربي.

(٥٦) Ibid.

(٥٧) AHMAD MAGBUL, Indo – Arab Relations, OO.92–93.

ثالثاً: إن طبيعة المنافسة الإقتصادية بين القوىٰ الأوروبية في المحيط الهندي والخليج العربي والبحر الأحمر قد تطورت إلىٰ صراع بين تلك القوىٰ، من أجل احتكار مناطق النفوذ. وقد تضررت من هذا الاحتكار الإقتصادي شعوب المناطق التي تقع تحت السيطرة الاستعمارية.

لقد تطورت الوكالات التجارية في ظل هذه الظروف مع بداية الحرب العالمية الثانية - منها وكالة الشحن التجارية (الانجليزية) علىٰ الساحل الهندي - نتيجة للنشاط التجاري مع البلاد العربية رغم بعض الظروف الصعبة، ففي عام ١٩٤١ كان هناك أكثر من ٤٧٠٠ بأخرة حملت ٢٠٠,٠٠٠ طن من البضائع إلىٰ الساحل الهندي سواء من الأقطار العربية أو من غيرها. وكان مدراء أو متعهدو العمليات التجارية في المحيط الهندي متوغلين في النشاط التجاري العالمي، وقد فاق نهوض الأقطار المصدرة للنفط في منطقة الخليج العربي غيرها من الأقطار وفتح المجال واسعاً للنشاط التجاري(٥٨).

ولقد كانت السلطات البريطانية تتابع النشاط الاقتصادي في المنطقة وتراقبه بدقة، ورغم وجود الهنود ونشاطهم في إطار السياسة البريطانية ومصالحها في الهند فإن السلطات البريطانية كانت تراقب نشاطهم التجاري بصورة منتظمة. ولنقرأ معاً الرسالة التالية التي بعث بها الوكيل السياسي البريطاني في البحرين إلىٰ المقيم السياسي البريطاني في الخليج بتاريخ ١٨ أكتوبر ١٩٣٩ رقم C/647-9/3 حول هذا الموضوع:

«إن التجار الهنود في البحرين وحدهم يكسبون في الحد الأدنىٰ من عشر إلىٰ عشرين ألف روبية سنوياً، كما أن الموظفين الهنود الذين يعملون

---

(٥٨) Broez Frank, OP. CIT, P. 20.

في شركة نفط البحرين يبلغ دخلهم السنوي حوالي خمس وعشرين ألف روبية، هذا الرقم لا يشمل الصادرات الهندية إلىٰ البحرين، والتي وصلت إلىٰ اثنين وأربعين ألف روبية في عامي ١٩٣٣/ ١٩٣٤ وأربع وستين ألف روبية في عامي ١٩٣٨/ ١٩٣٩، والمهم أن دخل التجار الهنود لا يتم تحويله إلىٰ الهند عن طريق بنك الشرق البريطاني كاملاً بل يتم تحويل جزء محدود منه[٥٩] وتؤكد السلطات البريطانية أنها تعامل الهنود في البحرين كرعايا بريطانيين، وليس هناك تفرقة في معاملة التجار في البحرين أو في منطقة الخليج بصورة عامة، جاء ذلك في رسالة الوكيل السياسي البريطاني في البحرين إلىٰ المقيم السياسي البريطاني في الخليج بتاريخ ٩ مايو ١٩٤٨[٦٠].

لنحاول التمعن في مسألتي إصرار السلطات البريطانية علىٰ معرفة دخل الهنود وحدهم دون البريطانيين في البحرين ومنطقة الخليج، وأسباب ودوافع نفي التفرقة بين البريطانيين والهنود الذين تعتبرهم السلطات رعايا بريطانيين.

إن إثارة هاتين المسألتين في المراسلات الرسمية البريطانية تدل علىٰ أن الدخل الذي يحصل عليه الهنود في المنطقة يجب أن يراقب، للاستفادة منه من جهة، ومن جهة أخرىٰ حتىٰ لا يتجاوز هذا الدخل الحد الذي قررته السلطات البريطانية خشية أن يؤثر علىٰ مصالحها الإقتصادية. هذا علىٰ الرغم من أن منطقتي الهند والخليج العربي كانتا في ذلك الوقت تقعان تحت السيطرة البريطانية، ويحكمهما نظام إقتصادي رأسمالي بريطاني واحد. ويبدو أن السبب في ذلك هو تركيز السلطات البريطانية في الهند علىٰ معرفة

(٥٩) I O R R/15/2/344 [1939], op. cit.

(٦٠) I O R R/15/2/344 [1948], Ibid.

عدد الهنود في منطقة الخليج ومدىٰ تأثيرهم الاقتصادي كما جاء في رسالة حكومة الهند إلىٰ شركة نفط البحرين بتاريخ ١٢ إبريل ١٩٤٨، وعممت علىٰ الوكيل السياسي البريطاني في البحرين والكويت ومسقط. وربما كان التشدد والتركيز علىٰ ضرورة تحويل العملة عن طريق البنك دفع بعض الهنود العاملين إلىٰ التذمر خصوصاً أن إرسال العملة بالطرق التقليدية اللابنكية أفضل لهم، مما أدىٰ إلىٰ شكواهم. وربما كانت هناك تفرقة في المعاملة بين الهنود وغيرهم وبخاصة البريطانيين وما يؤكد ذلك نفي السلطات البريطانية وجود تفرقة بين البريطانيين والهنود، وإنها تعتبر الهنود رعايا بريطانيين.

وإذا عرفنا أن الوجود الاستعماري البريطاني في شبه القارة الهندية ومنطقة الخليج العربي كان بصورة أساسية للمصالح الإقتصادية البريطانية، فإن فهم ممارساتها الإقتصادية، وحرصها علىٰ متابعة التصدير والاستيراد بين المنطقتين ليس مشكلة يصعب إستيعابها. لقد سبق أن ألقينا الضوء علىٰ تصدير الأرز والشاي من الهند إلىٰ منطقة الخليج العربي من واقع الوثائق البريطانية، وفيما يلي متابعة بضاعة أخرىٰ كانت تصدر من الهند إلىٰ الخليج وهي الخضروات والسجائر في ظروف الحرب العالمية الثانية.

لقد بعثت حكومة الهند البريطانية برسالة إلىٰ المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي، وعممت في الكويت والبحرين ومسقط بتاريخ ٢٠ مايو ١٩٤٣ جاء فيها:

إن الكمية المصدرة من الخضروات إلىٰ منطقة الخليج خلال عام ١٩٤٢ هي:

١) الكمية المصدرة إلىٰ البحرين: ١٦٢ طناً يصدر منها إلىٰ المملكة العربية السعودية.

٢) الكمية المصدرة إلىٰ الساحل المهادن (العماني): ٩٠ طناً.
٣) الكمية المصدرة إلىٰ الكويت: ١٥ طناً.
٤) أما الكمية المصدرة إلىٰ مسقط فغير متوفرة كما تذكر الرسالة.

إن تصدير الخضروات سيستمر، ولكن بكميات أقل كما سيتضح من الأرقام التالية والمتوقعة للفترة من ١ إبريل ١٩٤٣ إلىٰ ٣١ مارس ١٩٤٤، وهي:

١) الكمية التي ستصدر إلىٰ البحرين ٨٠ طناً.
٢) الكمية التي ستصدر إلىٰ الكويت ١٠ طناً.
٣) الكمية التي ستصدر إلىٰ الساحل المهادن ٤٥ طناً(٦١).

بسبب ظروف الحرب وانعكاساتها علىٰ الأوضاع الاقتصادية فقد قررت السلطات البريطانية تخفيض كمية الخضروات المصدرة إلىٰ منطقة الخليج العربي. تذكر رسالة حكومة الهند البريطانية إلىٰ حكومة البحرين بتاريخ ١٠ يونيو ١٩٤٣ ما يلي:

«لن يسمح بتصدير الخضروات من الهند ومنتجاتها الجافة وغيرها خلال عام ١٩٤٣ سوىٰ حوالي ١٣/٤ طن لغواصي اللؤلؤ لاستعمالهم فقط للأهمية»(٦٢).

ولم تتقيد الحكومة البريطانية في الهند ولا السلطات البريطانية في الخليج بهذا الرأي، فقد زادت الكمية المصدرة إلىٰ المنطقة، ولكن بصورة محدودة

---

(٦١) I O R R/15/2/1781, Import of vegetables, ghee and oil from India, 1943-1945. File No. 36/37 I.

(٦٢) I O R R/15/2/1781, File No. 36/37 I. op. cit.

كما جاء في رسالة الوكيل السياسي البريطاني في البحرين إلىٰ الوكيل البريطاني في الشارقة بتاريخ ١٩٤٣/٨/٢٤، ورقمها No. 1943-36/37 والسؤال الذي ثار في هذه المسألة هو: ما الأسباب التي أدت إلىٰ عدم الالتزام بتخفيض كمية الصادر من الخضروات من الهند إلىٰ الخليج؟ هناك عدة احتمالات للإجابة عن هذا السؤال.

الأول: أن السلطات البريطانية كانت تخشىٰ ردة الفعل من شعب المنطقة وحكامها وتذمرهم من إجراءاتها فيما لو عزمت علىٰ الضغط في تحديد البضائع الأساسية إلىٰ المنطقة في ظروف إستثنائية وغير عادية.

الثاني: إن منطقة الخليج كانت لا تستوعب كميات كبيرة من الخضروات في ذلك الوقت بحكم قلة عدد سكانها، كما كانت عملية التصدير لا تشكل خطراً أو تؤدي إلىٰ آثار سلبية علىٰ أوضاعها الإقتصادية في الهند.

الثالث: كانت السلطات البريطانية تحاول جهدها الحد من تجارة التهريب، ولذلك قامت بما قامت به من الإجراءات الخاصة بتصدير الخضروات من الهند حتىٰ لا تساعد علىٰ زيادة نشاط التهريب في هذه البضاعة كغيرها.

وفي رسالة من وزارة الخارجية في حكومة الهند إلىٰ الوكيل السياسي في البحرين ومسقط والكويت بتاريخ ١٣ أكتوبر ١٩٤٥ يذكر فيها كمية الخضروات الجافة المصدرة إلىٰ المنطقة حتىٰ ٢٤ يوليو ١٩٤٥ كالآتي:

الكمية المصدرة إلىٰ البحرين من بومبي ٩ طن.
الكمية المصدرة إلىٰ البحرين من كراتشي ٤ طن.

الكمية المصدرة إلىٰ مسقط من بومبي طن واحد.
الكمية المصدرة إلىٰ مسقط من كراتشي طن واحد.
الكمية المصدرة إلىٰ الساحل المهادن من بومبي ٤ طن.
الكمية المصدرة إلىٰ الساحل المهادن من كراتشي لا شيء(٦٣).

تبقىٰ مسألة تصدير السجائر إلىٰ البحرين من الهند، ونظراً لكون البحرين مركزاً تجارياً هاماً في المنطقة تصلها البضائع ثم يعاد تصدير أكبر كمية منها إلىٰ المناطق المجاورة فقد نشطت التجارة الدولية في هذه السلعة. والوثيقة التالية تلقي بعض الضوء علىٰ ذلك.

بعث الوكيل السياسي البريطاني في البحريني برسالة إلىٰ حكومة الهند بتاريخ ١٩٤٣٨/٢٤ حول كميات تصدير السجائر من الولايات المتحدة الأمريكية إلىٰ البحرين من خلال شركة اليتيم وإخوانه، ثم كتب المستشار التجاري البريطاني في المنطقة بتاريخ ١٩٤٣/١٢/١١ يشرح فيها ظروف تصدير السجائر وموقف السلطات البريطانية منه. لقد ذكر أن حكومة الهند البريطانية قد سمحت بتصدير كمية تقدر بخمسة ملايين سيجارة شهرياً إلىٰ البحرين، علىٰ أن يكون التصدير تحت إشراف الشركة البريطانية الأمريكية للتبغ في الهند. وهناك شركات عديدة تعاملت في تجارة السجائر منها أشرف وإخوانه للإستيراد والتصدير في البحرين عام ١٩٤٤، وشركة ريجال للتجارة - تصدير واستيراد في كراتشي، وشركة عبدالله العوجان وإخوانه، كذلك تجارة التبغ من العراق إلىٰ البحرين كما هو واضح من رسالة إبراهيم نونو في البحرين إلىٰ الوكيل السياسي البريطاني بتاريخ ١٩٤٤/٨/٢٧، وهناك كذلك شركة يوسف أكبر علي رضا(٦٤).

(٦٣) Ibid.

(٦٤) I O R R/15/2/1787, File No. 36/44. Imports of cigarettes and to bacco from India, U S A and U K, applications for assistance 1943–1945.

وبتحليل هذه المعلومات تتضح لنا الحقائق الهامة التالية:

أولاً: إن كمية السجائر المصدرة إلىٰ البحرين سنوياً كبيرة قياساً علىٰ عدد سكان البحرين في ذلك الوقت مما يؤكد دور البحرين كمركز تجاري في المنطقة.

ثانياً: إن ظاهرة وجود الشركات التجارية الموردة في البحرين أثناء الحرب العالمية الثانية قد سبقت الأجزاء الأخرىٰ في منطقة الخليج، وغير معروف حتىٰ الآن ما إذا كانت تلك الشركات تتعامل تجارياً بالطرق التقليدية أم بالطرق المحاسبية الحديثة.

ثالثاً: إن مجال إستيراد السجائر والتبغ لم يقتصر علىٰ بريطانيا أو المناطق التي تسيطر عليها ولكنه امتد إلىٰ الولايات المتحدة الأمريكية، مما يدل على أن مجال المنافسة بين بريطانيا والولايات المتحدة في المنطقة قد شمل مختلف المجالات النفطية وغير النفطية.

هذه صورة الأوضاع التجارية في المنطقة حتىٰ نهاية الحرب العالمية الثانية.

العلاقات التجارية بين الهند والخليج
بعد إستقلال دول شبه القارة الهندية:

كانت الوسيلة الأساسية لنقل البضائع في الفترة السابقة علىٰ الحرب العالمية الثانية هي السفن الشراعية والبخارية.

ومن الملاحظ أن نشاط السفن الشراعية في التجارة البحرية قد استمر حوالي عشرين سنة بعد الحرب العالمية الثانية، ثم تدهور إلىٰ أن اختفت هذه السفن تقريباً، والأسباب عديدة منها انتشار السفن ذات المحركات

الحديثة وذات الحمولة الكبيرة التي تدعمها قوىٰ أوربية ذات إمكانيات كبيرة، وكذلك ارتفاع مستوىٰ المعيشة في منطقة الخليج العربي، وتوفر المجال الوظيفي للعمل، مما أدىٰ إلىٰ هجرة الكثيرين من العمل في البحر والالتحاق بالمؤسسات الجديدة، كما أن نقل التجارة قد تطور براً وبحراً مما جعل استمرار السفن الشراعية غير مجد إقتصادياً. هذه أهم الظروف والأسباب التي أدت إلىٰ تراجع القطاع التقليدي التجاري القائم علىٰ نقل البضاعة بالسفن الشراعية(٦٥).

قد يتصور البعض أن خروج الاستعمار البريطاني التقليدي من الهند وحصولها علىٰ الاستقلال وتقسيمها إلىٰ الهند وباكستان عام ١٩٤٧ هو نهاية النشاط التجاري بين شبه القارة الهندية ومنطقة الخليج العربي. ولكن مثل هذا الاعتقاد غير صحيح، ذلك لأن الاستعمار التقليدي الذي كان يقوم علىٰ السيطرة العسكرية المباشرة لم يرحل إلا بعد أن وجد نوعاً آخر من الاستعمار، هو الاستعمار الجديد الذي يقوم علىٰ السيطرة الإقتصادية والسياسية وفرض التبعية علىٰ مناطق النفوذ دون سيطرة عسكرية مباشرة، ولذلك فإن إستقلال شبه القارة الهندية وتقسيمها لا يعني نهاية الاستعمار من هذه المنطقة، فقد استمر النشاط التجاري ولكن، بوسائل وقوىٰ وأنشطة جديدة فرضتها طبيعة المرحلة الجديدة بعد الحرب العالمية الثانية، بعد اكتشاف وتصدير النفط من منطقة الخليج العربي بكميات إقتصادية هامة.

ولكن يجب أن نذكر أن تجارة العرب القديمة في المحيط الهندي قد ضعفت حتىٰ اندثرت تماماً، فلقد تمكنت القوىٰ الأوربية أن تضع حداً للتجارة العربية وحتىٰ التجارة الهندية، واحتكرت ذلك النشاط ولم تترك

(٦٥) Broeze Frank, Shipowners in the Indian Ocean, op. cit., PP. 24-26.

سوى هامش محدود للقوى المحلية التي لعبت دوراً هاماً عبر العصور في ميدان التجارة العالمية في هذه المنطقة(٦٦).

إن التبادل التجاري بين شبه القارة الهندية بعد الحرب العالمية الثانية ومنطقة الخليج العربي من ناحية، وبين دول شبه القارة الهندية والمنطقة بعد عام ١٩٤٧ من ناحية ثانية، قد استمر بأسلوب يغاير ما كان عليه في السابق، ولكن لم يتحرر من الأسلوب التقليدي التاريخي الذي كان سائداً، والذي تحكم في التجارة بين المنطقتين زمناً طويلاً، صحيح أن الدول العربية قد بدأت في الحصول على إستقلالها، كما حصلت الهند على إستقلال وكذلك الباكستان، ورحل الاستعمار التقليدي عن المنطقتين ولكن الاستعمار الجديد* سيطر عليهما من خلال التحكم باقتصادياتهما فضلاً عن نفوذه السياسي.

ولقد كانت علاقات المصلحة المشتركة تحتم تعاوناً مشتركاً بين دول شبه القارة الهندية ومنطقة الخليج والعرب عموماً، كامتداد للنشاط التجاري التاريخي بينهما، ولكن القوى الدولية صاحبة المصالح الحيوية في كلتا المنطقتين كانت ولا تزال هي المؤثرة في إقتصاد المنطقتين، سواء بالحصول على النفط وغيره من المواد الخام أو بفتح أسواق المنطقتين للصناعات الغربية بالدرجة الأولى(٦٧). ولقد كانت بريطانيا هي المؤثرة في إقتصاديات المنطقة إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية لفترة ليست قصيرة.

---

(٦٦) ألن فليبرز، ترجمة وتحقيق د. نايف خرما، أبناء السندباد، الكويت ١٩٨٢، ص٣٩.

* الاستعمار الجديد: إن الاستعمار الجديد نوع من النشاط الامبريالي الذي يهدف إليه الاستعمار التقليدي ولكنه دون استخدام الجيش المحتل فالأهم عند هذا الاستعمار هو فرض التبعية الإقتصادية والسياسية والثقافية.

(٦٧) لمزيد من المعلومات عن تجارة الهند مع العالم الخارجي أنظر:

Dutt Srikant India and the third World, London, 1984, PP.94–97.

والوثيقة التالية توضح مدىٰ المزج بين النشاط التجاري والسياسي لدىٰ السلطات البريطانية في منطقتي شبه القارة الهندية والخليج العربي. فقد بعث المقيم السياسي في الخليج برسالة إلىٰ الوكيل السياسي في البحرين والكـويت ومسقط، رقمها AWT/48 [I] F26 ومؤرخة بتاريخ ٣ مارس ١٩٤٨، حول رأي حكومة الهند البريطانية في مستقبل وجودها في الإمارات العربية في الخليج، تذكر الرسالة:

١) إن مصالح بريطانيا في الكويت ينبغي أن توجه من قبل قنصلية تقام في البصرة وحتىٰ الآن ليس في الإمكان إقامة مثل هذه القنصلية في العراق، وهذا أمر لا بد من إنجازه.

٢) إن المبعوث البريطاني في البحرين يجب أن يكون وكيلاً تجارياً، وليس قنصلاً، لكي يتمكن الوكيل التجاري في الهند من توجيه مصالح بريطانيا في هذه الجزيرة والظهران وقطر والساحل (المهادن) ولا تقتصر مهمته علىٰ الأغراض التجارية!

٣) كما أن حكومة الهند البريطانية ستعين قنصلاً مقيماً في مسقط، بحيث يعمل تحت إمرة الوكالة التجارية الهندية البريطانية في البحرين[٦٨].

ويبدو من الرسالة إن هناك ترتيبات جديدة بدأت السلطات البريطانية في إعدادها علىٰ المستوىٰ التجاري والسياسي في منطقة الخليج العربي والهند بعد إستقلال الهند وباكستان.

لقد بدأت مرحلة أخرىٰ ذات ملامح جديدة وطابع مميز في العلاقات التجارية بين دول شبه القارة الهندية ومنطقة الخليج العربي منذ عام ١٩٤٧.

---

(٦٨) IOR: R/15/6/181, File No. 6/44, March 1948.

فمسألة الهجرة من شبه القارة الهندية إلىٰ منطقة الخليج العربي كانت لا تزال أحد تلك الملامح البارزة، وهذه القضية سنبحثها في موضوع العلاقات السياسية بين شبه القارة الهندية ومنطقة الخليج العربي. ثم إن تصدير الموارد المصنعة من شبه القارة الهندية وشرائها للنفط من بعض أقطار الخليج يعني أن عناصر جديدة لم تكن معروفة في السابق قد دخلت العلاقات التجارية، وكمؤشر علىٰ مدىٰ أهمية هذه العلاقات في الفترة المعاصرة، نلقي نظرة علىٰ الجدول التالي الذي يبين حجم التجارة بين أقطار الخليج والهند في الفترة ١٩٧١ - ١٩٧٥.

حجم التجارة بين أقطار الخليج والهند ١٩٧١ - ١٩٧٥

أبو ظبي	٧٢/١٩٧١	٥٠ مليون روبية.
	٧٥/١٩٧٤	٣٦٠ مليون روبية.
البحرين	٧٢/١٩٧١	٣٦ مليون روبية.
	٧٥/١٩٧٤	٩٤ مليون روبية.
العراق	٧٢/١٩٧١	١٠٠ مليون روبية.
	٧٥/١٩٧٤	٧٣٠ مليون روبية.
الكويت	٧٢/١٩٧١	١٠٧ مليون روبية.
	٧٥/١٩٧٤	٣٨٠ مليون روبية.
السعودية	٧٢/١٩٧١	١١١ مليون روبية.
	٧٥/١٩٧٤	٣٥٤ مليون روبية.

---

(٦٩) I O R: R/15/6/181. File No. 6/44. March 1948. Indian representation in the Gulf, accommodation.

بتأمل حجم التبادل التجاري بين أقطار الخليج العربي وأقطار شبه القارة الهندية في خمس سنوات منذ بداية السبعينات كما هو واضح من الجدول نستنتج ما يلي:

أولاً: إن هناك تفاوتاً ملحوظاً في حجم التجارة من قطر إلىٰ آخر من أقطار الخليج، ويجب الإشارة إلىٰ أن هذه الفترة قد شهدت إرتفاع أسعار البترول والانتعاش الاقتصادي في منطقة الخليج بعد عام ١٩٧٣، مما أدىٰ إلىٰ هجرة كبيرة تحركت من شبه القارة الهندية إلىٰ منطقة الخليج بعد ذلك التاريخ.

ثانياً: إن التبادل التجاري في هذه المرحلة بين المنطقتين كان يميل لصالح دول شبه القارة الهندية، سواء بما كانت تلك الدول تصدره لمنطقة الخليج أو تستورده من البترول، فضلاً عن حجم العمالة وحصولها علىٰ العملة الصعبة من التحويلات التي يقوم بها مواطنوها العاملون في المنطقة.

ثالثاً: ويلاحظ القفزة في حجم التجارة في فترة زمنية قصيرة، ففي مدة لا تزيد عن أربع سنوات تضاعف الحجم عدة مرات، مما يؤكد أهمية منطقة الخليج في المرحلة الراهنة من إقتصاد شبه القارة الهندية.

الخاتمـــة

إن دراسة تاريخ العلاقات التجارية بين شبه القارة الهندية ومنطقة الخليج العربي قد أثبتت أن أهمية المنطقتين التجارية كانت دائمة ولم تقتصر علىٰ فترة زمنية معينة رغم التغيرات السياسية والإقتصادية التي مرت عليها عبر العصور. وما يميز منطقة الخليج والجزيرة العربية في هذا المجال هو الاستفادة من تجارة الترانزيت التي كانت تمر بمياهها وأراضيها.

لقد خدمت طرق المواصلات البحرية منطقة الخليج العربي وشبه القارة الهندية، إضافة إلىٰ قربهما جغرافياً، ورغم أن منطقة الخليج العربي كانت محدودة الموارد وفقيرة قياساً علىٰ المناطق الأخرىٰ خارج الجزيرة العربية المحيطة بها إلا أن شعبها تمكن من تعويض ذلك بالاستفادة من تنشيط التجارة البحرية، وأصبحت المنطقة محطة هامة لمرور التجارة بين الشرق والغرب مع إستفادة المناطق التي تقع علىٰ هذا الطريق. يضاف إلىٰ ذلك أن سكان منطقة الخليج قد استغلوا الثروة الطبيعية التي يحتويها الخليج وذلك باستخراج اللؤلؤ الطبيعي الذي كانت له أهمية كبيرة في التجارة العالمية قبل ظهور النفط.

أما تنافس وصراع القوىٰ الدولية في هاتين المنطقتين فقد كان مستمراً منذ بداية القرن السابع عشر، وتحول من نشاط وتنافس تجاري إلىٰ تنافس سياسي وعسكري هدفه الحفاظ علىٰ المصالح الإقتصادية.

ويدل نوع وحجم التجارة المتداولة في منطقتي شبه القارة الهندية والخليج العربي علىٰ الأهمية الاستراتيجية لهما، وعلىٰ الموارد الإقتصادية الهامة التي

كان لها تأثيرها في إقتصاديات العالم. ومن الأهمية بمكان الإشارة إلىٰ أن القـوىٰ الإقتصـادية المحلية قد احتفـظت بوجـودها واستمرار نشاطها التجاري في ظل تنافس وصراع القوىٰ الدولية واحتلالها، هذا علىٰ الرغم من عدم التكافؤ في الإمكانيات علىٰ جميع المستويات، ولكن تلك القوىٰ الدولية قد نجحت في فرض التبعية الإقتصادية علىٰ المنطقتين في النهاية.

شهد العالم تطوراً في النشاط التجاري في النصف الأول من القرن العشرين قام علىٰ إنشاء وانتشار الشركات التجارية، ولما كانت مثل هذه الشركات تتعامل مع مختلف مناطق العالم، واتسع نشاطها إلىٰ الاستثمار والتسويق وتملك رؤوس أموال تفوق الإمكانيات الفردية، فإن ذلك النشاط قد شمل منطقتي الخليج العربي والهند إلا أن ظاهرة استمرار نشاط القوىٰ المحلية رغم هيمنة النشاط التجاري الدولي تستحق الاهتمام.

إن هذه القوىٰ التجارية المحلية التي كانت قائمة علىٰ أساس النشاط التجاري الفردي وبرؤوس أموال محدودة استطاعت الصمود أمام منافسة النشاط التجاري الدولي في ظل ظروف إستعمارية بسبب خبرتها الطويلة في هذا المجال وصبر وجلد أبناء المنطقة، لكن نشاط تلك القوىٰ المحلية لم يعد سيد الموقف في تجارة المنطقة لأن ضغط النشاط التجاري الدولي قد عمل علىٰ الحد من حرية النشاط التجاري للقوىٰ المحلية وهدف القوىٰ الدولية من الوصول إلىٰ المنطقتين كان لتحقيق المصالح الإقتصادية مما أدىٰ إلىٰ فرض التبعية الإقتصادية كنتيجة للتبعية السياسية عليهما.

لقد دخل التهريب كجزء من التجارة بين منطقتي الخليج العربي وشبه القارة الهندية، وشمل الذهب والبضائع وبخاصة المواد الغذائية، وكانت ممارسة هذا النوع من التجارة علىٰ أيدي التجار العرب، أما موقف بريطانيا منه فقد وقفت ضد التهريب حفاظاً علىٰ مصالحها الإقتصادية في المنطقتين.

وكان العرب ينقلون تجارتهم بواسطة السفن الشراعية، ولعل تطور صناعة السفن وإدخال السفن البخارية لم يلغ الأولىٰ لكنه كان مؤثراً علىٰ تطور النقل التجاري البحري وعائده المادي، كما كان بالفعل منافساً خطيراً لوسائل النقل التقليدية.

استمرت العلاقات التجارية بين دول شبه القارة الهندية ومنطقة الخليج العربي بعد عام ١٩٤٧، لكنها اتخذت طابعاً مختلفاً، فقد استجدت ظروف موضوعية كان لها تأثيرها علىٰ تلك العلاقات منها ظهور النفط في منطقة الخليج العربي، واستقلال دول شبه القارة الهندية، وتقلص النفوذ البريطاني فيها، وكذلك التأثير الكبير للإستعمار الجديد في المنطقتين بدخول قوىٰ غريبة أخرىٰ ميدان المنافسة الإقتصادية والسياسية في المحيط الهندي والمناطق المطلة عليه.

إن تطور الأوضاع الإقتصادية والسياسية في المنطقتين بعد الحرب العالمية الثانية قد عكس علىٰ العلاقات بينهما بصورة مختلفة عن السابق لكن هذا التطور لم يقطع جذوره عن الماضي، فمنطقة الخليج العربي أصبحت تنتج النفط الذي تحتاجه شبه القارة الهندية كما تحتاج إليه المناطق غير المنتجة للنفط، وإن شبه القارة الهندية قد أصبحت مصدراً لهجرة اليد العاملة إلىٰ منطقة الخليج العربي إضافة إلىٰ تجارة المواد الغذائية وغيرها، لكن الاستفادة من النشاط التجاري بين المنطقتين لم يعد خاصاً بهما فحسب ولكن دولاً أخرىٰ تستفيد عن طريق الشركات متعددة الجنسية أو عن طريق تغلغل رأس المال الأجنبي في هذه المناطق وتبقىٰ بعد ذلك أهمية تعزيز العلاقات بين شبه القارة الهندية ومنطقة الخليج العربي ضرورية للمستقبل امتداداً للتاريخ التجاري العريق بينهما علىٰ امتداد القرون السابقة.

المصـــادر

أولاً: المصادر العربية:

١) ألن فليزر، ترجمة وتحقيق نايف خرما، **أبناء السندباد**، الكويت ١٩٨٢.

٢) ج. ج. لوريمر، **دليل الخليج**، ترجمة ديوان حاكم قطر، قطر.

٣) سيد نوفل، دكتور، **الخليج العربي أو الحدود الشرقية للوطن العربي**، بيروت ١٩٦٩.

٤) شارل عيسـوي، دكتور، ترجمة سعد رحمي، **التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا**، السلسلة الإقتصادية، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٩٨٥.

٥) صلاح العقاد، دكتور، **المشرق العربي المعاصر**، القاهرة، ١٩٨٣.

٦) عبدالأمير محمد أمين، دكتور، ترجمة هاشم لازم، **المصالح البريطانية في الخليج العربي ١٧٤٧ ـ ١٧٧٨**، بغداد، ١٩٧٧.

٧) عبدالأمير محمد أمين دكتور، **مصادر تاريخ الجزيرة العربية في دار السجلات الحكومية في بومبي**، مؤتمر تاريخ الجزيرة العربية، الرياض إبريل ١٩٧٧، مصادر تاريخ الجزيرة العربية، جامعة الرياض ١٩٧٩.

٨) عبدالمالك التميمي، «الخليج العربي ـ دراسة في التاريخ الإقتصادي

والاجتماعي»، **مجلة العلوم الاجتماعية**، العدد الثاني، السنة التاسعة، يونيو ١٩٨١، جامعة الكويت.

٩) لوتسكي، **تاريخ الأقطار العربية الحديثة**، دار التقدم، موسكو (بدون تاريخ) ترجمة الدكتورة عفيفة البستاني.

١٠) مايلز ب. س. ترجمة محمد أمين عبدالله، **الخليج بلدانه وقبائله**، وزارة التراث القومي والثقافي، عمان، ١٩٨٢.

١١) محمد سالم خالد، **ربابنة الخليج العربي ومصنفاتهم الملاحية**، طبعة أولى، ١٩٨٢، الكويت.

١٢) مصطفى عقيل الخطيب، **التنافس الدولي في الخليج العربي ١٦٢٢م - ١٧٦٣م**، بيروت، ١٩٨١.

ثانياً : المصادر الأجنبية :

First: Unpublished documents

I) (A)

1) INDIA OFFICE RECORDS IORR/15 (1763–1947), LONDON.

2) THE RECORDS FO THE BRIRISH RESIDENCY AND UNPUBLIESHED DOCUMENTS) LONDON, U.K.

II (B)

INDIA OFFICE RECORDS IORL/P s, LONDON.

POLITICAL SECRET ANNUAL FILES. (CONFIDENTIAL AND UNPUBLISHED DOCUMENTS) LONDON, U.K.

SECOND: BOOKS

1) Ahmad Magbul, Indo Arab Relations, New

2) Broeze Frank, Shipowners of the Indian Ocean, paper presented to the Journal of the social sciences, Kuwaif University.

3) Bush C. Briton, Britain and the Persian Gulf 1894–1914, U.S.A., 1967.

4) Chaudhuri, K. N. Trade and cibellisation in the Indian Ocean, Cam bridge University Press, 1985.

5) Dutt Srikant, Inda and the Third World, London, 1984.

6) Frankincense G.N. and Myrrh, a Study of the Arabian Incense Trade Britain, 1981.

7) Narayan K, Oman and Gulf security, New Delhi, India, 1984.

8) Richards D. S. Editor, Islam and the trade of Asia, Oxford 1970.

9) Roberts P.E., History of British India, Oxford U. Press, printed in India 1977.
10) Sherwani K.H. Prof., Studis in the Foreign Relations of India, fror Earliest Times to 1947, state Archibes, Hyderababd, Ikdia, 1975.
11) Wilson Arnold, the Persian Gulf, Britain, 1959.

وثائق
البحـــث

GOVERNMENT OF INDIA.

British Agency, Department.
Sharjah.

EXPRESS LETTER

N. B.—This is an ORIGINAL MESSAGE, sent by post to save telegraphic expense and undue use of the wires, but intended to be treated, on receipt, with the same expedition as if it had been telegraphed. To save time and formalities it is worded and signed as if it had been so despatched.

No. 505. Dated 29th May, 1948

To Political Agent,

BAHRAIN.

S.33

Reference your express letter No.C/8-9 dated the 12th May, 1948.

2. There are no restrictions at all on the business activities of Indians on the Trucial Coast. They enjoy the same facilities for business as local merchants; and, in addition, they have the protection of the Agency Court.

Political Officer,
Trucial Coast,
Sharjah.

S. 6.
MFP—276 S&P—6708—(M-676)—27-7-43—1,000,000.

20 2. 6. 48.

١١٥

(40) 38

9/3

Cable Address: "BAPCO"

THE BAHREIN PETROLEUM COMPANY LIMITED

BAHREIN ISLAND, PERSIAN GULF.

I.R. 1466
12.10.39

CONFIDENTIAL

Awali, October 9, 1939

(26)

PA-496

His Britannic Majesty's Political Agent,
Manama,
Bahrein.

(9)

Dear Sir:

Referring to your letter #D.O. C/569-9/3 of 21st September 1939; I give below a fairly close estimate of the amounts earned annually by Indian employees of The Bahrein Petroleum Company Ltd, and by private Indian servants:

Company's Indian employees	.. Rs:	664,995
Private Indian servants	..	6,000
Total per annum	.. Rs:	670,995

Yours very truly,

J. S. BLACK
Chief Local Representative
THE BAHREIN PETROLEUM COMPANY LTD

JSB:f

Confidential.

Office of the Political Resident
in the Persian Gulf,

Camp, Bahrain.

D.O.No.C/420.

Dated the 17th September, 1939.

My dear Weightman

It is occasionally suggested that the Indian interest on the Arab side of the Persian Gulf is diminishing and that there is therefore little justification for the expenditure of Indian funds to protect and encourage it.

2. I believe that this is not borne out by the facts, and that if we were given time to collect data it would be easy to show that in some cases a very substantial expansion in employment and trade, particularly in Bahrain and Kuwait had taken place.

3. Could you very kindly let me know what you estimate the annual Indian earnings to be in your Agency

(a) from employment of all kinds other than that paid for from Government of India funds and

(b) business e.g. profits from shops, trade, middle-man's profits, shipping and the actual import of Indian goods. It would also be interesting to know the fluctuation in the number of Indian residents in these areas.

Yours sincerely

[signature]

H.Weightman Esquire, ICS.,
Political Agent,
Bahrain.

IV/17

No. C-278

Political Agency,

Kuwait,

The 29th November 1937.

To,

His Highness,

Shaikh Sir Ahmed Al-Jabir Al-Subah,

K. C. I. E., C. S. I.,

Ruler of Kuwait,

After compliments,

I have the honour to refer to our conversation on the 27th November in which Your Highness said that you would undertake to cooperate in the measures taken by the Governemnt of India to prevent the illegal export of Tea from that country that is by requiring, from importers here of Indian Tea, the certificate of lawful exportation from India.

2. I should be grateful if Your Highness at your convenience, would confirm that this is the arrangement and agreeable to Your Highness.

Usual ending.

Captain,

دار الاعتماد

الكويت

في ٢٩ نوفمبر ١٩٣٧

الى حضرة صاحب العظمة صاحب السمو الشيخ
السر احمد الجابر الصباح المحترم .
كي. سي. اي. ئي. — سي. اس. اي.
حاكم الكويت

بعد التحية والاحترام .

لي الشرف ان اشير الى محادثتنا في ٢٧ نوفمبر التي سموكم قلتم لنا بها انكم تتعهدون بالتعاون في الخطط التي اتخذتها حكومة الهند لمنع تصدير الشاي بالصفات المخالفة للقانون من تلك البلاد . وذلك بالزام موردين الشاي الهندي بهذا الطرف ان يأتوا بشهادة التصدير القانوني من الهند .

٢. ساكون ممنونا اذا سموكم على مهل تؤكدون لنا ان هذا الاتفاق عليه وانه موافق لسموكم .

تفضلوا بقبول فائق الاحترام .

نمـــــــــــــره ر/ ٥ / ٦٣٧

حضرة حميد الشيم عالي الجاه الافخم المحب العـــزيز الكبتن جي ٠ اس ٠ اج ٠ دكـــوري المعتمــــد السياسي للدوله البهـــيه القيصريه الانكليزيه بالكـــويت دام محــــروســـــا

بعد السلام والسؤال عن عزيز خاطركـــم دمـــتم بخـــير وسرور ـــ٠

بيد المسره أخذة كـتابكـم عدد سي ٢٧٨ المــؤرخ ٣٧/١١/٢٩ وفـهمت ما ذكرتموه بخصوص الجاهي الهندى الذى يصدر بالطرق المخالفـه للقانون " ان الحكومــه تطلب المعاونه لمنع المصدرين الاان يأتون بشهادة تصدير قانونيه ٠

فعـــليه نفيد سعـــادتكـم اننـــا أمـــرنا بالملاحظـــه اللازمـــه بخصوص ذالك وسنجرى مايقتضي بحـــق مـــن يخـــالف هــــذا الأمــــر ومـــا يســـرنا معـــاونـة الحكــومـــه مـــع الممنـــونـــيه هـــــذا والبـــاري يحـــفظكم/ مخلصــــــكم

في ٢٦ رمضان ١٣٥٦ موافق ٣٠ نوفمبر ١٩٣٧

[signature]

حـــاكـم الكـــويت

J+C
Send copy to PR
[initials]
30/11

Munshi –
Please translate on a separate paper in duplicate.

البحث العاشر
العلاقات السياسية بين الهند ومنطقة الخليج العربي في العصر الحديث

يؤرخ تاريخ إنشاء الشركات الأوروبية في الشرق في القرن السابع عشر بداية النشاط التجاري، ومن ثم السياسي بين الدول الاستعمارية ومنطقة الخليج العربي في العصر الحديث. وكانت شركة الهند الشرقية الإنجليزية في مقدمة تلك الشركات التي أُسست في بداية القرن السابع عشر، ويعتبر تأسيسها بداية النشاط البريطاني الاستعماري في منطقتي شبه القارة الهندية والخليج العربي. ونظراً لأهمية الهند والمناطق التي تقع علىٰ طريقها أو القريبة منها فإن هذه الشركة قد دخلت في منافسة مع الرتغاليين أولاً ومن ثم مع الشركات الأوروبية الأخرىٰ التي نشأت فيها بعد، من أجل السيطرة علىٰ تجارة الشرق كمرحلة أولىٰ مهدت إلىٰ السيطرة السياسية والعسكرية البريطانية علىٰ الهند وبعض الأقطار العربية. ويمكن القول أن شركة الهند الشرقية الإنجليزية كانت تعتبر الركيزة الأساسية للإستعمار البريطاني في الشرق بصورة عامة، وفي شبه القارة الهندية ومنطقة الخليج العربي بصورة خاصة.

كانت منطقة الخليج العربي تحظىٰ بالأهمية المماثلة للهند من بريطانيا لأن المنطقة تقع علىٰ طريق الهند، ولها أهمية استراتيجية وتجارية.

لجأت بريطانيا إلىٰ تطبيق سياسة واحدة في الهند ومنطقة الخليج العربي، وشهدت العلاقات بين المنطقتين هجرة عربية من جنوب الجزيرة العربية إلىٰ الهند، وكانت بريطانيا قلقة من وجود المهاجرين العرب في الهند، فعملت علىٰ ترحيلهم إلىٰ بلادهم إلىٰ أن تمكنت من تحقيق ذلك أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها.

أما موقف بريطانيا من هجرة الهنود إلىٰ منطقة الخليج العربي فقد كان مختلفاً فقد شجعت تلك الهجرة!

وتشكل الهجرة من شبه القارة الهندية أساس الهجرة الآسيوية إلىٰ منطقة الخليج العربي، خاصة منذ منتصف السبعينات من هذا القرن، وبأعداد كبيرة أثارت مخاوف المثقفين علىٰ هوية المنطقة ومستقبلها. إن العلاقات بين شبه القارة الهندية ومنطقة الخليج العربي قد شملت العلاقات النضالية بين الشعبين، من أجل الاستقلال الوطني في فترة ما بين الحربين العالميتين وما بعد الحرب العالمية الثانية، وبحكم الموقع الجغرافي والأهمية الاستراتيجية للمنطقتين فإن العلاقات بينهما يجب أن تتعمق من أجل أمن المحيط الهندي والخليج العربي.

مقدمـــة :

بدأ اهتمام انجلترا بمنطقة الخليج العربي والهند تجارياً منذ أوائل القرن السابع عشر، وقد تحول ذلك إلىٰ اهتمام سياسي، بعد أن نشطت المنافسة الأوربية البريطانية من جهة، وبعد أن تمكنت انجلترا من المنطقتين وثبتت أقدامها بها من جهة أخرىٰ، إلىٰ درجة أنها كانت تسعىٰ جاهدة إلىٰ احتكار السيطرة عليها والاستئثار بخيراتها ومواردهما الأولية وتجارتهما.

وجاء غزو نابليون لمصر وانكشاف خطته لغزو الهند كإنذار مبكر أرغم الإنجليز علىٰ التحرك لتأمين مصالحهم الاستراتيجية في الخليج والهند بالوقوف بوجه أية قوة تحاول السيطرة علىٰ طريق الهند، فزاد تشبث انجلترا بالخليج، وتعزز وجودها الإقتصادي والسياسي منذ أوائل القرن التاسع عشر (روبرت لاندن، ١٤٦ ـ ١٤٧) ولم يختلف الوضع في القرن الثامن عشر عما كان عليه في القرن السابق في منطقتي الهند والخليج العربي.

وكان للتحولات الكبرىٰ التي حدثت في الهند منذ منتصف القرن التاسع عشر أثرها وانعكاساتها علىٰ منطقة الخليج العربي، مما أدىٰ إلىٰ تغيرات سياسية علىٰ يد بريطانيا في أعقاب ثورة ١٨٥٧ في الهند، وهي الثورة التي تمخضت عن إعادة تنظيم جهاز الحكم البريطاني التابع لها، فبعد تلك الثورة بعام واحد حلت شركة الهند الشرقية وأصبحت السلطة بيد حكومة الهند البريطانية، وعندها بدأ عهد وزارة شؤون الهند، وكان في الحقيقة عنصراً جديداً للاستعمار البريطاني الذي كان يتطلع إلىٰ خلق دولة منظمة في شبه القارة الهندية تستطيع أن تخدم مصالحها ليس في شبه

القارة الهندية وحدها، ولكن في المناطق القريبة منها أيضاً. والتي لبريطانيا مصالح حيوية فيها. وبما أن الهند مرتبطة بمنطقة الخليج وأن استراتيجية بريطانيا واحدة في المنطقتين فإن منطقة الخليج قد شملها ذلك التطور في الأساليب الإستعمارية، حيث بذلت السلطات البريطانية جهوداً لربط المنطقة بالهند بعد أن عهد إلىٰ مكتب وزير الخارجية في كلكتا بالإشراف علىٰ شؤون منطقة الخليج العربي في عام ١٨٧٣، (روبرت لاندن، ١٥٧ - ١٥٨).

وبما أن شركة الهند الشرقية قد لعبت دوراً مهماً في تاريخ كل من الهند والخليج العربي، فإن إعطاء فكرة موجزة عن نشأتها وتطورها مهمة عند بحث السياسة البريطانية في المنطقتين، لقد كانت المهمات التي اضطلعت بها أكبر وأوسع من مهمات شركة تجارية مهما كانت إمكاناتها إلا أنها وكانت أشبه بدولة تديرها سياسة منضبطة ومحكمة.

شركة الهند الشرقية الانجليزية:

أسست شركة الهند الشرقية في بداية عام ١٦٠٠ أي في بداية القرن السابع عشر، ويعتبر تأسيسها بداية النشاط البريطاني في منطقتي شبه القارة الهندية والخليج العربي، وقد سبقت إنشاء الشركة محاولات بريطانية تجارية للوصول إلىٰ الهند، والتي اكتشفت من خلالها أهمية تجارة الشرق. بدأت الشركة نشاطها بإرسال أسطول تجاري إلىٰ المحيط الهندي، نجح في الحصول علىٰ نصيب مهم في تجارة الهند، مما شجع بريطانيا علىٰ دعمها وتطويرها فشرعت بعد ذلك في إقامة المراكز التجارية في الهند، ودخلت في صراع مع الرتغاليين الذين سبقوا البريطانيين إلىٰ تلك المنطقة، وامتد مجال الصراع ليشمل المحيط الهندي والخليج العربي. إن هذا النشاط الذي يفوق طاقة شركة تجارية استوجب وجود قوة عسكرية بريطانية ومحلية لحماية مصالح بريطانيا في هذه المناطق، كما أن نشاط الشركة الذي احتمت به السياسة البريطانية لفترة ليست قصيرة، لم يكن غير معروف الأهداف، فقد سعت الشركة ومن ورائها السلطات البريطانية إلىٰ حماية الطرق التجارية إلىٰ الشرق والممرات المائية، وإقامة مراكز تجارية وسياسية وعسكرية بريطانية في النقاط الاستراتيجية علىٰ تلك الممرات والطرق ومنها منطقة الخليج العربي (Arnold, 1959, 134-138) ولم يعد ممكناً بالنسبة لبريطانيا أو غيرها أن يقتصر نشاطها علىٰ المجال التجاري. لذا تطورت مهمة شركة الهند الشرقية التي بدأت تجارية إلىٰ سيطرة سياسية في شبه القارة الهندية والخليج العربي رغم وجود منافسة من قوىٰ أوربية أخرىٰ بدأت تدخل الميدان الاستعماري (Ravinder, 1965, 11).

يقول ارنولد ولسون أن هذا التحول الذي حدث في سياسة الشركة

خلال النصف الأخير من القرن السابع عشر، كان بسبب ضغط الأحداث من جهة، وبحكم التجارب التي مرت بها من جهة أخرىٰ، حيث بدأت الشركة تدريجياً وبإصرار تأخذ الطابع السياسي الذي أخذ في النهاية يلقي بظلاله علىٰ طابعها التجاري (Arnold, 1959, 169) فقامت الشركة باستغلال منظم لأقتصاد الهند، ثم كانت الركيزة الأساسية للاستعمار البريطاني في شبه القارة الهندية والخليج العربي لا بل والشرق بصورة عامة. وكانت أرباح هذه الشركة طائلة في بعض السنوات عدا ما كان يناله الموظفون الانجليز من هدايا أمراء الهند (إبراهيم، ط١ ١٩٣٢، ٣٢-٣٤).

الاستعمار البريطاني ومنطقتي الهند والخليج:

أصبحت الهند بعد سيطرت شركة الهند الشرقية الانجليزية قوام الرأسمالية البريطانية، وهي العامل المهم والأساسي في تطور الامبراطورية الاستعمارية البريطانية، فمن نهب ثروات الهند خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر استطاع التجار الانجليز أن يجمعوا الذهب والفضة وغيرها من المواد الثمينة، ويقيموا رأسماليتهم الصناعية في بريطانيا، كما اتخذت الهند سوقاً تعيش عليه، ومورداً لما تحتاج إليه من المواد الخام، إضافة إلىٰ أن الهند قد أصبحت ميداناً لاستثمار رؤوس الأموال البريطانية واستغلال العمال الهنود لتحقيق مصالحها الإقتصادية والسياسية، كما حافظت بريطانيا علىٰ حكم الأمراء الإقطاعيين في الهند كسلاح من أسلحة الاستعمار لمقاومة أي نهوض وطني من جهة ولإستمرار إستنزاف الثروة الهندية من جهة أخرىٰ.

لقد بلغ عدد الشركات الأجنبية التي تستثمر أموالها في الهند في فترة ما بين الحربين العالميتين ٦٣٤ شركة برأسمال يقدر بمليارين ونصف مليار

دولار، وكانت المصانع البريطانية تبيع من مصنوعاتها في الهند ما تبلغ قيمته نصف مليار دولار في السنة، وتستورد من الهند من المواد الخام ما قيمته ٢/٥ من المليار من الدولارات وتبيع مصانع الحديد والفولاذ في الهند من مصنوعاتها ما يبلغ مائة مليون دولار، ذلك يعني أن بريطانيا كانت تعتمد إقتصادياً بصورة رئيسية علىٰ الهند قبل منافسة الولايات المتحدة واليابان لها (إبراهيم ط١، ١٩٣٢، ٣٢-٣٤، ٣٩-٤٠).

سعىٰ البريطانيون للقضاء علىٰ إمبراطورية المغول في الهند، وأقاموا امبراطوريتهم الهندية البريطانية الاستعمارية، واستمروا حتىٰ نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث بدأ نجمهم يأفل في ميدان الاستعمار، ونالت الهند إستقلالها في عام ١٩٤٧ بعد نضال طويل، واستغلال إستعماري، انتهىٰ بتجزئة الهند إلىٰ عدة دول (مراد، ١٩٨٢، ٢٢-٢٤).

إذا كانت هذه طبيعة السيطرة البريطانية علىٰ الهند، فإن منطقة الخليج العربي كانت تحظىٰ بالأهمية المماثلة بالنسبة لبريطانيا، ذلك أن المنطقة تقع علىٰ طريق الهند، وكانت بالنسبة لها ذات أهمية إقتصادية تجارية هامة. وأن سعي بريطانيا للسيطرة علىٰ الخليج يمتد إلىٰ عام ١٨٠٥، عندما حاربت قبائل القواسم وبدأت في فرض معاهداتها الغير متكافئة علىٰ مشيخات المنطقة. وقامت لبريطانيا مصالح جديدة في منطقة الخليج العربي في أوائل القرن العشرين بعد اكتشاف النفط، وبدأ إنتاجه تجارياً بعد الحرب العالمية الثانية (إبراهيم، ط١، ١٩٣٢، ٤٨، ٥١، ٦٢-٦٣).

اتبعت السلطات البريطانية سياسة من شأنها تجنيد الهنود لفرض سيطرتها داخل شبه القارة الهندية وغيرها من المناطق المحيطة أو القريبة منها، فاستخدمت الهنود في جيوشها العاملة في جنوب الجزيرة العربية

والعراق. والوثيقة التالية تؤكد ما ذهبنا إليه.

جاء في الوثيقة رقم ٨٢ المؤرخة في ١٩٠٤/٦/٧ إن مقتل الكابتن ورنفورد البريطاني في جنوب اليمن قد أثار السلطات البريطانية، فجهزت حملة عسكرية إلىٰ منطقة الضالع، من الخيالة «المجراد» والمشاة الهنود، فتصدت لها قبائل الضالع وأوقعت خسائر فادحة في صفوف الجنود من الانجليز والهنود والعرب.

وفي ٣٠ يونيو عام ١٩٠٤ تحركت حملة عسكرية بريطانية ثانية إلىٰ منطقة العوالق وواجهتها قبيلة العوذلة وآل حاتم، ووقعت معركة قتل فيها قائد هندي اسمه (بالنقاش) وبعض الجنود، وفشلت وعادت إلىٰ عدن، ونتيجة لضغط السلطات البريطانية أقدم والي المنطقة علىٰ إعتقال عدد من أفراد قبيلة العواذل وعائلاتهم وهددهم بالنفي إلىٰ الهند (صالحية، ١٩٨٥، ٦١، ٣٩٩).

وبتأمل هذه الوثيقة التاريخية يلاحظ أن أغلب الجند الذين اعتمدت عليهم السلطات البريطانية في المعركتين من الهنود والعرب، وهي بذلك كانت توفر دماء أبنائها، وتغرس الأحقاد بين الهنود والعرب من جهة، وبين العرب أنفسهم من جهة أخرىٰ، وذلك باستعداء بعضهم علىٰ بعض، وبتجنيدهم للقتال في مثل تلك المناطق سواء في جنوب الجزيرة أو الهند أو غيرها، كذلك فإن السلطات البريطانية كانت تستخدم سلاح النفي إلىٰ الهند لإرهاب السكان وإضعاف مقاومتهم لها.

إن السياسة البريطانية التي كانت مطبقة في شبه القارة الهندية والخليج العربي واحدة، وتجربة بريطانيا في العراق تؤكد ذلك، فبعد احتلال العراق عام ١٩١٧ طبقت السلطات البريطانية نفس السياسة التي كانت تنتهجها

في الهند. فالخبراء والسياسيون والعسكريون البريطانيون الذين قادوا الحملة على العراق كانوا ينتمون إلى الإدارة الاستعمارية البريطانية في الهند، إنهم نقلوا أساليب تلك الإدارة إلى العراق، وكانت مدرسة الهند البريطانية تقوم على الحكم الاستعماري المباشر، وطبقت في العراق بتعيين برسي كوكس مندوباً مدنياً إنتقالياً، ثم تعيين أرنولد ولسون نائباً له، والذي أسرف في تجاهل السكان العرب واقتصر على تعيين الانجليز في الوظائف الكبرى والمهمة (العقاد ١٩٧٩، ٧٥ ـ ٧٦) مما أدى إلى ردود فعل تفاعلت مع ثورة ١٩٢٠ في ذلك القطر.

وتشير الوثائق العديدة المتوفرة في دور الوثائق البريطانية، إلى دور الهنود في الأقطار العربية عسكرياً. ففي وثيقة أرسلها وكيل وزارة الخارجية في حكومة الهند إلى وكيل وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٩ أغسطس ١٩١٩ يشرح فيها رأي اللورد كيرزون حول دور الهنود المسلمين في العملية العسكرية ضد الأتراك في الحجاز، وفي رسالة أخرى موقعة من Nugent W.V. إلى وزارة الخارجية في لندن يذكر فيها أهمية خدمة المسلمين الهنود العسكرية في الحجاز، والذين يدخلون كأفراد عاديين ثم يرتب لهم دور في العمليات العسكرية في المنطقة[1] كما بعث G.R. Wingate برسالة هامة إلى وكيل الدولة لشؤون الحرب بتاريخ ٢٥ يونيو ١٩١٧ يشرح فيها معارك العرب والانجليز ضد الأتراك خلال عامي ١٩١٦، ١٩١٧، وذكر في رسالته هذه عدد الضباط والجنود العاملين في الحجاز وهم ٥٥ ضابطاً و١٠١٠ رتب أخرى و٣٠٩ حيوانات مستخدمة في النقل العسكري و٦ أسلحة ميدانية و١٠ مدافع للجبال و٢ مدافع بعيدة المدى و٦ مدافع

---

(١) انظر

India Office Pollitical and Secret Annual Files, L/P+S/11/54. P 4198/1919.

رشاش[٢]. لقد كان للعرب دور في الهند قابله فيها بعد دور للهنود في الأقطار العربية في ظل السياسة البريطانية، سواء كان ذلك الدور عسكرياً أم إقتصادياً وتريد السلطات البريطانية أن تؤكد على وجود الهنود في الأقطار فوثائقها تذكر المعلومات التفصيلية عنهم.

أما حول عمل الهنود في العراق، والجرائم التي كانوا يرتكبونها هناك فقد بعث برسالة إلى حكومة الهند البريطانية بتاريخ ١٤ إبريل ١٩٢٣، يذكر فيها بعض الجرائم التي يقترفها الهنود في العراق والإجراءات القانونية التي يجب إتباعها حيالهم، ورد القسم السياسي في وزارة الخارجية لحكومة الهند بتاريخ ٩. يوليو ١٩٢٣ أن مثل هذه الأعمال تحكمها المعاهدة الموقعة بين بريطانيا والعراق[٣]، وهي في الحقيقة حالات فردية ولكن السلطات البريطانية كانت مهتمة للغاية بتفاصيل النشاطات التي يقوم بها السكان المحليون أو سكان المناطق الأخرى في أي من مستعمراتها. وفي رسالة من وزارة الخارجية في حكومة الهند إلى رئيس البعثة البريطانية في عدن بتاريخ ١٤/٦/١٩٣٤ رقمها N - 455 تسأل عمّا إذا كان هناك هنود في صنعاء أو الأجزاء الأخرى من اليمن في نهاية إبريل عام ١٩٣٤ في الوقت الذي حصل فيه هجوم الجيش السعودي على اليمن.

إن المعلومات هذه مطلوبة للإجابة على سؤال المجلس القانوني الهندي، وقد جاء الرد من .S.O.R.S.S إلى المقيم السياسي بعدن، بتاريخ ١٧/٦/١٩٣٤ إن عدد الهنود في ذلك الوقت في صنعاء هو ١٥٠ بالإضافة إلى ١٥٠ بريطاني[٤] يتضح من هذا أن السلطات البريطانية كانت تريد

---

(٢) انظر: المرجع السابق.

(٢) انظر: المرجع السابق L/P+S/11/239, 1923 .

(٤) انظر Aden Administration R/20/A/3637 File No 1170 .

الاطمئنان علىٰ رعاياها سواء من الهنود أو البريطانيين، وتحديد السؤال عن الهنود قد ينبأ بأن لدىٰ المجلس القضائي معلومات عن البريطانيين ولكن ليس لديه معلومات عن الهنود، وكون الهند مستعمرة بريطانية فإن السلطات البريطانية مسؤولة عن الهنود خارج بلادهم.

إذا كان هذا هو موقف بريطانيا من الهنود خارج بلادهم وفي البلدان العربية علىٰ وجه الخصوص فما هو موقفها من العرب المهاجرين في الهند؟

موقف بريطانيا من المهاجرين العرب في الهند:

إن تاريخ هجرة العرب إلىٰ الهند قد امتد في الفترة ما بين ١٧٧٦م حتىٰ ١٩٤٨ . وعملت السلطات البريطانية خلال سيطرتها علىٰ شبه القارة الهندية وعدن علىٰ تهجير العرب من الهند، وإعادتهم إلىٰ بلادهم (Ansary, 1971, 43) لأنهم أصبحوا مثار قلق للسلطات البريطانية. استمرت فترة بقائهم في الهند قرابة القرنين من الزمان، عملوا في التجارة، وخدموا في جيوش الحكام المحليين وكانت سياسة بريطانية طوال تواجدها في الهند دفع هؤلاء المهاجرين العرب إلىٰ الرحيل من الهند، وفي المقابل بذل العرب المهاجرون إلىٰ الهند جهودهم للبقاء فيها، ولكن السلطات البريطانية فرضت بالقوة إجراءات تهجيرهم، مما أدىٰ إلىٰ عودة مجموعات من قبيلة الولايتي إلىٰ بلادها. كما يتضح من مراسلات القيادات البريطانية في الهند بتاريخ ١٠ مارس ١٨١٨، وإن بعضهم قد أرسلوا إلىٰ حضرموت، والبعض الآخر اضطروا إلىٰ النزوح إلىٰ مناطق أخرىٰ في شبه القارة الهندية، مثل ناجيور وحيدر آباد، ومكثوا فيها حتىٰ انتفاضة الشعب الهندي عام ١٩٤٣ حيث قررت الحكومة البريطانية في الهند ترحيلهم إلىٰ حضرموت علىٰ نفقتهم، وقد كان حوالي ٢٠,٠٠٠ عربي من أبناء القبائل

العربية المهاجرة موجودة في الهند آنذاك ويتركز معظمهم في مدينة حيدر آباد (Ansary, 1971: 44-45) .

وأصبح العرب في الهند أحد مشاكل الحكومة البريطانية هناك، رغم أن الحاكم الهندي نظام الثالث قد منح الأمان للعرب خاصة «المولاد» كأخوة في الإسلام بعد موافقة السلطات البريطانية، فرحلوا نتيجة ذلك من ناجيور إلىٰ حيدر آباد بحثاً عن الأمن والاستقرار والعمل، لكن ليس هناك ما يؤكد أن حكم نظام الثالث قد منح الأمان للآخرين من العرب، ويعتقد البعض أن تشجيع حكم نظام الثالث علىٰ هجرة العرب المسلمين إلىٰ حيدر أباد، كان لمواجهة قوة السيخ الذين انخرطوا في جيش حيدر أباد بأعداد كبيرة ويعني ذلك أن هذا الحاكم لم يكن مخلصاً في توفير الأمن والاستقرار للعرب بل كان يريد استخدامهم ضد السيخ.

لقد كانت السلطات البريطانية قلقة من توافدهم علىٰ حيدر أباد، حيث وصلت أعداد كبيرة منهم إلىٰ المدينة للعمل منذ ١٨٤٤، واعتمدوا علىٰ أنفسهم في الحصول علىٰ عمل. وقد انحدر معظم هؤلاء الوافدين من حضرموت منذ ذلك التاريخ بعد أن فتحت الهند وجزر الهند الشرقية أمام المشروعات الرأسمالية الخاصة (عيسوي، ١٩٨٥ : ١٦٥).

من الأمور الملفتة للنظر إنه قد وجدت مكاتب توريد المهاجرين العرب إلىٰ تلك المناطق الهندية، معظمها وكالات من العرب أنفسهم من مدينة بومبي (Ansary, 1971: 141-145) تماماً كما يحدث اليوم بالنسبة لهجرة الآسيويين إلىٰ منطقة الخليج العربي، وانتشار مكاتب التوريد في الدول الآسيوية.

يتضح الموقف البريطاني من العرب، وخوف السلطات البريطانية من تجنيدهم وتواجدهم في الجيوش الهندية من الحادثة التالية: طلب الحاكم

الهندي نظام السابع جلب جنود عرب من حضرموت عام ١٩١٣، فرد وزير الدفاع البريطاني بعدم الموافقة علىٰ الطلب، وكان الطلب محدوداً بأفراد من قبيلة ولايتي، ومما يذكر أن عدد العرب في جيش نظام محبوب في نهاية عام ١٩١٣ كان ٤٦٥٠ جندياً. وكانت خشية بريطانيا واضحة كما سجلها التقرير البريطاني المنشور بتاريخ ٧ فبراير سنة ١٨٧٩ عن قوة هؤلاء الجنود وتدريبهم الجيد، وخطورة وجودهم في الجيش (Ansary, 1971: 152–153, 161–162) ولم يكن عمل العرب في الهند يقتصر علىٰ الجيش، ولكن أيضاً أغلب قوات الأمن كانت منهم، وكان عددهم في هذا المجال حوالّي ٣٠٠٠ رجل، واستمر ذلك حتىٰ بداية الحرب العالمية الأولىٰ عام ١٩١٤.

ولعب العرب دوراً مهماً في مجالات عديدة، خاصة أثناء حكم نظام الرابع، ولم يقتصر ذلك علىٰ المجال العسكري. بل أن طبيعة الأوضاع العامة في تلك الفترة كانت تسمح لهم بالتأثير في حياة البلاد. بل أن طبيعة الأوضاع العامة في تلك الفترة كانت تسمح لهم بالتأثير في حياة البلاد. ففي المجال الاقتصادي علىٰ سبيل المثال كانت ديون العرب علىٰ حكم نظام في عام ١٨٤٢ تقدر ب٢,٢٠٠,٠٠٠ روبية. وهذه الديون كانت تزداد باستمرار. لقد دخل هنا عامل جديد في تقريب العرب واستخدامهم في الجيش وهو قدرتهم علىٰ التمويل، ومن جهة أخرىٰ فإن تلك الديون كانت أداة ضغط بيد العرب في الهند، وهذا الوضع لا ينسحب علىٰ كل المهاجرين العرب في الهند ولكن علىٰ تجارهم وأثريائهم، الذين كانت لهم قوة مؤثرة (Ansary, 1971: 175–177, 179).

وحول تواجد العرب المهاجرين في الجيش الهندي فإنهم لم يكونوا وحدهم في هذه المؤسسة التي كانت عبارة عن عدة جيوش تابعة لعدد من الحكام الهنود. وكان النزاع يقوم باستمرار بين هذه العناصر وبين العرب،

ويؤدي إلىٰ صدام دموي في بعض الأحيان وبخاصة في حيدر آباد. ففي عام ١٨٢٩ وقعت معركة خطيرة بين العرب والسيخ قتل فيها عدد كبير من الجانبين، (Ansary, 1971: 189–190, 193–194, 208–209, 211–212) ولم يقتصر الصراع داخل الجيش بين العرب وهذه العناصر، بل نشب بينهم وبين الانجليز، حيث اعتبر العرب الجيش البريطاني عدوهم الأول في الهند وبلادهم الأصلية، ففي يوليو عام ١٨٥٤ فتح الجنود العرب النار علىٰ عدد من الجنود البريطانيين في مدينة حيدر آباد، ودارت معركة بين الطرفين. وتجدر الإشارة إلىٰ أن العقلية القبلية والعلاقات العشائرية كانت تلازم العرب في الهند فإلىٰ جانب صراعهم مع القوىٰ الأخرىٰ، وقعت معارك قبلية بين العرب أنفسهم، مثلاً بين اليافع والكثيري وكان ذلك في عام ١٨٥٤.

أما موقف بريطانيا من وجود العرب في شبه القارة الهندية فلم يكن بسبب المشكلات الناجمة عن تواجدهم هناك فحسب، ولكن أيضاً لشعورها بخطرهم علىٰ مصالحها مستقبلاً في شبه القارة الهندية والخليج العربي، لذلك عملت علىٰ تسفيرهم من الهند، ودأبت تلك السلطات علىٰ مطالبتها الحكام المحليين بتسفير العرب حتىٰ تولت هي نفسها تلك المهمة، فقامت بتسريح الجنود العرب من الجيش في مدينة حيدر آباد، ومن ثم تسفيرهم إلىٰ بلادهم منذ ١٨٤٣. وتقدر أعداد العرب الذين تم تسفيرهم من الهند في سنة ١٨٥٣ ب٣٩٣ في سنة واحدة (Ansary, 1971: 216–218).

إن مصلحة بريطانيا واستقرار أوضاعها الاستعمارية في المستعمرات هي التي تحكم سياستها وموقفها من العناصر البشرية في هذه المنطقة أو تلك، فهي تستخدم العرب في الهند وتستخدم الهنود في البلاد العربية بما يتلاءم وسياستها. وعندما تشعر أن أحد العنصرين يهدد أمنها الاستعماري

ومصالحها فإن لها موقفاً واضحاً وحازماً، وهي علىٰ استعداد أن تهجّر المواطنين من أرضهم وتُقدم علىٰ نفيهم إلىٰ مناطق نائية إذا شعرت بأنهم مصدر قلق واضطراب، واستمرت السياسة البريطانية من العرب في الهند حذرة قلقة من وجودهم هناك إلىٰ أن تمكنت من دفعهم للهجرة من الهند والعودة إلىٰ بلادهم، خاصة في فترة الحرب العالمية الثانية وما بعدها. لقد كانت منطقتا الهند والخليج العربي ساحة بريطانية تحكمها وتتحكم بها حوالي قرن ونصف القرن طبقت فيهما كما سبقت الإشارة سياسة واحدة رغم اختلاف الأوضاع في كلا المنطقتين.

موقف بريطانيا من المهاجرين الهنود إلىٰ الخليج العربي:

كانت الهجرة والهجرة المعاكسة بين شبه القارة الهندية ومنطقة الخليج العربي قديمة، ويعود تاريخ الهجرة الهندية خارج بلادها إلىٰ الفترة الاستعمارية فقد خرج الهنود من بلادهم تجاراً، وجنوداً، ورجال دين، وعمالاً، لسنوات طويلة لعبوا دوراً إقتصادياً وثقافياً، وأحياناً سياسياً في المناطق التي هاجروا إليها (Srilkant 1984: 135–136) .

ذكر الدكتور شارل عيسوي في كتابة «التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا» إن منطقة الشرق الأوسط كانت تعاني في بعض الأحيان من النقص في هجرات جماعية من بلدان أخرىٰ مثل هجرة. . الهنود إلىٰ العراق قبل الحرب العالمية الأولىٰ. . ولحسن الحظ أن هذه الأفكار لم تخرج إلىٰ حيز التنفيذ (عيسوي، ١٩٨٥: ١٨٨ ـ ١٨٩).

يبدو مما سبق أن الدكتور عيسوي قد اقتنع بالفعل بأن منطقة الشرق الأوسط كانت تعاني أحياناً من نقص في القوىٰ العاملة. وبدراسة الجغرافية البشرية والاقتصادية والخريطة السكانية لما يسمىٰ بالشرق الأوسط، نكتشف أن المنطقة لم تكن تشكو من نقص في القوىٰ العاملة في العصر

الحديث، إننا نتفق أن منطقة الخليج العربي كانت تشكو من ذلك، ولكن تعميم الأمر علىٰ أقطار الشرق الأوسط قد لا يكون صحيحاً. لقد روّجت الدول الاستعمارية لذلك كي تبرر خططها في تشجيع ودعم الهجرة الأجنبية لتحقيق أهدافها الإقتصادية والسياسية وأحياناً العسكرية. إن المشكلة التي كانت ولا تزال تعيشها منطقة الشرق الأوسط ومنطقة الخليج العربي، هي في تنمية الموارد البشرية الوطنية، فعدم تنمية هذه الموارد قد خلق انطباعاً كاذباً بفراغ ونقص في القوىٰ العاملة، إنه نقص في تأهيل القوىٰ العاملة المحلية ليس إلا. ويضيف د. عيسوي «ولحسن الحظ أن هذه الأفكار لم تخرج إلىٰ حيز التنفيذ». (كيف لم تخرج هذه الأفكار إلىٰ حيز التنفيذ ومنطقة الخليج العربي تعيش هجرة آسيوية مكثفة فوق حاجتها منذ منتصف السبعينات من هذا القرن؟[٥]).

بعد هذا التعقيب علىٰ رأي د. عيسوس لا بد من العود إلىٰ الموقف البريطاني من هجرة الهنود إلىٰ الأقطار العربية.

لقد كانت هناك أسباب عديدة للهجرة الآسيوية إلىٰ منطقة الخليج العربي قبل وأثناء الفترة النفطية.

أولاً: أن السياسة الاستعمارية كانت تتحكم بالهجرة في المناطق التي تقع تحت سيطرتها كما تقتضيه مصالحها فيها.

ثانياً: إن طبيعة الأوضاع الاقتصادية في المناطق الطاردة والمستقبلة للمهاجرين تلعب دوراً أساسياً في عملية الهجرة.

ثالثاً: إن ظروفاً استثنائية مؤقتة كانت تحدث، فيضطر بعض الناس إلىٰ

---

(٥) ربما كان د. عيسوي يريد أن يؤكد أن محاولات الاستعمار لتوطين الأجانب في الأقطار العربية قد فشلت في مرحلة معينة.

الهجرة: مثلاً عندما جاء رضا شاه إلىٰ الحكم في إيران عام ١٩٣٤ تبني سياسة الخدمة العسكرية الإجبارية فأدىٰ تطبيق هذه السياسة إلىٰ هجرة أعداد كبيرة من الإيرانيين إلىٰ الساحل العربي من الخليج خاصة أولئك القاطنين المناطق الساحلية الإيرانية شرق الخليج العربي[٦].

كانت بريطانيا ـ ولكونها راعية المصالح الهندية في المنطقة ـ تؤكد باستمرار رغبتها في مواصلة إشرافها علىٰ الهجرة كلما أثارت الحكومة الهندية مخاوفها من قلة المهاجرين الهنود، وحتىٰ قانون العمل الهندي الذي صدر عام ١٩٢٣ لم ينجح في الحد من الهجرة، إلا في حدود ضيقة، فالمقيم السياسي البريطاني في الخليج كتب للوكيل السياسي البريطاني في البحرين عام ١٩٣٨، حول تخوف الحكومة الهندية من تقلص المصالح الهندية علىٰ الساحل العربي للخليج، ورد الوكيل السياسي مؤكداً دور المعتمدية البريطانية في إستمرار تدفق وتوظيف الهنود في البحرين، إذ يقدر عدد المتاجر التي كانت بحيازة الآسيويين حوالي ٢١٥ متجراً حتىٰ عام ١٩٤٨ الأمر الذي دفع السلطات البريطانية نتيجة لكبر حجم الجالية الهندية، إلىٰ التفكير بفتح مدرسة لتعليم الأطفال الهنود في البحرين
. (Secconbe, 1983: 7-8)

في ٢١ إبريل ١٩٣٧ أثار المقيم السياسي البريطاني في البحرين مسألة إحلال العمال الهنود مكان العمال العراقيين والإيرانيين العاملين في شركة بابكو[٧]. ولا شك أن لذلك أسباباً فرضتها طبيعة الظروف التي كانت

---

(٦) د. باقر النجار النفط والهجرة: دراسة في جذور ومصادر العمل ودور الشركات في الخليج العربي ١٩٠٠ ـ ١٩٥٥، البحرين ص (بحث غير منشور).

(٧) المرجع السابق، النجار وانظر أيضاً Ian Secoonbe labour, Migration to the Arabian Gulg, =

سائدة آنذاك وهي في الغالب سياسية، فإن العراق وإيران قد شهدتا أحداثاً سياسية هامة في الثلاثينات، التي كانت فترة نشاط سياسي هام في البلدين، وكان خوف السلطات البريطانية من أن يكون لذلك انعكاس علىٰ منطقة الخليج التي تتواجد فيها جاليات البلدين، ونتيجة لذلك ازداد عدد الهنود في البحرين بشكل ملحوظ منذ ذلك التاريخ وتطور بشكل خطير في السبعينات من هذا القرن(٨).

أولت السلطات البريطانية الجالية الهندية في البحرين اهتمامها، وتابعت مشاكلها أولاً بأول، فقد حدث أن رفض العمال الهنود في شركة نفط البحرين التوقيع علىٰ تعهد خاص بالشركة في عام ١٩٤٢، فأدىٰ ذلك إلىٰ ردود فعل السلطات البريطانية التي كانت لا تقبل أية مشكلات قد يخلقها العمال في شركات النفط أو غيرها. وفي رسالة بعثها أحد الهنود إلىٰ الوكيل السياسي البريطاني في البحرين يستعطف تلك السلطات بأن لا يوقع علىٰ هذا العقد الذي يبدو أنه حدد فترة زمنية للعمل في البحرين حيث يقول: «لم يكن أبداً هدفي ترك هذه الجزيرة»(٩) ولكن السلطات البريطانية كانت حريصة علىٰ تقنين إجراءاتها رغم طرحها علىٰ العمالة الهندية في منطقة الخليج العربي، ولم تكن هذه السياسة أو هذا الاهتمام البريطاني بالمهاجرين الهنود خاصاً بجزيرة البحرين، ولكن أيضاً في مناطق أخرىٰ مثل العراق ومسقط، ويتضح ذلك من الوثائق التالية: أرسل

= Evolution and Charactarristics 1920-50, British Societ for Middle East Studies Vol. 10. . No. 1,p8.

(٨) المرجع السابق، النجار.

(٩) انظر:

India Office Records (Badco and PCL Indian and othe employess in Bahrain) IOR: R/15/2/503 File No. 12/19-B-I.

المندوب السامي البريطاني في العراق رسالة إلىٰ الحكومة الهندية البريطانية بتاريخ ٤ فبراير ١٩٣٤ يقول فيها: «الموضوع طلب السماح لعدد من الأشخاص الهنود قدموا للعراق بهدف الحج، أن هناك عدداً من أفراد الجالية الهندية يحملون تصاريح مؤقتة للحج وهم من المسلمين الهنود. وأن هؤلاء الذين يحملون التصاريح يمكثون في العراق بحثاً عن عمل، وفي الوقت الحاضر هناك عدد منهم يعيشون علىٰ نفقة أقرانهم في بغداد والبصرة. وبعض هؤلاء اتجهوا للجريمة والعنف، وبعض هذه الجرائم خطيرة في الوقت الذي يحتاج فيه العراق إلىٰ الاستقرار، لذلك يجب إتخاذ خطوات عملية لمنع منح مثل هذه التصاريح إلا للأشخاص الذين يأتون فعلاً للحج، ويجب تقنين العملية ومراقبتها»[١٠].

السؤال لماذا لم تشجع بريطانيا بقاء الهنود الذي يدعون أنهم جاؤوا للعراق في طريقهم إلىٰ الحج، بينما كانت تشجع ذلك في أوقات أخرىٰ، ومناطق أخرىٰ بطريق مباشر أو غير مباشر، والجواب لأنها تعتبر هذه المناطق مع شبه القارة الهندية مناطق تقع تحت سيطرتها ومن حقها السماح لمن تريد بالبقاء أو الهجرة. يبدو أن هذه المشكلة بسيطة علماً بأن السلطات البريطانية لم تحدد عدد هؤلاء الذين قرروا البقاء في العراق من الهنود، إلا أن السلطات البريطانية كانت تعرف جيداً أن وجود هؤلاء والطريقة التي جاؤوا بها قد تشجع أعداداً كبيرة علىٰ الهجرة إلىٰ العراق، فيؤدي وجودهم إلىٰ خلق متاعب للسلطات البريطانية.

كانت بريطانيا تدرك تماماً طبيعة الأوضاع في العراق في ذلك الوقت، وجاء الإجراء بعدم السماح للهنود بالبقاء في العراق في عام ١٩٢٤.

---

(١٠) انظر:

Polirical and Secret Annual Files L/P+s/11/246 p 2127/1924.

والمعروف أن الأوضاع السياسية بدأت منذ ذلك الوقت بالاستقرار لصالح بريطانيا في العراق خاصة بعد ثورة العشرين وتثبيت الملكية، وهي لا تريد مشكلات إضافية في ساحة مهمة كالعراق. لقد مرت السلطات البريطانية بتجربة هامة في المشرق العربي في فترة ما بين الحربين العالميتين، حيث فرضت سيطرتها هي وفرنسا بعد تقسيم البلاد العربية وكانت مسألة الجاليات تأخذ اهتمامها في تلك الفترة.

أما بالنسبة لمسقط فقد بعث الوكيل السياسي البريطاني في مسقط برسالة إلىٰ المقيم السياسي في الخليج، بتاريخ ١٩ فبراير ١٩٤٩ ورقمها 165/2/49 يؤكد فيها ضرورة معرفة عدد الهنود المقيمين في مسقط لمدة جيلين كاملين[١١]، ويشمل ذلك طبيعياً الهنود والباكستانيين. وهذه الرسالة هي في الحقيقة رداً علىٰ رسائل سابقة بين وزارة الخارجية البريطانية وبين مكتب العلاقات الخارجية بتاريخ ٢٠ يناير ١٩٤٩، ٢٦ يناير ١٩٤٩ بشأن موضوع اعتبار الهنود المتواجدين في مسقط من رعايا بريطانيا، ويستحقون الجنسية البريطانية[١٢].

وكان سعي بريطانيا لضبط أوضاح المهاجرين من شبه القارة الهندية إلىٰ منطقة الخليج العربي باستمرار، يهدف الاستقرار السياسي، لأن أي اضطراب قد يخلقه هؤلاء من شأنه أن يثير السكان المحليين ويؤثر علىٰ المصالح البريطانية في النهاية في المنطقة، ويتضح ذلك من موقف السلطات البريطانية من اضرابات الهنود والباكستان في الكويت عام ١٩٤٨ و١٩٥٣.

---

(١١) انظر:

India Office Records: IOR: R/15/2/586 (Conferment of UK. nationality an certain Indian and Pakistani residents in the Gulf) File No. 18/19.

(١٢) نفس المرجع السابق.

أولاً: إضراب العمال الهنود في الكويت سنة ١٩٤٨:

يعتبر إضراب العمال الهنود في الكويت أول إضراب يحدث في هذا البلد. وكان هؤلاء العمال يعملون في شركة نفط الكويت وهي شركة بريطانية، ويعاملون معاملة سيئة علىٰ يد الموظفين البريطانيين في الشركة، فقد كانت أجورهم متدنية، فقرروا الإضراب في شهر أغسطس من عام ١٩٤٨ مطالبين بتحسين ظروف العمل والمعيشة، إلا أن السلطات البريطانية عملت علىٰ إبعاد قادة الإضراب الذين وصفهم قائد الشرطة البريطاني إف. جي. مكلنتك بأنهم مختلقي المشاكل وربما هم شيوعيون! . 7Al-Najjar, 1983: 150)

لنعرف أن هذا العام ١٩٤٨ كان عام إقامة الكيان الصهيوني في فلسطين، وردود الفعل الغاضبة قد اجتاحت الوطن العربي، والكويت الإمارة العربية حينذاك كانت تتفاعل مع الأحداث والشعور القومي لدىٰ الكويتيين كان قد نما بين المثقفين والمتعلمين منهم، وأن السلطات البريطانية كانت تسعىٰ للاستقرار في المنطقة حتىٰ تستطيع تنفيذ سياساتها بدون متاعب، وأن الكويت بموقعها الاستراتيجي علىٰ رأس الخليج، كان مهمة في الاستراتيجية البريطانية. ويوضح الاتهام الغير مؤكد للمضربين بأنهم ربما شيوعيون ـ خوف السلطات البريطانية وتحسبها المسبق من أن مثل هذه الاضرابات تكون عادة بفعل الشيوعيين، لأن اعتمادهم الأساسي علىٰ الطبقة العاملة وتثويرها، وحتىٰ لا يشجع مثل هذا النشاط علىٰ خلق حالة عدم الاستقرار قررت مواجهة المضربين، رغم أنه لم يثبت لديها أن وراء هذا الإضراب أي نشاط شيوعي، وسنرىٰ أن موقفها من إضراب الباكستانيين في الكويت فيما بعد، مماثل لموقفها من إضراب الهنود أي أنها وجهت لهم نفس التهمة.

ثانياً: إضراب الباكستانيين في الكويت عام ١٩٥٣:

توفي أحد العمال الباكستانيين الذين يعملون في إنشاء محطة تحلية المياه وإقامة محطة توليد الطاقة الكهربائية في الكويت، بسبب عدم توفر ضرورات السلامة في العمل كما يدّعي التقرير البريطاني، وقد قام أثر ذلك الحادث عدد من الباكستانيين العاملين في هذا المجال بإضراب اشترك فيه حوالي ٩٠٠ تسعمائة عامل، احتجاجاً على تدني مستوى السلامة، وتعويض زميلهم الذي توفي[١٣].

وقد اهتمت السلطات البريطانية بالحادث، فأرسلت القنصلية البريطانية في الكويت رسالة إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٧ ديسمبر ١٩٥٣ (رسالة سرية) وذكر في مقدمتها يعمم على السلطات العليا في المملكة المتحدة وبومبي وكراتشي، جاء في الرسالة التفاصيل التالية عن الحادث:

«إن هناك حوالي ٩٠٠ باكستاني يعملون لدى الحكومة الكويتية قد قاموا بإضراب في ١٧ ديسمبر الحالي، يحتجون على تجاهل المسؤولين لمطالبهم في تعويض زميل لهم قد توفي أثناء العمل، وكذلك يشتكون من عدم توفر السلامة، وأنهم يحملون للعمل في لوريات مكشوفة، وأن الحكومة الكويتية ترفض الإضراب من قبل العاملين لديها حسب عقود العمل المبرمة معهم، وهي مستعدة لبحث حالاتهم بشرط عودتهم للعمل. وقام القنصل الباكستاني في البصرة بزيارة الكويت وبذل جهوداً كبيرة لإنهاء

---

(١٣) انظر:

Foriegn Office Frome Kuwait to Foriegn Office – (Confidential) Fo: 371/104450 74593 No. 403/1953.

الإضراب. ولكنه فشل، وقال إنه وجد موقف المضربين لا مبرر له.. أما مدير الأمن العام في الكويت فقد هدد باعتقال كل المضربين، وقد قابلته ٢٣ ديسمبر، وقلت له حاول إيجاد حل، كما اجتمعت مرتين بالمضربين، وطلبت منهم تعيين ممثل عنهم، وبذلت قصارىٰ جهدي لإيجاد حل عادل. هذه الجهود قد رفضت من قبل المضربين الذين أصروا علىٰ تحقيق مطالبهم. إن ٢٩ شخصاً منهم قد أبعدوا عن الكويت في سفينة بتاريخ ٢٤ ديسمبر، وأنه قد تم اعتقال ٣٧٠ إلىٰ أن قرروا مع زملائهم العودة إلىٰ العمل وقد عادوا بالفعل:

وتمضي الرسالة بالقول «أن أحد المبعدين وهو (فورز خورشيد) يحمل جواز سفر باكستاني رقمه 25562 صادر في لندن في ١٠ نوفمبر ١٩٥٢ سنرسل معه تقريراً لكم وهو أفضل المضربين ومستواه الفني جيد، وقد قام بتزويد الصحافة الباكستانية بالمعلومات عن الإضراب، وعن موقف الحكومة الكويتية منه، وعن حالة العمل والعمال في الكويت. إن السلطات البريطانية في المنطقة تحاول جمع المعلومات عن طبيعة الإضراب وقيادته.. ويقول أنه يقوم بالاتصال المستمر مع الجماعات الهندية والباكستانية في المنطقة لتجنب وقوع مثل هذا الإضراب في المستقبل»[١٤].

وهناك برقية غامضة مرسلة من قبل مراسل .B.B.C بتاريخ ٢١ أكتوبر ١٩٥٣ تذكر «أن أشرف كامل أحد مؤسسي الاتحاد التجاري يقول، إن بلاده ليس لها دستور ولا قانون عمالي، وأن مرتبات العمال قليلة ولا تكفي لشراء الحاجات الضرورية، وكذلك فإن الإيجارات تأخذ نصف الدخل، وأن الرجال الذين يعملون في البحر لمدة ثلاثة أشهر ليس لهم عمل.

---

(١٤) انظر:

Fo: 371/104450, op. cit.

وفيما يلي جدول يوضح عدد الهنود والباكستانيين المهاجرين إلىٰ الكويت في الفترة ما بين ١٩٤٧ ـ ١٩٥٥م.

أعداد الهنود والباكستانيين الداخلين الكويت في الفترة ١٩٤٧ ـ ١٩٥٥

الجنسة/العام	١٩٤٧	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥
هندي	٢٥٧	٢١٥	١٩٢	٧٢	٢١١	٤٦٢	٣٨٢	٣٩٧	٤٢٧
باكستاني	٥٩	١١٣	١٣٩	٢٦٨	٨١٣	١٨٢٧	٢٤٥٧	٢١٢٥	٣٦٢٨
المجموع	٣١٦	٣٢٨	٣٣١	٣٤٠	١٠٢٤	٢٢٨٩	٢٨٣٩	٢٥٢٢	٣٦٢٨

وبتحليل هذا الجدول نصل إلىٰ الملاحظات التالية، أولها: إن هناك تذبذباً واضحاً في أعداد الهنود والباكستانيين الداخلين الكويت في السنوات المتعاقبة بعد الاستقلال وتقسيم الهند إلىٰ دولتين. وثانيها: أنه غير واضح من الأرقام عددهم قبل عام ١٩٤٧ هل هو الإجمالي أم عددهم في سنة واحدة. وثالثها: إن نسبة الباكستانيين الذين دخلوا الكويت في تلك الفترة التي حددها الجدول تفوق بكثير عدد الهنود، ولم يذكر المصدر تفسيراً لذلك، ربما أن بعضهم قد جاء بغرض الحج والبحث عن عمل بعد ذلك، ويدخل البنغلاديشيون بطبيعة الحال مع عدد الباكستانيين قبل إقامة دولة بنغلادش.

الهجرة الآسيوية إلىٰ منطقة الخليج والأقطار العربية تطورها وآثارها:

إنه من الطبيعي من الناحية الجغرافية والاقتصادية، أن تكون هناك هجرة بين منطقة الخليج العربي وشبه القارة الهندية، لا بل والأقطار الأخرىٰ والمجاورة. ولكن هذه الهجرة اتخذت طابعاً سياسياً إلىٰ جانب

الطابع الإقتصادي، وقد بحثنا الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية للهجرة الآسيوية علىٰ منطقة الخليج العربي في كتابنا «الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي» ونضيف هنا ما توفر لدينا من معلومات بعد صدور ذلك الكتاب، ونقف عند مدلولاتها وأبعادها.

كان لفظ الهنود قبل عام ١٩٤٧ يشمل سكان شبه القارة الهندية وهي العناصر الثلاث الرئيسية التي شكلت ثلاث دول مستقلة، بعد تقسيمها دولتين في البداية، ثم دولة ثالثة وهي: الهند وباكستان وبنغلادش. أما بعد عام ١٩٤٧ فإن لفظ الهنود قد اقتصر علىٰ سكان الهند. وقد كان عدد الهنود خارج شبه القارة الهندية قبل عام ١٩٤٧ (الهنود والباكستانيون والبنغال) يتراوح ما بين ثلاثة إلىٰ خمسة ملايين وبمقارنة هذا الرقم في ذلك الوقت بعدد الهنود وحدهم خارج بلادهم في عام ١٩٧٠ فقد تراوح ما بين خمسة ملايين وواحد وعشرين مليوناً علماً بأن عدد الهنود وحدهم في الخارج عام ١٩٥٤ علىٰ سبيل المثال كان أربعة ملايين.

ذكر في عام ١٩٧٠ أن هناك مليون هندي يقيمون في أفريقيا، أما عدد الهنود المهاجرين إلىٰ الدول الصناعية الغربية مصطحبين معهم عائلاتهم فيقدر بعشرة ملايين. لقد أصدرت الحكومة الهندية في عام ١٩٧١ حوالي ثلاثة ملايين جواز سفر لسكانها الراغبين بالسفر إلىٰ الخارج، ومعظم هؤلاء يغادرون بلادهم للعمل في الخارج إضافة إلىٰ أن بعض الهنود قد هاجروا إلىٰ منطقة الخليج العربي بصفة غير شرعية.

في عام ١٩٧٨ طالب الهنود العاملون في الخارج حكومتهم انتخاب ممثل عنهم في البرلمان الهندي ليمثل جميع الهنود خارج بلادهم، ونتيجة

---

(١٥) انظر:

Fo: 371/104450, op. cit.

لزيادة عدد الهنود المهاجرين إلىٰ الخارج في بداية السبعينات من هذا القرن أعطت الحكومة الهندية اهتماماً خاصاً لمسألة الهجرة وبدأ تقنينها (Seikaant, 1984: 132-134) .

مع صدور نظام العمل الهندي الجديد الذي صدر في الخمسينات من هذا القرن حددت حكومة الهند عدد المهاجرين إلىٰ الخارج، لكن حركة الهجرة خاصة الطبقة العاملة إلىٰ منطقة الخليج الغنية بالنفط. نشطت في الستينات والسبعينات، وأصبحت هناك خططاً جديدة للعمالة وهجرتها بعد أن تبين لحكومة الهند وغيرها المردود الاقتصادي لهجرة أبنائها للخارج وحاجتها إلىٰ العملة الصعبة عن طريق التحويلات التي يقوم بها أولئك المهاجرون. وإذا كان هذا جانب إيجابي له إنعكاساته علىٰ دول شبه القارة الهندية وغيرها فإن هناك جانباً سلبياً لهذه الهجرة بحاجة إلىٰ دراسة، والجانب السلبي يخص دول المنشأ المصدرة للعمالة والدول المستقبلية لها. فالدول المصدرة للعمالة قد فقدت الأيدي العاملة المهاجرة من جهة، وفقدت طاقة إنتاجية وبخاصة الريف، إضافة إلىٰ الآثار السلبية علىٰ المناطق التي يهاجرون إليها وسبق لنا بحثها في دراسة أخرىٰ (التميمي، ١٩٨٣: ٢٢٩ ـ ٢٩١) مع تثمين الدور الإيجابي الذي قاموا ويقومون به في المناطق التي هاجروا إليها.

تعتبر منطقة الخليج العربي من المناطق الأساسية التي اتجهت إليها

---

(١٦) انظر:

Fo: 371/104450, op. cit.

(١٧) انظر:

Hill, A.C, Aspects of the urban Development of Kuwait, PH.D., Thesis, Durham University, U.K., 1969, P.85.

وانظر أيضاً د. باقر النجار. مرجع سابق ص٤٤ .

الهجرة من شبه القارة الهندية. خاصة في السبعينات من هذا القرن، وقد انتشرت وكالات توريد العمالة الآسيوية في الدول الخليجية وفي الدول المصدر للعمالة، ويذكر أن هناك أكثر من خمسمائة وكالة معترف بها من قبل الحكومة في الهند وحدها، لنقل العمالة إلىٰ منطقة الخليج، ومئات الوكالات غير القانونية تعمل في هذا المجال. وتذكر الأرقام أن أكثر من ٨٠٪ من الحاصلين علىٰ جوازات سفر يسافرون للعمل في منطقة الخليج العربي، في مختلف المهن بعضهم فنيين وممرضات وخدم للمنازل ونجارين وغيرهم. وبدأت الحكومة الهندية تهتم بمسألة الهجرة منذ عام ١٩٧٧ أكثر من أي وقت مضىٰ. فقد أقامت في كيرالا في جنوب الهند شركة سميت «الشركة الاستشارية للعمالة والتنمية عبر البحار» وكذلك في بعض الولايات الهندية الأخرىٰ. وفي عام ١٩٧٨ شكلت وزارة العمل في الهند فريقاً للذهاب إلىٰ منطقة الخليج بهدف دراسة أوضاع العاملين الهنود، وكان تقرير اللجنة يشير أن أوضاع العاملين الهنود في المنطقة غير مريحة، وتجدر الإشارة إلىٰ أن عدداً من العمال الهنود في الكويت قد أضربوا عن العمل في يوليو عام ١٩٧٨، مطالبين بتحسين أوضاعهم، ولكنه انتهىٰ لأن القانون الكويتي لا يبيح حق الإضراب لغير الكويتيين وخارج إطار النقابات المعترف بها[١٨].

إن هجرة الهنود والباكستانيين والبنغاليين إلىٰ الخارج هو بسبب الظروف الإقتصادية التي تعيشها بلدانهم. هناك خمسة أو ستة ملايين منهم موزعين علىٰ بعض دول العالم جاءوا أساساً من جنوب آسيا. ويقدر عدد السكان في شبه القارة الهندية في منتصف السبعينات حوالي سبعمائة مليون نسمة، فإذا تضاعف عدد السكان في هذه البقعة من العالم فإن ذلك يعني مضاعفة عدد المهاجرين.

(١٨) إن هذه المعلومات عن الإضراب قد نشرت أولاً في مجلة فصلية هندية هي: The Hidu, July/August, 1978, Madras, India.

وهذا إحصائية بعدد المهاجرين من شبه القارة الهندية إلىٰ منطقة الخليج العربي واليمن والعراق في عام ١٩٧٠/١٩٧١ وهي إحصائية - ربما غير دقيقة وتقريبية . (Thinker, 1977: 1,12) .

الدولة المهاجر إليها	عدد المهاجرين
الكويت	١٢,٠٠٦
العراق	١٢,٠٠٠
الإمارات العربية	٥,٠٠٠
عُمان	٤,٥٠٠
اليمن الديمقراطية	٢,٠٠٠
قطـــر	٢,٠٠٠
المملكة العربية السعودية	١,٥٣٥
المجمـــوع	٣٩,٠٤١

رغم أن الأرقام التي ذكرت في الجدول والتي غير معروف مصدرها تبدو متواضعة، إلا أن الزيادة المضاعفة عشرات المرات من المهاجرين من شبه القارة الهندية وشرق آسيا قد بدأت بالفعل بعد عام ١٩٧٣ . أي بعد زيادة أسعار البترول، ونتج عنها زيادة الدخل في أقطار الخليج العربية . مما أدىٰ إلىٰ أقامة المشاريع الكبيرة وزيادة دخل الفرد فشجع ذلك علىٰ هجرة أعداد كبيرة من العاملين من هاتين المنطقتين ومناطق أخرىٰ إلىٰ منطقة الخليج العربي. وأغرقت بعض المناطق بالأسيويين بحيث أصبح سكانها أقلية مثل دولة الإمارات العربية المتحدة.

والإحصائية التالية توضح نسبة عدد المهاجرين في أقطار الخليج العربي في الفترة ما بين عام ١٩٦٥/١٩٧٤م.

إن الهنود والباكستانيين المهاجرين إلىٰ البحرين في هذه الفترة كانوا أكبر الجماعات المهاجرة، أما في عُمان فإن الهنود كانوا يشكلون ٥٠٪ والباكستانيون ٣٦٪ من المهاجرين، وفي الكويت كان عدد الهنود في عام ١٩٦٥ هو ١١,٦٩٩ بينما ارتفع هذا الرقم في عام ١٩٧٠ إلىٰ ١٧,٣٣٦ وفي عام ١٩٧٥ أصبح عدد الهنود في الكويت ٣٢١٠٥. وأن نسبة العمال الغير مهره من هؤلاء تبلغ ٥١٪ (Srikant, 1984:148).

وبتحليل هذه المعلومات نقف علىٰ بعض الحقائق الهامة، وهي أن هذه الأعداد والنسب المذكورة كانت الأساس الذي كوّن الوجود الآسيوي الكبير في منطقة الخليج العربي فيما بعد، يعني أن هذه الأعداد قد تضاعفت مع نهاية السبعينات وقد تكون بعض الإحصائيات غير دقيقة، كما أن هذه المعلومات لا تشمل الآسيويين في المملكة العربية السعودية وقطر ولا يدخل فيها الآسيويون من شرق آسيا.

ويبدو من قراءة النسب المذكورة أنها عالية جداً في كل من البحرين وعُمان والإمارات العربية ذلك يعني أمرين: الأول أن نسبة العمالة الأجنبية في هذه الأقطار أعلىٰ من نسبة العمالة العربية، وأن نسبتهما معاً أعلىٰ بكثير من العمالة المحلية، وهذا خلل سكاني يجب معالجته لما يترتب عليه من آثار إقتصادية وأمنية وقومية، كما يلاحظ أن نسبة عالية من هذه العمالة غير ماهرة وهذا يعني أن دورها في التنمية محدود إن لم يكن معوقاً لأنها

(١٩) إن الرقم الذي ذكره هذا المصدر عن عدد المهاجرين من شبه القارة الهندية وهو خمسة أو ستة ملايين لا يتفق والتقديرات السابقة، مما يشير إلىٰ أنه ليس هناك إحصاء دقيق لعددهم في الخارج.

تعطل وتؤخر تنمية القوىٰ البشرية المحلية، وذلك بالاعتماد الأساسي علىٰ العمالة الأجنبية[٢٠] لرخصها وتوفرها، هذا لا يعني أن هذا هو السبب الوحيد المعرقل لعملية التنمية بل أن هناك أسباباً سياسية عديدة تتعلق بخطط هذه الأقطار الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية. إذا كنا نريد بحث قضية أمن الخليج فإن المسألة السكانية والهجرة الأجنبية في المنطقة يجب أن تكون الأساسية، ولا يجب النظر إلىٰ الهجرة من زاوية أحادية تركز علىٰ الجانب الاقتصادي فحسب، بدون وعي للجوانب السياسية والاجتماعية المتعلقة بهذه المسألة والتي سيكون لها تأثيرها علىٰ مستقبل المنطقة ما لم تعالج وتواجه بخطة سكانية وبإستراتيجية واضحة.

طرح إيفي بلاسكوف في كتابه «الأمن في الخليج» بعض الأمور المتعلقة بالمهاجرين العرب والأجانب في منطقة الخليج العربي، وهي بحاجة إلىٰ مناقشة، فيذكر أن إحلال المواطنين من الفنيين الماهرين محل المهاجرين إلىٰ منطقة الخليج يحتاج إلىٰ وقت طويل، وهو في الوقت الحاضر مشروع غير ناجح، وأن النقص الخطير في هذا المجال يرجع إلىٰ نظام التعليم القائم في المنطقة، لذلك تم الاعتماد علىٰ الأجانب لسد النقص في العمالة والكفاءات المؤهلة في المجال الحكومي والخاص، وإن حكومات المنطقة لم توفق في تحديد عدد المهاجرين إلىٰ أقطارها، ولا حتىٰ إحداث التوازن بين المواطنين والمهاجرين».

ويضيف «أن الآسيويين وهم أكثر الجماعات المهاجرة إلىٰ منطقة الخليج تعيش في أماكن غير مريحة لأنها لا تستطيع دفع الإيجارات العالية، ولأنها ترغب في التوفير وتحويل جزء أساسي من دخلها إلىٰ بلادها، كذلك فإن

(٢٠) إن تعبير العمالة الأجنبية هنا، نقصد به العمالة غير العربية، ويدخل بعض الباحثين العمال العرب ضمن العمالة الأجنبية، وهذا خطأ لأن الآثار المترتبة علىٰ هجرة العمالة الأجنبية للمنطقة تمس عروبتها وأمتها واقتصادها بينما لا ينطبق ذلك علىٰ العمالة العربية.

بعضهم يسكن هذه الأماكن ليختفي عن عين البوليس لأن بعض هؤلاء موجودون في المنطقة بصورة غير شرعية». (Ave Plscov 1982:75) (والتميمي ١٩٨٣ : ١٠٠).

لقد أصاب الكاتب الحقيقة عندما ذكر بأن النقص في الأيدي الفنية المحلية سببه النظام التعليمي القائم في المنطقة، ولكن هناك أيضاً أسباباً أخرىٰ منها ما يتعلق بالقرار السياسي في هذا المجال، وما يتعلق بالوعي الاجتماعي وطبيعة الأوضاع الاقتصادية القائمة.

وقرر الكاتب بأن الآسيويين في منطقة الخليج العربي يعيشون في أماكن غير مريحة، ويضع لذلك سببين: الأول، أنهم لا يستطيعون دفع إيجارات عالية لأنهم يقومون بتوفير الأموال وتحويلها إلىٰ بلدانهم والسبب الثاني، أن بعضهم موجود في المنطقة بصورة غير شرعية ولذلك يسكنون تلك الأماكن للاختفاء عن أعين البوليس.

أولاً: إن مجالات عمل الآسيويين الأساسية في المنطقة هي مجالين: الأول، مجال العمل في المشاريع الكبرىٰ التي تأخذها الشركات خاصة من شرق آسيا، وهذه تتكفل بجلب عمالها ودفع أجورهم وإسكانهم في معسكرات معدة لهذا الغرض، وهي المسؤولة عنهم بموجب عقود بين هذه الشركات وحكومات المنطقة، وهي كذلك مسؤولية دول المنشأ التي تستطيع إلزام تلك الشركات بتوفر الأجر والسكن المناسب لعمالها خارج بلادهم.

ثانياً: إن عدداً كبيراً من الآسيويين يعملون في المجال الخدمي المنزلي في المنطقة، وهؤلاء من شبه القارة الهندية وسيلان والفلبين، وبصورة عامة فإن السكن المريح مهيأ لهم. وهو علىٰ أي حال أفضل بكثير

من سكنهم في بلادهم. ثم إذا كان بعض هؤلاء يفضلون السكن في أماكن غير مريحة لأنهم موجودون بصورة غير شرعية، أو لأنهم يريدون توفير الأموال ومن ثم تحويلها إلىٰ بلادهم فتلك مسؤوليتهم بالدرجة الأولىٰ، فليس من حقهم البقاء في المنطقة بصورة غير شرعية من جهة، ولم يجبرهم أحد علىٰ السكن في تلك الأماكن التي يقال عنها أنها غير مريحة، وتحويل أموالهم لىٰ بلادهم من جهة أخرىٰ.

يلاحظ بصورة عامة بأن الكتابات الغربية في هذه الموضوعات تحمل نفساً معادياً للعرب، فهو يحاول هنا الدفاع عن الأجانب من الآسيويين وحقوقهم بينها لا يدافع عن العرب المهاجرين. (Avi Plascov, 1983: 76-77) وأمثال هؤلاء الكتاب تجدهم يقولون عكس ذلك عندما يعالجون موضوع الهجرة الآسيوية إلىٰ الدول الغربية مثل بريطانيا. ويتضح اهتمام الكاتب بالمسألة السكانية والمهاجرين في منطقة الخليج، وهو يعالج قضية الأمن في المنطقة. صحيح أن المسألة السكانية هي أساسية في القضية الأمنية، ولكن أن يعتبر الكاتب ـ ولأغراض سياسية تريدها الدول الغربية ـ أن سبب المشكلة في المنطقة هم المهاجرون العرب. إنها محاولة للإيحاء باتجاه ضرورة التخلص من العرب. إن دول المنطقة تعلن وتثبت في دساتيرها وقوانينها أن أقطارها هي أجزاء من الأمة، وأن الأولوية في العمل للمواطنين ثم العرب، وإن مثل هذا الكلام يجد صداه في بعض أجزاء المنطقة مما جعل أمثال هذا الكاتب، يستمرون في إثارة هذه الأمور، ومنها تركيزه علىٰ عملية التسفير للوافدين لأسباب سياسية[٢١]. إن دول المنطقة تستطيع ضبط عملية الهجرة إليها إذا أرادت، فهناك إجراءات أمنية يمكن

(٢١) انظر: Abe Plscov, 1982-126 وانظر أيضاً: أمين عز الدين، تنظيم استخدام العمالة الأجنبية، العمالة في أقطار الخليج العربي، بحوث ومناقشات الندوة التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٣، ص٥٠.

تطبيقها بحق الخارجين علىٰ القانون والنظام، وهناك إجراءات يجب تطبيقها بحق المنتفعين الذين يتحايلون علىٰ القانون ويديرون شبكة الوكالات والكفاءات من أجل مصالحهم الشخصية.

إن المنطلقات الفكرية لتحليل ظاهرة الهجرة الأجنبية وخاصة الآسيوية إلىٰ منطقة الخليج العربي تختلف لدىٰ المهتمين بهذ الظاهرة وهي تنقسم إلىٰ ثلاث منطلقات:

أولاً: المنطلق القومي:

يرىٰ أصحاب هٰذا المنطلق أن الهجرة الأجنبية الغير عربية تشكل خطراً حقيقياً علىٰ عروبة المنطقة، وأن المنطقة تستطيع الاعتماد علىٰ العمال العرب في سد حاجتها من العمالة خاصة من الأقطار العربية ذات الكثافة السكانية العالية، كما أن هذا الاتجاه يخدم قضية وحدة المصير، ويساعد تلك الأقطار علىٰ التنمية بحيث تذهب الأموال العربية إلىٰ أقطار عربية. ويستفيد منها العرب أولاً، وأن ذلك ينسجم مع ما تنص عليه قوانين المنطقة، وما تعلنه حكوماتها بشأن إلتزامها القومي.

الأولوية هنا للعمالة المحلية ثم العربية وبعدهما الأجنبية.

ثانياً: المنطلق الديني:

ويرتكز أساساً علىٰ أن سكان هذه المنطقة مسلمون، وأن العمالة الوافدة يجب أن تكون مسلمة، ومن أقطار إسلامية سواء كانت عربية أم غير عربية، ويذهب بعض أصحاب هذا المنطلق إلىٰ أبعد من ذلك في ضرورة تقديم المسلمين من بعض الأقطار الإسلامية علىٰ العرب، بحجة فقرهم وحاجتهم، ولكن حقيقة دوافع دعاة هذا المنطلق هي أن الوازع لدىٰ

هؤلاء دينياً بالدرجة الأولىٰ وليس قومياً، وهذا الاعتقاد ينقصه معرفة الدوافع الاقتصادية، والوعي السياسي لأبعاد المسألة الوطنية والقومية.

ثالثاً: المنطلق الماركسي:

أما المنطلق الماركسي فيرتكز علىٰ الجانب الإنساني والأُممي والمادي، وملخصه أن هؤلاء العمال هم طبقة كادحة فقيرة يجب فسح المجال أمامها للعمل والعيش إنسانياً، وأنه لا فرق بين العمال رغم اختلاف أجناسهم وأديانهم وقومياتهم، ولا بد من معاملتهم معاملة واحدة علىٰ كل المستويات، وهذه النظرة الأممية تتجاوز الحدود القومية والدينية، وربما يقع أصحاب هذا المنطلق بنفس المأزق الذي يعتقده أصحاب المنطلق الديني. أن البعد الوطني أولاً ثم البعد القومي فالبعد الديني والإنساني بعد ذلك.

إن الذين يتصدرون لمعالجة ظاهرة الهجرة ينظرون إليها من منطلق إنتمائهم الفكري، ولذا تتباين الآراء بشأنها وتختلف. إن المنطق العقلي يتطلب معالجة هذا الأمر بالتركيز علىٰ العمالة الوطنية المحلية، وذلك بتنمية الموارد البشرية تنمية حقيقية، ثم فسح المجال أمام أبناء الأقطار العربية إنسجاماً مع قوانين وتشريعات هذه الدول من جهة، وانسجاماً مع انتمائنا إلىٰ الأمة العربية الحتمي من جهة أخرىٰ، ثم في المرحلة الثالثة يكون توجهنا إنسانياً للعمالة من الأقطار الأخرىٰ إذا كانت هناك ضرورة إلىٰ ذلك.

إن أية أمة لا يمكن أن تقبل هجرة مكثفة إليها تهدد وجودها وهويتها القومية مهما كانت التبريرات ومهما اختلفت المنطلقات الفكرية التي تتصدىٰ لمعالجة هذه المسألة.

العلاقة النضالية بين الهنود والعرب ضد الاستعمار:

وقعت الهند في منتصف القرن التاسع عشر تحت السيطرة البريطانية، كما أحكمت بريطانيا سيطرتها على منطقة الخليج العربي، ولم يبدأ الوعي بالواقع المؤلم والمتخلف في ظل الاستعمار في الهند والوطن العربي إلا منذ بداية القرن العشرين، فقد شهد النصف الأول من القرن العشرين تكوين حركات الاستقلال وعملها الدؤوب لتحقيق الاستقلال الوطني والتخلص من الحكم الأجنبي في المنطقتين.

بالنسبة للعرب كانت الحرب العالمية الأولى تجربة مريرة وسيئة، فقد تمكن الغرب من تقسيم البلاد العربية، وإحكام سيطرته عليها سياسياً وعسكرياً واقتصادياً وحتى ثقافياً، وبخاصة بريطانيا وفرنسا.

وكانت فترة ما بين الحربين العالميتين هامة في تاريخ العرب ذلك أنها شهدت تكوين القوى والأحزاب السياسية العربية في أقطارهم، وقيامها بنشاط سياسي تركز على المطالبة بالاستقلال حتى تحقق ذلك. أما العلاقات الهندية العربية في تلك الفترة، فقد كانت المظلة البريطانية الاستعمارية تستظل المنطقتين، ساعدها سهولة المواصلات بين المنطقتين. ولكن هذا الاتصال لم يكن سهلاً وميسوراً بسبب القيود التي كانت تفرضها السلطات البريطانية. لقد تعاطف أحرار الهند مع حركات الاستقلال العربية كما تعاطف العرب مع نضال الشعب الهندي تحت قيادة المهاتما غاندي وجواهر لال نهرو لتحرير الهند، لأنهما كانا يقودان حركة تحرر العالم الثالث، وليس حركة تحرير الهند فحسب.

إن الهند والبلاد العربية سارتا في إتجاه متقارب في معركة الاستقلال ذلك لأن الكفاح ضد الاستعمار كان مركزاً على مسألة التحرر السياسي.

ولكنهما واجهتا معركة التخلف الاقتصادي والثقافي والاجتماعي بعد الاستقلال (أحمد، ١٩٧٤: ٢٢٤ ـ ٢٢٧).

مما جعل المنطقتين عرضة لتأثير الاستعمار الجديد، وفرض التبعية للغرب بأسلوب يختلف عن أسلوب الاستعمار التقليدي المباشر الذي كان يقوم على السيطرة العسكرية. وفي الوقت الذي كانت فيه الهند تعاني في تقسيمها كانت الدول العربية تعيش أزمة تجزئتها جغرافياً، وأصبحت مسألة تجزئة الوطن العربي من المشكلات الأساسية التي تواجه العرب في حاضرهم ومستقبلهم.

وحول موقف كل من الولايات المتحدة وبريطانيا من كفاح الشعب الهندي من أجل الاستقلال فقد تركز حول ضرورة تجنب الثورة في هذه المنطقة الاستراتيجية والهامة من العالم، والتي تقع ضمن المجال الحيوي لكل من الدولتين في فترة الحرب العالمية الثانية وما بعدها.

«كان الرئيس روزفلت ومستشاروه في سنة ١٩٤٢ متخوفين من نشوب ثورة في الهند، ومن وجهة نظر المحافظين فإن رد فعل السلطات البريطانية في الهند والمتمثل في إعتقال زعماء الهند الوطنيين في تلك السنة كان ضرورياً وحاسماً، وهكذا لم تترك للأمريكيين الفرصة للتدخل، واعتبروا ما يجري في الهند شأناً داخلياً. لقد تمكن البريطانيون من التمسك بما يخصهم، إذ كانوا يدركون أنهم إن فشلوا في إحكام قبضتهم على الهند فإن الآخرين ولعلهم الأمريكيون ـ إن لم يكونوا اليابانيين ـ سيتدخلون، وهم في ذلك أخذوا في حسابهم أن الأمريكان سيقولون أن الهند عبث غير ضروري، لكنهم رغم ذلك سيحاولون في نهاية المطاف تعبئة الهنود ضد اليابانيين، ومن ثم السير بتلك البلاد في مسار جديد، وقد ظل الهلع الأمريكي لسنة ١٩٤٢ يشوب العلاقات الانجلو أمريكية ملقياً بظله على العالم

الاستعماري. وإذ ذاك بدأ الدرس واضحاً وخصوصاً السلطات البريطانية التي اقتنعت بأنه دفعاً لاستيلاء الولايات المتحدة علىٰ الامبراطورية البريطانية يتعين تحولها إلىٰ وحدة إقتصادية وسياسية أكثر فعالية وتكاملاً(٢٢).

كانت مشكلة بريطانيا قد واجهت معضلة كبيرة وهي التبعية للولايات المتحدة إقتصادياً، وكذلك ستكون مدينة للهند والأقطار الأخرىٰ ضمن امبراطوريتها، فقد كان للهند في ذمة بريطانيا عند نهاية الحرب العالمية الثانية مبلغ ١١٠٠ مليون جنيه استرليني، اضطر بريطانيا في نهاية الحرب إلىٰ قبول قرض من الولايات المتحدة قيمته ٣,٧٥ مليار دولار، وهكذا بدأت تبعية بريطانيا الإقتصادية لأمريكا، ومنذ ذلك الوقت أصبح البريطانيون يتطلعون إلىٰ دعم الولايات المتحدة لهم في نشاطاتهم الاستعمارية، وتدعيم الجنيه الاسترليني(٢٣).

إن طبيعة العلاقات السياسية والإقتصادية بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية إنعكست علىٰ شبه القارة الهندية والمنطقة العربية، فالولايات المتحدة كانت تخطط منذ ذلك الوقت لخلافة ووراثة بريطانيا في ميدان الاستعمار، وأن تصبح قوة عالمية كبرىٰ.

وكانت الحركة الوطنية الهندية تكافح من أجل الاستقلال، وهي ترىٰ الاستعمار البريطاني يرسل الجنود أثناء الحربين العالميتين، للحرب في ساحات أخرىٰ خارج الهند لا مصلحة للهند فيها، وقد زاد ذلك من

---

(٢٢) انظر: وليام روجر لوسي، ترجمة حاتم عبدالغني حاج محمد، موقف أمريكا المناهض للاستعمار، وتفكيك الامبراطورية البريطانية، مجلة «الثقافة العمالية» يصدرها المجلس الوطني للثقافة والعلوم والآداب، العدد ٢٦، السنة الخامسة، يناير ١٩٨٦، ص١٦-١٨، الكويت.

(٢٣) المرجع السابق ص١٨. وانظر أيضاً: دور الهند علىٰ الصعيد المحلي والإقليمي والدولي، جريدة «أخبار الخليج» البحرين، ٢٦ يناير ١٩٨٦م، ص٦.

تصميم الحركة الوطنية الهندية علىٰ النضال لتحقيق الاستقلال، والانعتاق من السيطرة الاستعمارية التي طالت واستنزفت خيرات الهند فترة زمنية طويلة.

ورأىٰ العرب في زعيمي الهند المهاتما غاندي وجواهر لال نهرو بطلا الاستقلال الوطني للشعوب المضطهدة، كما أيدوا كفاح شعب الهند تحت قيادتهما. وثمن العرب موقف جواهر لال نهرو من قضاياهم وبخاصة القضية الفلسطينية. إن المنطقتين كانتا مرتبطتين بعلاقات تاريخية عريقة، واستقلال إحداهما تعضيد لاستقلال الأخرىٰ. لقد أعلن جواهر لال نهرو موقفه من معركة العرب في فلسطين، وأكد علىٰ ضرورة عودتها إلىٰ أهلها الشرعيين، وقال «إنها ليست مشكلة عربية يهودية، ولا هي مشكلة دينية، إنها قضية إستقلال وطني»، وحدد موقفه «بأن المشكلة لا يمكن حلها بالضغط علىٰ العرب، ولا بتدخل خارجي، ولكن بواسطة الطرفين العربي واليهودي»، وعشية استقلال الهند حذر نهرو من «أن مشكلة فلسطين ستؤدي إلىٰ إضطرابات خطيرة في منطقة الشرق الأوسط» .

وقد تحقق ما كان يفكر به هذا الزعيم، فالمنطقة منذ إقامة الكيان الصهيوني لم تهدأ، ولن تهدأ ما دام الشعب الفلسطيني العربي لم يحقق هدفه في العودة إلىٰ أرضه، وحصوله علىٰ حقوقه المشروعة. لقد تحالف الاستعمار الغربي مع الحركة الصهيونية لإقامة الكيان الصهيوني، وتحالفت بريطانيا والولايات المتحدة علىٰ رعاية هذا الكيان ودعمه منذ البداية حتىٰ اليوم. وأصبحت إستراتيجية الدول العظمىٰ تركز خاصة الولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية، علىٰ المحيط الهندي، واستمرار تخلف العرب وتجزئة أقطارهم، وقوة إسرائيل وتفوقها والحفاظ علىٰ المصالح الحيوية للولايات المتحدة وحلفائها. وفيما يهم العلاقات بين الهند والخليج العربي

فإن مسألة أمن المحيط الهندي، أصبحت قضية شعوب المنطقة لتكالب القوىٰ الاستعمارية من أجل الهيمنة علىٰ هذا المحيط، لما له من أهمية إستراتيجية كبرىٰ لإتصاله بالبحر الأحْمر والخليج العربي، والطريق إلىٰ شرق آسيا.

العلاقات العربية الهندية وأمن المحيط الهندي:

إن المحيط الهندي والدول المطلة عليه أو القريبة منه منطقة إستراتيجية هامة في العالم عبر العصور، وقد كان المحيط وذراعاه البحر الأحمر والخليج العربي لا يزال صلة الوصل بين الشعوب التي تعيش علىٰ سواحله. ونتيجة للعلاقات التاريخية بين دول المحيط الهندي فإن السنوات الماضية قد شهدت علاقات تعاون وصداقة مهمة بين هذه الدول التي تعيش شعوبها في ظروف سياسية وإقتصاية واجتماعية متشابهة. كونها قد خرجت جميعاً من تحت السيطرة الاستعمارية وتعيش التخلف وتعتبر من البلدان النامية، وتحمل نفس المبادىء الإنسانية (الداوود، ١٩٧٩، ٩-١١). لقد نشطت القوىٰ الأوروبية في المحيط الهندي منذ الكشوف الجغرافية حتىٰ عام ١٩٤٧، وبعد إستقلال الهند وتقسيمها إلىٰ الهند وباكستان لم يتوقف النشاط الاستعماري في المحيط الهندي، فبذلت بريطانيا بالتعاون مع الولايات المتحدة جهوداً بهدف ترويض وتركيع الحركات القومية والتقدمية في الوطن العربي، مع التركيز علىٰ إقامة ودعم الكيان الصهيوني، ومنذ هزيمة الولايات المتحدة في فيتنام أولت إهتماماً خاصاً بقاعدة دياغو غرسيا في المحيط الهندي، إن هذه القاعدة تعتبر محطة مواصلات هامة للغواصات الذرية بين طرفي المحيط الهندي، ومركزاً لتموين الأساطيل الأمريكية. إن دعوة دول عدم الإنحياز إلىٰ جعل المحيط الهندي بحيرة سلام وخال من الأسلحة النووية، لم تستجب لها الدول الكبرىٰ التي لها مصالح حيوية في شبه القارة الهندية ومنطقة الخليج العربي.

وأدركت الهند أهمية المحافظة علىٰ السلام في المحيط الهندي، فقامت بنفس الوقت ببذل الجهود من أجل بناء أسطول حربي وتجاري يخدم مصالحها رغم الظروف الإقتصادية الصعبة التي عانتها بعد الاستقلال، (الداوود ١٩٧٩ : ١٢-١٤) وأصبحت مسألة أمن المحيط الهندي ومنطقة الخليج العربي من القضايا الاستراتيجية الهامة التي تشغل حكومات وشعوب هذه المناطق. وتعتبر دول منطقتي شبه القارة الهندية والخليج العربي أمن المحيط والخليج والبحر الأحمر شأناً يهم شعوبها، ولكن الدول الكبرىٰ ترىٰ مفهوم الأمن بالنسبة لها يتعلق بمصالحها الحيوية، وبالأهمية الاستراتيجية لهاتين المنطقتين، بغض النظر عن مصالح شعوب المنطقتين أو الشعوب الأخرىٰ المطلة علىٰ هذه الممرات المائية أو القريبة منها.

إن العلاقات بين شبه القارة الهندية ومنطقة الخليج العربي يجب أن تتوثق وتقوىٰ لمصلحة شعوب المنطقتين في مواجهة الدول الاستعمارية الهادفة الهيمنة عليها واستخدامها لمصالحها وعلىٰ حساب شعوبها، وأن مصالح الشعوب وأمنها لا يتحقق في ظل التخلف والتبعية.

خاتمــة :

بعد تحليل العلاقات السياسية بين منطقتي شبه القارة الهندية ومنطقة الخليج العربي، يمكننا توضيحها فيما يلي:

أولاً: لقد نشطت المنافسة بين القوىٰ الأوربية للسيطرة علىٰ شبه القارة الهندية، ومنطقة الخليج العربي في العصر الحديث حتىٰ تمكنت بريطانيا من احتكار السيطرة علىٰ هاتين المنطقتين الهامتين في العالم.

ثانياً: إن أهمية منطقتي الهند والخليج العربي الإقتصادية دفعت بريطانيا إلىٰ أن تتحـول من النشـاط التجـاري إلىٰ النشـاط السياسي والعسكري، لحماية مصالحها فيهما من جهة. واحتكار إقتصادها أمام منافسة القوىٰ الأوربية الأخرىٰ من جهة أخرىٰ.

ثالثاً: وجاء تأسيس شركة الهند الشرقية الانجليزية كمظلة إستعمارية، ظاهـرهـا في البـداية إقتصـادي ومضمـونها، وخططها وممارساتها إستعمارية إقتصادية، سياسية، وعسكرية.

رابعاً: وأتاحت السيطرة الاستعمارية إلىٰ استخدام أبناء المستعمرات في الحروب، فقد جندت بريطانيا الهنود في حروبها خارج الهند، ومنها الأقطار العربية أثناء الحربين العالميتين الأولىٰ والثانية.

سادساً: وكان الاستعمار البريطاني يشعر بالقلق من تواجد المهاجرين العرب في الهند، ولذلك عمل علىٰ التخلص منهم وإعادتهم إلىٰ أوطانهم، ولكنه في المقابل شجع هجرة الهنود إلىٰ المناطق العربية وغير العربية التي تقع تحت سيطرته.

سابعاً: لقد كانت بريطانيا تتحكم بالأوضاع في منطقتي شبه القارة الهندية والخليج العربي، وتهتم بالتفاصيل التي تعينها علىٰ ضبط أوضاعها حماية لوجودها، ومصالحها، ولم تكن لتسمح بإثارة الاضطرابات مهما كان نوعها، ويتضح ذلك من موقفها من إضراب الهنود، ومن ثم الباكستانيين في الكويت عامي ١٩٤٨ و١٩٥٣.

ثامناً: لقد شهدت الفترة النفطية هجرة مكثفة من دول شبه القارة الهندية، وبخاصة في السبعينات والثمانينات من هذا القرن فأثارت مخاوف سكان الخليج العربي من أخطار هذه الهجرة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية.

تاسعاً: إن علاقات شبه القارة الهندية ومنطقة الخليج العربي تشمل الكفاح المشترك ضد الاستعمار من أجل الاستقلال الوطني، فقد تزامن هذا الكفاح في فترة ما بين الحربين العالميتين، ومن أجل السلام، وأمن المحيط الهندي ومناطقه بعد إستقلال دول المنطقتين، وتمتد العلاقات التجارية والسياسية والثقافية إلىٰ فترات زمنية بعيدة في التاريخ.

إن مسؤولية دول شبه القارة الهندية، ومنطقة الخليج العربي، الحفاظ علىٰ أمنها وأمن المحيط الهندي والخليج العربي، ومواجهة تدخل الدول الاستعمارية في شؤونها، وتطوير العلاقات السياسية بين المنطقتين خدمة لشعوبها، وخدمة الشعوب الأخرىٰ التي تتعامل معها لتحقيق المصلحة المتبادلة من جهة وخدمة السلام الإقليمي والعالمي من جهة أخرىٰ.

المصادر والمراجع

المصادر العربية:

١) أمين عز الدين، **تنظيم إستخدام العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربي**، بحوث ومناقشات الندوة التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٣.

٢) (أخبار الخليج) جريدة، البحرين، ٢٦ يناير ١٩٨٦.

٣) باقر النجار، **النفط والهجرة: دراسة في جذور ومصادر العمل ودور الشركات النفطية في الخليج العربي ١٩٠٠ ـ ١٩٥٥**، **البحرين** (بحث غير منشور).

٤) روبرت جيران لاندن، ترجمة محمد أمين عبدالله، عمان منذ ١٨٥٦ مسيراً ومصيراً، وزارة التراث القومي، عمان، بدون تاريخ.

٥) سيد مقبـول أحمد، ترجمة الدكتور نقولا زياد، **العلاقات العربية الهندية**، بيروت، ١٩٧٤.

٦) شارك عيسـوي، ترجمة سعد رحمي، **التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا**، بيروت، ١٩٨٥.

٧) صلاح العقاد، **المشرق العربي المعاصر**، القاهرة، ١٩٧٩.

٨) عبدالمالك التميمي، **الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي**، سلسلة

عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٨٣ الطبعة الثانية أصدرتها مؤسسة الشراع العربي. الكويت.

٩) عبدالمالك التميمي، **الآثار السياسية للهجرة الأجنبية في منطقة الخليج العربي**، مجلة المستقبل العربي، بيروت إبريل ١٩٨٣.

١٠) عبدالفتاح إبراهيم، رسائل الأهالي - الرسالة الأولىٰ، **علىٰ طريق الهند**، بغداد ١٩٣٥.

١١) محمود علي الداوود، أمن المحيط الهندي وتأثيره علىٰ أمن الخليج العربي، **مجلة الخليج العربي**، المجلد الحادي عشر ١٩٧٩، بغداد.

١٢) محمد عيسىٰ صالحية، **تغريب التراث العربي بين الدبلوماسية والتجارة**، بيروت، ١٩٨٥.

١٣) محمد عدنان مراد، صراع القوىٰ في المحيط الهندي والخليج العربي، جذوره والتاريخية وأبعاده، ١٩٨٢، دمشق ص٢٢-٢٤.

١٤) وليام روجر لويس، ترجمة حاتم عبدالغني حاج محمد، **موقف أمريكا المناهض للاستعمار وتفكيك الامبراطورية البريطانية**، مجلة «الثقافة العالمية». يصدر المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت يناير ١٩٨٦.

المصادر الأجنبية:

1) Arnold Wilson, The Persian Gulf, London, Third Ed; 1959. pp. 134–138.

2) Asgher Ali Ansary, The Relations Berween South Arabia and The Deccon, PH.D. Thesis, Osmania University, 1971,

Hyderabad, Ikdia.

3) Al-Nahhar B, Aspect of Labour Market Behavior in an oil Economy: Study of Undevelopment and Immigrant Labour in Kuwait, PH.D. Thesis University of Durham, U.K., 1983.

4) AVI Plascov, Security in the Persion Gulf, England, 1982.

5) foriegn Office Records, London Fo: 371/104450, 74593 No. 403/1953.

6) Hill A.C., Aspects of the Urban Development of Kuwait PH.D. Thesis, Durham University, U.K., 1969.

7)Hugh Tinker, The Bonyan Tree, Oberseas Emigrants From India, Oxford University Press, 1977. U.K.

8) India Office Records,: aL/P+S/11 b-R/15/2 C+R/20.

9) Ian Secode, Lobur Migreation to the Arabian Gulf, Evolution and Aharacratistics, 1920-50, British Societ For Middle East Studis, Vol. 10. Noi, 1983.

10) Rebender Kumar, India and the Persion Gulf Region 1858-1907, Ikdia, 1965, p.11.

11) Srikant Dutt, India and the Third World, London, 1984.

12) Sherwani K.H., Studies in the Foreign Relations of India, From the earliest times to 1947, State Archives, Hyderabad, India, 1975.

الفهـــرس

البحث السادس

البحث السابع

البحث الثامن

البحث التاسع

البحث العاشر



مطبعة الفيصل
ت : ٢٤٤٦٨٤٧ _ ٢٤٤٦٨٣٨